مصر . . .

والاستراتيجيات الوطنية ! !

دكتور علي السلمي

2023

الحُلم المصري . . . إعادة بناء الوطن !

بسم الله الرحمن الرحيم

نبدأ بآيات من القرآن الكريم

https://youtu.be/p05dgZrM9Mk

https://youtu.be/AoHRMtXzGNI

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [الحديد: 16]

1. لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ[سورة الرعد11] .
2. يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ[سورة الحج 73] .
3. وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا [سورة طه 111] .
4. كل نفس ذائقة الموت ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون [سورة الأنبياء 35]
5. دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۚ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [سورة يونس 10]
6. وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (224) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (225) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ[الشعراء(226)]
7. مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ[العنكبوت 41]
8. وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ[الشورى 38]
9. قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ [الزمر 9]

https://youtu.be/ifje5i5yboE

صدق الله العظيم

كلمات خلدها التاريخ

"لو لم أكن مصرياً . . . لوددت أن أكون مصرياً"

https://youtu.be/2FCSJCz1cZU

https://youtu.be/mxB73l9K--I

إهداء

إلى مصر المحروسة

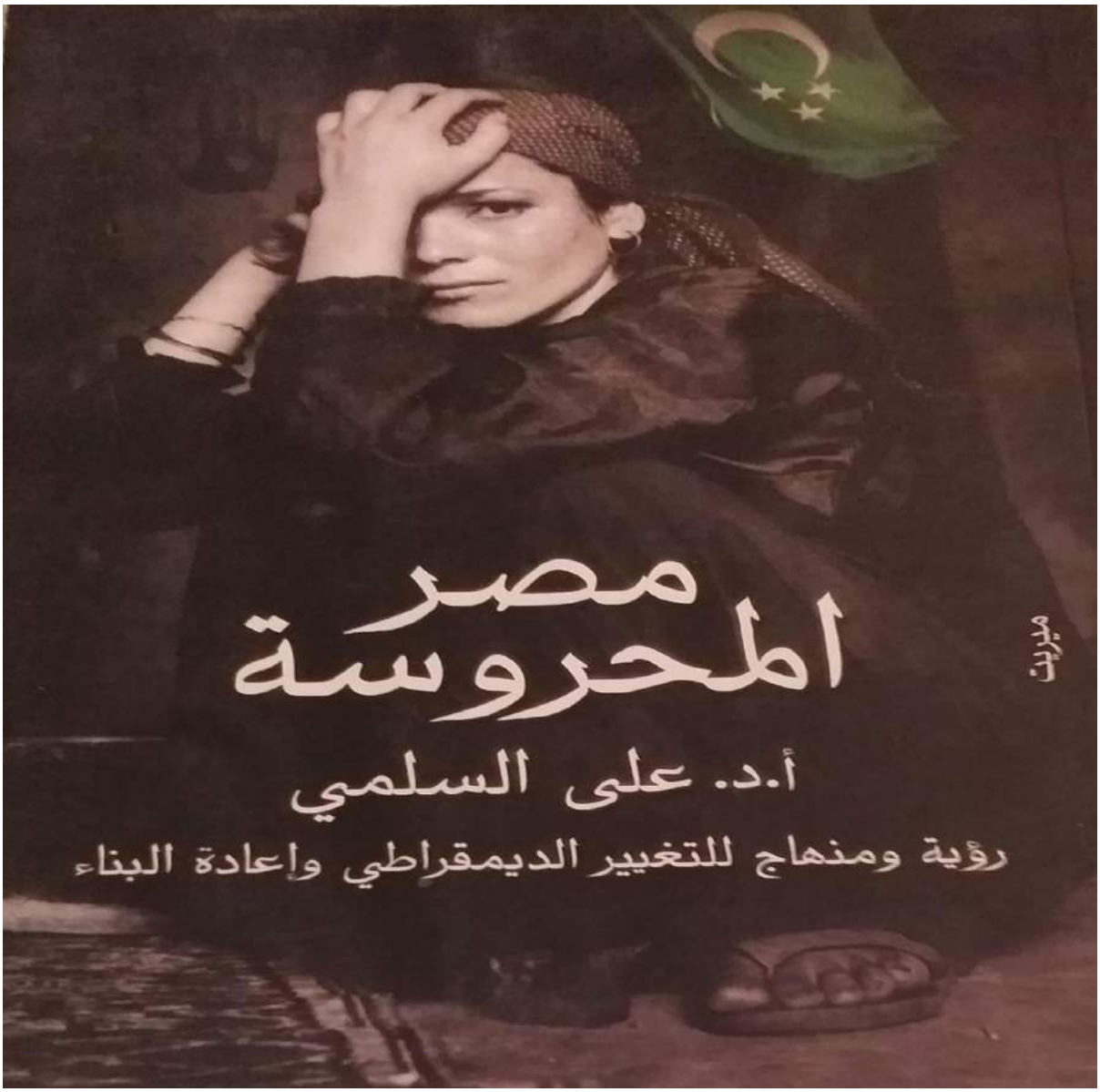

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وهذا الكتاب حاصل على جائزة أفضل كتاب

في فرع التنمية وبناء الدولة لعام 2016 من وزارة الثقافة المصرية.

المحتويات

الاستراتيجية	الموضوع	الصفحة
	مقدمـــــة	9
الأولى	رؤية الشمية المستدامـــــــــــــــة 20-30	66
الثانية	المخطط الاستراتيجي القومي للشمية العمرانية 2052	91
الثالثة	وثيقة سياسات الملكيـــــــــــــــة	107
الرابعة	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفســـــــــاد	189
الخامسة	الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنســـــــــان	219
السادسة	استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن المائي المصـــــري	240
السابعة	الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمـــي	271
الثامنة	الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030	339
التاسعة	الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصـــر 2050	367
العاشرة	الاستراتيجية الوطنية لشمية السياحـــــــــة	385
الحادية عشر	الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفـــني	401
الثانية عشر	الاستراتيجيـــــــــــــة الوطنية للشباب	421
الثالثة عشر	الاستراتيجية الوطنية للتشغيـــــــــــــل	434
الرابعة عشر	الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع النقـــــــل	442
الخامسة عشر	الاستراتيجية الشاملة لتطوير صناعة الغزل والنسيج	454
السادسة عشر	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطنـــــــاعي	462
السابعة عشر	الاستراتيجية الوطنية للأمن السيـــــــــبراني	464
الثامنة عشر	الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030	469

التاسعة عشر	استراتيجية التجارة الإلكـــــــــترونية	475
العشرون	استراتيجية مصر 2030 في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	479
الواحدة والعشرون	نحو استراتيجية للوصول إلى "مصر المستقبل" [مقترحـــــة]	483
	خاتمة	539
	ملاحـــق	548

مقدمة

نحن المصريون أقدم شعوب العالم وأصحاب أول حضارة إنسانية بنيت على العلم والتقنية التي سبقنا العالم في ابتكارها، بنينا الأهرامات والمعابد القائمة حتى اليوم، واستوعبنا الغزاة من كل الأجناس وتخلصنا منهم ولم نفقد صفاتنا ولا خصائصنا ولا قيمنا الوطنية.

نحن المصريون نتميز في الوقت الراهن بأننا أسقطنا نظامين حاكمين كانا مثالين في الاستبداد والفساد، وتخلصنا من رئيسين للجمهورية أفسدا في الأرض في أقل من ثلاث سنوات، وخرجنا بالملايين في كل ميادين الوطن في يوم 30 يونيو 2013 التاريخي لتفويض القائد العام للقوات المسلحة. بعد أن انحاز إلى ثورة 30 يونيو. في القضاء على الإرهاب.

واليوم نحن مطالبون بمهمة وطنية فريدة لا يستطيع تحملها إلا شعب يريد أن يصنع إنجاز يضاف إلى إنجازاته التاريخية التي يشهدها العالم أجمع، تلك المهمة هي " إعادة بناء الوطن" الذي عانى من الحكم غير الديمقراطي والفساد والاستبداد والديكتاتورية على مدى أكثر من نصف قرن.

مصر تريد أن تتحدث عن نفسها مجدداً وتباهي العالم بمنجزات أبناءها الذين يقفون صفاً واحداً في مواجهة أمراض ومشكلات تراكمت عبر سنين طويلة من الفقر والجهل والمرض، وأمراض مستجدة من الإرهاب والفساد والتخلف الإداري وغياب الرؤية الوطنية.

مصر تريد أن تنهض وتحقق التنمية الوطنية الشاملة المتكاملة كما فعلت شعوب أخرى كانت في أوضاع أسوأ مما عانته مصر ، وما تزال تعاني، ولكن بالتخطيط العلمي والإرادة والتصميم على النجاح ، اجتازت تلك الشعوب أزماتها وانتقلت إلى مرتبة الشعوب المتقدمة بالتعريف العالمي. ونتأمل كيف نهضت شعوب مثل الصين وماليزيا ؟

كيف تنهض الدول؟

كيف-تنهض-الدول ؟ (1).pptx

لمشاهدة فيديو كيف تنهض الدول اضغط على

https://youtu.be/sJr0ryYZ2EY

إننا في مصر ،منذ إطلاق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 عام 2016 ، ونحن نشهد سيلاً متدفقاً من "الاستراتيجيات الوطنية" في جميع مجالات العمل الوطني تصدرها الوزارات حتى كادت كلمات "استراتيجية وطنية" تفقد معناها ! !

وفي هذا الكتاب حاولت حصر تلك "الاستراتيجيات الوطنية" من أجل دراستها وتقييم مدى مطابقتها لما تبحث عنه مصر !

ولكن قبل التعرض لتلك الاستراتيجيات نقدم الرؤى التالية لما نقصده:

مفاهيم أساسية تجب توضيحها

يتطلب تصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة ، ضرورة استجلاء معاني مفاهيم أساسية تختلف الناس حولها ، ومن ثم تختلفون في إدراك تأثيرها في البناء المجتمعي الذي نستهدفه في مصر؛ أهم تلك المفاهيم ما يلي:

1. ماذا تعني الدولة المدنية الوطنيـــة؟

المقصود بالدولة المدنية ، في نطاق أي "استراتيجية وطنية "،

أنها دولة:

1. تؤمن بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه.
2. تحكمها دستور ديمقراطي يوافق عليه غالبية المواطنين، ويضمن التغيير الديمقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.
3. تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع.
4. تلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
5. تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز، ومن ثم فهي دولة تنطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات.
6. تؤمن بسيادة القانون واستقلال القضاء وأن تحاكم المصريون أمام قضائهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه، إلا ما تقضي القوانين بمحاكمة أعمال الإرهاب أمام القضاء العسكري.

كما يتطلب تصميم وتنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة" أن تقوم على أساس الإدراك الواقعي لحقائق وسمات المجتمع المصري المعاصر وخاصة ما طرأ عليه من سلبيات نتيجة الأحداث التي مارستها الجماعة الإرهابية لاستغلال ثورة 25 يناير 2011 في سعيها للاستيلاء على السلطة:

- ☒ انتشار الإرهاب المادي والفكري واستغلال الدين في السياسة.
- ☒ عدم اكتمال خارطة المستقبل التي تؤسس للدولة الجديدة بعد التخلص من الحكم الإخواني الفاشي، وتعطل التطوير الدستوري والسياسي والانفتاح الديمقراطي نتيجة الحرب الإرهابية التي شنتها جماعات الإرهاب الإخواني على الوطن والمواطنين.

- عدم وضوح الهوية الاقتصادية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
- تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وضعف قدرات مؤسساتها في أداء مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين.
- وضوح بدايات لعودة نفوذ رأس المال واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة.
- انتشار الفقر والبطالة وتردي مستويات التعليم والخدمات العامة.
- التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة عدم الانتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
- التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها .
- افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
- التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.
- شيوع ثقافة التخلف وانتشار الخرافات واستغلال الدين في الأغراض السياسية والتجارية.

☒ وجود أحزاب وقوى ونخب سياسية وثقافية محدودة القدرة على الإسهام الإيجابي في حركة المجتمع وتطلعه إلى التغيير الديمقراطي.

☒ إعلام قليل الكفاءة والمهنية واستشراء الهوى غير الوطني وتمجيد الحكام ،بالحق أو بالباطل، في المؤسسات الصحفية والإعلامية العامة والخاصة وما تسمى "المستقلة".

☒ انتشار الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وحصول مصر على مراتب متدنية في المؤشرات دولية تشير إلى سوء مناخ الاستثمار وضعف القدرة على جذب المستثمرين الجادين.

إن تصميم وتنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة " ضرورة وطنية حتمية تجب أن تكون بالمشاركة بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والأسر والتجمعات العائلية والمواطنين جميعاً.

إن مصر في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم.

إن المصريين يصرون على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين الشرفاء، الذين يحافظون على ثوابت الوطن ومقدساته ويحترمون دستوره وقوانينه.

ويجب أن يتم إعداد تلك الاستراتيجية بناء على مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي ومنهجية الإدارة العلمية التي تعتمد في الأساس على البحث الموضوعي والتحليل العلمي للأوضاع القائمة وتحديد مصادر القوة والضعف في المجتمع، والتقييم الموضوعي لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية والمصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التغيير الديمقراطي الشامل.

وسوف يكون من أولويات تصمير وتنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة " ، الاهتمام بتحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات، حيث أن الاختيار الكفء للقادة هو من الدعامات الأساسية لنجاح جهود إعادة بناء الوطن واستبعاد كل مصادر الإفساد وانعدام الكفاءة على كافة الأصعدة، وتجنب المنافقين والباحثين عن أدوار لا تتوافر لهم القدرة ولا النقاء الوطني.

إن مصر في حاجة ماسة إلى تطوير أوضاعها وفق رؤية متكاملة تحقق مصالحها وأهدافها الوطنية وتوجهاتها القومية وفي إطار القيم المصرية، وموروثها الحضاري ،والثقافي، والاجتماعي.

من أجل ذلك تأتي "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة " المطلوبة لتؤكد التصميم على المشاركة الجادة والفاعلة في عملية التغيير الجذري في هياكل السلطة في مصر وآليات وقواعد صنع القرار الوطني، والقضاء على فرص العودة إلى احتكار السلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين أيا ما كانت هويتها .

ويهدف تصمير وتنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة " إلى ما يلي:

1. تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً .

2. تجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر.
3. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
4. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية ،والسياسية، والاجتماعية..
5. تغيير الهياكل والنظم والاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة.
6. إعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.
7. تغيير الهياكل والنظم والاليات والمؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية، وتحديث تقنيات التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية، والتحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض العربية بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة، وتحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.

8. الانتقال إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة، ومن ثم ضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها .
9. التنفيذ الصارم لمبادئ حقوق الإنسان التي جاءتها الدستور وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان.
10. تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

مسئولية الشعب والحكومة

إن مصر تدعو شعبها إلى المشاركة مع الحكومة في حل ما يعترض الوطن من مشكلات وصعاب، والمبادرة إلى العمل والإنتاج وأن يتفرغ المصريون للبناء حتى تجد الدولة ، بمشاركة الشعب ، الحلول الممكنة وتتمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخول ورفع كفاءة الخدمات وتحقيق مستوى حياة أفضل لأبناء الوطن.

وهذا المنطق مقبول بشرط أن تتوازن المسئوليات بين الشعب والحكومة وفقاً لمدى السلطة والموارد المتاحة لكل منهما؛ إن الطريق لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمتكاملة طويل وشاق، والشعب والحكومة شريكان في عملية البناء، لكن مسئولية الحكومة أشد وأخطر.

الخروج من الدولة الفاشلة (الدولة الهشة)

شرط للنجاح في تصميم وتنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة "

توصف الدولة بالفشل إذا عجزت عن بسط وجودها في كامل حدودها الدولية، أو إذا عجزت عن فرض الأمن في كل أراضيها، مما يعرض مواطنيها وغيرهم من القادمين إليها من خارجها إلى القتل والنهب والخطف، أو أن تصبح بعض المناطق داخل البلاد خارج سيطرة الدولة، أو إذا عجزت عن ضمان وتوفير احتياجات مواطنيها من السلع والخدمات الأساسية والضرورية لحياتهم، أو حين تعجز الدولة عن إقامة العدل وحكم القانون بين المواطنين بدون تمييز .

ومن أسف فإن الواقع في مصر الآن يشهد درجات مختلفة ومستمرة ومتصاعدة من هذا الفشل، وبرغم أن العدالة الاجتماعية كانت ولا تزال مطلبا للشعب منذ ثورة 25 يناير، فإن المصريين لا يزالون يعانون من عدم اكتمال مقومات تلك العدالة بما تعنيه من تكافؤ الفرص ، وعدم اكتمال مبادئ ومقومات المساواة بينهم. فضلاً عن ضعف مستويات الأداء لكثير من الخدمات العامة وكثير من المؤسسات الصحية والعلاجية والتعليمية الحكومية.

ومثة مظهر آخر للدولة الفاشلة في مصر، هو الحالة المتعالية من الانفلات الأخلاقي وتصدع النظام القيمي وتراجع التقاليد والعادات المصرية الأصيلة، وتكاثر السلبيات والصدوع في مكونات النخب المصرية، التي تضم الأحزاب والقوى السياسية.

ومن مظاهر الدولة الفاشلة التي تعاني مصر منها، جموح وسائل الإعلام الخاصة، وسعيها إلى تحقيق السبق الإعلامي والأرباح الوفيرة من عوائد الإعلانات، وتقلب المناخ الإعلامي بحسب أهواء ومصالح كبار الإعلاميين ومشاهيرهم، في ذات الوقت يعاني الإعلام الرسمي من الفقر الفكري ونقص الإمكانيات المادية والتقنية وخسارة الكفاءات الإعلامية والإدارية.

الدول الهشة 2021 . . مصر في المرتبة 39 عالميا[1]

مؤشر الهشاشة

في عام 2005، بدأت مجلة فورين بوليسي بالتعاون مع صندوق السلام Fund For Peace /في إصدار تقرير سنوي عن "الدول الفاشلة". وهو الاسم الذي لم يرق كثيرًا للحكومات، فتم تغييره عام 2012 إلى " التقرير السنوي للدول الهشة."

ويعمل التقرير على محاولة رصد والوقوف حول مدى هشاشة الدولة محل الدراسة، وهم 179 دولة، من خلال مجموعة من العوامل يتم تقييمها رقميا للدول من 0-10 . حيث 10 هي الأقل استقرارًا، بينما 0 هي الأعلى. النتيجة النهائية هي مجموع العناصر التي حصلت عليها الدولة من أصل 120 درجة.

وكلما كانت الدرجات أقرب لـ 120 كان ذلك مؤشرًا على ارتفاع هشاشة الدولة، والعكس صحيح.

ويتم قياس تلك المحاور من خلال تحليل الدراسات والأبحاث التي تصدر عن الجامعات والمراكز البحثية والمنظمات الدولية والتقارير الإعلامية. حيث يتم كل عام تحليل بين 45-50 مليون تقرير.

عوامل الفشل

وتضم العوامل التي يتم من خلالها تصنيف الدول في خانة الفشل أو النجاح 12 مؤشرًا:

منها مؤشرات اجتماعية:

مثل زيادة السكان، وتوزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية. والحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد. والميراث العدائي الدال على عدم العدالة،

[1] الدول الهشة 2021 . . مصر في المرتبة 39 عالميا – مصر 360(masr360.net)

والاستثناء السياسي والمؤسسي. كذلك هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع.

والمؤشرات الاقتصادية :

هي غياب التنمية الاقتصادية، وعدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر. كذلك الانحطاط الاقتصادي المرتبط بالدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية، والفساد.

وتضم المؤشرات السياسية:

فقدان شرعية الدولة أو "إجرام الدولة" والذي يشمل فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية. وأيضًا التدهور في تقديم الخدمات العامة. وانتهاك حقوق الانسان، وغياب القانون ،وتقييد الصحافة ،والتعسف. وضمن المؤشرات السياسية يأتي تنامي نفوذ المؤسسات العسكرية لتصبح دولة داخل الدولة. أو الانشقاقات داخل النخب ، الدينية والعرقية، بالدولة مما يهدد بالحروب الأهلية. وكذلك تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين، مثل التدخل العسكري أو شبه العسكري في الدولة.

وقد صدر حديثًا عن منظمة صندوق السلام Fund For Peace قائمة تصنيف الدول الأكثر هشاشة عالميًا لعام 2021 . والتي تصدرتها أربع دول عربية، هي اليمن والصومال وسوريا ، التي احتلت المراتب الثلاث الأولى من بين 179 دولة، وحل السودان في المرتبة الثامنة.

بينما حلّت مصر في المرتبة 39 عالميًا ، في تطور بنسبة 0.86 نقطة. حيث فقدت نقطة عن العام الماضي، مع بقاؤها في تصنيف " التحذيرات العالية".

وتقوم المنظمة، خلال التقرير، بتحليل عوامل النجاح والفشل لدى هذه الدول. وتسلط الضوء على الضغوط التي تتعرض لها، وأيضًا تعمل على تحديد متى تدفع هذه الضغوط بالدولة نحو حافة الفشل.

مصر.. تحذيرات عالية

خلال العقد الماضي، ورغم الأحداث المتلاحقة التي شهدتها مصر، والتغييرات السياسية والاقتصادية، ظلت مصر لفترة طويلة في نفس التصنيف "الدول ذات الإنذار" باختلافات طفيفة في الترتيب داخل نفس الشريحة. إلا أنها خلال العامين الماضيين حققت نسبة من نجاح تقلتها إلى شريحة أعلى هي "التحذيرات العالية". وتتضارب مجموعة من العوامل دفعت مصر للحركة البطيئة داخل التقرير. خاصة أن تلك العوامل تتعلق بملفات داخلية، بينما حققت نجاحات أخرى على صعيد الملفات الخارجية، أو التي يهتم بها العالم. مثل وساطات السلام ومكافحة الإرهاب، وارتفاع مؤشر النمو الاقتصادي.

ورغم تحسن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للداخل المصري. ظل التقدم البطيء في ملف حقوق الانسان، والعنف المدني، وتقييد الصحافة، وإعراض الناس عن العمل السياسي عوائق أمام تحسن مؤشر التطور المصري.

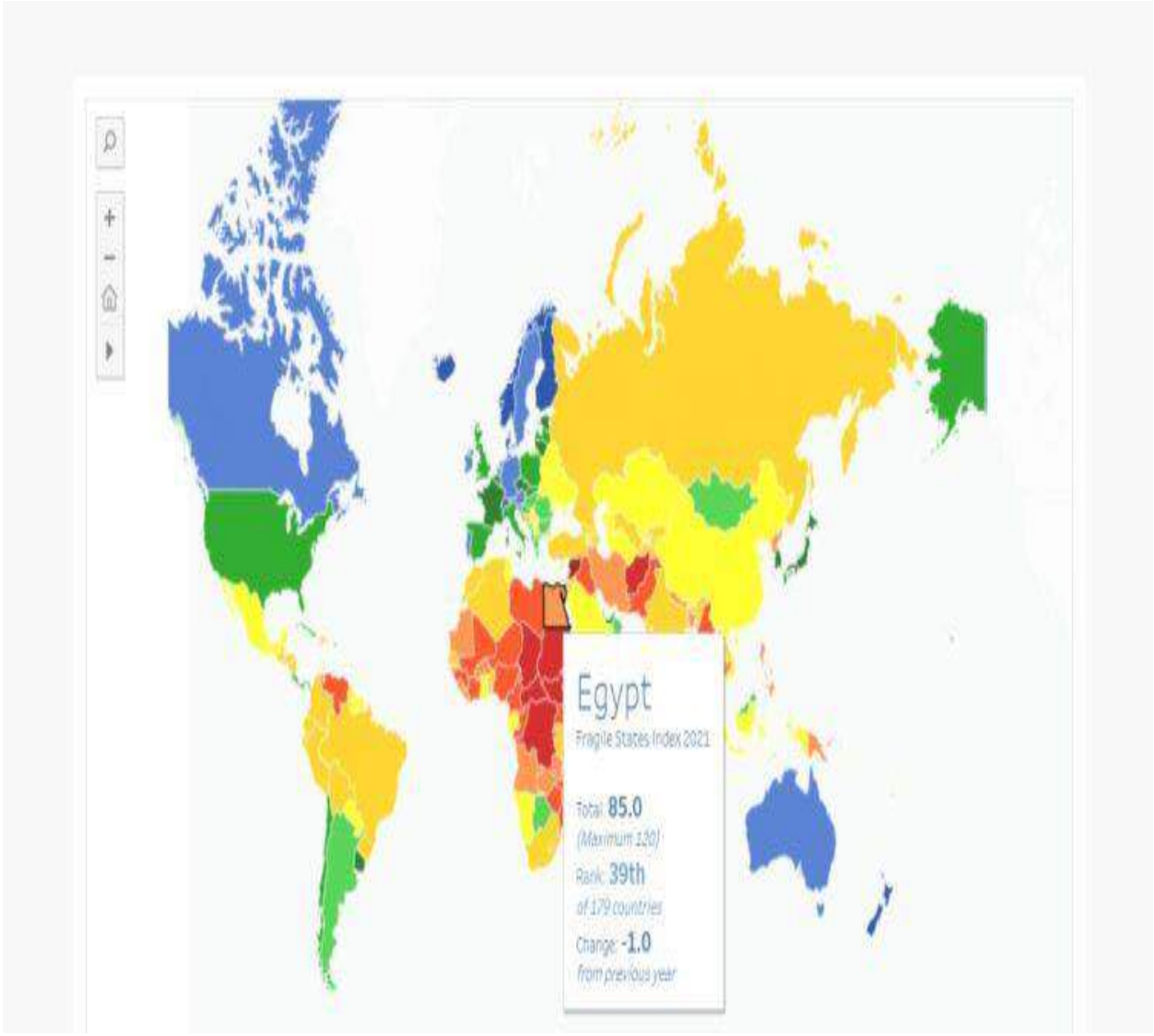
Egypt
Fragile States Index 2021
Total: 85.0
(Maximum 120)
Rank: 39th
of 179 countries
Change: -1.0
from previous year

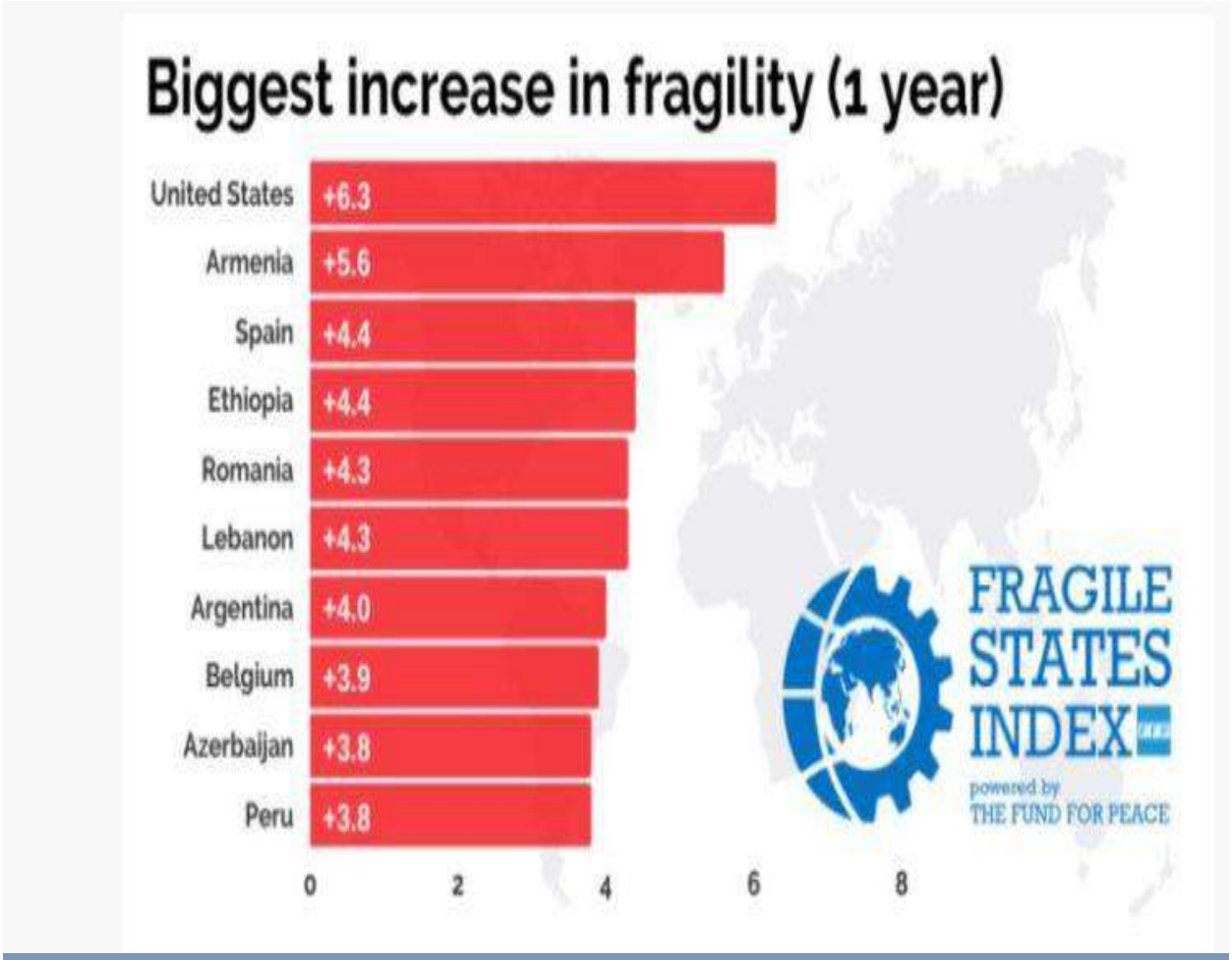

Fragile States Index | The Fund for Peace

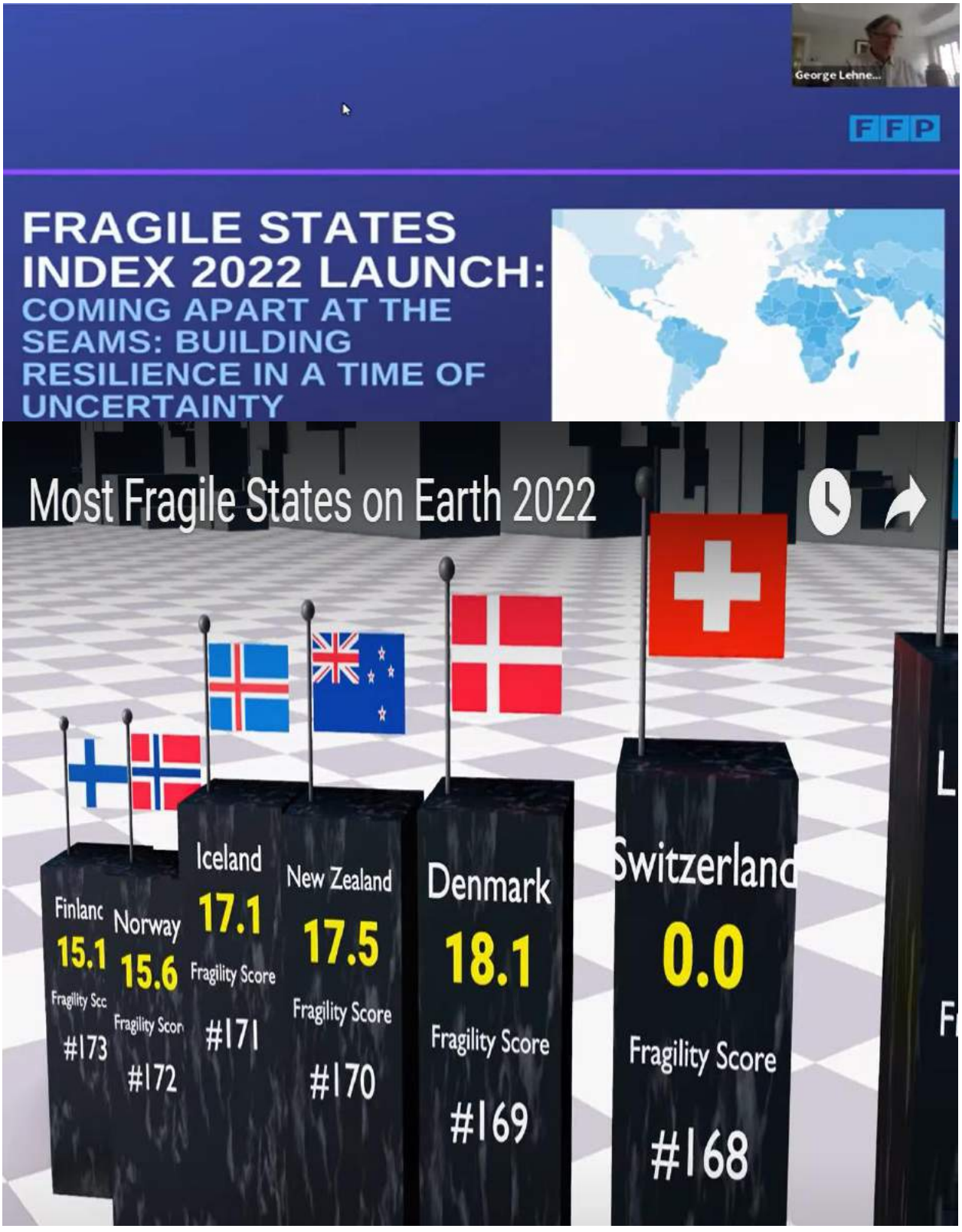

https://youtu.be/_INgZsWB4Xw

فوكوياما وكتابه " بناء الدولة"

كيف يمكن بناء دولة قوية ؟ هذه هي أفكار فوكوياما في كتابه "بناء الدولة"

https://youtu.be/PXVvZ30B7FI

يرى فوكوياما في كتابه" بناء الدولة" أن ضعف مؤسسات الدولة هو المصدر الأول للمشاكل الخارجية والداخلية، وفي ذات الوقت يرى بأن إضعاف مدى وظائف الدولة هو الحل لتلك المشاكل. كانت هذه أهم النظريات أو المفارقات التي دعا فوكوياما للأخذ بها، وهو يرى فيها حلاً لمشاكل العالم، لأن صاحب "نهاية التاريخ"، تعامل مع الدولة كنموذج موحد، وشامل، ومؤسسة عالمية ،واحدة .

لقراءة كتاب " بناء الدولة" اضغط الرابط التالي:

كتاب "بناء الدولة "لفوكوياما – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

أسس ومفاهيم الإدارة الإستراتيجية.mp4

لمشاهدة الفيديو اضغط علامة

https://youtu.be/MhCvQSi7CWs

للتوضيح في هذا الفيديو يقصد بتعبير "المنظمة" أي كيان إداري مهما مبر حجمه أو صغر، وبذلك ينطبق التعبير على الدولة أم أي من مؤسساتها .

دعونا الآن نفصل بعض الأمور الخاصة بمفاهيم الإدارة الاستراتيجية وعلاقتها بموضوعنا الرئيسي وهو "الاستراتيجيات الوطنية" .

حيث تواجه إدارة "الدولة" أو أي "مؤسسة من مؤسساتها " :

1. مواقف تتسم بصعوبة تحقيق الأهداف نتيجة لتعقد وتداخل العوامل الفاعلة في الموقف. . . . . .

2. مواقف تزيد فيها القيود والمعوقات وتتداخل وتتشابك المؤثرات والضغوط الآتية من المناخ المحيط. . . . . .

3. مواقف تتجمد فيها [أو تتراجع] الموارد المتاحة [أو المحتملة] . . . . .

4. مواقف تتضاءل فيها الفرص لتحقيق أهدافها ، وتتصارع قوى مختلفة عما تريده الدولة للفوز بالفرص القليلة المتاحة. . . .

5. مواقف تتصاعد فيها قوى التغيير الضاغطة، وتتفاعل تأثيراتها وتتسارع عوامل التغيير وتتعدد مصادرها بحيث تتميع صورة الحاضر، وتقل القدرة على استكشاف المستقبل. . . .

في جميع مثل تلك المواقف تحتاج إدارة الدولة أو أي مؤسسة من مؤسساتها إلى تطبيق "الإدارة الاستراتيجية"

سمات الدولة أو أي من مؤسساتها :

1. نظام مفتوح Open system ، متفاعلاً مع المناخ (المحلي والإقليمي والدولي) وفي حالة توازن طالما تحقق التوافق بين عناصر ذلك النظام من موارد وتقنيات وأنشطة (عمليات)ونتائج (مخرجات) وبينها وبين المناخ من جانب آخر. فهو نظام يميل إلى التوازن ، وهو في ذات الوقت متفاعل ذاتيًا .

2. تعمل لتحقيق أهداف تؤدي وظيفتين أساسيتين :

الوظيفة الأولى : توجيه عملية بناء السياسات، والاستراتيجيات، وإعداد الخطط،والبرامج .

الوظيفة الثانية :توجيه المتابعة والتقويم والحكم على كفاءة الأداء والنتائج المتحققة .

3. تتأثر في عملها بالمناخ المحيط (المحلي والإقليمي والدولي) بدرجات مختلفة وتكتسب منه أهدافها وتصدر إليه مخرجاتها .

4. تستخدم في محاولة تحقيق أهدافها موارد مستمدة من المناخ المحيط (المحلي والإقليمي والدولي) .

5. تمارس أنشطة أو عمليات تستخدم فيها تقنيات تعد بتحقيق الأهداف .

6. يتوقف نجاحها في تحقيق أهدافها على التناسب والتجانس والتوافق بينها وبين المناخ (المحلي والإقليمي والدولي) وكذا بين التقنيات والمناخ.

7. تنشأ في المناخ متغيرات عديدة تصيب المنظمة بحالات مختلفة الشدة من اختلال التوازن .

* المتغيرات عامل مهم يخل بتوازن المنظمة، وعند اختلال توازن النظام الإداري سواء خارجية أو داخلية تنشأ الحاجة لدى الإدارة لاستعادة التوازن. ويعني اختلال التوزان عدم تحقيق الأهداف.

* قد يتم استعادة التوازن بأحد [أو كل] الأساليب التالية :

1. تعديل الموارد أو المدخلات.

2. تعديل الأهداف أو المخرجات.

3. تعديل الأنشطة أو العمليات.

4. تعديل في المناخ الخارجي.

الفكرة المحورية في موضوعنا أن تعديل أحد عناصر الدولة أو أي من مؤسساتها أو كلها هو الأسلوب الأنسب لتحقيق التوازن المرغوب حيث يتم تطوير الأداء من خلال أي (أو كل) من :

المستقبل المصري. . من منظور استراتيجي

تحليل الحالة في مصر في عهد الرئيس الأسبق مبارك

عانت مصر منذ سنوات مرحلة الرئيس الأسبق مبارك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في:

- تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وتمثلت أهم مظاهر ذلك التدني في ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان وقتها، وأن من بين ما يقرب من خمسة آلاف قرية في مصر هناك ألف قرية وُصفت بأنها الأشد فقراً ويقل مستوى الدخل بين سكانها كثيراً عن المتوسط الوطني.
- تآكل المرافق العامة للدولة لدرجة الانهيار خاصة التعليم والصحة والنقل، وكان للانفلات الأمني الذي أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 وانهيار جهاز الشرطة أثر كبير في تفاقم حالة الانهيار في مستويات الخدمات العامة.
- تكرار حدوث الأزمات في توفير السلع الضرورية لحياة الناس، بحيث يمكن القول بأن أجهزة الخدمات العامة أصبحت عاجزة عن أداء دورها بكفاءة.

- انتشار صور الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة وتعدد حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، وكان ذلك من أهم أسباب تفجر الثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط نظام مبارك. وكان اغتصاب أراضي الدولة من أبرز صور الفساد الذي مكّن رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وطيدة مع الحزب الحاكم في النظام السابق.
- شهد المصريون صوراً فجة لتضارب المصالح بين أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة آنذاك.
- تضاءل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية. وغلب التوجه نحو استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، وساد القصور في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والتقصير الواضح في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، وكذا التقصير في استثمار ما يتضح من تلك الفرص.
- انصراف الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي، ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.
- تقليدية التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية، وانحصار الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. كما انحصر الفكر الحكومي

ومشروعات التنمية المبنية في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية وتم إغفال طرح سيناريوهات بديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف.

- كان التعامل غير العلمي وغير العقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية، هو السمة الغالبة على سياسات الحكم، مما أدى إلى إهدار فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ اختص التفكير الرسمي آنذاك في اقتصار الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وإغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتها في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.
- تفاقم مشكلات الشباب ،وهم النسبة الأكبر من السكان ، وانتشار البطالة بينهم وتصاعدت احتمالات زيادة معدلاتها بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم بسبب بيع شركات قطاع الأعمال وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة بسبب تراخي الاستثمارات، كما أسهمت ،عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين، في زيادة نسبة البطالة.
- تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغياب منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وافتقاد جدوى مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.
- انتشار العشوائيات التي كانت تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل، وهم يتعرضون لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، ومثلوا بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما كانوا يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حلول جذرية لمشكلاتهم.

- زيادة حدة مشكلات المواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء ، لقصور شبكة الضمان الاجتماعي، وغياب نظام تأميني على العمال الزراعيين ، بالإضافة إلى مشكلات القطاع الزراعي التي كانت سبباً في إعاقة تطويره وتدني إنتاجيته وبقاء الريف المصري في حالة الفقر والحرمان .
- غياب استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وانعدام وجود آليات فعالة لتمويلها وتيسير قيامها خاصة في الريف المصري والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبوطرطور وفحم المغارة .
- تصاعد التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب وكاد الدور المصري أن يكون عاجزاً عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي سعيت للسيطرة على المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى العمل لإعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة .

النتيجة الأساسية لتحليل الحالة المصرية فيما قبل 25 يناير 2011

يكشف التحليل الموضوعي للحالة المصرية في فترة ما قبل ثورة يناير عن ثلاثة نتائج رئيسة:

أولاً:

أنه كان من غير الممكن ولا المقبول استمرار الأحوال على ما هي عليه بكل ما تحمله من مخاطر التردي والتدهور الوطني وتفاقم درجة عدم الرضا والسخط بين أغلبية المواطنين الذين لا تحصلون على نصيبهم العادل من ثروة الوطن والدخل الناتج عن استثمارها ، وكان قيام الثورة في 25 يناير 2011 أمراً محتماً .

ثانياً:

ضرورة البحث عن سبيل جديد ومنطلق لتطوير الحالة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على العلم واكتشاف الموارد واستثمار الفرص وإقامة العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلم الاجتماعيين، وكان لا بد من المرور بالفترة الانتقالية بعد قيام الثورة حتى يمكن البدء في تهيئة الأوضاع السياسية والاجتماعية بما يسمح بالانطلاق لمرحلة بناء قدرات الوطن .

ثالثاً:

أن إعادة الاستقرار واستعادة الأمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية وانتخاب رئيس للجمهورية هو من المتطلبات الضرورية التي كان الوطن في احتياج لها حتى يتمكن من استثمار ما بمصر من موارد وما هو متاح لها فرص لم يكشف عنها لم تستثمر أو توظف بالقدر الذي يسهم في حل مشكلات الوطن وتأمين نموه وفق خطط تنموية طموحة.

منهج الوصول إلى التنمية المستدامة

كان من المحتم خروج مصر من الحالة التي استمرت خلال العقود الثلاثة الماضية والتي شهدت تردياً في كافة مناحي الحياة المصرية أيام حكم مبارك، ثم في فترة الرئيس الإخواني "المنتخب" محمد مرسي والتي كانت مثالاً للفشل الرئاسي والذي انعكس على الوطن كله.

وأصبح الإعداد للانطلاق إلى وضع أفضل يحقق الارتفاع بمستويات الإنجاز الوطني ويؤكد فرص التنمية المستدامة أمراً حتمياً، لا بد أن يرتكز على منطق ومنهج " الإدارة الاستراتيجية" الذي يقوم على مجموعة أفكار منطقية:

1. استقراء وتحليل الواقع Situational Analysis .
2. رصد الفرص والمهددات Opportunities & Threats سواء في المحيط المحلي أو الخارجي.

3. التقييم العلمي لمصادر القوة الوطنية Strengths [الموارد والإمكانيات، العلم والمعرفة، البشر] سواء القوة الصلبة أو الناعمة، ومواطن الضعف Weaknesses.
4. تحديد الرؤية المستقبلية للوطن Vision والغايات والأهداف المرجوة.
5. وضع الاستراتيجيات والسياسات وصياغة البرامج والمشروعات التي تحقق الرؤية والغايات المستقبلية من خلال استثمار الفرص بتوظيف مصادر القوة، والتعامل العلمي مع المخاطر والمهددات بتخفيض وعلاج أو إلغاء مواطن الضعف.

وبالتطبيق على الحالة المصرية فإن المنهج الاستراتيجي يتمثل فيما يلي:

1. تحليل الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، واستقراء الفرص، والمهددات القائمة، والمحتملة.
2. تحليل الموارد والطاقات والإمكانيات الوطنية، وتقييم القدرات المتاحة للوطن، وتحديد مواطن القوة والضعف في البناء الوطني.
3. صياغة الرؤية الاستراتيجية لمستقبل الوطن.
4. تحديد الأهداف والإنجازات الاستراتيجية على المستوى الوطني والقطاعي والفردي.
5. رسم البرامج وصياغة السياسات المحققة لأهداف التطوير الشامل وتحقيق التنمية المستدامة.
6. تدبير الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التحديث والتطوير وصولاً لأهداف التغيير الديمقراطي.

زين العابدين بن علي ومبارك اللذان أسقطهما شعب تونس في 14 يناير وشعب مصر في 25 يناير 2011

الحالة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011

كان كل مصري ومصرية تحلم بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي. الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 وأنهاه الشعب بثورته في 25 يناير 2011.

وبعد نجاح الثورة بدء الشعب المصري يتطلع إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه، ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة لتكون من أهم اقتصادات العالم.

وكان من أهداف ثورة 25 يناير إقامة مشروع وطني للتطوير والتنمية الشاملة تحقق الارتفاع بمستوى الحياة في مصر على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

تحليل البيئة المحيطة داخلياً وخارجيا [2]

أولاً: البيئة السياسية

1. رغم قيام ثورة 25 يناير، إلا أن المشهد السياسي ما يزال يعاني من ضعف البنية الديمقراطية وانقسام الأحزاب والقوى السياسية المدنية، واستمرار حالة الاستقطاب الديني وشيوع الخطاب الديني بين تيار الإسلام السياسي. [-].

وعلى العكس نجد انطلاقات ديمقراطية قوية في العالم المتقدم، وكذا كثير من الدول الصاعدة تأخذ بنظم ديمقراطية وحققت فيها تقدم واضح[تركيا، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا . .]. ومظاهر المد الديمقراطي يتصاعد بقوة في العالم المحيط بمصر.

2. لا زالت التنظيمات النقابيـــة تعاني من آثار القيود السياسية الأمنية التي أحاطت بها خلال سنوات نظام مبارك، ولا زال قانون الحريات النقابية لم يصدر، وتعاني الحركة النقابية من النشقت بين نقابات المستقلة والنقابات التقليدية التابعة للاتحاد العام لنقابات مصر. [-].

بينما تتمتع النقابات العمالية والمهنية بحريات واسعة وتلعب أدواراً مهمة في حماية حقوق أعضاءها وهي بعيدة عن التدخلات الأمنية والقيود الحكومية بشكل واضح في الديمقراطيات العريقة والصاعدة.

3. استمرار حالة الطوارئ لمدة وصلت إلى ثلاثين عاماً، وقد أنهيت حالة الطوارئ في 31 مايو 2012.

[2] تشير العلامة [+] إلى إيجابية التحليل البيئي ومناسبته لأهداف التنمية المستدامة، بينما تشير العلامة [-] إلى العكس.

.[-]

ونجد على العكس من ذلك في العالم المتقدم والدول الصاعدة أن فرض حالة الطوارئ استثنائية وتفرض وفق قواعد صارمة ولمدة محددة وغالباً تفرض لشهور أو أسابيع أو أيام.

4. لا تزال السيطرة الحكومية على الإعلام الرسمي مستمرة برغم قيام الثورة، ولا زالت المؤسسات الصحفية القومية تابعة لمجلس الشورى، وتتم الآن دراسات لتطويرها . مع انطلاق الإعلام المستقل والخاص والذي يسيطر عليه إلى حد كبير رجال أعمال ينتمون بالدرجة الأولى إلى نظام مبارك. [-].

وفي المقابل لا يوجد ما يسمى الإعلام الرسمي في الديمقراطيات العريقة والصاعدة. الإعلام حر ومستقل. حتى الإعلام "العام" مستقل وله ضمانات ضد تدخل الحكومات BBC على سبيل المثال. ومعظم دول العالم المتقدم والصاعدة ليس بها منصب وزير إعلام.

5. حالات من الحراك السياسي والحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والتطوير الوطني كانت قمتها ثورة 25 يناير 2011، ولكن برغم مضي عام ونصف على الثورة، لم تنجح في تحقيق أهدافها . [+].

بينما تلعب الأحزاب والقوى السياسية والطوائف المجتمعية والتجمعات الشبابية أدواراً مهمة في تحريك المجتمع ومراقبة الحكومات وتمارس ضغوطاً مقبولة اجتماعياً كحق للمواطنين.

ثانيا: البيئة الاقتصادية

1. غموض الهوية الاقتصادية الأساسية للمجتمع المصري وغياب رؤية واضحة لدور الدولة. [-].

في الوقت الذي تتجه معظم دول العالم نحو اقتصاديات السوق المرشدة بآليات تديرها الدولة، وتتحول كثير من دول العالم الديمقراطي نحو" الطريق الثالث" The Third Way . حتى الولايات المتحدة الأمريكية مارست دوراً مهماً للدولة لإدارة الأزمة المالية العالمية ومواجهة الفساد في قطاعات

المال والشركات الكبرى. وتوجد قواعد ومعايير أساسية للحوكمة في معظم دول العالم لضبط أداء الشركات الخاصة وتوجيهها لأداء مسئولياتها الاجتماعية. وبصفة عامة فإن الدولة حاضرة ولها قدرة على التعامل مع المشكلات حتى في ظل أوضاع اقتصاد السوق.

2. تداخل رجال الأعمال في مجالات العمل السياسي وتصاعد مشكلات تضارب المصالح قبل الثورة، وعدم استقرار المناخ الاقتصادي وقلة الاستثمارات الأجنبية والعربية شيوع حالة من التخوف والترقب بعد فوز د. محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية للرئيس الجديد. [-].

وفي العالم الخارجي توجد ضوابط ومعايير وقوانين تمنع تضارب المصالح، وتحقق الشفافية تساندها حرية وسائل الأعلام وقواعد ونظم الحوكمة، وكل تلك آليات لتحجيم دور رجال الأعمال في المجال السياسي وكشف الفساد وحالات تضارب المصالح والقضاء على أسبابها. وفي النظم الديمقراطية الشائعة في العلم المتقدم والصاعد لا توجد أوضاع مماثلة لما كان لدينا من احتكار الحكم وانسداد الطرق في وجه "تداول السلطة" قبل الثورة والذي سمح بالزواج الباطل بين المال والسلطة.

3. عدم وضوح معايير توزيع الأدوار وضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص. [-].

بينما في العالم المتقدم تكون قواعد اللعبة واضحة ومستقرة تحميها القوانين وتراقبها منظمات المجتمع المدني، وتخضع لرقابة السلطة التشريعية وتتناولها وسائل الإعلام وتكشفها الأحزاب المتنافسة على أصوات الناخبين. وتعتبر الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون هي وسائل ضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

4. تراجع الطاقات الإنتاجية القومية في الصناعة والزراعة. [-].

وفي المقابل تشهد الساحة العالمية تطورات تقنية هائلة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي. ومعظم

الدول المتقدمة والصاعدة تكتفي ذاتياً من إنتاجها الزراعي وتصدر الفائض وكذا بالنسبة للمنتجات الصناعية. وتكون معدلات النمو في الإنتاج الصناعي والزراعي متفاوتة وإن كانت في أغلب الأحيان إيجابية وفي صعود نسبي.

5. سلبيات برنامج الخصخصة . [-].

بينما لم تعد الخصخصة بالطريقة المصرية معروفة في العالم الآن وقد حل محلها أساليب أكثر تطوراً مثل المشاركة بين القطاع العام والخاص .Public Private Partnership [PPP]

6. تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني. [-].

ومن جهة أخرى، الدول تتسابق في تحسين مراكزها التنافسية نتيجة تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير السياسات والنظم الإدارية ورفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية والاستثمار المتصاعد في التنمية البشرية.

6. تزايد اعتماد الاقتصاد الوطني على المعونات والمنح الخارجية. [-].

في حين يتقلص السعي وراء المنح والمعونات على الدول المتخلفة بينما الدول المتقدمة هي التي تقدم المنح والمعونات لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، والدول الصاعدة تتجه إلى تقليص اعتمادها على تلك مصادر المعونات الخارجية تعمل على دعم قدراتها الذاتية. حتى دول إفريقيا الأعضاء في اتفاقية NEPAD تضع من أولويات أهدافها تنمية قدراتها الذاتية واستثمار مواردها واستنهاض طاقاتها إلى أقصى حد قبل التوجه بطلب المساعدة من الخارج.

7. تزايد مشكلات تقييد المنافسة وحالات الاحتكار، وعدم وجود آليات تشريعية وتنظيمية لكشف حالات الاحتكار وتقييد المنافسة. [-].

بينما الدول المتقدمة والصاعدة تطبق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار بدقة، كما أن الشفافية ووسائل الإعلام المفتوحة كفيلة بكشف حالات تقييد المنافسة والميول الاحتكارية والقضاء حاسم

في تلك الأمور. حتى فيما بين الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد الأوروبي هناك مفوضية خاصة لهذا الغرض تمكنت من منع حالة استحواذ شركة GE على شركة Honeywell وهما شركتان أمريكيتان نظراً لأن GE تحصل على 25% من عملياتها في أوروبا وبذلك تخضع لرقابة المفوضية الأوروبية لمنع الاحتكار. وفي هذا الصدد نتذكر القضية الشهيرة التي أقامتها وزارة التجارة الأمريكية ضد شركة Microsoft بتهمة الاحتكار والتي كانت تهدد بتقسيم Microsoft إلى أربع شركات.

8. تراجع ملكية المصريين في القطاع المصرفي. [-].

تم تحرير قطاع البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة والصاعدة بفضل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية، إلا أنها في جميع الأحوال محل رقابة ومتابعة لضمان المصالح الوطنية. وتتدخل الحكومات عند أي بادرة للإخلال بكفاءة هذه القطاع ومنع خضوعه لسيطرة المصالح الأجنبية.

9. تصاعد الدين العام المحلي والخارجي. [-].

وتلك مشكلة تعاني معظم دول العالم من تصاعد الدين العام وعجز الموازنة، إلا أن قدراتها تختلف في أساليب المواجهة ومصارحة شعوبها بالحقائق، مثال سياسة التقشف التي تمارسها حكومات كثيرة وتواجه ضغوطاً شعبية متعالية للحد منها . فالفرق إذ بين الحالة المصرية والعالم المتقدم هو فرق في أساليب إدارة أزمات عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام بحيث يكون تحت السيطرة.

10. ارتفاع نسب الفشل فيما سمي المشروعات القومية العملاقة. [-].

تنشأ مشكلة الفشل في المشروعات العامة نتيجة ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والقصور في تقدير المتطلبات التمويلية إلى جانب سوء الإدارة. أما في الدول المتقدمة والصاعدة يتم تنفيذ المشروعات العامة والكبرى من خلال الإسناد إلى شركات خاصة وفق دراسات جدوى اقتصادية، أو بأسلوب المشاركة مع القطاع الخاص وغيرها من الأساليب التي لا تتورط فيها الإدارة الحكومية

بذاتها في تنفيذ أو إدارة مثل تلك المشروعات.

11. انخفاض كفاءة الخدمات العامة[الرعاية الصحية، النقل. . . . .]. [–].

إن مستويات الأداء ودقة تنظيم الخدمات العامة أعلى كثيراً في الدول المتقدمة، وكثير من الخدمات يتم التعاقد مع مقدمي خدمات **Service Providers** تشتري منهم الدولة الخدمات لتعيد تقديمها للمواطنين المحتاجين لرعاية الدولة لقاء رسوم مخفضة أو حتى بالمجان. في الدول المتقدمة والصاعدة تخضع الخدمات لمعايير دقيقة لضمان الجودة والاعتماد **Quality Assurance and Accreditation**.

12. انفلات الواردات واختلال ميزاني التجارة والمدفوعات. [–].

تحاول الدول المتقدمة والصاعدة استخدام آليات السوق وحوافز الدولة وتوجيهاتها [من خلال السياسات المالية والنقدية] لضبط العلاقة بين الصادرات والواردات. وتستثمر تلك الدول شروط تحرير التجارة الدولية وآليات منظمة التجارة العالمية في توجيه تجارتها الخارجية لصالح اقتصاداتها الوطنية.

13. عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بين شرائح المواطنين. [–].

أما في الدول المتقدمة والصاعدة فيتم تطبيق سياسات ضريبية ونظم للتأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي لتحسين توزيع الثروة والدخل الوطني. وتعمل تلك الدول على خلال توفير الخدمات العامة المتطورة لقاء رسوم تتناسب مع قدرات المواطنين، وبذلك يمكن للدولة تعديل أي انحرافات في هيكل توزيع الثروة والدخل في المجتمع. وفي تلك الدول يكون الأثرياء ورجال الأعمال متفهمين لمسئولياتهم الاجتماعية ويقدمون نسباً مهمة من ثرواتهم للأغراض الاجتماعية.

14. البطالة المتزايدة بين خريجي الجامعات والمعاهد وما تثيره من مشكلات اجتماعية فضلاً عن آثارها الاقتصادية. [–].

ونجد أن البطالة مشكلة منتشرة في معظم دول العالم، ولكن في الدول المتقدمة والصاعدة تقدم الدول نظماً لإعانات البطالة، كما تعمل على تسهيل توظيف المتعطلين ومساعدتهم في إعادة التأهيل والتوطن.

ثالثاً: البيئة الاجتماعية

1. الأمية وتفاوي كفاءة وجودة المنظومة التعليمية. [-].

على العكس من الحالة في مصر، لا تمثل الأمية مشكلة في كثير من الدول المتقدمة والصاعدة، بل تمكنت معظمها من تخفيضها إلى أدنى المستويات باستخدام تقنيات تعليمية متطورة [نجحت ماليزيا في القضاء على أمية كل من هم فوق 15 سنة من العمر]. من جانب آخر، تحظى التعليم في الدول المتقدمة والصاعدة بحظ وافر من الاهتمام الرسمي ومن المجتمع، وتتم عمليات التطوير والتحديث بشكل مستمر، كما توفر للتعليم نسب متزايدة من الدخل الوطني، ونجد أن دول العالم التي حققت تقدماً اقتصادياً وتقنياً واجتماعياً هي التي أولت التعليم اهتماماً خاصاً ووضعت وطبقت استراتيجيات وطنية لتطوير التعليم.

2. الانفلات السلوكي العام وتدهور أوضاع الشارع المصري، والانفلات الأمني في أعقاب ثورة 25 يناير. [-].

وقد أمكن لكثير من الدول المتقدمة والصاعدة أن تعالج مشكلات تدني السلوك العام من خلال تطوير التعليم ورفع درجة الثقافة العامة، فضلاً عن أن إعمال القانون وفرض هيبة الدولة وموضوعية هيئات الشرطة تحد من الانفلات السلوكي. كما تساعد منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في النوعية المجتمعية وتوضيح المعايير الواجب الالتزام بها. ومن الملاحظ أن ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي لدى الأفراد والجماعات يضع قيوداً مجتمعية على التصرفات الفردية

والجماعية غير المنضبطة.

3. انتشارها العشوائيات على كافة الأصعدة والمجالات. [-].

من المعروف أنه توجد في جميع دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية مناطق عشوائية وأحياء سكنية لا تتوفر لها مقومات الحياة السليمة، ولكن تبذل في تلك الدول جهوداً مخططة لتحسين المناطق العشوائية وتتعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة الهابيتات Habitat.

4. ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التطوير الاجتماعي والتنمية القومية، وتزايد القيود الإدارية والأمنية على إنشاء الجمعيات الأهلية وفرض قيود على حركتها. [-]

وعلى العكس من ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة لها دور فاعل وتحظى بحماية قانونية ومجتمعية، كما أن حرية الحركة مكفولة للمنظمات الأهلية وغير الحكومية NGO'S.

5. انفلات الأنماط الاستهلاكية لشرائح متزايدة من المواطنين وتزايد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. [-].

في المقابل نجد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والصاعدة تتطور بالتناسب مع التكوينات الاجتماعية والقوى الشرائية بينما الفوارق بين الأنماط الاستهلاكية الدول المتقدمة والصاعدة ليست متباينة إلى الحد المشاهد في الدول الأقل تقدماً.

6. الميل العام بين المواطنين لتفادي التعامل مع الجهات الرسمية ومحاولات الإفلات من تطبيق القانون، كما تنتشر الظواهر الاجتماعية السالبة المتمثلة في شيوع أنماط سلوكية تحاول التعويض عن قصور وتدهور مستوى الخدمات الحكومية مثل الدروس الخصوصية، والرشوة والمحسوبية في المعاملات مع الأجهزة الحكومية. [-].

كل مجتمع به شوائب اجتماعية ترتبط بمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وتشيع أنماط الفساد والمشكلات الناتجة من الأنماط الاستهلاكية السلبية بدرجات مختلفة في الدول المتقدمة والصاعدة، ولكن الديمقراطية وسيادة القانون وشفافية الإعلام وقوة منظمات المجتمع المدني تسهم في كشف وتحليل والتعامل الإيجابي لتلك الأنماط السلوكية السلبية ومحاسبة مرتكبيها .

7. افتقاد الجودة والاتقان في معظم ما يقوم به المصري من أعمال، وشيوع مظاهر القبح في المباني والمنشآت فضلاً عن أشكال الارتجال والعشوائية في الأداء. [-].

الجودة قيمة أساسية في الدول المتقدمة والصاعد، ونظم ومعايير الجودة عنصر محوري في منظمات المجتمع، وشروط ومعايير ضمان الجودة مكونات أساسية في تصميم هياكل ونظم العمل في مختلف المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة .

رابعاً: البيئة العلمية والتقنية

1. تضاؤل دور وإسهامات المؤسسة العلمية المصرية وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي. وافتقاد التنسيق بينها، وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني. [-].

المؤسسات البحثية والعلمية في توجد في قمة المجتمع الدول المتقدمة والصاعدة، والمكون البحثي محور رئيسي في منظمات التعليم الجامعي حيث تنشئ جامعات البحوث. وتقدر الدول المتقدمة والصاعدة ما يقوم به علماؤها من الإنجازات البحثية والإضافات العلمية باعتبارها أسساً مهمة في تطوير المجتمع، ويستخدم العلم كأداة استراتيجية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات.

2. ضعف التوجه للاعتماد على العلم في بحث وتحليل المشكلات العامة ومحاولة الوصول إلى حلول وتطبيقات علمية لمعالجتها . [-].

الدول المتقدمة والصاعدة تلتزم المنطق الاستراتيجي وتسير في مشروعات التنمية وفق استراتيجيات

متوافق عليها مجتمعياً، وبهذا حققت معدلات تنمية عالية نتيجة الالتزام باستراتيجيات مستقبلية كما في حالة ماليزيا، المكسيك، البرازيل، الهند.

3. تراجع مستوى الجامعات المصرية وانحسارها في الجانب التعليمي التقليدي، وضعف المكون البحثي في الجامعات المصرية. [-].

تعطي الدول المتقدمة والصاعدة الجامعات موقعاً متقدماً في الهيكل الاجتماعي، لذا أغلب الجامعات الأفضل في العالم موجودة في تلك الدول التي تحرص على ضمان استقلال جامعاتها وحريتها الأكاديمية التي هي أساس تقدمها وتطورها العلمي وإنجازاتها البحثية.

4. الاعتماد شبه الكامل على المعرفة الأجنبية، والتبعية التقنية شبه الكاملة للأجنبي. [-].

يتصاعد الإنتاج المعرفي في الدول المتقدمة والصاعدة، وتتسابق الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في دفع الابتكارات وتطوير المنتجات والأساليب، وتحشد تلك الدول طاقاتها الوطنية لتنمية قواعدها المعرفية وتوظيفها في مجالات التنمية المختلفة.

5. عدم الاستثمار الكافي للموارد المتاحة من تقنيات المعلومات في مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع [-].

تتحول الدول المتقدمة والصاعدة بشكل متسارع إلى مجتمعات تعتمد أساساً على تقنيات الاتصالات والمعلومات في مختلف فروع الحياة، وفي كثير من تلك الدول تحولت الحكومات والمنظمات إلى " منظمات ذكية"، نجحت كثير منها في تحويل مواطنيها إلى استيعاب واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

خامسا: البيئة الإدارية

1. تضخم الجهاز الإداري للدولة وانخفاض كفاءته. [-].

عمدت معظم الدول المتقدمة والصاعدة. إلى تقليص وتصغير الأجهزة الحكومية اعتماداً على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات. وتعتمد كثير من تلك الدول على إسناد الخدمات العامة إلى مقدم خدمة من القطاع الخاص وبذلك تخلصت من أجهزة بيروقراطية كانت تتولى تقديم تلك الخدمات بكفاءة أقل وتكلفة مجتمعية أعلى.

2. تخلف إدارة قطاع الأعمال العام وضعف قدراته التنافسية. [-].

يعامل ما تبقى من قطاع عام في الدول المتقدمة والصاعدة بنفس معايير وقواعد التعامل مع القطاع الخاص، ويكون المعيار الأساس في تقييم ما يماثل قطاع الأعمال العام هو المحاسبة بالنتائج.

3. انفلات كثير من مؤسسات القطاع الخاص وافتقادها للأسس الإدارية والمقومات التنظيمية السليمة لافتقارها إلى القيم المؤسسية وغلبة النمط العائلي التقليدي في الملكية. [-].

نجحت مؤسسات القطاع الخاص في الدول المتقدمة والصاعدة أن تكون هي الرائدة في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لاعتمادها بالدرجة الأولى على الإدارة المحترفة عملاً بمبدأ فصل الملكية عن الإدارة. كما تمثل الرقابة المجتمعية والقانونية لأداء القطاع الخاص أدوات مهمة في توجيه أداءه وتصحيح سلبياته.

4. غياب نظام فعال للإدارة المحلية على أسس ديمقراطية وسيطرة الإدارة الحكومية المركزية وتعويق انطلاق طاقات التنمية المحلية. [-].

نظم الحكم المحلي القائمة على اللامركزية هي الأساس في تنمية المجتمعات المحلية في الديمقراطيات الحديثة، حيث يقوم المواطنون بالجانب الأكبر من إدارة الخدمات العامة وشئون خدمة وتنظيم المجتمع المحلي وتنفيذ القانون وأعمال القضاء والإدارة بشكل عام. وفي بعض نظم إدارة المحليات يكون الاعتماد بدرجات كبيرة على الأنشطة التطوعية.

5. غياب استراتيجية وطنية لتكوين وتنمية الموارد البشرية وتسليحها بالمهارات التطبيقية والتقنية المناسبة مع تطورات تقنيات الإنتاج ومتطلبات قطاعات الأعمال المختلفة. [-].

تهتم الدول المتقدمة والصاعدة بالاستثمار في التعليم والتدريب وكافة وسائل تنمية القدرات والمهارات البشرية. وتتعاون في تلك الجهود الحكومات ومنظمات قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية. كما تلعب وسائل الإعلام العام دوراً مهماً في تكثيف الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتقديم العديد من البرامج والعروض التعليمية والتدريبية.

سادساً: البيئة الثقافية والفنية

1. تراجع الريادة المصرية في مجالات الإبداع الثقافي الأدبي والفني ومستويات الإنتاج الفني والأدبي التي تتداولها وسائل الإعلام العام وخاصة التليفزيون وانتشار ظاهرة صحافة الإثارة والفضائح، وانخفاض المستوى الثقافي العام والانصراف عن أشكال الإنتاج الفني والأدبي الرصين. [-].

تطور الأدب والثقافة وصور الإنتاج الفني والأدبي والإبداع الثقافي كلها محصلة للتطور الديمقراطي وارتفاع المستوى العلمي للمواطنين. ويصبح الأدب والفنون علامات بارزة وصناعات متقدمة ورائدة في الدول المتقدمة والصاعدة، ويسود الاهتمام العام بالمناحف والمعارض والمسابقات الفنية والأدبية ووسائل الثقافة من كتب وصحف ومجلات ودور عرض سينمائي وقنوات تليفزيونية.

خلاصة التحليل البيئي

[المهددات]

1. لم تحقق جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتائج ترتفع إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة في القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.
2. كما تعثرت ثورة 25 يناير وضلت خارطة إلى إنجاز التحول الديمقراطي، ولم تزل مصر تعاني من قضايا أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو تبعتنا في مسيرة التنمية، وتدور تلك القضايا أساساً حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض.
3. المطلوب استثمار التقنية العالية لتحقيق إنجازات غير عادية في أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم والتكنولوجيا العالية ومواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة وإحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.
4. ضرورة ابتكار نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقات الوقت والمواطنين في إطار ديمقراطي تحقق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.
5. تعميق الممارسة الديمقراطية الواعية ليشارك المواطنون من خلالها في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى الحياة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

والنتيجة العامة لتحليل عناص البيئة المصرية أنها غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة:

الفرص

1. مورد بشري ضخم يصل إلى 83 مليون إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة.
2. تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً.
3. طاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث.
4. ما يقرب من ثمانية ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات.
5. الموقع العبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.
6. الأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان [3.6%].
7. الموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3.
8. قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية، وشبه جزيرة سيناء.
9. نهر النيل الذي يجري من جنوب مصر إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً.
10. الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج.
11. المناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام. فصل الصيف الجاف الحار وفصل الشتاء المعتدل قليل الأمطار.

12. الإشعاع الشمسي الذي يمثل مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء.
13. الآثار المصرية القديمة، والإسلامية، والقبطية، والرومانية.
14. السواحل والشواطئ المصرية على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية المخزون الثقافي والأدبي والفني وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة.
15. التكوين الحضاري المتميز للشعب المصري وخصائصه البعيدة عن العنف والقادرة على التفاعل مع الغير واستيعاب وتمثل المستجدات الثقافية والتقنية
16. الامتداد المصري جنوباً في السودان، والعلاقات التاريخية والروابط مع بلدان العالم العربي والإفريقي والإسلامي.

تظهر نتيجة التحليل البيئي الفرص الهائلة المتاحة لمصر وغير المستغلة

الآليات الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة

1. تحديث الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية [الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول].
2. التحديث العمراني وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملـــــــة.
3. استثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلـة.
4. تحديث أنماط ومستويات التوزيع السكاني والخروج من الشريط الضيق حول الدلتا.
5. تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشريـــــة.
6. تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبية.

7. تحديث منظومة التأمين الصحي وتطوير أساليب وقدرات مؤسسات العلاج التأميني.
8. التوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالية والتحول إلى المجتمع الرقمي.
9. استثمار الموقع الجغرافي المتميز لمصر وتطوير مجموعات من الخدمات الإنتاجية واللوجستية تنافس ما تقدمه دول ليس لديها مثل ما لموقع مصر من مميزات.
10. الاندماج في المجتمع العالمي واستثمار الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.
11. استثمار القوة البشرية المصرية من العاملين في الخـــــــــــــــارج.

إن الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة هي تطبيق أدوات البحث العلمي المنظم والتخطيط الاستراتيجي في إطار نظام ديموقراطي يسمح بالابتكار والمنافسة والتميز.

عناصر التنمية المستدامة

1. التنمية الصناعيـة
2. التنمية الزراعيـة
3. التنمية العمرانيـة
4. التنمية العلميـــة
5. التنمية المجتمعيـة
6. التنمية الإدارية
7. التنمية البشريـة

ركائز التنمية المستدامة

1. البحث العلمي
2. الصحـــــة

3. التعليـــــم

غايات التنمية المستدامة

1. القضاء على الفقـر
2. القضاء على الجهـل
3. القضاء على المرض

محاور التنمية المستدامة

1. تنمية سينـــــــاء
2. تنمية الصعيـــــد
3. تنمية الوادي الجديد

الديمقراطية أساس التنمية المستدامة

1. الاستقرار والأمـن
2. تكافؤ الفـــرص
3. الابتكار الإبـداع
4. الحق في المعرفـــة
5. الشفافيـــــــة

التحديات الاستراتيجية لصنع المستقبل

تواجه مسيرة التنمية المستدامة عدداً من التحديات نابعة من طبيعة البيئة الداخلية والخارجية وما يعتمل فيها من مواطن الضعف ومصادر القوة، وما ينشأ فيها من فرص ومهددات:

التحدي الأول

توحيد الأمة في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

التحدي الثاني

تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارج.

التحدي الثالث

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

التحدي الرابع

تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية.

التحدي الخامس

تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية، المطابقة للمواصفات العالمية، إلى كافة أسواق العالم.

التحدي السادس

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

التحدي السابع

تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتطورة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها . والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.

التحدي الثامن

الاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة وموضوعية لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

التحدي التاسع

استعادة الهوية المصرية الأصيلة بأبعادها الفرعونية والعربية والإفريقية، وتحقيق الالتحام بالدوائر العربية والإفريقية والإسلامية باعتبارها المحيط الطبيعي لحركة مصر وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهدار أو تهميش فرص التفاعل مع الدوائر الأخرى.

التحدي العاشر

وهو مندمج في كافة التحديات التسع، وهو القضاء نهائياً على الآفات الثلاث التي يعاني منها المجتمع المصري، الفقر والجهل والمرض.

الغايات الكبرى للتوجه الاستراتيجي لتصميم وتنفيذ "استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمتكاملة"

1. تحقيق أهداف وغايات تتناسب مع عظمة مصر وتاريخها وإمكانياتها، كما تتواكب مع معطيات العصر وتوجهات المستقبل. إن الشعوب العظيمة لا ترضى بأقل من أهداف وغايات عظمى تسعى لتحقيقها بكل جد ومثابرة.
2. إعادة صياغة كاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في المجتمع، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي، وسياسي، وتطور اجتماعي ،وتقني.
3. بناء مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.
4. تحرير الوطن والمواطن ومؤسسات المجتمع من القيود والمعوقات التي تحول دون ممارسة الحريات العامة بما لا يهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع وقيمه ومؤسساته.
5. إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة بتأكيد الحقوق والحريات المتساوية وتكافؤ الفرص والالتزامات والواجبات المتناسبة معها لجميع أبناء الوطن من دون تفرقة ولا تمييز.
6. مواكبة المستويات المثالية من الإبداع العلمي والتقني وما حققته للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة.

7. قبول التحدي الحضاري لتأكيد المحافظة بالإصرار على القيم المصرية وبما تحقق المزاوجة الصحيحة بين الأصالة والمعاصرة.
8. تكريس دور المؤسسات الوطنية وتعميق الممارسة الديمقراطية الواعية ليشارك المواطنون من خلالها في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى حياتهم وضمان مستقبل أفضل لأولادهم.
9. تغيير وتطوير الفكر والتوجهات، ويتحقق ذلك بإتاحة الفرص الكاملة لجميع الاتجاهات الفكرية أن تعبر عن نفسها بحرية من دون قيود سوى الالتزام بالأهداف الوطنية العليا وعدم التعدي على ثوابت المجتمع وقيمه ومعتقداته الأصيلة.
10. تطوير القيادات، وذلك بالالتزام الكامل بمنطق تداول السلطة وعدم بقاء شخص أياً من كان في منصبه، سواء كان معيناً أو منتخباً، إلا لفترة محددة ومعلنة ومعروفة للكافة.
11. تغيير وتطوير مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، ورفع مستويات الأداء بها، ويأتي في هذا المجال: تغيير وتطوير الهياكل والتنظيمات، سواء كان ذلك متعلقاً بهيكل مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية، أو مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
12. تحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل والتجارة ونظم التداول وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات.
13. تحديث وتطوير الهياكل والنظم والآليات في المؤسسات العلمية، والتعليمية، والتقنية، والثقافية.
14. تحديث وتطوير الهياكل والنظم التشريعية والقوانين واللوائح المنظمة لأمور الحياة والمجتمع.

15. تغيير وتطوير الوسائل والتقنيات، ويتحقق ذلك بالاحتكام إلى البحث العلمي والتطوير التقني أساساً لحركة المجتمع، والتوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالات والتغيير الديمقراطي إلى المجتمع الرقمي.
16. تغيير وتطوير المعايير وقواعد الاحتكام، التزاماً بأسس الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية ،والحرية، والمساواة .
17. التحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من أرض المحروسة بزيادة المعمور منها ، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.
18. تحديث أنماط ومستويات التوزيع السكاني في أنحاء المحروسة وفق اعتبارات عمرانية متكاملة، وتحقيق التوازن السكاني في المجتمع.
19. تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشريـــــــــة.
20. تحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره .
21. تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبية، وتطوير منظومة التأمين الاجتماعي ومد مظلته مع التأمين الصحي لتشمل كافة طوائف المواطنين وفق نظم تتوافق وقدراتهم الاقتصادية ومواقعهم الاجتماعية.
22. تحديث البيئة ومكافحة أشكال التلوث والإهدار في الموارد خاصة الأرض الزراعية، وتطوير نظم وآليات المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية.
23. تحديث المرافق العامة وترشيد استخدامات الطاقة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.

24. تحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجـــالات.

https://www.gilliankeegan.com/united-nations-global-goals-sustainable-development

من أجل ذلك الهدف نعرض مجموعة

"الاستراتيجيات الوطنية المصرية" التالية وتخضعها للتحليل والتقييم

الأولى	رؤية التنمية المستدامة 2020-30
الثانية	المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052
الثالثة	وثيقة سياسات الملكية
الرابعة	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
الخامسة	الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
السادسة	استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن المائي المصري
السابعة	الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي
الثامنة	الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030
التاسعة	الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050
العاشرة	الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة
الحادية عشر	الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني
الثانية عشر	الاستراتيجية الوطنية للشباب
الثالثة عشر	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
الرابعة عشر	الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع النقل
الخامسة عشر	الاستراتيجية الشاملة لتطوير صناعة الغزل والنسيج
السادسة عشر	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي
السابعة عشر	الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني
الثامنة عشر	الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030
التاسعة عشر	استراتيجية التجارة الإلكترونية

العشرون	استراتيجية مصر 2030 في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الواحدة والعشرون	نحو استراتيجية للوصول إلى "مصر المستقبل"[مقترحـــــــة]

حضرات ناظر وأساتذة مدرسة مصرية في 1898

الحوار الوطني . . مقررة لجنة القضية السكانية: الفوضى مشكلة الاستراتيجيات الوطنية[3]

نشر في: الإثنين 8 مايو 2023

قالت الدكتورة نيفين عيد مقرر لجنة القضية السكانية بالحوار الوطني، إن مشكلة الاستراتيجيات الوطنية بالنسبة لاستراتيجية 2030، هو وجود فوضى في هذه الاستراتيجيات أو الوثائق الوطنية. وأضافت خلال استضافتها في برنامج "كلام في السياسة" مع الإعلامي أحمد الطاهري على شاشة "إكسترا نيوز"، مساء الاثنين، أنه لابد أن توجد رؤية موحدة لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030 مع التطورات التي تشهدها مصر.

وأوضحت: "إذا قلت إن لدي استراتيجية وطنية لتنمية الأسرة المصرية، فماذا تفعل الاستراتيجية الوطنية للسكان، وإذا كان لدي مجلس قومي للسكان، فماذا يفعل تنظيم الأسرة في وزارة الصحة، ولماذا لا يكون المجلس القومي للسكان مستقلا كباقي المجالس القومية، ومن المسؤول عن تنفيذ هذه

---

[3] الحوار الوطني . . مقررة لجنة القضية السكانية: الفوضى مشكلة الاستراتيجيات الوطنية – بوابة الشروق (shorouknews.com)

الاستراتيجيات؟".

ولفتت إلى أن " الدولة تنتج استراتيجيات كل يوم تقريبا، دون التفكير في المعني بسياسات التنفيذ، ودون التفكير في سياسات التقييم والمتابعة"، معربة عن أملها في أن يفتح الحوار الوطني الباب مناقشة هذه الجزئيات.

وفصلت أن استراتيجية مناهضة التمييز مثلا غائبة في استراتيجية تحديد النسل، متسائلة: "هل لدي خطاب موجه للرجل والمرأة على حد السواء في مسألة الزيادة السكانية، أم أخاطب المرأة فقط؟ كيف أبدأ في استراتيجية تنمية الأسرة المصرية في الوقت الذي يوجد لدي عجز ضخم في مقدمي الرعاية الصحية من الأطباء والممرضين؟".

ولفتت إلى أن الإجابة عن سؤال كيف أسيطر على معدل زيادة السكان، ليست فقط لدى المواطن، بل إجابته في سياسة الدولة، بطرح سياسات من شأنها أن تغير نمط المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن والمواطن، بحيث تتفق مع سياسات الدولة في وقف الزيادة السكانية.

هذا قول حق

وأزيد على قول النائبة المحترمة

مقال لي نُشر في جريدة الوفد يوم 9 نوفمبر 2009 كان عنوانه

وفقدت الكلمات معانيها !

حين نقرأ الصحف وتتابع وسائل الإعلام في مصر المحروسة تصدمنا حقيقة ساطعة كالشمس، ولكننا نتغافل عنها وهي أن كثيراً من الكلمات المتداولة على ألسنة الحكام والمسئولين قد فقدت معانيها ولم تعد تعكس المعاني الحقيقية التي كانت لها في يوم من الأيام.

وتظهر هذه الحقيقة حين نتأمل ما يصدر من تصريحات وبيانات على ألسنة الحكام وما يتبارون في إعلانه في مؤتمراتهم الإعلامية. وقد التزم الوزراء والمسئولون على مختلف المستويات نهج الحكام الكبار وصاروا هم أيضاً يتبارون في استخدام كلمات ضخمة فخمة لوصف أعمالهم والإشادة بإنجازاتهم ويعاونهم في ذلك مساعدوهم والعاملون تحت إمرتهم، ويروج لها الإعلاميون المرتبطون بالحزب الحاكم.

ومن أكثر الكلمات شيوعاً في أيامنا هذه كلمة "تفعيل"، فترى المسئول الكبير ينفخ أوداجه ويعلن بكل ثقة أن الحكومة أو الوزارة أو أياً ما كانت الجهة التي يتحدث باسمها، قد قررت "تفعيل"، نظام جديد أو قانون حديث أو ما شاء له أن يعد الناس بأنه قد استخار الله وقرر أن يضع ذلك النظام أو القانون أو غيره من قرارات موضع التطبيق بفعالية حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه. وفي أغلب الأحيان تكون النتيجة الفعلية لذلك "التفعيل"، أن يتوارى الموضوع بعد أيام وينزلق إلى متاهة النسيان شأنه شأن آلاف القرارات والنظم والقوانين التي تزخر بها أضابير الأرشيفات في مختلف قطاعات الدولة.

وبنفس المنطق ترى المسئولين يتشدقون بكلمة فخمة ضخمة أخرى هي "الإستراتيجية". فكلما تفاقمت مشكلة وزادت معاناة الناس من آثارها، وكلما تأكد الفشل الحكومي في تحقيق ما سبق أن وعدت الحكومة به الناس، يبرز إلى السطح مسئول همام ليعلن بكل ثقة أن الحكومة بصدد وضع "استراتيجية". متكاملة للتعامل مع تلك المشكلة وكأنه يمكن أن تكون الإستراتيجية غير متكاملة. والنتيجة المتوقعة دائماً أن المعنى المقصود بالإستراتيجية المتكاملة هو مجموعة من الشعارات الرنانة والتعبيرات الإنشائية تتشدق بها الصحف ووسائل الإعلام لفترة ثم يطويها النسيان.

ترى هل يعلم أحد كم مرة وضعت إستراتيجية لتطوير التعليم بمختلف مراحله؟ وكم مرة اعتمدت الدولة إستراتيجيات لتنمية الصعيد وتعمير سيناء؟ وهل يتذكر أحد أو يعلم مصير كثير من الإستراتيجيات التي كانت موضوعات لأحاديث وندوات ومؤتمرات في شتى المجالات من الصحة والعلاج إلى الصناعة وتنمية الصادرات مروراً بالتنمية الزراعية؟ حين أسمع مسئولاً يتحدث عن "إستراتيجية" ما ، أفوض أمري إلى الله وأعلم مقدماً أن هذا الموضوع محكوم عليه بالفشل والاندثار في طي النسيان.

وفي المجال الاقتصادي ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية نسمع ونقرأ عبارات كثيرة يلوكها المسئولون في أحاديثهم من نوع " الانحياز إلى محدودي الدخل" و" وصول الدعم إلى مستحقيه" و" مجانية التعليم" التي هي حق دستوري لجميع المصريين. تلك العبارات يعلم قائلوها قبل غيرهم أنها لا تعني شيئاً ولا يقابلها الناس إلا بالسخرية وعدم التصديق، فقد اعتادوا مع سماعها أن تزيد أحوالهم المعيشية سوءاً وتنهار مقومات حياتهم من سكن غير صحي فضلاً عن تفاقم ما يلاقونه من العنت في تدبير تكاليف الحياة اليومية عند اقل المستويات المتصورة آدمياً، وصعوبات الحصول على الخدمات الأساسية التي يعانون في الوصول إليها من المرافق الحكومية في الصحة والتعليم والمواصلات.

إن المواطن الذي لا يجد ماء الشرب النظيف والذي يفتقد خدمات الصرف الصحي ويعيش مهدداً في كل لحظة بانهيار صخور الجبال ومخاطر خطوط الضغط العالي لشبكة الكهرباء التي اتخذ مسكنه العشوائي تحتها، والذي تحوطه وأولاده تلال القمامة والمخلفات من كل نوع، هذا المواطن لا يمكن أبداً تصور أنه يصدق ما يقوله المسئولون من أنهم يهتمون بمشكلاته وينشغلون بتأمين احتياجاته، وأنهم جادون فيما يعلنونه من إستراتيجيات وتوابعها من الخطط والبرامج إلى آخر قائمة المسميات التي فقدت معناها .

وأذكر أن رئيس وزراء أسبق[4] طلع علينا بفكرة "البرامج" وأعلن وقتها عن وضع أربعة عشر برنامجاً يتعامل كل منها مع قضية محورية من قضايا التنمية الوطنية، ثم ما لبث أن نسيتها الحكومة وضاعت في سلة مهملات التاريخ، وكان من قبله رئيس وزراء خرج علينا بما أسماه "وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون" [5]صدرها بكلمة للرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد يوم 9 يناير 1997 قال فيها " هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على المصريين"، واليوم وقد انقضت ثلاثة عشر عاماً[6] على هذا الكلام الزاهي، هل يستطيع أي مصري أن يدلني أين يقع وادي النيل الجديد وكم مصرياً خرجوا من أسر الوادي القديم إلى رحاب مصر كلها ؟

ومن الكلمات التي فقدت معناها كلمة " إنجازات " حيث ابتُذلت بشكل غير مسبوق وأصبحت فارغة من المضمون خاصة بعد أن أصدرت الحكومة[7] منذ عدة أسابيع كتابها الشهير الذي أطلقت عليه اسم " 60 إنجازاً في 60 شهر" وذلك احتفالاً بعامها الخامس في سدة الحكم. فقد احتوى الكتاب على إنجازات ما أنزل الله بها من سلطان من نوع " طفرات قياسية في الأداء الشموي" و" تحولات غير مسبوقة من أجل تحديث مصر وزيادة القدرة التنافسية" ثم " إنجازات تحققت على أرض الواقع لأول مرة" وكلها أشياء لم تصل إلى علم أغلبية المصريين ولم تنعكس بأي شكل على الواقع المرير الذي يعيشونه في ظل تفاقم الفقر والعشوائية وتردي الخدمات الأساسية وفقدان الأمل في مستقبل أفضل !

---

[4] هو المرحوم دكتور عاطف عبيـــــد

[5] هو المرحوم دكتور كمـــــال الجنزوري

[6] مضى على تلك التصريحات 26 عامـــا

[7] هي حكومة دكتور أحمـــد نظيف

وفي حقل السياسة الخارجية توجد مجموعة من التعبيرات يستخدمها الحكام ومساعدوهم من السياسيين المحترفين من نوع " عملية السلام" و"الشرعية الدولية" وغيرهما من التعبيرات الفارغة التي تستخدم لمجرد إيهام المستمع أو القارئ أن هناك حركة يقوم بها هؤلاء الذين يتصدون للقضية الفلسطينية منذ ما يقرب من 70 عاما من دون أن يتحقق أي إنجاز له معنى على أرض الواقع.

ويتابع المواطنون باندهاش كبير تلك العبارات التي تصف زيارات الرئيس للدول الخارجية بأنها " تاريخية" بينما لا يكاد الإعلام في تلك الدول يذكر شيئاً عنها ! كما يندهشون وهم يتابعون أخبار زيارات الوزراء للدول الأجنبية وسيل الاتفاقات التي يوقعونها والاستثمارات التي ستهمس على مصر والخير العميم الآتي بفضل الزيارات الميمونة، ثم يعود الوزير من رحلته ليستريح قليلاً وينسى الناس أخبارها ويستعد هو لزيارة جديدة !

ولا تنتهي قائمة التعبيرات التي فقدت معانيها في بلادي فقد استهلكت كلمات "الديمقراطية" و"التعددية السياسية" و"المواطنة" و"الحراك السياسي"، كما ابتُذلت كلمات "التطوير" و"التحديث" و"إعادة التنظيم" و"إعادة الهيكلة" وأُفرغت من مضامينها بفضل ممارسات حزب يتحكم في العباد والبلاد منذ ثلاثين عاماً أو يزيد. ثم أضيفت مؤخراً عبارة تقول إن "عام 2010 سيكون حاسماً لتحديد مستقبل مصر"، وكل ذلك مما ينطبق عليه قول الحق تبارك وتعالى في سورة الصف "يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" [آية 2 و3]. وكان الله في عون مصر وأهلها ووفقهم في سعيهم لإعادة الاعتبار لتلك الكلمات .

دكتور علي السلمي عضو الهيئة الوفدية

وأخشى أن يقال على كتابي هذا " وفقدت الكلمات معانيها" ! ! !

1. الاستراتيجية الأولى:

رؤية التنمية المستدامة 2020-2030[8]

[8] رؤية مصـــر ٢٠٣٠ (presidency.eg)

رؤية مصر 2020-30

1. رؤية مصـــر 2030

رؤية مص 2030 هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير 2016 تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند الرؤية على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس الرؤية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

1. البعد الاقتصـــادي
2. البعد الاجتمـــاعي
3. البعد البيئـــــــي

وإيماناً بكون الاستراتيجيات وثائق حية، قررت مص في مطلع عام 2018 تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مص 2030 بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي.

وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومنسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

تركز رؤية مصر 2030 على:

1. الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة .
2. التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي .
3. مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعيـــة.
4. تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائـــــــــــي ومستدام .
5. تعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.
6. وتعطي الرؤية أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية.
7. تركز على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية.

وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة

في إطار ضمان السلام والأمن المصري

وتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليـًا.

2. أهداف أجندة التنمية المستدامة

الهدف الأول: جودة الحياة: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

يتحقق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

الهدف الثاني: عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة

تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء لمصر.

الهدف الثالث: اقتصاد قوي: اقتصاد تنافسي ومتنوع

تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة ،وتحقيق التحول الرقمي ورفع درجة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

الهدف الرابع: معرفة وابتكار: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز للتنمية، وذلك بالاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

الهدف الخامس: الاستدامة البيئية: نظام بيئي متكامل ومستدام

الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما تحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمناً وكفاية وذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الهدف السادس: الحوكمة: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع

تحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

الهدف السابع: السلام والأمن المصري

تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي (السيبراني) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الهدف الثامن: المكانة الريادية: تعزيز الريادة المصرية

حرصت الاجندة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأجندة الإقليمية من جهة أخرى، لاسيما أجندة أفريقيا 2063 فبعد النجاح في استعادة الاستقرار، أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال العديد من الآليات من ضمنها دعم تعزيز الشراكات إقليميا ودوليا.

https://youtu.be/hMEb6ObcTW8

https://youtu.be/M9BZtholk-8

https://youtu.be/9GTEUmr0aYU

للاطلاع على الملف اضغط الرابط التالي:

رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 – الأهداف ومؤشرات الإداء – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

PDF

رؤية-مصر-2030 (1).pdf

لقراءة التقرير عن رؤية مصر 2030

PDF اضغط على علامة

3. مشكلة نقص المعلومات عن مدى تطبيق "الرؤية"

في محاولة للبحث عن أي معلومات حديثة عن "رؤية مصر 2030" أو أي تقارير متابعة لما يتم تحقيقه منها، لم أجد شيئاً إلا نسخ قديمة للرؤية في مواقع الهيئة العامة للاستعلامات، وموقع الرئاسة، وموقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري [التي صدرت عنها الرؤية] وكانت المفاجئة أن صفحة " الرؤية" بموقع الوزارة جاري تحديثها !

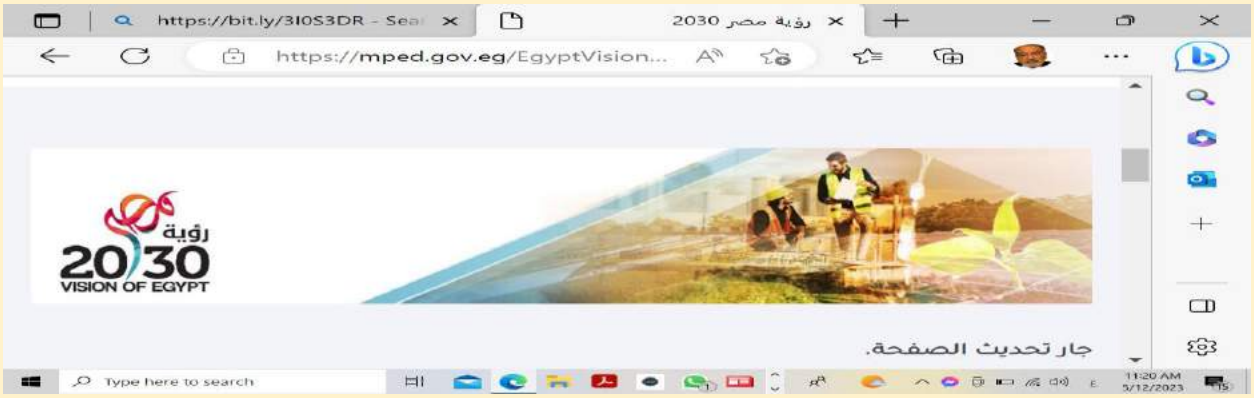

وبالبحث عن موقع "الرؤية" كانت المفاجئة الأكبر هكذا .....

للعلم، فإن ذلك البحث كان صباح الجمعة 12 مايو 2023 ! ! !

وبواصلة البحث عن متابعة وتقييم إنجازات رؤية مصر 2030 وجدت دراسة أصدرها باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بعنوان مثير " رؤية مصر 2030 ... مؤشرات إيجابية" أعرضها فيما يلي ثم أتبع العرض بتقييم للدراسة:

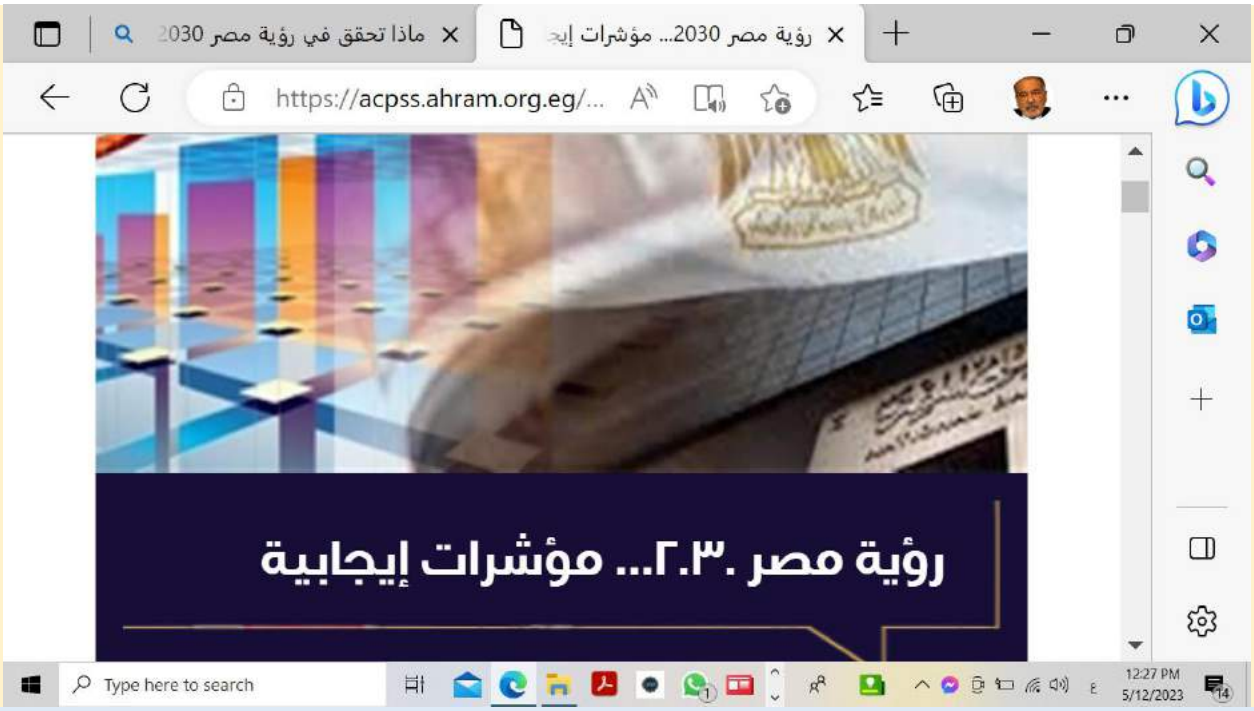

4. رؤية مصر 2030 . . . مؤشرات إيجابية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(ahram.org.eg)

أطلقت الحكومة المصرية في عام 2016، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، والتي تعد بمثابة النسخة المصرية من أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2015، والتي أقرت عددًا من الأهداف التنموية في عدة مجالات، وحددت العام 2030 لتحقيقها على المستوى الدولي.

وتنقسم الاستراتيجية المصرية إلى ثلاثة أبعاد، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. ويضم كل منها عددًا من المحاور، تضم بدورها مجموعة من الأهداف. البعد الاقتصادي يتضمن محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. بينما يتضمن البعد الاجتماعي محاور العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة. وأخير، يتضمن البعد البيئي محوري البيئة، والتنمية العمرانية. [1]

ويميز الاستراتيجية المصرية للتنمية أنها تضمنت، أولا، تحديد أهداف كمية لأغلب المؤشرات الواردة في الأبعاد والمحاور المنصوص عليها في الاستراتيجية، وأنها حددت، ثانيا، مرحلتين زمنيتين لتحقيق هذه الأهداف بصورة تدريجية، هما عامي 2020 و2030 . أهمية ذلك أنه يسهِّل من عملية التقييم خلال سنوات تطبيق الاستراتيجية، ويساعد على مراجعة الآليات وجهود التنمية المبذولة من جهة، أو مراجعة الأهداف ذاتها، من جهة أخرى.

وضعت الاستراتيجية عددًا من الأهداف في محور التنمية الاقتصادية، شملت استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وتحقيق نمو احتوائي مستدام، وزيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، وتعظيم القيمة المضافة، ولعب دور فعال في الاقتصاد العالمي، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، والوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى فئة بلدان الدخل المتوسط المرتفع، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. [2]

وحددت الاستراتيجية مؤشرات واضحة لقياس مدى التقدم في الأهداف السابقة. وقد شهد عدد من هذه المؤشرات تطورات تتماشى بالفعل مع ما تهدف إليه الاستراتيجية، خاصة بعد إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، في النصف الثاني من عام 2016، بعد أشهر من إطلاق استراتيجية التنمية وأهدافها .

وخلال العامين الماضيين، ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، تراجع معدل البطالة من 12.7% وقت إطلاق الاستراتيجية، إلى 10.9% في العام الحالي 2018،[3] وذلك في وقت تضع فيه الاستراتيجية هدف الوصول بهذا المعدل إلى 10% بحلول عام 2020،[4] وهو ما سوف يتحقق على الأرجح، بل قد ينخفض معدل البطالة إلى ما دون هذه النسبة بحلول ذلك التاريخ. ويرجع ذلك إلى تسارع النمو من 4.3% في

عام 2016، إلى 5.3% في عام 2018،[5] والذي تستهدف الخطة الوصول به إلى 10% بحلول عام 2020، رغم استمرار أسعار الفائدة المرتفعة.

ومع تطبيق سياسات الإصلاح المالي بالتزامن مع برنامج الصندوق، وذلك من خلال ضغط الإنفاق العام وزيادة الإيرادات، فقد تراجع عجز الموازنة إلى -9.3% من الناتج المحلي في عام 2018، مقارنة بنحو -12.5% في عام 2016،[6] ليقترب بذلك من الهدف المعلن في الاستراتيجية وهو الوصول إلى عجز يساوي -7.5% فقط بحلول عام 2020 .[7] هناك فرصة كبيرة للوصول إلى ما هو أفضل من هذه النسبة إذا استمرت السياسات المالية الحالية. ونتيجة لتراجع العجز مع نمو الناتج، فقد انخفض الدين الكلي إلى 92.5% من الناتج المحلي في العام الحالي،[8] وذلك بأكثر من 10 نقاط مئوية عن العام الماضي. وبالتالي فخلال العامين المقبلين، قد يتراجع الدين العام إلى ما المستوى الذي تستهدفه الاستراتيجية، وهو 85.7% من الناتج المحلي الإجمالي.[9]

كما أدى الشق الآخر من الإصلاحات، وهي الإصلاحات النقدية من خلال تحرير سوق صرف العملات الأجنبية، إلى زيادة تنافسية السلع المحلية، وبالتالي إلى زيادة الصادرات، بالتزامن مع زيادة إيرادات السياحة،[10] وهو ما دفع العجز في الميزان الجاري إلى التراجع وصولًا إلى -2.6% فقط من الناتج المحلي في العام الحالي،[11] ليتخطى بذلك هدف عام 2020 مبكرًا بعامين، والبالغ -3% بحلول ذلك العام.[12] كما نتج أيضًا عن الإصلاحات النقدية تخطي عدد الشهور التي يغطيها الاحتياطي النقدي من الواردات السلعية خلال عام 2018 حاجز الـ 8 أشهر، بما يفوق كذلك هدف عام 2020، والبالغ 6 أشهر فقط.[13]

وعلى جانب آخر، حملت الإجراءات الاقتصادية المطبقة كجزء من برنامج الإصلاح نتائج مغايرة على عدد من المؤشرات والمحاور الأخرى، الواردة كذلك في استراتيجية التنمية المستدامة. فقد شهد عدد من

المؤشرات الاجتماعية بالأساس، تراجعًا بالتزامن مع تحسن المؤشرات الكلية، وهو ما يشكل التحدي الأبرز أمام استمرار نجاح برنامج الإصلاح، وكذلك استراتيجية التنمية بمداها الأبعد.

ففي حين تستهدف الاستراتيجية – التي وُضعت قبل إطلاق برنامج الإصلاح – خفض نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان إلى 23% في عام 2020، ثم إلى 15% فقط في عام 2030،[14] فعلى الأرجح قد ينجم عن إجراءات الإصلاح، وخاصة التضخم الحاد الذي أعقبها وتخطى في متوسطه السنوي حاجز الـ 20% في عامي 2017 و2018،[15] زيادة في نسبة الفقراء نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، التي تمثل الخط المعياري للفقر. كما من المرجح أيضًا أن تكون المساواة في الدخل والثروة قد تراجعت بشكل عام بين شرائح المجتمع المختلفة خلال العامين الماضيين، كنتيجة تقليدية للارتفاع في معدلات التضخم بشكل عام.[16]

ونتيجة أيضًا للإصلاحات المالية، والتي اعتمدت بالأساس على ضغط الإنفاق العام، فقد تراجع الإنفاق على التعليم، بكافة مراحله، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3% ثم إلى 2.4% خلال العامين الماليين 2016/ 2017، 2017/ 2018 على التوالي، وكذلك في موازنة العام المالي الجديد 2018/ 2019 إلى 2.2% فقط.[17] ويأتي ذلك في حين تسعى استراتيجية التنمية إلى زيادة الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي وحده إلى 5% من الناتج المحلي بحلول عام 2020، ثم إلى 8% بحلول عام 2030.[18]

وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الإصلاح المؤسسي كذلك بعض التحديات، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد. فعلى الرغم من تحديد استراتيجية التنمية لمكافحة الفساد كإحدى مؤشرات الإصلاح المؤسسي، واستهدافها رفع درجة مصر في مؤشر مدركات الفساد إلى 50 بحلول عام 2020،[19] إلا أن درجة مصر في المؤشر قد تراجعت في عامي 2016 و2017، إلى 34 و32 على التوالي،[20] وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز جهود مكافحة الفساد والمزيد من تمكين المؤسسات القائمة عليها.

وهكذا، فقد تركزت منجزات استراتيجية التنمية المستدامة، منذ إطلاقها في عام 2016، في دائرة الأهداف الكلية بالأساس، والتي شهدت تطورات في أغلبها فاقت في بضعها بالفعل ما تهدف الاستراتيجية لتحقيقه بعد عامين من الآن، وهو ما يرجع بالأساس للإجراءات المهمة المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ولكن على جانب آخر، تتركز التحديات في المحاور الاجتماعية، والتي شهد بعضها تراجعًا واضحًا، تفسره بدورها إجراءات الإصلاح أيضًا، وذلك بالإضافة إلى التحديات المؤسسية، التي قد تكون الأكثر صعوبة في معالجتها، والتي سيتطلب تخطيها في الأغلب وقتًا أطول من غيرها.

ولتجنب لتأثير التحديات الاجتماعية على المنجزات الكلية سينعين مراجعة الإجراءات والأهداف الاجتماعية في برنامج الإصلاح واستراتيجية التنمية، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين الأهداف الكلية والأخرى الاجتماعية الواردة في الاستراتيجية، لتصب جميعها في نهاية المطاف، في تحقيق التنمية المستدامة المأمولة.

المصادر

[1] مجلس الوزراء المصري، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" (2016).

[2] المرجع السابق.

[3] International Monetary Fund, World Economic Outlook Database (October 2018).<http://www.imf.org/en/Data>

[4] مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

[5] International Monetary Fund, *op. cit.*

[6] Ibid.

[7] مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

[8] International Monetary Fund, *op. cit.*

[9] مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

[10] البنك المركزي المصري، "النشرة الإحصائية الشهرية"، العدد رقم 259، (أكتوبر 2018).

[11] International Monetary Fund, *op. cit.*

[12] مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

[13] البنك المركزي المصري، مرجع سابق.

[14] مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

[15] International Monetary Fund, *op. cit.*

[16] حسين سليمان، "الإصلاح الاقتصادي وشبكة الحماية الاجتماعية"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2018).

[17] وزارة المالية المصرية، "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2018\2019" (2018).

[18] مجلس الوزراء المصري، مرجع سابق.

[19] المرجع السابق.

[20] Transparency International, "Corruption Perceptions Index" (2018). <https://www.transparency.org>

تلك الدراسة لم تضف جديداً

حيث كان لإجراءات الإصلاح الاقتصادي

آثاراً مثلت انحرافاً عما كانت الاستراتيجية تستهدفه!

ومن ثم يكون عنوان الدراسة

"رؤية مصر 2030 . . . مؤشرات إيجابية" مضللا ! ! !

ويمزيد من البحث وجدت ما يلي:

6_report20202021.pdf

PDF لقراءة التقرير اضغط على علامة

وعلى الرغم من أن غلاف التقرير تحمل صورة 2030 EGYPT VISION وكذلك يوجد ذلك الشعار في كل صفحة من صفحاته ، إلا أنه لا يوجد به معلومات عن تلك الرؤية ! ! ! !

أخيراً وجدت الحل في " تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر 2021 "

الذي أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

PDF

76616ac-5eea-4c4c-89f9-ad5c982fa70f_vn

PDF لقراءة التقرير اضغط على علامة

5. نموذج من التقرير عن التقدم في تحقيق هدف القضاء على الفقر

القضاء على الفقر

هدف ١: القضاء على الفقر

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١,١,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي	٣,٤٪	٢٠١٨	↓ ٤,٥٪	٢٠٢٠
(١,٢,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر القومي	٣٢,٥٪	٢٠١٨	↓ ٣٩,٧٪	٢٠٢٠
(١,٣,١)	نسبة السكان المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية (التكافل وكرامة)	١٥٪	٢٠١٥	↑ ١٢٪	٢٠٢٠
(١,٤,١)	نسبة السكان المتواجد لديهم خدمات أساسية				
	الكهرباء	٩٩,٤٪	٢٠١٥	↑ ٩٩,٧٪	٢٠١٩
	المياه النظيفة	٩٩٫٠٪	٢٠١٥	↑ ٩٩٧٫٠٪	٢٠١٩
	الصرف الصحي	٥٥٫٠٪	٢٠١٥	↑ ٦٦,٢٪	٢٠١٩
(١,أ,٢)	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (من ج.م. مصلي حكومي)				
	الصحة	٤٤,٩	٢٠١٨	↑ ٤٦,١	٢٠٢٠
	التعليم	٨٨,٨٪	٢٠١٨	↑ ٨١٫٠٪	٢٠٢٠
	الخدمات الأساسية	١٣٣,٦٪	٢٠١٨	↑ ٢٣٩,٨٪	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

على مدار الـ ٢٠ عامًا الماضية، كان هناك فصل بين النمو والفقر حيث تم الفصل فترات النمو المرتفع (على سبيل المثال ٢٠٠٧-٢٠٠٩) بالحد من الفقر. وفي عام ٢٠٢٠، انخفض هذا الاتجاه حيث انخفض الفقر لأول مرة منذ ما يقرب من عقدين.

انخفضت نسبة السكان المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من ٣٢.٥٪ في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٩.٧٪ في السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، مع انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (١.٩ دولار يوميًا) من ٦.٢٪ إلى ٤.٥٪ خلال السنوات الثلاث.

(٢) جهود الدولة المصرية للحد من معدلات الفقر

(٢,١) استمرار زيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية

منذ عام ٢٠١٥، سعت الدولة المصرية للبيئة الموارد العامة بشكل مكثف وزيادة الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية والصحة والتعليم بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وزيادة الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية وكذلك على الصحة والتعليم. ارتفع الإنفاق العام على إتاحة الخدمات الأساسية من ١٣٣.٦ كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي، في ٢٠١٨ إلى ٢٣٩.٨٪ في ٢٠٢٠. والمثل، الإنفاق العام على الصحة والتعليم من ٤٤.٩ إلى ٤٦.١ ومن ٨٨.٨ إلى ٨١.٠ على التوالي خلال الفترة ذاتها كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

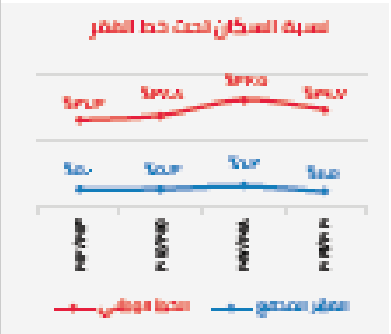

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

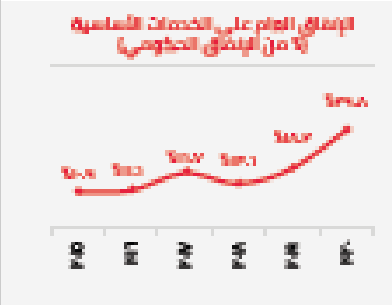

المصدر: وزارة المالية

وكانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية قد أعلنت عن إتاحة تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الثالث لمصر 2021، الذي تم تقديمه في المنتدى السياسي الدولي رفيع المستوى للتنمية المستدامة للأمم المتحدة في يوليو الماضي على موقعها الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية[9]. وقالت د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن التقرير الوطني الطوعي الثالث لمصر جاء في إطار استراتيجيتها الشاملة للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، مشيرة إلى حرص مصر تحديث رؤيتها، نظرًا للحاجة إلى مواجهة عددًا من التحديات والتي تضمنت ندرة المياه، والزيادة السكانية، وكذلك التطورات الجغرافية والسياسية العالمية والإقليمية، واستيعاب تداعيات فيروس كوفيد – 19، منابعه أن عملية التحديث تمت في إطار تشاركي مع شركاء التنمية كافة وبما ينسق مع أجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة الأممية. وأكدت د. هالة السعيد أن التقرير الطوعي هو تقرير وطني وليس تقرير حكومي، وهذا هو المبدأ التوجيهي الذي تم الارتكاز عليه خلال عملية إعداد هذا التقرير، منابعه أن الحكومة المصرية عقدت سلسلة من ورش العمل الافتراضية مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية لإعداد التقرير، مؤكدة أن التقرير الطوعي الوطني الثالث لمصر يغطي جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويتضمن التحديات والفجوات بجانب الإنجازات وعوامل النجاح. ومن جانبها أوضحت د. منى عصام رئيس وحدة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن التقرير الطوعي الوطني الثالث ركز على ثلاث نقاط رئيسية وهي توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، وتحديات إعداد التقرير، وأبرز النتائج التي خلص لها، مشيرة إلى أنه تم التركيز على توجه الدولة نحو توطين التنمية والجهود الكبيرة التي تبذلها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

[9] تم إطلاق التقرير على الموقع في 10 مارس 2022

6. آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر[10]

الخميس، 16 يونيو 2022

اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015، والتي وضعت مجموعة من الأهداف التنموية يتم تحقيقها حتى حلول عام 2030، لعل من أهم تلك الأهداف هي الاهتمام بالتعليم، الصحة، رفع معدلات النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، تقليل اللامساواة الاجتماعية، تعزيز قيم المساواة بين الرجل والمرأة، القضاء على الفقر والجوع، وانطلاقًا من تلك الرؤية وضعت الدولة المصرية استراتيجيتها للتنمية المستدامة.

رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية، كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة كما تعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت رؤيات المجتمع المدني والقطاع الخاص

[10] آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر–الهيئة العامة للإستعلامات(sis.gov.eg)

والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

آفاق وتحديات
استراتيجية التنمية الشاملة

لقراءة التقرير الكامل اضغط علامة

ما يزال هذا الموقع غير متاح

https://youtu.be/PS3ddE_MLp4

7. ماذا تحقق من استراتيجية التنمية المستدامة 2030 ؟

د.على السلمى

في يوم الرابع والعشرين من فبراير الماضي (2016) أطلق الرئيس السيسي استراتيجية التنمية المستدامة 2030 -2020 باعتبارها رؤية وخطة متكاملة تنقل مصر إلى آفاق النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي فضلاً عن التنمية العمرانية والبيئية المتكاملة.

وقد جاء في المجلد الفاخر الذي أصدرته وزارة التخطيط محتوياً تفاصيل تلك الرؤية، أن "تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030 أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطاً يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وقادراً على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع".

كما تحددت أهداف تلك الاستراتيجية في استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى بما يتضمن الهدف خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالي والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، كذلك تهدف الاستراتيجية إلى "تحقيق نمو احتوائي ومستدام يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً، وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوى الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر" .

من ناحية أخرى، تهدف الاستراتيجية إلى "زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلى الإجمالي، خاصة الخدمات الإنتاجية". كما تهدف إلى "تعظيم القيمة المضافة بما تحقق زيادة المكون المحلى في المحتوى الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري"، وأن تزيد مساهمة

الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لنصبح مص من أكبر 30 دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عشرة أعوام وضمن الدول حديثة التصنيع خلال 5 سنوات.

تلك الآمال العريضة استكملتها استراتيجية للعمل على توفير فرص عمل لائق ومنتج، وخفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية، بحيث يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وذلك يضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين، وأيضاً دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد "وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات".

ووعد الرئيس باعتماده تلك الرؤية أنه "بحلول عام 2030 يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال، تحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلى من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له" وأن يتميز ذلك الجهاز بالكفاءة والفاعلية والمواءمة مع المتغيرات المحلية العالمية، ويقوم على إدارة الحكم الرشيد لموارد الدولة عن طريق تحديث الإطار التنظيمي بما يتضمنه من تشريعات، وعنصر بشرى، وبنية معلوماتية، بالإضافة إلى تطوير وتغيير ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري، وأيضاً وعد الرئيس كما جاء في الاستراتيجية أن يكون جهاز الدولة قادراً على تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة ويتسم بالشفافية، يتفاعل مع المواطن، ويستجيب لمطالبه، ويخضع للمساءلة المجتمعية، كذلك يتم الاعتماد على منهج الشفافية في صنع السياسات، بالإضافة إلى تسهيل إتاحة وتداول المعلومات لرفع ثقة المواطن ومكافحة الفساد، وقد تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة أهداف تحسين أوضاع مص والمصريين من عام 2015 إلى عام 2030 بأن يزيد معدل النمو الحقيقي من 4.2% إلى 12%، وأن تنخفض نسبة الفقراء من 26.3% إلى 15%، وأن تختفي

نسبة الفقراء عند خط الفقر المدقع لتصل إلى صفر% بعد أن كانت 4.4%، وأن تنخفض نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالي من 11.5% إلى 2.28% كذلك تنخفض نسبة البطالة من 12.8% إلى 5!%.

وقد تضمنت الاستراتيجية سنة عشر برنامجاً في محور التنمية الاقتصادية، هي برامج :

1. خفض الإنفاق العـــام وزيادة الإيرادات العامة
2. إصلاح البيئة التشريعية لتحسين مناخ الاستثمـــار
3. الحد من الضغوط التضخمـية
4. تشجيع العمل اللائق والمنتـج
5. تطوير القرى الأكثر احتياجـا
6. التنمية الاقتصادية الإقليميـة
7. إنشاء العاصمة الإدارية الجديـــــــدة
8. استكمال المراحل المختلفة لمترو الأنفاق
9. تنمية محور قناة السويس
10. محاور التنمية الجديـدة
11. مشروع الريف المصري الجديد
12. تنمية الساحل الشمالي الغربي
13. الانتهاء من بناء مليون وحدة سكنية
14. تنمية المثلث الذهبي للثروة المعدنيـــة
15. تفعيل برنامـــــــــــج إرادة
16. وخطة متكاملة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ومنذ تشكلت حكومة المهندس شريف إسماعيل[11] في الثاني عشر من سبتمبر 2015 وهي تتذرع المصريين بأن هناك قرارات صعبة تأخر اتخاذها، وفي الأسابيع الأخيرة اتضحت الرؤية بأن تلك القرارات تتعلق بالأزمة الاقتصادية التي تفاقمت رغم القروض والمنح والودائع من السعودية والإمارات، ثم الالتجاء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على قروض بمليارات الدولارات، والثمن تعويم الجنيه المصري (أي في الحقيقة تخفيض قيمته بالنسبة للدولار الأمريكي وغيره من العملات الأجنبية)، وخفض الدعم عن الوقود، وتمرير قانون الضريبة على القيمة المضافة، وفرض قيود على استخدام بطاقات الائتمان خارج مصر تجعلها غير ذات قيمة، وبالمناسبة، لم يرد في استراتيجية 30-20 ما يشير إلى قرض صندوق النقد الدولي ولا التوجه إلى تعويم الجنيه!

في ذات الوقت، لا نعلم ما الذي تحقق من استراتيجية 30-20 خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار وتشغيل الطاقات المعطلة في شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وما الذي تم في مجال خفض الإنفاق العام وتنمية الإيرادات العامة لتقليص عجز الموازنة العامة، كما لا نشهد أي بوادر لما يسمى الإصلاح الإداري ولا نرى أي مؤشرات لتحقيق أهداف 30-20 في رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وعدم وضوح النية لتحقيق أهداف خفض عدد الوزارات من 36 إلى 28 بحلول 2020، ولا نعلم مصير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي أُعلنت في سبتمبر 2014 ومن المفروض أن يكتمل تنفيذها في 2018!

إن مواجهة المصريين بحقائق الوضع الاقتصادي بلغة الأرقام وحتمية برنامج الإصلاح لازمة وضرورية، ولكن ينبغي أيضاً أن يتم اتخاذ قرارات الإصلاح بمشاركة المصريين وموافقتهم على أي إجراءات سوف يتحملون هم أعباءها، إن مشاركة المواطنين الديمقراطية في تحمل مسئوليات قرارات الدولة تجب أن

[11] توفي المهندس شريف إسماعيل إلى رحمة الله يوم 4 فبراير 2023

تسبقها مشاركتهم في تحديد الأولويات والموافقة على التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية.

إننا لا نعلم أن مجلس النواب "الموقر" قد تابع تقدم أو تعثر تنفيذ تلك الاستراتيجية، وقد مضت عشرة أشهر منذ انطلاقها، ولم نسمع أن المجلس "الموقر" قد استدعى رئيس مجلس الوزراء لتقديم كشف حساب عن أداء حكومته على مدار الفترة منذ حصولها على الثقة!

وثمة تساؤل يتوافق مع خطورة الوضع الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي وطبيعة القرارات المنتظرة في الموضوعات الصعبة التي طال تأجيلها، ألم يكن من الأوفق أن يلقى الرئيس بياناً بذلك الخصوص وفق الفقرة الأخيرة من المادة 150 من الدستور!

https://youtu.be/9GTEUmrOaYU

2.الاستراتيجية الثانية:

المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية

مقدمة تحوي اعتراضات على المخطط!

1. مقال للدكتور أبوزيد راجح: الشمية العمرانية لن تتحقق دون وجود مخطط قومي[12]

الأحد 14 يونيو 2015

قال الدكتور أبو زيد راجح، عضو المجلس الأعلى للتخطيط والشمية العمرانية، أن هناك اهمية كبيرة لوجود المخطط الاستراتيجي القومي للشمية العمرانية في الوقت الحالي فمن المستحيل تحقيق تنمية حقيقية دون وجود مخطط قومي.

وأضاف خلال كلمته في المنتدى الحضري المصري الأول، أن أهمية المخطط الإستراتيجي القومي تتمثل في عدة أسباب منها، ضرورة وجود خريطة تنموية كاملة تغطي المسطح الجغرافي المصري وتشمل مسارات الشمية ومراحله، بالتالي لابد من تجميع المشروعات الفردية التي تظهر بين وقت اخر في مخطط واحد، خاصة وأن مصر مقبلة علي مشروعات قومية كبرى، والتي تعمل علي تحقيق هدف تنموي واحد، من خلال التناسق سويا.

وتابع: أن الهدف الثاني، هو توحيد ركائز الشمية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية في منظومة تنموية واحدة، ويستلزم تجميع الخطوط القطاعية في مخطط واحد، أي الانتقال من الشمية الفردية المتاثرة إلى تنمية متكاملة شاملة، مشيرا إلى أن الهدف الثالث من المخطط هو ضرورة تجنب التشتت المؤسسي والتشريعي الحالي للقائمين على الشمية، وتجميع الامكانيات وتوحيد الجهود للوصول الى مخطط قومي شامل.

وأضاف: أن المخطط الاستراتيجي القومي، بدء مع صدور قانون البناء الموحد عام 2008 واشتمل علي انشاء المجلس الأعلى للتخطيط العمراني، ومن مهمته الاشراف عي المخطط الاستراتيجي القومي للشمية

---

[12] راجح: الشمية العمرانية لن تتحقق دون وجود مخطط قومي (dostor.org)

العمرانية، وكلف الهيئة العامة للتخطيط العمراني اعداد المخطط، وقامت الهيئة بالتعاون مع الوزارات المختلفة والخبراء بإعداد المخطط القومي، الذي استغرق اعداده 3 سنوات، ومن ثم تم عرض المخطط القومي علي المجلس الأعلى للتخطيط العمراني ومجلس الوزراء في 9\6\2011، وأمر الدكتور مصطفي مدبولي، وزير الاسكان، بنشر المخطط علي أوسع نطاق.

وأشار راجح، إلى أنه قام بوضح المخطط الاستراتيجي في كتاب صدر في عام 2014، وقام مدبولي بعدة محاضرات عرضها خلالها مكونات المخطط في الجامعات والجمعيات الأهلية والمهنية حول المخطط، موضحا أن المخطط يعتمد ركائز مرتبطة بالخصوصية المصرية، وهي ازدواجية الحيز العمراني المصري ويشمل الحيز الحالي في الوادي والدلتا، إلى الحيز الأوسع في صحراء مصر، نحن نعيش في 6% من مساحة مصر يتمركز فيه 98% من السكان.وأكد عضو المجلس الأعلى للتخطيط، أن الأراضي الزراعية تتأكل بسرعة رهيبة، ونتيجة ذلك أوشك على تلاحم الامتداد العمراني، ومن ثم انتشار العشوائيات، مضيفا أن الحيز الذي نعيش فيه يأكل نفسه ذاتيا ومن المنتظر أن تصل الزيادة السكانية الى 60 مليون نسمة في عام 2050، ومواجهة ذلك يكون بالانتقال الى أقاليم تنموية جديدة في الحيز الجديد، وتقوم علي تعدد الأنشطة والانفتاح علي العالم المعرفي، بمعنى حياة جديدة تختلف عن الحياة التي نعيشها، وهذا الازواج خصوصية لمصر غير موجودة في أي من دول العالم.

وأوضح أبو زيد، أن الملامح الرئيسية للمخطط الاستراتيجي 2052 تتمثل في 3 أجزاء هي:

1. الإسكان وعرض الواقع الحالي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتشمل الموارد الحالية من مياه وطاقة.
2. تحديد الهدف الذي يجب أن نسعى اليه.
3. كيفية الوصول لتحقيق الهـــــــــدف.

2. راجح: "مصر 2052" لا يرقى أن يكون مخطط خمسين عاماً مقبلة[13]

الجمعة، 22 يونيو 2012

انتقد الدكتور أبو زيد راجح، رئيس مركز بحوث الإسكان الأسبق، المخطط الاستراتيجي القومي للشمية العمرانية والمعروف باسم "مخطط مصر 2052" والذي أعدته هيئة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان، واصفاً المخطط بأنه لا يرقى لأن يكون مخططاً لـ 50 عاماً مقبلة، كما أن المخطط بأكمله اعتمد على اجتهادات فردية وتخلو من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الكافية.

وقال راجح، خلال جلسة "إدارة العمران" إحدى جلسات مؤتمر "إنتربلد 2012" في يومه الثاني اليوم الجمعة، إن هيئة التخطيط العمراني والتي تعتبر إحدى المؤسسات المسئولة عن إدارة العمران في مصر بجانب المركز الوطني لاستخدامات الأراضي والمجلس الأعلى للتخطيط العمراني لن تقم بدورها بشكل جيد طوال الأربعين عام الماضية منذ إنشائها في عام 1973، مشيراً إلى أن الهيئة بالرغم من تخطيطها لمصر كلها، إلا أن تأثير الهيئة كان محدود طوال الفترة الماضية، حيث كانت دائماً تخرج منتجات عمرانية ناقصة، كما أن هناك جهات كثيرة أخرى يتشابه دورها مع الهيئة مثل المركز الوطني والأقاليم التخطيطية التابعة لوزارة التخطيط، وهو ما يؤدى إلى الازدواجية في إدارة العمران بمصر.

وأضاف رئيس مركز البحوث الأسبق، أن الدولة تفتقد وجود صيغة موحدة لكيفية إدارة الأراضي، قائلاً: "نحن لدينا تشدد قانوني وتشدد مؤسسي والسبب في ذلك هو غياب المخطط الاستراتيجي القومي الشامل للشمية العمرانية ليكون هو المرجع الأساسي للشمية في مصر."

[13] راجح": مصر 2052 "لا يرقى أن يكون مخطط خمسين عاماً مقبلة – اليوم السابع(youm7.com)

3. "وحديث معارض لرأي د. راجح: التخطيط العمراني": "مصر 2052" يتضمن إنشاء 5 مدن مليونية[14]

السبت، 08 أكتوبر 2011

الدكتور مصطفي مدبولي رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان

أكد الدكتور مصطفي مدبولي، رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان، أن المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية "مصر 2052" ، يتضمن إنشاء 31 مجتمعا عمراني جديد، من بينهم 5 مدن مليونية.

وقال مدبولي في تصريح خاص لـ "اليوم السابع"، إن الحديث حاليا أصبح لا يعدوا على مدينة العلمين المليونية أو مدينة شرق بور سعيد فقط، ولكن أصبح تخطيط هذه المدن المليونية بجانب عدد آخر من المدن ضمن أحد أهداف مخطط تنمية مصر، وهو إقامة 31 مجتمعا عمرانيا جديدا سيتم تنفيذها في إطار المخطط الاستراتيجي ككل لتنمية مصر بأكملها عمرانياً خلال الأربعين عاما المقبلة، وليس كمدن أو مشروعات منفصلة.

وأضاف رئيس هيئة التخطيط العمراني، أن المخطط يشمل أيضا تطوير 32 تجمعاً قائماً بجانب التجمعات الجديدة، بالإضافة إلى إقامة 117 تجمعا ريفيا جديدا رئيسيا وثانويا، وتطوير 15 تجمعا قائما، موضحا أن إجمالي المساحات المطلوبة لاستيعاب الزيادة السكانية وأنشطتها ، في هذه التجمعات العمرانية الجديدة

[14]_ "التخطيط العمراني" :"مصر 2052 "يتضمن إنشاء 5 مدن مليونية – اليوم السابع(youm7.com)

بما تتضمنها من مدن مليونية وغيرها خلال مدة تنفيذ المخطط "40 عاما"، تقدر بنحو 12 مليون فدان بزيادة قدرها 5%، لتصل نسبة المعمور إلى 11% بجانب النسبة الحالية والبالغة 6.%

وكانت وزارة الإسكان ممثلة في هيئة التخطيط العمراني، قد انتهت مؤخراً من إعداد المشروع الابتدائي لمخطط تنمية مصر، الذي يستهدف تخطيط تنمية جمهورية مصر بالكامل على مدار الأربعين سنة المقبلة، حيث تضمن المخطط وضع أولويات لمناطق مصر المستهدف تنميتها ، ومن أهم هذه المناطق كانت سيناء والعلمين ومنخفض القطارة وخليج السويس وغيرها من المناطق ذات الثروات المتعددة بمصر، والتي سيتم الاستفادة منها وتنميتها خلال السنوات القليلة المقبلة كمناطق أولية، وذلك لزيادة المعمور ولاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة.

4. مخطط شامل للتنمية العمرانية والإسكان في مصر حتى عام 2027[15]

عقد المهندس محمد فتحي البرادعي وزير الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية اجتماعا مع مجموعة من خبراء التنمية العمرانية والاسكان في مصر بهدف وضع استراتيجية التنمية العمرانية والاسكان في مصر في المرحلة المقبلة.

وتناول الاجتماع الاتفاق على الخطوات التنفيذية لوضع سياسة شاملة للإسكان في مصر تعتمد على استكمال استهداف الشرائح الاجتماعية التي تستحق دعم الدولة وكذلك وضع محاور البرنامج الجديد للإسكان الاجتماعي والذي يهدف إلى دراسة امكانية الوصول الى انشاء مليون وحدة سكنية جديدة خلال الخمس سنوات القادمة، ويعتمد على قيام الدولة بالتوسع في بناء الوحدات السكنية مع مراعاة التوسع في مساحة الوحدات السكنية بما يلبى احتياجات الشرائح المختلفة.

وتم الاتفاق على أن يتضمن البرنامج الجديد اتاحة وحدات سكنية للشرحة الأقل دخلا بالمدن المصرية كأولوية قصوى للقضاء على ظاهرة العشش المنتشرة ببعض المدن المصرية بصورة جذرية، كما سيركز البرنامج الجديد للإسكان على وضع تصميمات جيدة ونظم انشائية تؤدي الى خفض تكلفة انشاء الوحدة السكنية مع سرعة التنفيذ، كما تناول الاجتماع التوصية بإنشاء هيئة مستقلة بوزارة الإسكان تكون المسئولة عن إدارة وتنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي

كما تناول الاجتماع أيضا الاسراع بالانتهاء من وضع الرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية لمصر حتى عام 2050 مع الانتهاء من المخطط العام للتنمية العمرانية بمشروعاته المختلفة حتى عام 2027 بما يمكن الدولة من تنفيذ هذا المخطط خلال الثلاث خطط الخمسية المقبلة، ويهدف المخطط الى تحديد المناطق الجديدة للتوسع العمراني لمصر سواء في الساحل الشمالي الغربي والصحراء الغربية وجنوب الوادي وشبه

[15] مخطط شامل للتنمية العمرانية والإسكان فى مصر حتى عام 2027 – بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

جزيرة سيناء والبحر الاحمر بما يمكن الدولة من استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام 2027 وخلق فرص العمل اللازمة لتلك الزيادة السكانية طبقا للثروات والمقومات الطبيعية المتاحة بتلك المواقع الجديدة .

انتهت المقدمة

نعود إلى المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية

المخطط-القومى-وم نا-التنمية-ذات-الاولوية_-1

لقراءة المخطط القومي للتنمية العمرانية اضغط على علامة أو اضغط الرابط التالي:

المخطط القومي للتنمية العمرانية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/ZiqCFj9JMIc

https://youtu.be/0GHEDixQVDc

مدبولي: خطط التنمية العمرانية تسير بناء على وثيقة علمية

https://youtu.be/N0rFVysvkzM

https://youtu.be/DAN9Z-ISXq4

وثيقة إصدار آخر

من المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052

PDF

Noor-Book.com

عية العمرانية مصر 2052

PDF

لقراءة الكتاب اضغط علامة

تحدث الدكتور عاصم الجار، وزير الإسكان، عن المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية "مصر 2052"، وما يقدمه من خدمات ضخمة للمواطن، وتطوير للبنى التحتية للدولة، لاسيما شبكات المياه والصرف الصحي، وإنشاء المدن الجديدة.

وأمام "ملتقى مصر الرابع للاستثمار"، استعرض الجزار المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية "مصر 2052"، الذي يعتبر خارطة الطريق التي يسير عليها الوطن، باعتباره الوثيقة التي تضم جميع المشروعات القومية الكبرى التي يتم تنفيذها حاليًا بمختلف المجالات.

ماذا تستهدف؟

وتستهدف هذه الاستراتيجية، بشكل عام، مُضاعفة المعمور المصري من حوالي 7%، إلى نحو 14%، من خلال تنفيذ المدن الجديدة، لا سيما الذكية منها، وبالتالي القضاء على أزمة الكثافة السكانية، في القاهرة والمدن الحضرية الأخرى.

التوسع العمراني الكبير يعني بالطبع مضاعفة حجم شبكات المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين، لاستيعاب الزيادات المتوقعة في المستقبل، وهي الخطط التي بدأ تنفيذها بالفعل.

خلال الـ 4 سنوات الماضية تم رفع نسبة التغطية بخدمة مياه الشرب في المناطق الريفية من 95% إلى 97%، وزيادة أطوال الشبكات بنسبة 10%، ورفع نسبة التغطية بخدمة الصرف الصحي بالحضر من 79% إلى 94%، وبالمناطق الريفية من 12% إلى 34%، وهو يزيد عن ضعف ما تم تنفيذه منذ بدء توصيل خدمة الصرف الصحي بالمناطق الريفية.

ويبلغ إجمالي كمية مياه الشرب المُنتجة على مستوى الدولة 10.5 مليار م3 سنويًا، يتم ضخها من خلال 2730 محطة، ضمن خطة استثمارات ضخمة من أجل توفير كوب مياه نقي للمواطن، والتخلص الآمن من مخلفات الصرف الصحي.

ونُفذت 707 آلاف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي، من أجل توفير وحدات سكنية لشريحة الشباب ومحدودي الدخل، كما تم تنمية أكثر من 10 آلاف فدان بالمدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وإتاحة أكثر من 900 قطعة أرض للخدمات على مساحة 3 آلاف فدان، وتنفيذ عدد كبير من المشروعات الاستثمارية على مساحة 80 ألف فدان.

ننتقل إلى شبكة الطرق القومية الضخمة، التي يتم إنشاؤها بهدف ربط التجمعات العمرانية الجديدة التي يتم تنفيذها، وفي مقدمتها العاصمة الإدارية الجديدة، بجانب إنشاء 14 مدينة جديدة، من مدن الجيل الرابع، وهي مجتمعات عمرانية جديدة وذكية تلبي احتياجات المواطنين.

ويلعب كل مجتمع عمراني في الـ 14 مدينة الجديدة التي يتم تنفيذها، سيلعب دورًا مُهمًا في أداء الوظائف والمهام والخدمات التي تعجز المدن القديمة عن توفيرها للسكان، هذه المجتمعات الجديدة تُعد مراكز لريادة المال والأعمال، وستسهم في رفع الضغط عن المدن القديمة، للسماح بإعادة تأهيلها وتطويرها .

وبخصوص العاصمة الجديدة، أكد وزير الإسكان أن مفهومها لا يقتصر فقط على مركز ريادة المال والأعمال الذي يتم تنفيذه حاليًا، بل يمتد ليشمل مدينة القاهرة الحالية، بما تمثله من ثقافة وحضارة وتاريخ، إذ يتم إعادة إحياء المناطق التراثية والتاريخية، وتطوير المناطق القديمة، مُوضحًا أن توجه الدولة هو إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، وتطوير المجتمعات القائمة.

https://youtu.be/jiHHDvbMspc

The Government of Egypt and UN-Habitat kick off preparations of WUF12 | UN-Habitat (unhabitat.org)

The Government of Egypt and UN-Habitat announced that they are starting preparations for the twelfth session of the World Urban Forum (WUF12). The premier global conference on urbanization convened by UN-Habitat, the United Nations entity responsible for sustainable urban development, is set to take place in Cairo in November 2024.

The WUF Local Organizing Committee meeting, established under the auspices of the Egyptian Prime Minister and chaired by the Ministry of Foreign Affairs, in cooperation with the Ministry of Housing. The discussions included:

- The need to accelerate the implementation of the New Urban Agenda to achieve the Sustainable Development Goals through national and regional urban forums.
- Cairo aims to set new benchmarks for all cities and communities to follow as previous WUF host cities did.
- WUF is about action on the ground. Declared actions and, most importantly, actions fulfilled. In 2022, Egypt was selected to host WUF12 in Cairo.

https://youtu.be/7TviHqGDNBU

إنفوجراف | استراتيجية "مصر 2052" . . نقلة حضارية للمجتمعات العمرانية الحديثة[16]

[16] إنفوجراف | استراتيجية «مصر 2052» . . نقلة حضارية للمجتمعات العمرانية الحديثة | مبتدأ(mobtada.com)

https://youtu.be/JrD4RM_iOHM

https://youtu.be/B3Uh-NOWcGY

https://youtu.be/yG1XvuVw7Fk

كتابي عن مصر ومشاريعها العملاقة

مصر ومشروعاتها العملاقة!.pdf

لقراءة الكتاب اضغط علامة

أو اضغط الرابط التالي:

مصر ومشروعاتها العملاقة – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

3. الاستراتيجية الثالثة

وثيقة سياسة الملكية

وثيقة سياسة ملكية الدولة "تعدُ خطوة رئيسية في إطار زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تمثل رسالة اطمئنان للمستثمر المحلي، وعنصر جذب للاستثمار الأجنبي، كما تسهم في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية، بما تجعلها خطة متكاملة تستهدف تمكين القطاع الخاص وتنظيم تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استكمالا للإصلاحات الحكومية التي تتبناها الدولة المصرية.

النص الكامل لوثيقة سياسة ملكية الدولة بعد طرحها للحوار المجتمعي

PDF

وثيقة-سياسة-ملكية-الدولة-(2).pdf

وثيقة سياسة ملكية الدولة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

1. ماذا تعرف عن وثيقة بيع أصول الدولة المصرية؟[17]

2023/1/8

وافق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في 29 ديسمبر 2022 ، على وثيقة سياسة ملكية الدولة، المعروفة إعلاميا ب."وثيقة بيع أصول الدولة المصرية."

وتضع الوثيقة خارطة طريق للحد من دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، حسب بيان لمجلس الوزراء.

ما هي وثيقة سياسة ملكية الدولة؟

أعلنت الحكومة عن الوثيقة، في مايو 2022 الماضي، ضمن خطة لإعادة هيكلة اقتصاد البلاد لصالح القطاع الخاص.وتهدف الوثيقة إلى مضاعفة دور القطاع الخاص في الاقتصاد ليصل إلى 65%، وجذب 40 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة بحلول عام 2026.

كما تهدف أيضا ،حسب بيان مجلس الوزراء، إلى تحقيق وفورات مالية تُمكّن من دعم أوضاع الموازنة العامة للدولة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

جاءت الخطوة في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي خلفتها الحرب في أوكرانيا ، وبالتزامن مع المحادثات التي كانت تجريها البلاد مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد. والتزمت الحكومة بموجب اتفاقية الصندوق بإحداث تغيير جذري في الاقتصاد، بما في ذلك إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للمساواة بين الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص والحد من مشاركة الدولة في الاقتصاد وزيادة الشفافية.

[17] ماذا تعرف عن وثيقة بيع أصول الدولة المصرية؟ | أخبار اقتصاد | الجزيرة مباشر(azureedge.net)

وتقول الحكومة إنها ستقلل من دورها في عدد من القطاعات من خلال بيع ممتلكات الدولة وطرح حصص لمستثمرين استراتيجيين وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ملامح الوثيقة

وبموجب الوثيقة، تخطط الحكومة المصرية للخروج الكامل من 62 قطاعا، وتثبيت أو تخفيض الاستثمارات في 56 قطاعا، وتثبيت أو زيادة الاستثمارات في 76 قطاعا أخرى على مدى السنوات الـ3-5 المقبلة.

واشتملت الوثيقة على عدد من بدائل تنفيذ "سياسة ملكية الدولة" وتشجيع القطاع الخاص، من بينها طرح الأصول المملوكة للدولة من خلال البورصة، وضخ استثمارات جديدة للقطاع الخاص في هيكل ملكية قائم للدولة عبر دخول مستثمر استراتيجي، أو زيادة مشاركة القطاع الخاص في هيكل الملكية، وكذلك عقود الشراكة مع القطاع الخاص.

يُذكر أن الحكومة باعت في عام 2022 ما يزيد على 4 مليارات دولار من أسهم الشركات المملوكة للدولة إلى صناديق الثروة السيادية الخليجية، ويعمل صندوق مصر السيادي على خطة لتسويق أكثر من 40 مشروعا بقيمة 140 مليار جنيه (5.2 مليارات دولار).

وقال رئيس مجلس الوزراء مصطفي مدبولي إنه من المقرر تشكيل لجنة لتنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد آلية التخارج من الصناعات والإطار الزمني. وذكرت صحف محلية أنه من المقرر أن يُعقد، يوم الثلاثاء المقبل 10 يناير الجاري، أول مؤتمر قانوني اقتصادي عن الجوانب القانونية والتشريعية والاقتصادية للوثيقة الجديدة، بعنوان "الإطار القانوني والرقابي لوثيقة ملكية الدولة". وينعقد المؤتمر على مدار يوم واحد، حيث سيتحدث أحمد كوجك، نائب وزير المالية للسياسات المالية والإصلاح

المؤسسي والمتحدث الرسمي باسم وثيقة سياسة ملكية الدولة، وأيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، وعدد من الخبراء القانونيين والاقتصاديين.

وقد تمهد الموافقة على وثيقة سياسة ملكية الدولة الطريق لمزيد من بيع الأصول المملوكة للدولة لصناديق الثروة السيادية الخليجية.

وقادت صناديق الثروة السيادية الخليجية موجة شرائية في السوق المصرية مدفوعة بالأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى تعزيز الدور المحوري لدول الخليج في الاقتصاد المصري.

ومن بين 66 صفقة دمج واستحواذ تمت في مصر خلال عام 2022، شاركت شركات ومؤسسات من السعودية والإمارات في 40 صفقة، بينما شاركت الكويت وقطر في عدد قليل منها.

لماذا الآن؟

بغية الحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار، اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي على القيام بإصلاحات مالية واقتصادية، بهدف تعزيز مرونتها في مواجهة الصدمات الخارجية، واستعادة احتياطي العملة الأجنبية، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص.

واشترط صندوق النقد على مصر قائمة من الإجراءات شملت:

- التحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن، وهو ما قامت مصر بتطبيقه عبر خفض كبير لقيمة الجنيه للمرة الثالثة خلال عام لتتراجع العملة المحلية إلى 27.2 جنيها مقابل الدولار، وبنحو 70% مقارنة بسعر صرف 15.78 جنيه للدولار قبل التخفيض الذي أُجري في شهر مارس/آذار من العام الماضي
- تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم تدريجيا تماشيا مع أهداف البنك المركزي، بما في ذلك إلغاء دعم برامج الإقراض، وهو ما نفذه البنك المركزي مع رفع أسعار الفائدة بنسبة 8% خلال عام واحد.

- الضبط المالي وإدارة الدين لضمان تراجع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي واحتواء إجمالي الاحتياجات التمويلية، مع زيادة الإنفاق الاجتماعي وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة.
- إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وهو ما تكفلت به وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ديون غير مسبوقة

وتدهورت الأوضاع المالية لمصر ، التي تعاني بالفعل من ارتفاع الديون ونقص العملة الأجنبية، بشكل حاد، مما دفع المستثمرين الأجانب إلى سحب نحو 20 مليار دولار من البلاد في غضون أسابيع.

وقد وصل حجم الدين الخارجي للبلاد إلى نحو 155.7 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي 2023، حيث كان في نهاية يونيو عام 2012 نحو 34.4 مليار دولار. ووصل إجمالي الدين المحلي حتى يونيو 2020 إلى 4.7 تريليونات جنيه (الدولار يعادل حاليا 27.15 جنيها).كما وصلت قيمة فوائد الدين بالموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الحالي إلى نحو 690.2 مليار جنيه مقابل 579.6 مليار جنيه في العام الماضي، بزيادة تصل نسبتها إلى 19%.

https://youtu.be/AdPlv-JmJSU

2. وثيقة "سياسة ملكية الدولة" في مصر.. الأولى من نوعها في الشرق الأوسط[18]

قال أسامة الجوهري مساعد رئيس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري، إنه تم إقرار وثيقة ملكية الدولة لتصبح مصر أول دولة تصدرها.

وأوضح أن مصر أصبحت أول دولة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تصدر وثيقة رسمية لشكل استثمارات الدولة لمدة 10 سنوات، مع وجود إطار مؤسسي للتنفيذ، مقارنة بدول أخرى اكتفت باستحداث إطار مؤسسي.

واستعرض الجوهري خلال اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أسامة الجوهري، المحطات التي مرت بها الوثيقة منذ إطلاقها وحتى إقرارها والتي تتحصر في ست محطات بدأت بتشكيل مجموعات عمل ضمت 10 جهات، ثم مناقشة الوثيقة في اجتماعات اللجنة الوزارية الاقتصادية، تلاها الإعلان عن الوثيقة خلال فعاليات المؤتمر الاقتصادي مايو 2022، وعقب ذلك تم إتاحتها للحوار المجتمعي لمناقشة أبعادها ومحاورها تخللها عقد العديد من ورش العمل واللقاءات مع الخبراء والأكاديميين، انتهاء بمناقشتها في المؤتمر الاقتصادي (مصر – 2022) الذي عقد في أكتوبر الماضي.

كما ألقى "الجوهري" الضوء على الآراء الإيجابية التي تم رصدها في وسائل الإعلام وما جاء في تقارير المؤسسات الدولية حول الوثيقة، وخاصة ما يتعلق بأن الوثيقة تعد رسالة طمأنة للمستثمر عن خطط الدولة المستقبلية، وأنها تسمح بإدارة الأصول المملوكة للدولة بالشكل الأمثل، وتعيد تهيئة مناخ الاستثمار في مصر بشكل أفضل، إضافة إلى أنها تسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعطي صورة متكاملة لوجود الدولة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال السنوات المقبلة، فضلا عن أنها تتسم بشمولية الأهداف.

---

[18] وثيقة "سياسة ملكية الدولة "في مصر.. الأولى من نوعها في الشرق الأوسط- RT Arabic

كما عبرت المؤسسات الدولية في تقاريرها عن أن وثيقة الدولة تعد خطوة مهمة في طريق الإصلاح الاقتصادي بمصر، وتعزز الناتج المحلي الإجمالي على المديين المتوسط والطويل، إضافة إلى أنها تسهم في تحسين مناخ الأعمال المصري وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وقال رئيس مجلس الوزراء المصري إن الهدف الأساسي من وثيقة "سياسة ملكية الدولة" هو وضع إطار تنظيمي واضح ومحدد، يتم من خلاله تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويعمل في الوقت نفسه على طمأنة المستثمرين في الداخل والخارج على استثماراتهم؛ سواء على المدى المتوسط أو المدى البعيد.

وأكد رئيس الوزراء أننا، بعد عرض هذه الوثيقة المهمة على فخامة الرئيس، سنبدأ مرحلة جديدة من العمل والجهد وفق هذا الإطار التنظيمي المحدد بالوثيقة؛ والاستمرار معاً كيدٍ واحدة، دولة وقطاع خاص، في مواجهة التحديات التي تواجهنا، بسبب التداعيات السلبية المتلاحقة نتيجة الأزمات التي يشهدها العالم أجمع.

https://youtu.be/0H-0tG6VHk8

3. مسودة وثيقة تكشف عن سياسة ملكية الدولة في مصر[19]

19 مايو 2022

أفادت مسودة وثيقة تداولتها وسائل إعلام مصرية بأن الحكومة حددت قطاعات تقول إن الدولة ستنسحب من أنشطة فيها على مدار السنوات الثلاث المقبلة في إطار تشجيع القطاع الخاص.

وتحدد وثيقة سياسة ملكية الدولة أيضا أنشطة يستمر تواجد الدولة فيها بنفس حجمه أو أقل، وأخرى يستمر فيها تواجدها بنفس حجمه أو يزيد.

تعرض الاقتصاد المصري لهزة جراء نزوح رؤوس أموال وارتفاع تكاليف الاستيراد وصدمة لقطاع السياحة ناجمة عن الحرب في أوكرانيا، وتجري الحكومة محادثات بشأن برنامج قرض جديد مع صندوق النقد الدولي.

وتقول الحكومة إنها تستهدف إتاحة أصول مملوكة للدولة بقيمة 40 مليار دولار للشراكة مع القطاع الخاص المصري أو الأجنبي على مدار أربع سنوات، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة من 30 بالمئة حاليا إلى 65 بالمئة خلال ثلاث سنوات.

وبحسب الوثيقة، فإن الأنشطة التي تعتزم الحكومة الخروج منها خلال ثلاث سنوات تشمل الحبوب باستثناء القمح وإنشاء الموانئ ومحطات تحلية المياه وأنشطة البناء باستثناء بعض المشروعات العامة.

وتشمل المجالات التي تعتزم الحكومة الحفاظ على وجودها مع إمكانية تقليصه محطات توليد الكهرباء والتعليم قبل الابتدائي وإدارة وتشغيل وصيانة مترو الأنفاق والملكية العقارية وإنتاج الألبان وأنشطة الوساطة المالية المساعدة.

---

[19] مسودة وثيقة تكشف عن سياسة ملكية الدولة في مصر | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

وتشمل المجالات التي قد تزيد فيها الدولة وجودها البنية التحتية للنقل والتعليم وإنتاج ورفع مياه الشرب وأنشطة متعلقة بقناة السويس وبعض أنشطة الوساطة المالية والتأمين.

وفي تصريحات أدلى بها للصحفيين اليوم، قال محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر إنه لم يتم التوصل لاتفاق بشأن حجم صفقة صندوق النقد الدولي، مضيفا "مصر واخدة حصة كبيرة.. فمش هيبقى قيمة كبيرة يعني. وأضاف: "إحنا بناخد الصندوق عشان نستفيد منه في الإصلاحات الهيكلية."

3مجالات للبداية... مصر تحفز المستثمرين بـ"الرخصة الذهبية"

قررت الحكومة المصرية البدء في منح "الرخصة الذهبية" للمشروعات، بهدف تسريع وتيرة الاستثمار وجذب المستثمرين من القطاع الخاص، أو من الدول العربية والأجنبية.

وأعلن مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري أن تلك الرخصة سيتم منحها مرة واحدة فقط لبعض من المشروعات من قِبل رئيس الوزراء، وتم اختيار 3 مجالات لمنحها كبداية وهي الهيدروجين الأخضر، وصناعة السيارات الكهربائية والبنية التحتية، ومشروعات تحلية مياه البحر والطاقة المتجددة.

تسهيلات حكومية

ووصف سعد طه أستاذ الاقتصاد بجامعة جنوب الوادي قرار" الرخصة الذهبية "بأنه من واحد أهم الأفكار التي يتم إصدارها خلال السنوات الأخيرة من قبل الحكومة المصرية، وأنه سيكون البوابة الرئيسية لتقديم عدد كبير من المستثمرين أوراق تواجدهم في مصر بعد التسهيلات التي سيحصلون عليها من الدولة.

مصر تستهدف جذب الاستثمارات الخارجية عبر البورصة

وأكد "طه" في حديثه لموقع "سكاي نيوز عربية": "الرخصة الذهبية وفق ما نص عليه قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 يتم منحها للشركات المميزة التي يتم تأسيسها في الدولة وتهدف لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، وهو ما يفيدها على المستوى الاستثماري ويفيد الدولة المصرية من حيث تحقيق التنمية المستهدفة."

موافقة حكومية

وتابع أستاذ الاقتصاد أن: "الرخصة يتم منحها وفقا للقانون المصري للمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية، وتحصل الشركات التي حصلت عليها على موافقة واحدة لإقامة المشروع وتشغيله وإدارته وتراخيص لبنائه وتخصيص المنشآت اللازمة له، على أن تكون الموافقة من الحكومة دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر."

مصر.. توجيهات رئاسية بإقامة شركات الفرد الواحد

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد وجه بتسهيل اشتراطات إقامة شركات الفرد الواحد في مصر، سعيا لجذب المزيد من الاستثمارات. "ويتملك رأسمال تلك الشركات شخصا واحدا، ولا يُسأل عن التزاماتها إلا في حدود رأس المال المخصص لها، على أن تتخذ اسما خاصا بها يُستمد من أغراضها أو من اسم مؤسسها، ويجب أن يتبع اسمها ما يفيد أنها شركة من شركات الشخص الواحد ذات مسئولية محدودة، ويوضع على مركزها الرئيسي وفروعها وفي جميع مكاتباتها" حسبما يقول الخبير الاقتصادي أحمد أبو علي.

وتابع أبو علي في حديثه مع موقع "سكاي نيوز عربية": "الحكومة المصرية تعمل خلال الفترة الأخيرة على تشجيع الاستثمار بشكل عام وذلك لتحسين وضع وتنافسية الاقتصاد المصري، وهو ما ظهر في قرار الرئيس السيسي بتشجيع تأسيس شركات الأفراد."

الشركات الافتراضية

وقرر الرئيس السيسي أن يتم تأسيس الشركات عن طريق الإخطار رقميًا من خلال منصة تقام لهذا الغرض، وذلك في إطار إزالة جميع المعوقات أمام الشركات الناشئة ورواد الأعمال، والسماح بفتح الشركات الافتراضية دون التقيد بضرورة وجود مقر فعلي لها، وذلك بهدف توفير النفقات والتسهيل على تلك الشركات.

تشجيع الشباب المصري

وأكد الخبير الاقتصادي: "هذا القرار سيقوم بتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الخاصة بهم في صورة شركة فردية، وهو ما يعد نقطة تحول كبيرة اقتصاديا سنشهد بشكل كبير خلال الفترة القادمة على تنشيط ريادة الأعمال ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة."وتابع: "يتولى شخص طبيعي واحد إنشاء الشركة الفردية، ويعتبر في حكم القانون المصري تاجرا، ويكون الحد الأدنى لإنشاء شركة فردية في مصر 100 ألف جنيه مصري، ويدفع المبلغ كاملا عند تأسيس الشركة."

القانون المصري

ويشترط القانون المصري أن يكون الشخص الذي يريد مزاولة التجارة شخص كامل الأهلية بلغ الحادية والعشرين من عمره، كما يتيح زيادة رأس مال الشركة الفردية على دفعة واحدة أو أكثر، ويتم ذلك عبر إصدار حصص جديدة أو تحويل المال الاحتياطي إلى حصص.وأردف الخبير الاقتصادي أن: "يشترط لتعاقد مؤسس شركة الشخص الواحد ألا يترتب على هذا التعاقد أضرار بالشركة أو خلط بين الذمة المالية له والذمة المالية للشركة، وألا تجاوز سعر التعاقد الأسعار السائدة في السوق وقت إبرامه أو القيمة العادلة حال عدم وجود سعر سوقي، وألا يترتب على التعاقد تجنب ضريبي."

4. لماذا تبيع الحكومة المصرية بعض أصول شركاتها لدول خليجية؟[20]

بي بي سي – القاهرة

20 أغسطس 2022

الحكومة باعت حصة أقلية في شركات مملوكة لها لصناديق سعودي وإماراتية صفقة تلو الأخرى تعلن عنها الحكومة المصرية لبيع حصص لها في شركات تجارية إلى دول في الخليج، تحيط تفاصيلها السرية، لكن الحكومة تؤكد أنها سياستها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وسط أزمة اقتصادية تفاقمها الديون وانتقادات بالتفريط في أصول وعوائد شركات ناجحة.

فقد أعلنت مصر قبل أيام استحواذ صندوق الاستثمارات السعودي على حصص أقلية مملوكة للدولة المصرية في أربع شركات رائدة ومدرجة بالبورصة بقيمة 1.3 مليار دولار، وأتى ذلك بعد أربعة أشهر من إعلان القاهرة بيع حصص في خمس شركات للصندوق السيادي الإماراتي مقابل 1.8 مليار دولار، وسبقها بيع حصص مصر في شركتين أخريين للصندوق الإماراتي.

وقالت وزيرة التخطيط المصرية، هالة السعيد، في بيان إعلان الصفقة الأخيرة "إنها تأتي وفق أهداف تحقق أعلى استفادة للدولة المصرية وتعظم من استغلال الأصول المملوكة لها وتضمن حقوق الأجيال القادمة".

---

[20] لماذا تبيع الحكومة المصرية بعض أصول شركاتها لدول خليجية؟ BBC News - عربي

مبادلة الديون بالأصول

ويرى الرئيس السابق لجمعيتي الاستثمار المصرية والعربية، هاني توفيق، أن "البيع كان اضطراريًا للسعودية والإمارات لحاجة مصر إلى تسديد أقساط وفوائد ديونها المستحقة".

لكن توفيق يشيد في حديث مع بي بي سي، باختيار نوعية الشركات التي يتم بيعها، قائلًا: "لا تندرج ضمن قائمة الشركات الاستراتيجية التي قد تتعلق بالأمن القومي المصري مثل شركات السلاح أو البنى الأساسية".

ووصل الدين الخارجي لمصر إلى نحو 158 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام الحالي، مرتفعًا بنحو 13 مليار دولار خلال ثلاثة أشهر.

وتحتاج مصر إلى نحو 35 مليار دولار لتغطية عجز الحساب الجاري وتسديد فوائد وأقساط الديون خلال العام المالي الجاري 2022/ 2023، وفقا لرئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري، فخري الفقي.

ويأتي ذلك في وقت تراجعت فيه موارد النقد الأجنبي من الصادرات والسياحة وخرجت فيه ما تعرف بالأموال الساخنة، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

لكن عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، وليد جاب الله، تختلف مع ذلك ويقول إن السعودية جددت ودائعها لدى مصر، وأودعت خمسة مليار دولار جديدة، ما يعني أن هناك مرونة بين البلدين وأن الصفقات الأخيرة لا تتعلق بالديون وحسب.

دور القطاع الخاص

ويوضح جاب الله لبي بي سي قائلًا: "الحكومة المصرية تواجه ضغوطًا من مؤسسات اقتصادية دولية للتخلي عن سيطرتها على جانب كبير من النشاط الاقتصادي في مصر".

وطرحت الحكومة المصرية قبل أشهر مسودة ما سمتها "وثيقة ملكية الدولة" التي تعلن من خلالها التخارج من بعض الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وتوسعة دور القطاع الخاص في الناتج الإجمالي القومي.

ويقول الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية، مدحت نافع، إن الفيصل بين اختيار بيع الأصول لتسديد الديون أو المحافظة عليها لتحقيق العوائد هو حسابات دقيقة لم تعلن وتتعلق بقيمة الأصول والطلب على المنتجات وفرص توسعها المستقبلية وزيادات أسعار الطاقة، بالإضافة إلى إمكانية إيجاد بدائل تسديد أعباء الديون".

ويوضح نافع لبي بي سي قائلًا: "قد يصبح بذلك البيع أكثر فائدة إذا كانت الظروف لن تصب في صالح مستقبل الشركة، أو نجد أن الديون التي ستسقط أقل بكثير من عوائد الشركة المتوقعة إذا تم الاحتفاظ بها".

ويلفت نافع إلى أهمية التنوع في الدول التي تبيع إليها الحكومة المصرية حصصها، خشية أن "تتقلب بعض العلاقات مع مصر، أو تمر دول منها بظروف اقتصادية صعبة". وتستهدف مصر استثمارات أجنبية بقيمة 10 مليار دولار خلال العام المقبل، في خطة تقوم على جذب عدد من الصناديق السيادية العربية، في الإمارات والسعودية وقطر والبحرين، وجهات أخرى، بحسب وزيرة التخطيط المصرية.

سياسة الخصخصة

وينتقد المدير السابق لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، عبد الخالق فاروق، قلة الشفافية في الإعلان عن تفاصيل الصفقات التي تبين مدى عدالتها، بالإضافة إلى اعتراضه على ما سماها "سياسة تخصيص وبيع ممتلكات الدولة لسداد الديون الممتدة إلى تسعينيات القرن الماضي".

ويوضح فاروق لبي بي سي أن هناك خيارات أخرى تتمثل في "إعادة تنشيط الشركات الحكومية لزيادة الإنتاج والإيراد، والإصلاح الضريبي، وإعادة النظر في الإنفاق على مشروعات كبرى بلا أولوية".

وتوسعت مصر خلال السنوات الماضية في بناء المدن الكبرى ومشروعات الطرق والبنى الأساسية، بتكلفة قدرت بأكثر من ستة تريليون جنيه (320 مليار دولار) .

الاستثمار الحقيقي

ويعد نقص الدولار المطلوب في مصر هو عرض لمشكلة أساسية تتمثل في ضعف ما يسمى بالاستثمار الأجنبي والمحلي الحقيقي الذي يعتمد على الزراعة والصناعة والتصدير. ولطالما تحدث خبراء عن أن ذلك يرجع إلى "البيروقراطية وارتفاع الضرائب وأسعار الطاقة ومنافسة الحكومة للقطاع الخاص".

ويأتي الإعلان عن الصفقة الأخيرة بين مصر والسعودية، التي شملت شركات أبو قير للأسمدة والكيماويات ومصر لإنتاج الأسمدة والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع وإي فينانس للاستثمارات المالية والرقمية، في إطار الاتفاق المبرم في يونيو الماضي للتعاون بين صندوق الاستثمارات العامة السعودي وصندوق مصر السيادي.

وتأسس صندوق مصر السيادي قبل نحو ثلاث سنوات لتنقل إليه ممتلكات الدولة غير المستغلة لتنميتها، وتقدر ممتلكاته الآن بعشرات المليارات من الدولارات.

وتبرم صفقات بيع حصص الحكومة في الشركات في وقت تراجع فيه الاحتياطي النقدي المصري إلى نحو 33 مليار دولار في يونيو الماضي، وتجري مصر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد، بعد أن اقترضت منه ما يقارب عشرين مليار دولار منذ عام 2016 .

ومنذ الإعلان عن هذه الصفقات والجدل الذي امتد إلى مواقع التواصل الاجتماعي لا يتوقف حول ما إذا كان ذلك هو الاستثمار المطلوب الذي يضيف إلى الاقتصاد. ويتوقف الأمر على مدى الإضافة التي تحققها الصفقات، في زيادة رأس المال مثلًا أو تبني تكنولوجيا أحدث في التشغيل، بحسب خبراء، وهي أمور لم يعلن عنها حتى الآن، بينما يجمعون أن إقامة مشروعات من العدم هو استثمار أكثر جدوى.

5. قراءة تحليلية في وثيقة بيع أصول الدولة المصرية[21]

قراءة-تحليلية-في-وثيقة-بيع-أصول-الدولة-المصرية-انتزيل

اضغط الرابط أعلاه لتنزيل الدراسة

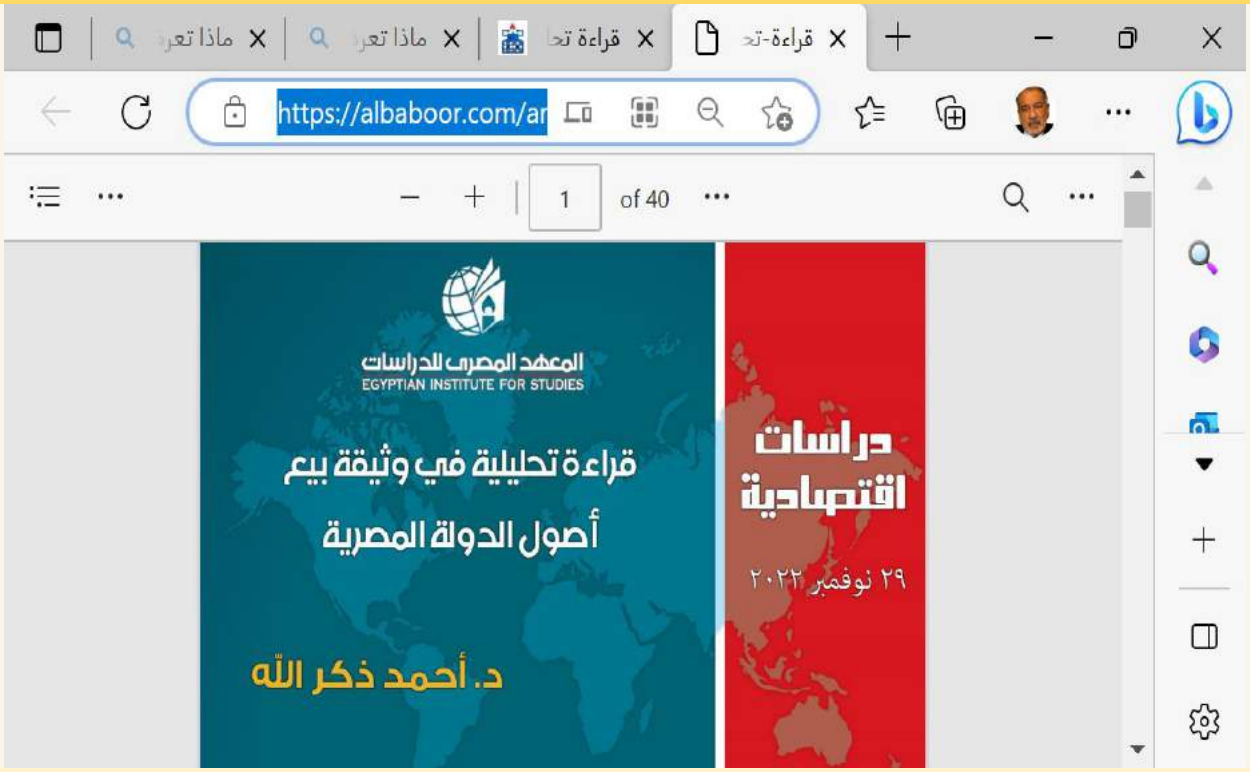

مقدمة

لم يكن إعلان رئيس الوزراء المصري عن استهداف الدولة إتاحة أصول ذات ملكية عامة بقيمة 40 مليار دولار للشراكة مع القطاع الخاص المصري أو الأجنبي لمدة 4 سنوات جديدا علي الدولة المصرية أو حتى النظام الحالي، فقد سبقت موجات مثالية من الخصخصة في عصر مبارك، وقد سبق كذلك من الحكومة الحالية إعلان برنامج للطروحات الحكومية والذي تم تأجيل تنفيذه عدة مرات سابقة بدواعي مختلفة.

[21] قراءة تحليلية في وثيقة بيع أصول الدولة المصرية – البابور (albaboor.com)

وقد تبع الإعلان المذكور لرئيس الوزراء وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، والتي تضمنت مسودة تخلص الحكومة تماماً من جميع استثماراتها وملكياتها في حوالي 79 نشاطاً في القطاعات المختلفة، مع الإبقاء على بعض الحصص الاستثمارية في مشروعات أخرى، والإبقاء على الملكية الكاملة في مشروعات محددة.

ويرى البعض أن هذا الإعلان عن التخارج الحاد وغير المسبوق (من حيث القيمة وعدد المشروعات والفترة الزمنية القصيرة نسبيا) من المشروعات الحكومية قد جاء على إثر الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي بدأت بنهاية فبراير من العام الحالي، ولسد الفجوة الدولارية الحادة المترتبة على ذلك عندما نزح ما يقارب 20 مليار دولار من الأموال الساخنة من السوق المصرية، وذلك على التوازي مع احتياجات تمويلية مثاقمة للحكومة المصرية، تتمثل في فواتير الواردات والتي تبلغ 7 مليار دولار على الأقل في المتوسط، وأقساط وفوائد القروض الأجنبية والمقدرة بما يقارب 40 مليار دولار بنهاية العام القادم.[1] بينما يرى آخرون أن هذه الوثيقة جزء من الاتفاق مع المؤسسات الدولية المختلفة للحصول على القروض، حيث سبق الإعلان عنها تهيئة للبيئة التشريعية، كما يمكن أن يكون هذا التوجه لكلا السببين معا.

وأيا كانت الدوافع لمثل هذه السياسة، فإن هذا الحجم الضخم للمشروعات التي تنوي الدولة التخلص منه بالبيع، يدفع نحو دراسة وتحليل خلفيات وتفاصيل هذه السياسة، لاستبيان إمكانية تنفيذها على أرض الواقع، والآثار التي ستترتب على هذا التنفيذ، على الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للبلاد.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة بصورة عامة بيان أثر البيع المكثف لمشروعات الدولة على الواقع والمستقبل الاقتصادي لها، وينفرع عن ذلك الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

1. استعراض سياسة ملكية الدولة وتقسيماتها المختلفة للمشروعات المزمع بيعها أو الإبقاء عليها كليا أو جزئيا.
2. استقراء الأطر التشريعية التي مهدت لهذه الوثيقة.
3. محاولة استنتاج الأسباب الدافعة لتبني الدولة لتلك السياسة، وعلاقة ذلك بالتسليم لوضع مقدرات الدولة تحت الحماية والوصاية الدولية.
4. بحث إمكانية تحقق مستهدفات الوثيقة ومستهدفات الدولة من هذه السياسة واقعيا.
5. محاولة توقع الأثر الاقتصادي لهذه السياسة على واقع ومستقبل الاقتصاد المصري.

ويمكن دراسة ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مضامين وثيقة سياسة ملكية الدولـــــــــــــة

المبحث الثاني: البيئة القانونية لتنفيذ وثيقة سياسات ملكية الدولة

المبحث الثالث: قراءة تحليلية نقدية لوثيقة سياسة ملكية الدولـــة

المبحث الأول: مضامين وثيقة سياسة ملكية الدولة

أعلنت وزارة التخطيط وثيقة "سياسة ملكية الدولة [2] "في أعقاب إعلان مجلس الوزراء عن نيته بيع أصول مصرية بقيمة 40 مليار دولار، كما أعلنت أن الوثيقة تعدُ خطوة رئيسية في إطار زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تمثل رسالة اطمئنان للمستثمر المحلي، وعنصر جذب للاستثمار الأجنبي، كما تسهم في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية، بما تجعلها خطة متكاملة تستهدف تمكين القطاع الخاص وتنظيم تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استكمالا للإصلاحات الحكومية التي تتبناها الدولة المصرية.

وقبل استعراض عناصر تلك الوثيقة، تجدر الإشارة إلى أنه من المهم استعراض خطة الطروحات الحكومية (بإيجاز) والتي تبنتها الدولة منذ عدة سنوات، وذلك لبيان الاختلافات بينها وبين بنود هذه الوثيقة، وذلك كما يلي:

1. خطة الطروحات الحكومية

أعلنت الحكومة المصرية عن برنامج للطروحات الحكومية في البورصة عام 2018، وبدأ البرنامج كبيرا، حيث شمل خططا لطرح 24 شركة حكومية، منها 20 شركة جاهزة للطرح، من بينهم 16 شركة منهم تطرح لأول مرة و4 أخرى تكون عن طريق زيادة حصص متواجدة في السوق.

ورغم الرغبة المتعجلة في البيع والتي ظهرت بإعلان بيع شرحة من أسهم شركة الشرقية للدخان "إيسترن كومباني" تبلغ ما يعادل 4.5% من أسهم الشركة، إلا أنه سرعان ما أعلنت اللجنة العليا لإدارة برنامج الطروحات، تأجيل الطرح في البورصة، بسبب تقلبات الأسواق العالمية.[3]

وأضاف البيان أن اللجنة العليا لإدارة برنامج الطروحات ترجع قرار الإرجاء أيضاً إلى أن سعر التداول الحالي لسهم الشرقية للدخان يقع خارج النطاق السعري الوارد بقرار المهندس رئيس مجلس الوزراء رقم 926 لسنة 2018 الخاص بإعادة تنظيم أحكام برنامج طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة.

آلية تسعير أسهم الشركات المجهزة للطرح في البورصة

تنص المادة التاسعة من قرار رئيس مجلس الوزراء على أن "يتحدد سعر الطرح ... بالنسبة لأسهم الشركات المقيدة نشطة التداول ... في حدود 10% أكثر أو أقل من متوسط سعر الإقفال خلال الشهر السابق من تاريخ الإعلان عن تعيين بنوك الاستثمار المروجة لها."

وفي مارس 2019، أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتعديل المادة التاسعة من قراره السابق، وقال القرار الذي نشرته الجريدة الرسمية إنه يستبدل نص المادة التاسعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 926 لسنة 2018 بالنص التالي:[4]

"يتحدد سعر الطرح لأسهم الشركات غير المقيدة بالبورصة أو المقيدة وغير نشطة التداول في ضوء المدى السعري لدراسة القيم العادلة لهذه الأسهم، أما بالنسبة لأسهم الشركات المقيدة نشطة التداول فيكون تحديد المدى السعري لطرح هذه الأسهم في حدود 10% أكثر أو أقل من متوسط سعر الإقفال خلال الشهر السابق من تاريخ التعاقد مع بنوك الاستثمار المروجة لها، ويؤخذ في الاعتبار ما يسفر عنه الترويج للطرح ونتيجة الطرح الخاص أو العام للأسهم وفي ضوء نتيجة التغطية، ويصدر أمر البيع من السلطة المختصة في الجهة المالكة، إذا كان محل البيع أسهم الشركة قابضة، ومن رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة إذا كان محل البيع أسهماً في شركة تابعة لها، ومن السلطة المختصة في الجهة المالكة إذا كان محل البيع أسهماً في غير ذلك من الشركات، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة قانوناً."

وتعد آلية التسعير التي اعتمدها قرار رئيس الوزراء هي آلية التسعير الرسمية المعتمدة من الدولة، ولم يعلن عن غيرها حتى الآن، بما يعني أنها تسري كذلك على وثيقة الملكية التي استبدل بها برنامج الطروحات، كما أن السلطة المخولة بالبيع هي ذات السلطات الواردة في الحالات التي فصلها القرار، والذي لم يعدل حتى الآن، والذي يتكامل مع القوانين الصادرة لاحقا في بيان كيفية الطرح وأحكامه وشروطه.

فوائد برنامج الطروحات الحكومية المتوقعة من وجهة نظر الدولة

- أعلنت الحكومة أنها ستحقق العديد من الفوائد جراء برنامج الطروحات، ومن بين هذه الفوائد ما يلي:

- تحسين أداء المحفظة الحكوميـــــــة
- خدمات أفضل للمستهلكـــــــين
- قدرة على جذب استثمارات أجنبية
- تخفيف عجز الموازنـــــــــــة
- تحسين معدلات الشفافية وتقليل الفساد
- توزيع المخاطر، العدالة الاجتماعية وإحياء شعار الاقتصاد الوطني (حيث يعمق ملكية ولو سهم واحد الشعور بالمواطنة..

ورغم كل تلك الفوائد، إلا أنه قد توالى التأجيل للطرح العديد من المرات ، رغم أنه كان أحد بنود اتفاقية القرض الأول مع صندوق النقد الدولي عام 2017، تحت ذرائع مختلفة كان من أهمها استمرار انخفاض أسعار الأسهم في البورصة المصرية، وربما ذلك ما دفع الحكومة لتغيير آلية الطرح، فبدلا من الطرح العام، الذي يتداول عليه مجموع المستهلكين، أصبح البيع لمستثمر استراتيجي عن طريق البورصة، وهذه الطريقة لا تفيد عموم المستثمرين في البورصة، حيث المفيد للسوق بشكل أكبر ولا شك هو قيد الشركات والطرح العام لمجموع المستثمرين، وهو الأمر الذي لا تحقق بعضا من تلك الفوائد التي سعت الحكومة لترويجها.

2. وثيقة تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها

أعلنت الحكومة المصرية في مايو الماضي ما أطلقت عليه مسودة وثيقة ملكية الدولة، أفصحت من خلالها عن نيتها إتاحة أصول مملوكة للدولة بقيمة 40 مليار دولار للشراكة مع القطاع الخاص المصري أو الأجنبي على مدار أربع سنوات، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة من 30 بالمائة حاليا إلى 65 بالمائة خلال ثلاث سنوات.

كما أعلنت أن تخارج الدولة من القطاعات سيكون استناداً إلى عدد من المعايير والمحددات الرئيسية والتي بينها معايير المنظمات الدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، كما يستند تحديد التخارج إلى التجارب الدولية الرائدة والدروس المستفادة من الأزمات العالمية والتي أثرت على الدولة خلال السنوات السابقة.

والملاحظة الأولى

المهمة حول هذا الإعلان هي الاستناد للمعايير الدولية للمنظمات الدولية، والإشارة تحديدا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويفيد ذلك بوضوح تبني الدولة المصرية لفلسفة الخصخصة ودور القطاع الخاص الرئيس في العملية التنموية، مقارنة بدور غائب للدولة تقريبا في هذه العملية، وستطرق الدراسة لاحقا لإثبات هذا التبني وأثره على التنمية في مصر، وأثره كذلك على وضع مقدرات البلاد تحت الحماية والوصاية الدولية.

أهم ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة

يمكن استعراض أهم ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة من خلال النقاط التالية:

1. حجم الأصول

طبقا لخطة الحكومة، فإن الدولة انتهت من تقييم أصول بقيمة 9.1 مليار دولار وجار تقييم أصول بقيمة تتجاوز 15 مليار دولار، بالإضافة إلى التزام الحكومة بتسييل أصول بقيمة 10 مليارات دولار سنوياً لمدة 4 سنوات.

2. ألوان الوثيقة

تعمل الحكومة على إصدار الوثيقة بثلاث ألوان تحسب وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

وسيعني اللون الأخضر تخارج كامل من الدولة في هذه القطاعات والأنشطة،

ويعني اللون الأصفر تثبيت أو تخفيض حصة الدولة في هذه الأنشطة الاقتصادية،

أما اللون الأحمر يعني استمرار أو زيادة الدولة لاستثماراتها في هذه القطاعات، نظراً لما تتسم به هذه القطاعات من أبعاد استراتيجية أو اجتماعية، بحسب الخطة الحكومية.

3. أهداف وثيقة ملكية الدولة

ومن أهم أهداف الوثيقة رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص، وتركيز تدخل الدولة في ضخ الاستثمارات والملكية في أصول تعد عملاً أصيلاً للدولة، مثل البنية التحتية، والتعليم والصحة.

4. أنشطة تتخلص الدولة فيها من جميع استثماراتها

تضمنت مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة، تخلص الحكومة تماماً من جميع استثماراتها وملكياتها في حوالي 79 نشاطاً في القطاعات المختلفة، ومن هذه الأنشطة الاستزراع السمكي والثروة الحيوانية وقطاع المجازر وقطاع التشييد، وبعض مشروعات الإسكان الاجتماعي، وأنشطة إنتاج برامج التليفزيون والأفلام السينمائية، وتجارة التجزئة وصناعات السيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث، والجلود، والأسمدة، والزجاج.

5. أنشطة تبقي الحكومة على بعض استثماراتها فيها أو تقلل منها

وكشفت الوثيقة إبقاء الحكومة على استثماراتها في 45 نشاطاً، مع الاتجاه لتخفيضها والسماح بمشاركة أكبر للقطاع الخاص، في صناعة الأسمنت والحديد والألومنيوم واللحوم والطيور والأعلاف والألبان والسجائر والدخان ومحطات توليد الكهرباء وشبكات النقل والتوزيع ومحطات معالجة مياه الصرف.

6. أنشطة تبقي الدولة على استثماراتها فيها مع الاتجاه لزيادتها مستقبلاً

وتضمنت مسودة الوثيقة، إبقاء الدولة على استثماراتها في 27 نشاطاً مع الاتجاه لزيادتها مستقبلاً، ويتعلق أغلبها بأنشطة البنية التحتية والقطاعات ذات الأبعاد الاستراتيجية والاجتماعية، منها التعليم والصحة، مع السماح أيضاً بمشاركة القطاع الخاص، وأنشطة تجارة الجملة ومحطات إنتاج مياه الشرب وشبكات توزيع المياه، وإنشاء الأرصفة، والبنية التحتية والنقل البحري والسكك الحديدية ومترو الأنفاق والنقل الجوي وصناعات السفن، وخدمات التليفون الأرضي، والاتصالات اللاسلكية، والبث الإذاعي، والتلفزيوني.

7. تمكين القطاع الخاص

كشفت مسودة وثيقة ملكية الدولة منهجية تحديد الأصول المملوكة للدولة، والتوجه نحو المزيد من تمكين القطاع الخاص، وحددت مسودة وثيقة ملكية الدولة، ثلاث توجهات لملكية الدولة وتواجدها في النشاط الاقتصادي، على النحو التالي:

تخارج خلال 3 سنوات:

من خلال تحديد قطاعات / أنشطة سيتم تخارج الدولة منها خلال الفترة القادمة، وتفصيلا تعتزم الدولة التخارج خلال 3 سنوات من قطاعات: الحبوب (ماعدا القمح)، والثروة السمكية، الثروة الحيوانية، المحاصيل البستانية، زراعة الغابات، إنشاء الموانئ البرية والجافة والنقل النهري، إنتاج مياه الشرب من محطات التحلية، أنشطة البرمجيات، واستشارات الحاسب، وأنشطة نشر وإنتاج برامج التلفزيون، أنشطة خدمات الإقامة والغذاء والمشروبات، أنشطة التشييد والبناء ماعدا الإسكان الاجتماعي دون المتوسط وأنشطة التشييد المتخصصة.

أما على مستوى الصناعات التحويلية فتعقد النية على تخارج الدولة خلال 3 سنوات من صناعات الجلود، منتجات الأخشاب، الأجهزة الكهربائية والمعدات والآلات والإلكترونيات، الصناعات الغذائية

والمشروبات، المشغولات الذهبية والمسابك، صناعات الورق والأسمدة والزجاج وفحم الكوك، صناعات كبس القطن، والطباعة والملابس والمفروشات، صناعة وطباعة الكرتون، صناعة العطور والنباتات الطبية.

استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو التخفيض:

من خلال تحديد قطاعات / أنشطة سيتم تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية الموجهة إليها، مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعض منها، وذلك في مجالات: تشغيل وصيانة الحاويات، تشغيل وإدارة وصيانة مترو الأنفاق، التعليم قبل الابتدائي، الألبان، الصرف الصحي وتدوير المخلفات، التعدين واستغلال المحاجر والمناجم، قطاع توليد الكهرباء وشبكات التوزيع والغاز وتكييف الهواء، الملكية العقارية، الوساطة المالية، خدمات الإنترنت والمحمول والبريد.

وكذلك الإبقاء مع تثبيت / تخفيض الاستثمارات الحكومية مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في مجالات مثل: نشاط الطاقة الجديدة، صناعة اللحوم والطيور والأسماك، وصناعة الأعلاف، وصناعة السكر والحلوى، وصناعة السجائر والدخان، تشكيل المعادن كالحديد والنحاس، وصناعة الألومنيوم والنحاس، البطاريات، والفحم النباتي، وفحم الكوك، نشاط صناعة حلج ونسج القطن والصوف في الصناعات النسيجية، أنشطة تكرير البترول.

استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو الزيادة:

من خلال تحديد قطاعات / أنشطة ستتواجد بها الدولة بشكل مستمر، وفقا لما تتسم به من أبعاد استراتيجية أو اجتماعية، مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة بها، وذلك في مجالات: إنشاء الأرصفة والبنية التحتية لكل من النقل البحري، السكك الحديدية، ومترو الأنفاق، وإدارة وتشغيل وصيانة السكك الحديدية، والنقل الجوي، قطاع التعليم بدءا من مرحلة التعليم الابتدائي حتى

مرحلة التعليم الثانوي العام والصناعي والزراعي والتجاري، إنتاج ورفع مياه الشرب، قناة السويس، قطاع الصحة، أنشطة العمل الاجتماعي، تجارة الجملة، الوساطة المالية والتأمين والمعاش، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني وأنشطة خدمة المعلومات.

وكذلك الإبقاء مع تثبيت / زيادة الاستثمارات الحكومية مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في مجالات مثل: صناعة السفن والقوارب، وأشباه الموصلات، طباعة الأوفست، والطباعة الرقمية، وطباعة الصحف والمجلات، نشاط صناعة الأدوية في الصناعات الدوائية.

ومن خلال استعراض التفاصيل السابقة للوثيقة يمكن القول إنها من حيث عدد المشروعات المزمع بيعها، والفترة الزمنية القصيرة المتعلقة بذلك، جاءت لتعوض التأخر الذي شاب البرنامج الأول للطروحات، وذلك كشرط للحصول على قروض جديدة، كما أن الدولة بإعلانها عن تلك التفاصيل قطعت جذريا الشك حول نواياها في تبني فلسفة الخصخصة، وأن برنامج الضبط المالي المطبق مع صندوق النقد سينوازى مع برنامج للإصلاح الاقتصادي .

وتجدر الإشارة إلى اقتران مراحل الإصلاح الاقتصادي بقروض الصندوق[5] ، حيث تتحدث الوثيقة عن ثلاث مراحل للإصلاح الاقتصادي، المرحلة الأولى بين أعوام 2016- 2019، والمرحلة الثانية 2020-2021، تنوازى مع مراحل الاتفاقات الخاصة بقروض الصندوق، القرض الأول بقيمة 12 مليار جنيه على ثلاث سنوات من 2016- 2019، والقرضين التاليين لعامي 2019- 2021 بقيمة 8 مليار دولار، أما المرحلة الثالثة الحالية، فترتبط بطلب مصر قرض جديد، في أواخر مارس الحالي عام 2022، والذي تم إقراره على مستوى الخبراء في أكتوبر 2022 بقيمة 3 مليار دولار علاوة علي دراسة قرض أخر بمليار دولار من الصندوق تحت برنامج أخر، فضلا عن 5 مليارات أخرى من دول داعمة ومؤسسات دولية وإقليمية لم يتم إعلان أي شيء عنها.

وبالتأكيد فإن سياسة سداد القرض على دفعات نصف سنوية توضح ربط السداد بالالتزام بالشروط سواء في مذكرة القرض أو في خطاب النوايا الذي تتعهد فيه الدولة المقترضة بتنفيذ تلك الإصلاحات، وأن لجان الصندوق للمتابعة هي المراقب علي التنفيذ وبناء علي مدى الالتزام تقرر صرف الدفعة أو لا، فضلا عن مشاركة الجهات الأخرى الداعمة "في لعب دور حاسم" في هذه المتابعة، وهو ما يشكل انتقاصا من سيادة الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن توصيات الصندوق على الدوام تدور في إطار السياسات النيو ليبرالية التي تنطلق من توافق واشنطن لعام 1989، وهي سياسات تقشفية تحض على فتح الأسواق بدون قيود للسلع ورؤوس الأموال، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض سعر العملة، والخصخصة الواسعة لممتلكات الدولة.[6]

المبحث الثاني: البيئة القانونية لتنفيذ وثيقة سياسات ملكية الدولة

أقدمت الدولة المصرية على تعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991، وذلك من خلال القانون رقم 185 لسنة 2020، ويمكن استعراض أهم ما ترتب على هذين القانونين، وذلك كما يلي:

القانون رقم 203 لسنة 1991[7]

يعد القانون رقم 203 لسنة 1991 السند القانوني الرئيس في تحويل القطاع العام إلى قطاع الأعمال العام، حيث ترتب على مواده إنشاء الشخصية القانونية للشركات القابضة والتي استبدلت بها مؤسسات إدارة القطاع العام، ونهاية وظيفة الدولة في إدارة القطاع كوحدة واحدة تنفذ سياسة إنتاجية متكاملة، وذلك بإحالة سلطات واسعة من وظائف الدولة الإدارية إلى الشركة القابضة، وأكثر منها إلى الشركات التابعة لإدارتها كشركات منفردة مثل القطاع الخاص.

كما أعطى القانون للشركة القابضة كل صلاحيات الإدارة والملكية على تلك الشركات والتي تتضمن صلاحيات، عرضها في البورصة، وبيعها لمستثمر رئيسي، والمشاركة مع آخرين ببيع نسبة منها، وكل ما يخص التصرف في محافظها المالية.

القانون 185 لسنة 2020 والمخصص لتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام.[8]

قدم هذا القانون العديد من التسهيلات لتسريع وتيرة عملية الخصخصة، ويمكن توضيح هذه التسهيلات بصورة موجزة (مع الإشارة فقط لمواد القانون التي قدمتها) وذلك كما يلي:

- (المادة 3): تقديم تسهيل تصفية الشركات وخصخصتها، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص (المساهمين) في إدارتها، وإيكال سلطات البيع والخصخصة إلى ممثلي السلطة التنفيذية وحدها.
- (المادة 9) يعطي القانون كامل سلطة التصرف لما يسمى الجمعية العمومية للشركة القابضة، وهي على عكس ما يوحي به الاسم، مجرد كيان إداري محدود تعينه السلطة التنفيذية.
- (المادة 30 و30 مكرر) يعطي القانون الحق للشركة القابضة والشركة التابعة في إنشاء شركات جديدة، ومن المعروف أن ذلك يستخدم كشكل من أشكال الخصخصة بإنشاء شركات مع شركاء آخرين. بل وتعطي لرئيس مجلس الوزراء بموافقة مجلس الوزراء الحق في نقل ملكية أسهم أي من الشركات التابعة المملوكة أسهمها بالكامل لإحدى الشركات القابضة إلى أي من الأشخاص الاعتبارية العامة أو إلى صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، على أن تخضع الشركة الجديدة لأحكام القانون 159 لسنة 1981، وهو قانون الشركات المساهمة الذي يسس طرح الشركات في البورصة وبيعها وخصخصتها بمجرد قرار إداري دون رقابة.
- (المادة 35 مكرر) يلزم القانون الشركات القابضة والتابعة بنشر تقارير نصف سنوية وتقرير مجلس الإدارة وقرارات مجلس الإدارة والبيانات والمعلومات التي تحددها اللائحة التنفيذية، إعمالا

لأسس الإفصاح وقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة، وكلها بالطبع ضرورية لإتاحة البيانات لكل الراغبين في الشراء.

- (المادة 38 و39 مكرر) تنص على أنه "إذا ترتب على طرح أسهم الشركة في البورصة وصول نسبة المساهمين مخلاف الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك إلى 25% يتم نقل تبعية الشركة لأحكام القانون 159 لسنة 1981". بل وتتحول التصفية أو خصخصة الشركات الخاسرة إلى شبه واجب حتمي.

يلاحظ من مضامين مواد القانون السابق عرضها إيكال كامل سلطة البيع للسلطة التنفيذية، وأضحت الجمعية العمومية جهة شكلية إلى حد بعيد، حيث تحق للسلطة التنفيذية نقل ملكية أسهم أي شركة تابعة إلى الصندوق السيادي أو إلى أي شخصية اعتبارية، دون الرجوع للشركة القابضة، وذلك يعني باختصار أن السلطة التنفيذية المالك الأوحد لسلطة خصخصة الشركات.

وكذلك فان المواد القانونية السابقة توسعت في نقل تبعية الشركات المستحدثة إلى الخضوع لقوانين تسمح لها بالخصخصة مباشرة، علاوة على تصفية الشركات الخاسرة، مخلاف إلزام الشركات بنشر التقارير المختلفة والإفصاح، وكلها مواد قانونية تؤكد علي عزم الدولة المؤكد على الخصخصة، الأمر الذي يؤكد أنها لم تكن توجها لحل الأزمة الحالية بقدر ما كانت أساسا متفقا عليه مع المؤسسات الدولية، تأخرت الدولة في تنفيذه وحاولت تعويض التأخير من خلال وثيقة سياسة الملكية.

قانون إنشاء صندوق مصر السيادي

يعد الصندوق السيادي الممر الآمن للأصول المصرية نحو الخصخصة، وقد أنشئ الصندوق بالقانون رقم 177 لسنة 2018 المعدل بالقانون 197 لسنة 2020، والذي ينص على أن الصندوق يعمل على جذب

الاستثمار، وتعزيز نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالذات للاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي.

ورغم أن القانون الأول لتأسيس الصندوق قد تم عام 2018، إلا أن صلاحياته توسعت بصورة كبيرة من خلال التعديلات التي وردت في القانون 197 لسنة 2020.[9]

ويمكن استعراض أهم مآلات مواد القانون وذلك كما يلي:

- (المادة 3) يدير الصندوق أمواله وأصوله أو أموال وأصول الجهات والكيانات والشركات المملوكة للدولة أو التابعة لها أو التي تساهم فيها التي يعهد إلى الصندوق بإدارتها وفقا للضوابط المنصوص عليها في النظام الأساسي، وللصندوق في سبيل ذلك التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية النظيرة والمؤسسات المالية المختلفة.
- (المادة 6) يعطي القانون للسلطة التنفيذية كامل الصلاحيات لخصخصة أصول الدولة دون الرجوع للمجلس التشريعي، فلرئيس الجمهورية، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص نقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لأي من الجهات التابعة لها إلى الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها والمملوكة له بالكامل. وبالنسبة للأصول المستغلة، فيكون العرض من رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية وبالتنسيق مع الوزير المعني.
- (المادة 6 مكرر) يكون الطعن في قرار رئيس الجمهورية بنقل ملكية الأصول أو الإجراءات التي اتخذت بناء على هذا القرار من الجهة المالكة للأصل أو الصندوق المنقول له الملكية دون غيرهما.

(المادة 8) حددت أشكال التصرف في الأصول وهي " البيع، أو التأجير المنتهي بالتملك، أو الترخيص بالانتفاع، كما أجازت للصندوق استغلال كل أشكال لخارج الدولة، والتزاوج مع القطاع الخاص مثل: الطرح في البورصة، أو البيع لمستثمر رئيسي، أو المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP ، عقود الامتياز (تشغيل أصول الدولة لفترة تعود بعدها الأصول للدولة)، عقود التشييد والتشغيل ونقل الملكيةBOT ، و عقود التشييد والملكية والتشغيل ونقل الملكية BOOT وعقود التشييد والامتلاك والتشغيل (أي مع احتفاظ القطاع الخاص بالملكية).BOO

(المادة 13) للصندوق تأسيس صناديق فرعية بمفرده أو بمشاركة مع الصناديق المصرية والعربية والأجنبية النظيرة والمصارف والمؤسسات المالية والشركات المصرية والأجنبية، وللصندوق أن يعهد بإدارة الصناديق الفرعية التي يؤسسها بمفرده أو يساهم فيها إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال"

(المادة 14) تمحو صفة القطاع العام أو الحكومي وتحول الكيانات التي يؤسسها إلى القطاع الخاص أيا كانت نسبة مساهمة الدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام فيها، ولا يتقيد أي منها بالقواعد والنظم الحكومية.

(المواد 15، و18، و19) توضح التبعية الكاملة للسلطة التنفيذية، والبعد الكامل عن الخضوع لمساءلة البرلمان والإعفاء الكامل من جميع الضرائب والرسوم وما في حكمهما، ولا تسري هذه الإعفاءات على توزيعات الأرباح.

وبعد استعراض المواد السابقة لقانوني الصندوق السيادي، يمكن القول بأنه جهة تابعة بصورة كاملة للسلطة التنفيذية، أنشأت في الأساس لتسريع وتيرة الخصخصة والابتعاد بها عن دوائر المراجعة

والمسائلة حيث لا يراقب على أنشطتها أية جهة رقابية، بالإضافة إلى السماح له بإنشاء صناديق فرعية تجعل تتبع مسار الأصل الحكومي شبه مستحيل.

الوثيقة الاسترشادية " المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة" الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ذكرت الحكومة في نص وثيقة سياسات ملكية الدولة أن خارج الدولة من القطاعات سيكون استناداً إلى عدد من المعايير والمحددات الرئيسية والتي بينها معايير المنظمات الدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، ولعل ذلك يثير التساؤل لماذا ذكرت معايير هذه المنظمة بالتحديد.

وبداية فهذه المعايير المشار إليها وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2005 وتم تحديثها عام 2015، وتم تغيير اسم هذه المبادئ لتصبح "مبادئ مجموعة العشرين منظمة التعاون الاقتصادي/ حوكمة الشركات"، وعلى أساسها تتعاون المنظمة اقتصاديا مع مختلف البلدان [10].

وتهدف الوثيقة إلى جعل الدولة مالكا محترفا، مع الالتزام بالكفاءة والشفافية والمساءلة، وتحقيق المنافسة العادلة بين الدولة والقطاع الخاص.

وتقر الوثيقة مبادئ توجيهية في سبعة جوانب:

1. مبررات ملكية الدولـــــــــــة.
2. دور الدولـــــــــــــة كمالك.
3. التزام شركات الدولة بقوانين السوق.
4. المعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين الآخرين.
5. العلاقات مع أصحاب المصالح وممارسة الأعمـــــال.
6. الالتزام بالإفصاح والشفافيـــــــــــــة.

7. مسئوليات مجالس إدارات شركات الدولـــــــــــــة.

وتتعهد الدولة بالحياد التنافسي والبيئة التشريعية المواتية للنشاط الاقتصادي، وبالمساواة بين شركات الدولة والشركات الخاصة في مجالات: الحياد الضريبي، الحياد في المديونيات، الحياد التنظيمي التشريعي.

ووفقا للالتزام بتلك الوثيقة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، تتعهد وثيقة ملكية الدولة بالالتزام بالآتي:[11]

- إصدار جدول سنوي للطروحات للأصـــــــــــــول التي سيتم خصخصتها .
- تحديد المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص التي سيتم تنفيذها سنويا .
- تحديد المشروعات المشتركة بين الصندوق السيادي والقطـــــــــاع الخاص.
- المراجعة الدورية لتحديد ما إذا كانت ملكية الشركات المملوكة للدولة ما زالت ضرورية.

توضح الأهداف الرئيسية لوثيقة المعايير السابق الإشارة إليها أن الإدارة المصرية أجبرتها الحاجة إلى الاقتراض ليس فقط بالالتزام ببروشتة صندوق النقد الدولي، ولكن أيضا أجبرتها علي اعتماد معايير منظمات دولية أخرى تؤسس لأهداف وواقع ما بعد الخصخصة، وربما يشرح ذلك بجلاء النص الذي ورد في بيان صندوق النقد الدولي الأخير الوارد مع القرض الجديد لمصر والذي ينص على: "سيلعب شركاء مصر الدوليون والإقليميون دوراً حاسماً في تسهيل تنفيذ سياسات السلطات وإصلاحاتها".

ذكرت الوثيقة المصرية الاعتماد على وثيقة المنظمة الدولية ومعاييرها، وأشار بيان الصندوق للعب الشركاء الدوليون والإقليميون دورا حاسما في تنفيذ السياسات يقتضي الاستنتاج الصريح بأن مصر باتت تحت الوصاية الدولية والإقليمية.

عموما ومن كل ما سبق يمكن القول إن وثيقة مليكة الدولة اعتمدت على ثلاثة أسس قانونية:

1. القانون رقم 203 لسنة 1991 والذي تمت الموجة الأولي من الخصخصة بناء على أحكامـــــــه.

2 . القانون 185 لسنة 2020 والمخصص لتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .

3 . قانون إنشاء الصندوق السيادي رقم 177 لسنة 2018 المعدل بالقانون 197 لسنة 2020 .

4 . هذا بالإضافة إلى الوثيقة الاسترشادية "المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة" الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد مهدت نصوص هذه القوانين الأرض لبداية جولة جديدة شديدة الاتساع من الخصخصة، ستفقد الدولة حال كتب لها التطبيق معظم مقدراتها الاقتصادية الرئيسية التي بنيت خلال القرن الماضي، والأهم من ذلك أنها ستفقد العماد الرئيس الذي كان من الممكن الاستناد إليه لبداية عملية تنموية شاملة في أقصر الفترات الزمنية الممكنة، وكل ذلك في إطار " الدور الحاسم" في الرقابة على كل هذه العمليات.

المبحث الثالث: قراءة تحليلية نقدية لوثيقة سياسة ملكية الدولة

تحاول الإدارة المصرية الترويج لوثيقة سياسة ملكية الدولة باعتبارها إصلاحا للمناخ الاقتصادي والاستثماري في مصر وذلك عبر تبادل الأدوار بين الدور الاقتصادي الرئيسي الذي تقوم به الدولة ممثلة في القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات التابعة للجيش والمؤسسات الأمنية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار أعلنت الدولة عن مجموعة من الأهداف الرئيسية التي ستتحقق عبر تنفيذ الوثيقة، وتحاول من خلال المبحث الحالي استعراض تلك الأهداف وتحليلها بغية التوصل لإمكانية تحققها واقعيا في ظل الأطر القانونية التي خلقتها الدولة، والبيئة الحاضنة لمناخ الأعمال والاستثمار في مصر.

أولا: أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة

طبقا للمعلن من الحكومة المصرية فان وثيقة سياسية ملكية الدولة تعد استكمالاً للإصلاحات التي تتبناها الدولة في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات، وذلك لوضع الأسس والمرتكزات الرئيسية لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وسياسة الملكية التي تتبعها والمنطق من ورائها ، وذلك كمرحلة أولى من مراحل تحديد سياسة ملكية الدولة المصرية للأصول المملوكة لها ، بما يساهم في التنفيذ الأمثل لسياسة ملكية الدولة للأصول في المراحل اللاحقة، وتستهدف الوثيقة ما يلي:[12]

1. رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محققة لطموحات المصريين عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين 25-30% بما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 7-9% لتوفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة.
2. تمكين القطاع الخاص المصري، وتوفير فرص متنوعة لتواجد القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات المنفذة، والتشغيل والصادرات، والإيرادات الحكومية.
3. تركيز تدخل الدولة لضخ الاستثمارات وملكية الأصول في قطاعات رئيسية يعد عملاً أصيلاً للدولة بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها ، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر في تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.
4. حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقاً لمعايير محددة، وأن يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال

الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات لخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.

5. تحقيق وفورات مالية تمكن من إصلاح أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الهشة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

ثانيا: قراءة تحليلية لأهداف الوثيقة

تشير القراءة المتأنية لأهداف الوثيقة إلى عدة نقاط يمكن أن تساهم مبدئيا في توضيح صورة المخاطر العامة المترتبة على تحقق أهداف الوثيقة، ومن بينها ما يلي:

- استخدمت وثيقة ملكية الدولة **مصطلح التخارج بدلا من مصطلح الخصخصة**، ربما لتجنب رد الفعل العام السلبي، الذي يستدعي دائما الصورة السلبية لسياسات الخصخصة في التسعينيات، وربما يمثل ذلك اعترافاً ضمنياً من الحكومة المصرية بسلبيات تلك الفترة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، ولكنه وللأسف لم تنس بنود الوثيقة – كما سيأتي في النقاط التالية، إلى عزمها على تفادي الوقوع في نفس الأخطاء.
- **الخصخصة " استثمارات زائفة"** لا تنشئ أصلا استثماريا جديدا، ولكنها فقط تستحوذ على أصل استثماري قائم فعلا، ما يعني أنها لم تضف شيئا لأصول الاقتصاد القومي، ولم تساهم في خلق فرص عمل جديدة (بل العكس في الكثير من الأحيان لما يواكب عمليات الخصخصة من تقليل العمالة الأصلية).

- الخصخصة تدفق مالي مؤقت للحكومة التي تدير الأصول العامة نيابة عن الشعب بما يساهم في سداد أقساط وفوائد القروض ومواجهة الفجوة التمويلية من جهة، ولكنه من الجهة الأخرى فإن الدولة ستفقد تدفق مالي دائم وهو أرباح الأصل المزمع بيعه.
- الخصخصة تقطع الطريق على استثمارات محتملة، كان من الممكن أن تضخ في الشرايين الاقتصادية، وما يزيد الأمر سوءا انعدام أية اشتراطات على المشتري، سواء من جهة استمرار النشاط أو التوسع فيه بضخ استثمارات جديدة، أو الحفاظ على العمالة وتطوير قدراتها تدريبيا وزيادة أعدادها . وكل ما سبق يؤكد أن استهداف الوثيقة لرفع معدل الاستثمار بما يسهم في زيادة معدل النمو إلى ما بين 7% إلى 9%، وتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة كلها مستهدفات يكون تحقيقها محل شك إلى حد كبير.
- تواجه برامج الخصخصة معضلة" ثلاثية الازدهار" التي تتمثل في تحقيق أعلى توافق ممكن بين الكفاءة والعدالة والتقدم، وكلما اتسمت السياسات الاقتصادية المطبقة باستيفاء تلك الثلاثية انعكس ذلك على مدى نجاحها في تحقيق نمو اقتصادي احتوائي، وهو ذلك النمو الاقتصادي الذي يتضمن في محتوياته ليس فقط تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ولكن أيضا ذلك النمو الذي ينعكس بالضرورة على خفض معدلات الفقر وعدالة توزيع العوائد[13] ، وهو الأمر الذي تجاهلته الوثيقة بصورة تامة.
- أما عن إشارة الوثيقة عن الالتزام دستوريا بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي، فمن المنطقي أن تثور الشكوك حول تلك الالتزامات لا سيما في ظل عدم التزام الدولة بها طيلة السنوات السابقة بداية من عام 2014، وكذلك لأن انسحاب الدولة الحاد من النشاط الاقتصادي

الذي تبش به الوثيقة سيحجم ولا شك من حجم الإيرادات العامة والنسبة التي ستخصص منها لتلك المجالات.

- حل معوقات الاستثمار هي مسألة أكبر من الوثيقة ولا يجب أن تُحمل عليها، والنظر للوثيقة كونها ستحل مشاكل الاقتصاد والاستثمار في مص فيه مبالغة واضحة، لا سيما أن تراكم مشاكل الاستثمار عبر عدة عقود سابقة ثم تعقدها في العقد الأخير تتطلب الكثير من العمل على العديد من المستويات، الأمر الذي لا يزال مفتقدا حتى مع وجود الوثيقة.[14]
- مناخ الاستثمار قضية أكبر بكثير مما تتضمنه الوثيقة، وصياغة الوثيقة توحي باختزال دورها في تخارج الدولة من الأصول، فالقضية ليست حجم استثمارات الدولة، ولكنها ببساطة "قواعد اللعبة"، والذي يعبر عنها بالمناخ الاستثماري العام، وأهملت الوثيقة وضع تلك القواعد، الأمر الذي يبقي على تخوفات وتشكك القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- في ظل الأطر القانونية الحاكمة لعمل الوثيقة بداية من اختيار الشركات وطريقة الطرح والتسعير ونقل الملكية، فكلها أطر تفتقد للشفافية والإفصاح، وهو الأمر الذي يتعارض كليا مع استهداف الوثيقة لحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك مع انضباط العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخاطب الوثيقة الشركات الكبرى المحلية والدولية، في ظل مستهدف بيعي ضخم لأصول بقيمة 40 مليار دولار على مدار أربع سنوات فقط، ولكن الملاحظ أن الصناديق السيادية العربية هي المستجيب الرئيس للشراء حتى الآن، ومن دول عربية ثلاثة فقط هي الإمارات والسعودية وقطر، وبأرقام متواضعة حتى الآن. وحتى بفرض دخول بعض القطاع الخاص لهذه الدول تخصص معتبرة

في الشراء، فان مخاطر التركز المكثف لقرارات إدارة أصول هذه الضخامة في أيدي عدد محدود من الدول ولا شك يعد تهديدا للسيادة الاقتصادية .

ثالثا: غياب الرقابة والشفافية

حتى تصبح وثيقة لخارج الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية بمثابة انطلاقة حقيقية للاقتصاد المصري تجب مواجهتها لمعضلة ثلاثية الازدهار السابق الإشارة إليها، وألا تكون مجرد أداة تمويلية مرحلية لسد عجز الموازنة وتمويل المستحقات المالية الدولية، ولذلك لابد أن تعتمد في تأسيسها على ثلاثة مبادئ تميزها، وهي، الواقعية، والمصداقية، والشفافية.[15]

وأوضحت النقاط السابقة بعضا من المخاطر التي تجعل واقعية الوثيقة محل تساؤلات كثيرة، ويبقى السؤال شديد الأهمية لتحقيق أهداف الوثيقة وهو، من الذي يراقب إدارة أصول الدولة؟ من الواضح أن عملية التخارج من الأصول سيتولاها الصندوق السيادي، والأصول الباقية سوف تظل تحت إدارة مؤسسات الدولة، أي إن المسئولية عن كل هذه الأصول سوف تقع تحت عاتق هؤلاء الخبراء الفنيين الذين تعينهم الدولة لإدارة هذه المؤسسات دونما توافر أية مساحة للرقابة والشفافية على أعمالهم[16] ، وبالتالي تغدوا مساءلتهم أمرا بعيد المنال.

حصن قانون الصندوق السيادي وتعديلاته أعمال الصندوق من الرقابة كليا، وعمليا فان الجواز القانوني بإنشاء صناديق فرعية له تجعل الرقابة على دوائر عملة أمرا شديد الصعوبة، وكلها أمور تعرض الصندوق بسببها للعديد من الانتقادات الحادة رغم محدودية أعماله السابقة مقارنة بالدور الضخم المنوط به في الوثيقة.

ورغم تأكيد الوثيقة على اعتبارها لمعايير المنظمات الدولية المتعلقة بالشفافية والإفصاح فان الواقع الحالي للجهات القائمة على تنفيذ الوثيقة يؤكد وبما لا يدع مجالا للشك أن الرقابة والشفافية على برنامج الخصخصة وبمراحلها المختلفة المقبل مغيبة كليا بفعل حكومي متعمد.

يزداد الأمر سوءا عند الأخذ في الاعتبار التغول الأمني الحاد على مجتمع الأعمال الحكومي والجهات الرقابية عليه، فالأجهزة التي تقوم بالمساءلة في مصر تحت الوصاية الأمنية، فلا أحد يعرف على وجه التحديد أين توجه تقاريرها إن وجدت، ومن غير المسموح بالمطلق نشرها، وتكفي الإشارة هنا لسجن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات السابق في أعقاب تصريحاته عن حجم الفساد، التي ذكرت أرقاما قد تقل كثيرا عن الواقع الحقيقي، للتدليل على أن حديث الوثيقة حول الشفافية والإفصاح لا يعدو كونه كلاما للاستهلاك العام.

الوثيقة تتضمن كذلك العديد من النقاط التي تضع شفافية تنفيذها والرقابة عليها وربما واتساق أهدافها على المحك إلى حد كبير، ومن بين أهم تلك النقاط:[17]

المزيد من المشاركات

- عدم شفافية تعريف مصطلح "ملكية الدولة"، مثلا هل الملكيات المنتمية إلى قطاعات بنكية وقطاعات المؤسسات الشرطية والجيش تقع تحت تلك المظلة؟
- عدم شفافية تحديد نسب مساهمة الدولة الحالية في كل قطاع، وبشكل تفصيلي، لتوضيح معدل التخارج من القطاع والنسب المستهدفة من دخول القطاع الخاص فيه.
- لا توجد آلية محددة توضح ولو تقريبيا مدى انعكاس زيادة معدل النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والأجنبي على معدلات الفقر والبطالة.

- تجاهل الوثيقة للبنوك، والتي تعد أهم مصادر تمويل العجز المزمن في الموازنة العامة وتعول عليها كذلك في تعبئة الاستثمارات المحلية وتمويل نسبة من الإنفاق الاستهلاكي، وعلى الرغم من بقاء ثلاثة بنوك فقط مملوكة بالكامل للدولة إلا أنه جرى الحديث مرارا عن بيع بنك القاهرة، وكذلك عن بيع بنوك صغيرة أخرى.
- وعموما لم تُشر الوثيقة ولو تلميحا عن موقفها من خصخصة ما تبقى من تلك البنوك وذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي ككل في المراحل الأولى على الأقل من عملية التنمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور التنموي الكبير الذي قامت به البنوك وشركات التأمين العامة في دول شرق آسيا، حيث تتحمل الدولة فيها عبء مديونية الشركات الكبرى تجاه البنوك العامة حفاظا على مستويات تشغيل عالية.

- تجاهل الحديث عن أراضي الدولة وملكيتها وكيفية التصرف فيها، لا سيما أن الأرض الفضاء أصبحت مؤخرا بابا سحريا للإيرادات خارج الموازنة العامة، وذلك للجهات المسيطرة عليها.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فارقا كبيرا بين أن تكون هذه الأراضي الفضاء والتي تشمل الصحراء والسواحل وشواطئ النيل ملكا للدولة التي تنوب عن الشعب، أو أن تكون ملكا لبعض أجهزة الدولة تتصرف فيها كما تشاء. وضع أراضي الدولة قضية هامة كانت تقتضي تناولها في وثيقة سياسة ملكية الدولة، مع تحديد الخطوط الفاصلة بين ملكية الدولة وملكية أجهزة الدولة، وتعيين السلطة المنتخبة انتخابا حرا ومفتوحا والمسئولة عن الرقابة على استخدامها.[18]

عموما يمكن القول إن الوثيقة تجاهلت بعض النقاط شديدة الحيوية على مستقبل التنمية في مصر وتشابكها مع الجهات أصحاب المصالح، بالإضافة إلى تضمنها لبعض المصطلحات المطاطة القابلة للتأويل اتساعا وتضييقا، بما يقوض كثيراً إمكانية مراجعة قرارات الدولة فضلا عن مراقبة تنفيذها.

أما عن إعلان الدولة عن الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك فيما يتعلق بالأصول المملوكة للدولة التي سيتم الإبقاء عليها، واعتبارها أن هذا الاسترشاد ضامن لعمل تلك الشركات بطريقة فعالة، وشفافة، وقابلة للمساءلة، الأمر الذي يضمن المعاملة المتكافئة والمنافسة العادلة، فهو طبقا للمصطلح المستخدم لا يعدو كونه استرشادا لا توجد ضمانات حقيقية على تنفيذه، لا سيما في ظل استمرار سريان القوانين التي تقدم إعفاءات ضريبية وجمركية لبعض الجهات السيادية بما يقوض أمن ذلك الاسترشاد بالكلية، والذي من المرجح أنه جاء في إطار طمأنة الصناديق العربية الراغبة في شراء تلك الأصول.

وعموما فمن المؤكد أنه حال كتب لموجة الخصخصة الحالية النجاح فانه لن يتبقى في حوزة الدولة الكثير من الأصول والتي من الممكن أن تشكل تهديدا للمشترين العرب حال بقاء تلك المميزات على حالها، كما أنه من المؤكد كذلك أن هؤلاء العرب سيشترون لاحقا تلك البقية (القليلة) في إطار موجة خصخصة مؤكدة لاحقة في ظل اللهث وراء سداد الأقساط والفوائد الناجمة عن النهج الاقتصادي العشوائي المنعجرف والمتخاذل للإدارة المصرية.

رابعا: النيوليبرالية ومستقبل التنمية في مصر

تشير القراءة العامة لبنود وثيقة سياسة ملكية الدولة ،وحتى للممارسات الحكومية الحالية، إلى انحسار السياسات الاقتصادية التي سوف تتبناها الدولة داخل الحدود الفنية الضيقة، والتي لا تتجاوز إدارة السياسات المالية لخفض العجز المزمن، وإدارة السياسة النقدية والعمل علي استقرار سعر الصرف وخفض معدل التضخم والعمل على استقراره، والعمل كذلك على استعادة النمو الاقتصادي عن طريق جذب رؤوس الأموال الأجنبية في المقام الأول والاستثمار المحلي في المقام الثاني.

ببساطة، فإن هذا النموذج النيو ليبرالي الموروث من العقد الأخير قبل ثورة يناير يرتكز على رفع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، واعتبار النجاح في تحقيقها خطوات مهمة في طريق التنمية الشاملة، وهو الأمر الذي ثبت خطأه في التجربة المصرية، حيث إنه في نفس العقد وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة، والنجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومعدلات التضخم المحدودة، والثبات النسبي لسعر الصرف، وتحسن أرقام الصادرات، إلا أنه شهد بالتوازي تعميق اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية، وزيادة عدد الفقراء.

ولمن ينظر إلى النموذج الاقتصادي المصري في العقدين الماضيين خاصة في المرحلة التالية على تبني الإصلاحات النيو ليبرالية في مطلع التسعينيات وما تماشى معها من إجراءات لإصلاح السياسات المالية والنقدية وتحرير التجارة وحركة رأس المال والحد من دور الدولة الاقتصادي لصالح تنمية القطاع الخاص ، يتبين له أن معدلات الاستثمار الكلية (مقاسة بإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي) قد تميزت بالتواضع الشديد، فقد كان متوسط النسبة في مصر بين 1989 و2012 هو 19.16% فحسب من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 41.74% للصين و31.21% لفيتنام و29.89% للهند و28.72% لتايلاند و26.58% لإندونيسيا في ذات الفترة طبقا لبيانات البنك الدولي.[19])

وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه الفترة كان السبب الرئيس لتراجع الاستثمارات الكلية هو تراجع الاستثمارات الحكومية كنتيجة لتفاقم عجز الموازنة واشتراطات المؤسسات الدولية، وفي نفس الوقت لم تستطع استثمارات القطاع الخاص تعويض غياب دور الدولة الاستثماري، وذلك للعديد من الأسباب تأتي في مقدمتها آثار مزاحمة الحكومة له على المدخرات المصرفية، الأمر الذي قوض عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية وأبقى عليها شكلية إلى حد كبير.

وتشير تجربة التنمية في دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية – هونج كونج- سنغافورة – تايلاند- ماليزيا – إندونيسيا – الفلبين) إلى الدور الكبير الذي قامت به الدولة في المراحل الأولى للتنمية فقد كانت اقتصادات هذه الدول تمزج بين التدخل الحكومي وسياسات السوق من اجل الاستخدام الأفضل والأكفأ للموارد الاقتصادية، وبهذا تكون تجربة بلدان جنوب شرق أسيا قد حسمت الخلاف صراحة لصالح تدخل الدولة، والتنسيق بين دور الدولة ودور السوق بحيث لا يتعارضان وإنما يكمل بعضهما البعض.[20]

وتجدر الإشارة هنا إلى التجربة الماليزية والتي نجحت بشكل كبير بعد العودة نحو تدخل الدولة، واعترافها بأن الخيار المتبع سابقا (عدم التدخل في التنمية الصناعية، والتدخلات الانتقائية في الزراعة والتنمية الريفية) تسبب في الابتعاد عن المساواة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ورغم التحديات الداخلية الكبيرة إلا أن امتلاك الدولة لقطاع عام كفؤ ساعدها علي تحقيق نجاحات تنموية ملحوظة.[21]

كما كان تدخل الدولة في بداية صعود كوريا الجنوبية حاسما، فمنذ وصول الجنرال "بارك شونغ هي" للسلطة في عام 1961م، بدأت مرحلة تنموية جديدة (يعزي إليها النجاح الاقتصادي) استبدل بها استراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات باستراتيجية أخرى وهي التصنيع من أجل التصدير، اعتمادا على تطبيق نموذج الدولة التنموية من خلال الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي، حيث قام بتدشين ما عُرف "بالمخطط الخماسي" عام 1962م.[22]

وفي أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد تدمير المصانع والهياكل الإنتاجية الرئيسية، استلزمت عملية التنمية تدخلا مكثفا من الدولة، حيث تدخلت الدول الأوروبية بقوة في صناعة الحديد

والصلب، وأنشأت اتحاد الصلب والفحم في أوروبا بين مختلف الدول، باعتبارها صناعة ضرورية للتنمية، رغم انخفاض أرباحها.

وعلي العكس من ذلك كانت التجربة البرازيلية بعد إزاحة الحكم العسكري عام 1994، حيث انتهجت الحكومات المدنية خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي، وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي، كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى.

وعلي الرغم من تحسن تلك المؤشرات إلا أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلي ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضا ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية إلا بعد الحزم الاقتصادية التدخلية التي طبقها لولا دي سيلفا.

وتبرز التجربة الأرجنتينية تأكيدا على ضرورة دور الدولة الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية علي الأقل، ففي خلال الفترة 1945 و1955 أقدمت الإدارة الأرجنتينية علي عملية تأميم واسعة، تبعت بتشريع التنمية اللاحق بعد عام 1958، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأرجنتيني لم يصبح " متقدماً" بشكل كامل من 1931 حتى 1974 إلا أنه لا يمكن تجاهل تضاعفه خمس مرات تقريباً (أو 3.8% بشكل سنوي) بينما لم يتضاعف عدد السكان سوى مرتين[23]، إلا أنه تم توزيعه بشكل جيد، مما أدى إلى العديد من التغييرات الجديرة بالملاحظة في المجتمع الأرجنتيني، أبرزها تطور الطبقة المتوسطة (40% من عدد السكان بحلول الستينيات) فضلاً عن كونها الأكثر دخلاً في المنطقة، كما أصبحت الطبقة العاملة في الأرجنتين الأكثر تنظيماً كذلك)[24]

وبذلك فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلي لا يعني بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعني تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها الكثير من المشاكل.[25]

وبشكل عام، تذكر أستاذة العلوم السياسية بجامعة نورث كارولاينا "إيفيلين هيوبر" في دراسة أجرتها على دول أميركا اللاتينية بأنه كلما زاد تطبيق النيو ليبرالية الاقتصادية، والتي من ضمنها خصخصة القطاعات العامة، كلما ارتفعت معها معدلات الفقر واللامساواة الاقتصادية، وهذا ما حصل في جميع دول أميركا اللاتينية بين عام 1982 و1995.[26]

ويمكن أن نستنتج من الإشارات السريعة السابقة لبعض تجارب التنمية في الدول المختلفة إلى أن كل التجارب التنموية الناجحة تضمنت دورا للدولة في مرحلة ما، وبالذات في مراحل التأسيس وفي مراحل الأزمات، وأنه بدون هذا الدور لم تنجح الدول في الانتقال للمراحل الأعلى من التنمية.

وبالرجوع إلى تصور الحكومة لدور الدولة في الاقتصاد كما ورد في الوثيقة نجدها تنص على "تقاس فيه كفاءة الحكومات بمدى قدرتها على تقديم خدمات عامة عالية الجودة لمواطنيها، وسعيها نحو تعزيز البنية الأساسية الداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتبنيها لأطر تشريعية وتنظيمية تكفل جاذبية بيئات الأعمال وقدرتها على تأسيس شبكات أمان اجتماعي قادرة على كفالة الحماية للفئات المهمشة".

ولا شك أن هذا التصور المفرط في النيو ليبرالية، استنادا إلى التجارب السابق استعراضها، لا يمكن أن ينهض بالمراحل التنموية المصرية والتي لا تزال تتحسس طريق البداية، وما يؤكد ذلك بوضوح أن انتهاج

نفس الآليات أدت إلى زيادة المديونية العامة واستمرار مستويات عالية ومتزايدة من الفقر والبطالة وانخفاض الإنتاجية في كافة فروع الاقتصاد.

وبذلك تجدر الإشارة إلى أن المخاطر الكبيرة لخارج الدولة أو تقليص مساهمتها في صناعات رئيسية متعددة نصت عليها الوثيقة، تتسع لتشمل تشكيل المعادن كالحديد والنحاس، وصناعة الألومنيوم والنحاس وغيرها، وكلها أعمدة رئيسة لأية عملية تنموية جادة وحقيقية، بل وأعمدة لأنشطة القطاع الخاص المزمع استقطابه عبر تطبيق الوثيقة.

كل هذا بالإضافة إلى تساؤل رئيس يتحتم طرحه على الدولة، يتعلق بماهية استراتيجيتها للتنمية؟ والتي أهملت الوثيقة التطرق إليها، فلا يكفي أن تحدد الحكومة حدود ملكيتها للأصول الإنتاجية، ولكن ينبغي أن يكون واضحا ما الذي ستفعله بهذه الأصول، فهل تسعى الدولة لتعميق التصنيع؟ أم هل تخطط للانتقال من الاقتصاد الريعي من خلال بيعها للأراضي والعقارات، والتعويل على تحويلات المصريين والمصريات بالخارج ورسوم قناة السويس وما يتبقى من دخل من استخراج وتكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي بعد مواجهة الطلب المحلي المتزايد عليهما ؟ وكيف ستفعل ذلك؟ هل هذه مهام تُترك للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي أم أن الدولة سوف تقوم بالدور القائد والرائد في هذه المجالات.[27]

إن غياب صياغة استراتيجيات طموحة تنطلق من استخدام القدرات المحلية وتعبئة كل المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة وراءها، يبرز بجلاء أن الوثيقة ما هي إلا تفاعل حكومي سطحي وهش مع معضلة التنمية في مصر، وأن مستهدفاتها تنحصر فقط في الخروج من الأزمة الراهنة، وأن سؤال التنمية الشاملة لم يتطرق لأذهان الدولة بعد.

وربما خير دليل علي ذلك ذكر الوثيقة إنشائيا "أنه في نطاق الاتجاهات المستقبلية، مشاركة القطاع الخاص في الاستفادة من منجزات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الصناعي وغيره من مقومات تلك الثورة"، وذلك دون أن تجهد نفسها بوضع أي استراتيجية بحثية وعلمية وعملية حقيقية للنفاذ لتلك المجالات، بل والإبقاء على الميزانيات الهزيلة للبحث العلمي والتعليم.

خامسا: إمكانية تطبيق الوثيقة

أسهبت المباحث والفقرات السابقة في التعريف بوثيقة سياسة ملكية الدولة والأطر القانونية الحاكمة لها وأهدافها والمخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها، وتحاول هذه الفقرة استقراء إمكانية التنفيذ الفعلي للوثيقة، وذلك انطلاقا من مجموعة المعطيات سواء الموجود على أرض الواقع تاريخيا أو تلك المستجدات بعد عام 2013، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

إمكانية البيع

أقدمت الحكومة المصرية على سن قانون جديد للاستثمار، وقانون جديد للثروة المعدنية، وآخر جديد للإفلاس، مع العديد من التعديلات لتشريعات أخرى، وكلها استهدفت تحسين المناخ الاستثماري في مصر، وعلى الرغم من ذلك لم تتحسن أحوال الاستثمار الأجنبي، بل تشير المؤشرات إلى تراجع أرقامه خلال الأربع سنوات الأخيرة.

وعمليا وخلال برنامج الطروحات الحكومية السابق ، المحدود بالطبع مقارنة بمستهدفات الوثيقة، تواجدت الصناديق العربية السيادية كمشتر رئيس، في غياب شبه تام لغير العرب صناديقا وأفرادا، الأمر الذي يشير إلى أن دوافع الشراء قد يغلب عليها الطابع السياسي، وذلك على الرغم من انتقاء الشركات عالية الربحية.

الخسارة الشراء حتى الآن في الصناديق العربية يشكك كثيرا في إمكانية تحقق هدف بيع أصول قيمتها 40 مليار دولار خلال أربع سنوات فقط، لا سيما في ظل استمرار هيمنة الأجهزة السيادية على المقدرات الاقتصادية للبلاد، والتماهي المطلق بين ملكية الدولة وملكية الأجهزة خاصة من الأراضي، والتخوف الدائم من نزع الملكية، صحيح أنها لم تطل العرب أو الأجانب حتى اليوم، ولكن غياب سلطة القانون لا شك يعتبر مثبطا للاستثمار.

وطبقا لدراسة سابقة للمعهد المصري للدراسات حول أسباب عزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن السوق المصري والتي كانت كما يلي:[28]

- تآكل القوي الشرائية الاستهلاكية لجموع المصريين بعد برامج الضبط المالي مع صندوق النقد الدولي، وهو ما سيزداد حدة بعد البرنامج الجديد.
- عدم توفر قوة العمل المدربة والمؤهلة مهنيا ومهاريا بالمواصفات العصرية، والمزودة بأخلاقيات وثقافة العمل.
- تغول الأجهزة السيادية والحكومة على مناخ الأعمال في مصر.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- صعوبات أداء الأعمال، من حيث إمكانية الدخول السهل لإقامة المشروعات، بدءا من الموافقات والتراخيص والحصول على الأراضي والمرافق اللازمة.
- انخفاض مستويات الشفافية وانسياب المعلومات، وصعوبة عمليات التخليص الجمركي وانتشار الفساد في الموانئ، والرسوم الجمركية المرتفعة على بعض المواد، وإدارة النظم وصعوبة تحديد المسئوليات الوظيفية لبعض الأجهزة الحكومية".

ومن الواضح أن هذه الأسباب قد ازدادت ترسخا خلال السنوات الأخيرة، وأنه لم تتخذ الدولة خطوات جادة في اتجاه تصحيحها.

يرى الباحث أنه سيحدث تكالب على شراء المشروعات المصرية ذات الطابع الاستراتيجي العالمي، مثل الموانئ، والتي تتعدي كثيرا قيمتها الاقتصادية إلى قيم جيوسياسية متعددة، ولكنه في ذات الوقت ونتيجة للعديد من الإشكاليات السابق الإشارة إليها بصورة موجزة يبدو أن بيع أصول بقيمة 10 مليار دولار سنويا أمر مبالغ فيه إلى حد كبير في ظل استبقاء المعطيات الحالية على أوضاعها.

وباختصار تجدر توجيه تساؤل صريح للدولة، إذا كانت تجربة الطروحات لم تنجح، ولم تتغير البيئة الاستثمارية مقارنة بالسائد، فكيف سيتحقق هدف البيع الحالي، والأهم من ذلك أن الـ 10 مليار دولار المستهدفة هي نصف الواجب سداده من الديون والأقساط خلال العامين التاليين تقريبا، فما فائدة البيع إذاً، وضعا في الاعتبار أن البيع سيرسخ منهج النيو ليبرالية، والهيمنة الأجنبية على المقدرات الاقتصادية للبلاد، وسيعمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وسيقوض أية مرحلة مبدئية للتنمية؟

إمكانية تمكين القطاع الخاص

تلقى القطاع الخاص المحلي ضربات موجعة منذ 2013 وحتى الآن، فبعد السيطرة على ما يزيد عن 60% من النشاط الاقتصادي المصري بنهاية عام 2013 أصبح وفقا لتصريحات رئيس الوزراء يعمل على حوالي 30% فقط من النشاط، وتستهدف الوثيقة تبديل الأوضاع بين الدولة والقطاع الخاص والعودة به إلى نفس نسبة النشاط القديمة، وهو الأمر الذي يدفع نحو التساؤل حول إمكانية تحقق تمكين القطاع الخاص.

ويرى الباحث أن إعادة تموضع القطاع الخاص المصري تواجهه العديد من التحديات، والتي يمكن تناولها بإيجاز كما يلي:

أ- تحدي المزاحمة المالية مع الحكومة

في ظل العجز المزمن والمتصاعد للموازنة العامة للدولة اعتمدت الدولة بصورة شبه كلية على الاقتراض من القطاع المصرفي لسد هذا العجز، الأمر الذي شكل تزاحما مع القطاع الخاص في الحصول على المدخرات المحلية التي كان من المفترض توجهها نحو دعم الاستثمار المحلي.

ولا شك أن هذا التحدي ليس فقط لا يزال قائما، بل إنه من المؤكد استمراره للعديد من السنوات القادمة وذلك لعدم وجود آفاق لنهاية العجز أو تقليصه بنسب معتبرة تبقي بعض المدخرات للقطاع الخاص.

يضاف إلى ذلك التوجه نحو رفع سعر الفائدة، في ظل تسابق ماض محموم مع الأسواق الناشئة لجذب الأموال الساخنة، أو في ظل استباق حالي لارتفاع معدلات التضخم كنتيجة لارتفاع الأسعار عالميا، والانخفاض الأخير للجنيه (الذي لن يكون الأخير)، وذلك كمحاولة لتجنب الدولرة وآثارها السلبية على الاقتصاد المحلي.

كما يضاف أيضا (وان لم يظهر في الوثيقة) إمكانية بيع أحد البنوك الحكومية، وهو الأمر الذي يدفع القطاع الخاص المحلي نحو فروع البنوك العالمية العاملة على الأراضي المصرية، وبالطبع لها اشتراطات مختلفة من حيث الضمانات والجدوى، ولا يوجد ما يدفعها لمحاباة القطاع الخاص المصري في ظل شراء حكومي محموم لأدوات الدين وبأسعار فائدة ربما أكثر من السائد في السوق. كل ذلك سيدفع تلك الفروع إما للتعامل المحدود مع القطاع الخاص، أو لرفع سعر الفائدة عليه في صورة مصروفات إضافية بخلاف السعر الرسمي المعلن. وكل ذلك يؤشر على صعوبة تحقق تمكين القطاع الخاص كما تأمل الوثيقة.

ب- تحدي مزاحمة الجيش للقطاع الخاص

صرحت الدولة أن المشروعات المملوكة للجيش ستدخل ضمن نطاق الوثيقة، وتجدر الإشارة إلى أن التصريح الأول باستهداف مشروعات الجيش كان منذ أكثر من ثلاث سنوات ولم يفعل حتى الآن، وكذلك شهدت تلك السنوات توسعا غير مسبوق لتلك المشروعات، الأمر الذي ظهر على شكل كونه تعويض استباقي للمستفيدين من تلك المشروعات حال التنفيذ الفعلي للبيع.

ملكية الجيش والمؤسسات السيادية وبعض أجهزة الدولة للمشروعات تثير العديد من الإشكاليات تأتي في مقدمتها المزايا السيادية الممنوحة لهم مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية والحصول المجاني على الأراضي وعدم تحمل أجور العمال وغيرها، الأمر الذي يقوض التنافسية داخل السوق المصرية، ومن المؤكد أنه أحد اهم المثبطات للمستثمرين المحليين والأجانب.

الإشكالية الثانية تأتي كنتيجة لعدم وجود نص صريح في القانون العسكري يتعامل مع النشاط الاستثماري، وبالتالي لا توجد آلية قانونية للشكوى عند حدوث خلاف بين شركة تابعة للجيش ومستثمر مدني، وكل هذه الإشكاليات لم تتعامل معها الدولة بصورة جدية حتى الآن.

ولعل الفقرة التالية تلخص الواقع بدقة، وتشير إلى صعوبة تحويل المسار الاقتصادي بعيدا عن الجيش، حيث صرح جيسون توفي من "كابيتال إيكونوميكس"، " لن يتخلى الجيش عن مصالحه بسرعة كبيرة، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن الجيش شديد القُرب من السيسي، وقد يمارس الضغط عليه إذا شعر أن مصالحه تتعرض لأي ضغوط.[29]"

ويضيف مايكل وحيد حنا، المحلل في مجموعة الأزمات الدولية، "إن تقليص دور الجيش سيتطلب إعادة تموضع وإعادة ترتيب أجزاء كبيرة من الاقتصاد المصري،" مضيفاً: "وهذا أمر صعب.[30] "

أما عن اشتراط صندوق النقد الدولي تخفيض الاقتصاد العسكري في وثيقته الصادرة يوليو 2021[31] ، فتجدر الإشارة إلى أن الصندوق أحجم عن التعليق بعد ذلك على دور هذه الشركات، على الرغم من تأثيراتها الكبيرة المتزايدة على المالية العامة، وعلى الاقتصاد بصورة عامة [32].

ويشير "يزيد صايغ" إلى أنه (ما من أدلة على أن صندوق النقد الدولي تطرق إلى الشركات العسكرية، تحديداً، في مفاوضاته الأخيرة مع الحكومة المصرية، وأن الاتفاق الجديد ينص على الحد الأدنى على مختلف الأصعدة مقارنة مع الإصلاحات الواسعة التي تكررت المطالبة بها منذ العام 2016.[33]

ويستنتج صايغ أن الصندوق لم يتبع توصياته القديمة المتعلقة بمصر، ولم يستخدم نفوذه لوضع الشركات العسكرية على جدول الأعمال، ولكنه دعا إلى خروج الدولة من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وضغط من أجل إقرار قانون موحد للمشتريات العامة، بهدف تحسين الكفاءة والشفافية في الإنفاق، وكلتاهما أساسيتان لتحقيق هدف تعزيز " النمو الذي يقوده القطاع الخاص"، ولكن من شأن ذلك أن يؤثر أيضاً بصورة مباشرة في البيئة التي تعمل فيها الشركات العسكرية.[34]

ومما سبق يتضح صعوبة تحقق تمكين القطاع الخاص المصري حتى في ظل الإعلان عن تخارج الجيش من بعض المشروعات (والذي لم يتحدث بالفعل حتى الآن)، وأن الدولة ستحاول التهرب من ذلك طالما وجدت سبيلا لذلك، وربما تحدث ضغط الصندوق غير المباشر بعض الحلحلة لمسألة الشفافية والإفصاح، ولكن من المؤكد أن ذلك سيبدأ على مستوي شركات قطاع الأعمال العام، وعلى الكثير من التردد والمراوغة لشركات الجيش.

ج- تحدي البيروقراطية

فشلت العديد من المحاولات لإنقاذ القطاع الخاص من البيروقراطية المتجذرة في بيئة العمل المصرية، فسابقا ومنذ أكثر من عقد أعلن عن الشباك الواحد، ولكنه كان واجهة فقط تخفي ورائها الشبكة البيروقراطية المعروفة التي تتوزع عليها أوراق المستثمرين.

وفي محاولة للتغلب علي تأخر التراخيص الرسمية للمشروعات والتي تحتاج إلى ما يزيد عن ثلاث سنوات كاملة للترخيص الرسمي، تم الإعلان والاحتفاء بالرخصة الاستثمارية الذهبية، وهي ببساطة رخصة واحدة تُمنح للمشروعات الجديدة بهدف تسريع بدء النشاط الإنتاجي والاستثماري ولا تحتاج لموافقات من عدد من الجهات مثل الرخصة التقليدية.[35]

والرخصة الذهبية لا تعفي المستثمر من المتطلبات، ولكنها تختصر كل شيء في موافقة واحدة، ويستلزم من المشاريع الاستثمارية المؤهلة للحصول على الرخصة الذهبية استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية، كما أنها جاءت تطبيقا للمادة رقم (29) من قانون الاستثمار والتي جاءت جميع بنودها تحت عنوان التغلب على البيروقراطية.

والعجيب أنه رغم مرور عدة أشهر عن الإعلان عنها ورغم التشجيع عليها وتبنيها من الحكومة ورأس السلطة، إلا أنه لم تحصل عليها حتى كتابة هذه السطور إلا مستثمر وحيد، الأمر الذي يدلل على أن تحدي البيروقراطية (يرى الباحث أن النسبة الكبري منها ترجع للموافقات الأمنية في الأساس) سيستمر كمعوق رئيس لتوسع نشاط القطاع الخاص في مصر.

عموما وفي ظل التحديات السابقة (والتي تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا)، يمكن القول بصعوبة تحقق هدف التحول نحو تمكين القطاع الخاص المصري واستبداله بدور الجيش وقطاع الأعمال العام، ولا

يعني هذا بقاءه على الوضع الحالي، ولكن المقصود هو محدودية التوسع في النشاط مقارنة بالمستهدفات التي تتحدث عنها الوثيقة.

في النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الاقتصادي والسير نحو طريق التنمية يلزمه وجوبا إصلاح سياسي يسبقه أو على الأقل يتوازى مع خطواته، وذلك لتأمين مؤسسات صالحة لإنتاج قوانين ومؤسسات ومشروعات تقود هذا الإصلاح بروح العدالة والشفافية والتنافسية الحقيقية، وبما يضمن توزيع ثماره بشكل عادل على جميع فئات المجتمع.

فليس من المقبول ولا المعقول المخاطرة بخصخصة معظم أملاك الدولة في ظل غياب أدنى درجات الشفافية وتغييب القضاء العادل، ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، وليس من المنطقي كذلك نجاح جلب الاستثمارات الأجنبية في ظل تلك الغيابات.

كما أنه من الواجب البحث عن نموذج نهضوي خاص بالدولة المصرية يساعدها على الارتقاء التنموي، ينطلق من المخزون الحضاري العريق، تأسيساً على الإمكانات المحلية البشرية والاقتصادية المتاحة، ومحاولا تخليق المفقود من ضرورات النهضة، مع التأكيد على ألا تكون تجارب الدول السابقة تنموية إلا استرشاديات إجرائية يمكن تسكينها عبر ذلك النموذج العام.

الهامش

[1] للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة د. أحمد ذكر الله: أزمة التزامات مصر من النقد الأجنبي – الأبعاد والمآلات، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 2022.

[2] اعتمد الباحث على نص الوثيقة المنشور على موقع مجلس الوزراء المصري، وليس على التعديلات التي تم الحديث عنها مؤخرا لعدم وجود بيان رسمي لها، ويعني ذلك أيضا عدم وجود نص نهائي للوثيقة.

[3] موقع الجزيرة مباشر: تأجيل بيع الشركات الحكومية يهبط بالبورصة المصرية

[4] الجريدة الرسمية: ع 19 مكرر (ج)، 14 مايو 2018.

[5] محمد حسن خليل: وثيقة ملكية الدولة والتنمية، الحوار المتمدن-العدد: 7332 – 2022 / 8 / 6 – 20:47.

[6]محمد حسن خليل: مرجع سابق.

[7]للمزيد من التفاصيل حول مواد هذا القانون يمكن مراجعة النص الكامل واللائحة التنفيذية من خلال الرابط التالي

قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 ولائحته التنفيذية

[8]يمكن مراجعة مواد القانون بالكامل عبر الرابط التالي:

القانون 185 لسنة 2020 (مخصص لتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991

[9]لمراجعة مواد قانون الصندوق السيادي لسنة 2018، والقانون الجديد له لسنة 2020، الرابط https://manshurat.org/node/71107 :

[10]لمزيد من التفاصيل حول وثيقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكن مراجعة النص الكامل عبر الرابط التالي:

[11]محمد حسن خليل : مرجع سابق.

5 [12]أهداف لوثيقة سياسة ملكية الدولة أبرزها تحقيق نمو اقتصادي بين 7.9%

[13]د . هدى أبو رميلة :وثيقة ملكية الدولة ومعضلة ثلاثية الأزدهار.

[14]

[15]د . هدى أبو رميلة :وثيقة ملكية الدولة ومعضلة ثلاثية الأزدهار.

[16]محمد حسن خليل: مرجع سابق.

[17]د . هدى أبو رميلة :وثيقة ملكية الدولة ومعضلة ثلاثية الأزدهار.

[18]محمد حسن خليل: مرجع سابق.

[19]عمرو عادلي :دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 31 ديسمبر 2014.

[20]عبد الوهاب محمد جواد: النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من الدول النامية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، ع17 ،ص102.

[21]كريتغساك تشاريونوغساك :تجربة الدولة التنموية في ماليزيا، المعهد الجامعي الأوربي، تقرير غير منشور 2021، ص 9، 11.

[22]المركز الديموقراطي العربي :الدولة التنموية: دراسة مقارنة بين نجاح كوريا الجنوبية في الفترة 1961–1987، وفشلها في مصر في الفترة 1981 – 2008، يونيو 2020.

[23]*The Statistical Abstract of Latin America.* University of California, Los Angeles.

[24] *Nelson, Daniel, ed. (2003). St. James Encyclopedia of Labor History Worldwide. St. James Press.*

[25]لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة :التاريخ الاقتصادي للبرازيل

[26]عبدالرحيم نجاري :مخاطر الخصخصة: وجهة نظر قد تزعجك

[27]محمد حسن خليل: مرجع سابق.

[28]د . أحمد ذكر الله :الاقتصاد المصري 2022 . 2025: قراءة استشرافية، يناير 2022.

[29]فاينشيال تايمز :هل يسحب السيسي الاقتصاد من قبضة العسكر ؟ !، ترجمة المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية

[30]نفس المرجع السابق.

[31]لمزيد من التفاصيل حول وثيقة الصندوق يمكن مراجعة:

[32]مركز مالكوم كير كارنيجس :أنشطة الشركات العسكرية مستمرة

[33]نفس المرجع السابق.

[34]نفس المرجع السابق.

[35]اليوم السابع :ماهي الرخصة الذهبية.

المصدر: المعهد المصري للدراسات

https://eipss-eg.org/قراءة-تحليلية-في-وثيقة-بيع-أصول...

https://youtu.be/oDeqSPyRuvU

https://youtu.be/N6O4vzpAhCY

موضوعات مرتبطة بالموضوع

اضغط الرابط الخاص بكل موضوع

لقراءة الموضوعات التالية اضغط على الرابط

لماذا أثار بيان صندوق النقد الدولي غضب مصريين؟

ما مدى اطمئنان المستثمرين المصريين والأجانب لوثيقة ملكية الدولة؟

مصر تتحول إلى المزارعين المحليين مع اشتداد أزمة سوق الحبوب – في الفايننشال تايمز

رويترز: مصر تشهد موجة نزوح للدولار منذ بداية حرب أوكرانيا

الأفراد يسيطرون على ودائع البنوك المصرية.. هل هو عزوف عن الاستثمار؟

عروض وهمية أثارت الجدل.. لماذا تتموشركات التمويل الاستهلاكي في مصر؟

ماذا وراء تكرار السيسي دعوة المصريين لوضع مدخراتهم في البنوك؟

https://youtu.be/8bGgg1kc-SE

https://youtu.be/fVI0Ym1Knu0

وهذا الموضوع يذكرنا بكوارث الخصخصة في عهد الرئيس الأسبق مبارك

ملف عن كوارث الخصخصة في عصر مبارك!

كتب أحمد السيد النجار[22]

ما كانت ثورة 25 يناير العظيمة وهماً، مهما علت أصوات صحف وقنوات الفاسدين وتجار الموت، بل هي أعظم ثورات مصر في العصر الحديث والتي تفجرت فيها طاقات شعب عظيم ضد الاستبداد والظلم والفساد والفشل أيا كان حظها من النجاح أو الفشل أو التآمر عليها من كل من حاولوا سد الأفق أمام تطور وانطلاق مصر.

لقراءة الملف اضغط على الرابط التالي"

ملف عن كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية في أواخر سنوات مبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[22] http://www.ahram.org.eg/NewsQ/345098.aspx

6. تخارج الدولة الجزئي من النشاط الاقتصادي.. لماذا وكيف؟[23]

منير فخري عبد النور

الخميس 16-02-2023

في شهر ديسمبر الماضي، صدرت الصيغة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة، وجاء في مقدمتها: "إن الحكومة المصرية تعي جيدًا أن التواجد في النشاط الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته، إنما لتحقيق أهداف وغايات اجتماعية واستراتيجية واقتصادية إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك".

كانت الدولة قد اضطرت في أعقاب أحداث الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 إلى ضخ استثمارات حكومية وتنفيذ مشروعات قومية، لمواجهة التحديات الاقتصادية، وعلى رأسها انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسب البطالة، وشملت استثمارات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية والشركات القابضة والشركات التابعة للقوات المسلحة والأجهزة السيادية، كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، دون تفرقة بين ما هو استراتيجي وغير ذلك، وزادت نسبة الاستثمارات العامة من الاستثمارات الكلية.

وأدركت الدولة مؤخرًا أن القطاع الخاص يجب أن يكون شريكًا رئيسًا في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، فأطلقت البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية سنة 2021، وأصدرت بعد حوار مجتمعي طال عدة شهور انتهي بمؤتمر اقتصادي عُقد في شهر أكتوبر 2022 وثيقة سياسة ملكية الدولة.

حددت شكل ملكية الدولة للأصول على مستوى القطاعات المختلفة، استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، ووفقًا لمعايير مدروسة، ولتحقيق أهداف محددة.

---

[23] تخارج الدولة الجزئي من النشاط الاقتصادي.. لماذا وكيف؟(almasryalyoum.com)

وبناءً على هذه المنهجية، تم تحديد ثلاث توجهات لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي. . فإما التخارج الكامل، وإما استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو التخفيض، وإما استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو الزيادة.

وحقيقة الأمر أن هناك سبعة أسباب على الأقل دعت الدولة إلى اتخاذ قرار التخارج من هذه الاستثمارات، منها:

أولًا: الشكوى المستمرة لشركات القطاع الخاص من مزاحمة الشركات العامة لها في منافسة غير متكافئة في كل مراحل الإنتاج والتسويق وللحصول على تمويل البنوك، ذلك لأنها تتمتع بمعاملة تفضيلية من أجهزة الدولة. وأصبحت هذه المزاحمة تشكل العائق الأكبر نحو جذب الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية.

ثانيًا: أصبح واضحًا لبعض متخذي القرار في ضوء تعثر عدة مشروعات عامة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على اتباع معايير الحوكمة وحسن إدارة المؤسسات الإنتاجية.

فهي على عكس الشركات العامة غير مكبلة بلوائح إجرائية تعوق سرعة اتخاذ القرار التي تتطلبها حركة الأسواق المالية والتجارية، كما أنها ليست محملة بعبء ثقيل متمثل في العمالة الزائدة.

ثالثًا: إن التخارج من بعض الاستثمارات العامة من خلال طرح أسهمها في بورصة الأوراق المالية سينشط بورصة القاهرة التي عانت كثيرًا من قلة الأوراق المتداولة بها ما أدى إلى تراجع أدائها في تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية وتوفير السيولة لرؤوس أموال الشركات، وتناقصت أهميتها بالمقارنة ببورصات دول شقيقة في الخليج، وقلت قدرتها على جذب استثمارات عربية وأجنبية.

رابعًا: وبالإضافة إلى ذلك، فإن التخارج من خلال طرح الأسهم في بورصة الأوراق المالية يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية. وإن وضعت حدود قصوى لعدد الأسهم المسموح الاكتتاب فيها فيمكن تعظيم

عدد المساهمين، وذلك هدف في حد ذاته كي يشعر أكبر عدد من المواطنين بأنه صاحب حق ومصلحة في متابعة ومراقبة أداء هذه الشركات وحُسن إدارتها، وأنه مالكٌ بالفعل لأصول الدولة.

وقد نتذكر في هذا الصدد كيف استطاعت السيدة مارجريت تاتشر، رئيسة وزراء المملكة المتحدة، كسب تأييد النقابات العمالية البريطانية القوية عندما أتاحت للطبقة العمالية أن تصبح مساهمة في الشركات التي تمت خصخصتها.

هذه الأسباب الأربعة قد تكون كافية لتأييد، من حيث المبدأ، ما جاء في وثيقة ملكية الدولة من قرارات تخارج. . إنما تزداد قناعتنا إذا أضفنا إلى هذه الأسباب ثلاثة أسباب أخرى تحتم علينا اتخاذ هذا الإجراء:

فأولًا: الإدارة المالية الرشيدة تجبرنا على تخفيض الدين العام الإجمالي، وذلك بغض النظر عن نسبته إلى الناتج المحلي والتي تبدو في الحدود الآمنة، لأن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط أصبحت أثقل مما يمكن أن تتحمله الموازنة العامة للدولة.

وأصعب مما يمكن أن تموله التدفقات النقدية بالعملات الصعبة. والتخارج من بعض الشركات يوفر للخزانة العامة موارد تسمح لها سداد جزء من الديون المستحقة.

ثانيًا: لقد التزمت الدولة بمقتضى الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي "بتقليص بصمة الدولة، وضمان المنافسة العادلة بين جميع الكيانات الاقتصادية، وتسهيل تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع العام".

ثالثًا: تخارج الدولة من بعض الشركات يفتح المجال أمام دخول استثمارات أجنبية، وتتدفق موارد بالعملة الصعب نحن في أشد الحاجة إليها لخدمة المديونية الخارجية وسداد مستحقات المقرضين الحالة.

وإن اتفقنا على المبدأ، يتعين أن نختار طريقة تنفيذ عملية التخارج لكل شركة على حدة بالطريقة التي تحقق الهدف المحدد مسبقًا . فستختلف طريقة التخارج وشروطها إن كان الهدف هو تحرير السوق من سيطرة شركة محتكرة لتوفير المنافسة العادلة، أو كان الهدف جذب استثمارات أجنبية وزيادة الموارد بالعملة، أو كان تنمية النشاط وزيادة طاقاته الإنتاجية وإنتاجيته وفتح أسواق تصديرية جديدة أمام منتجاته، أو كان تنشيط بورصة الأوراق المالية وتعظيم عدد حملة الأسهم.

فعلى الدولة أن تتخذ ثلاث قرارات على حسب الهدف الذي تصبو إليه وتختار: أولًا، بين أن تتخارج من خلال طرح أسهم في سوق الأوراق المالية أو أن تبيعها لمستثمر استراتيجي. وثانيًا، بين أن تتصرف في حصة حاكمة أو في حصة أقلية. وثالثًا، بين أن تتقاضى جنيهًا مصريًا أو عملة أجنبية في مقابل التصرف.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن أؤكد:

أولًا:

أن عرض بيع حصة أقلية في شركة تديرها الدولة وتمتلك أغلبية أسهمها لن تجذب مستثمرين، اللهم إلا الصناديق السيادية العربية.. وبالقطع لن تجذب المستثمر الاستراتيجي المصري أو الأجنبي القادر على ضخ أموال إضافية لتنمية الشركة، وزيادة طاقاتها ،وإنتاجيتها، وصادراتها.. فهو في الأغلب الأعم صاحب خبرة وعلم، بنى سمعته على نجاحات حققها، ولن يقبل إلا أن يسيطر ويكون صاحب القرار في إدارة الشركة.

ثانيًا:

أن طرح أسهم في بورصة الأوراق المالية سيتيح الفرصة للمواطن كي يصبح مالكًا لأسهم الشركات المصرية، وذلك يشجعه على الادخار ويؤدى إلى رفع معدلاته ومعدلات الاستثمار، وهو ما نحتاجه بشدة، فضلًا عن الأثر الاجتماعي والسياسي لتملك صغار المدخرين.

وثالثًا:

إن بيع حصة حاكمة لمستثمر استراتيجي لا تحول دون طرح أسهم الأقلية في بورصة الأوراق المالية، وقد ترتفع قيمة هذه الأسهم بسبب تملك المستثمر الاستراتيجي لحصة حاكمة في الشركة.

في الواقع، نحن في حاجة إلى تنفيذ ما جاء في وثيقة سياسة ملكية الدولة بصيغة مدروسة ومعادلة متوازنة لكسب ثقة وجذب استثمارات كل هؤلاء: المستثمر الاستراتيجي المصري والأجنبي، لأنه القادر على نقل التكنولوجيات الجديدة، وعلى تغيير نمط الإدارة، والارتقاء بجودة ومستوى الإنتاج.

والمستثمر المالي وشركات الـ **private equity** لأنها هي التي تنمى أسواق رؤوس الأموال، وتقود حركة الاستثمارات الأجنبية، والمساهم الصغير والفرد المدخر - المواطن المصري- لأنه هو صاحب الحق الأصيل في هذه الأصول، فكل واحد منهم يؤدى وظيفة من شأنها أن تعمق السوق وتوسعها وتضعها على طريق التقدم والنمو.

https://youtu.be/1-iP4nn1lJE

7. الاستثمار الخليجي في مصر: إرساء التوازن بين الحاجات المتبادلة[24]

ليس في وسع دول الخليج ترك الاقتصاد المصري ينهار بالكامل، لكن عصر الاستثمارات والمساعدات المالية غير المشروطة قد انتهى.

على مدى العقد الماضي، ساهمت المساعدات المالية الكبيرة التي تلقتها مصر من دول الخليج في توطيد النظام الحاكم الجديد الذي أُرسي في أعقاب الاستيلاء العسكري على السلطة وصعود الرئيس عبد الفتاح السيسي في فترة 2013–2014 . على وجه الخصوص، سمح الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت للحكومة المصرية بإطلاق استثمارات كبيرة بقيادة الدولة والمؤسسة العسكرية. لكن هذه المعادلة المجانية نسبيًا، بالنسبة إلى إدارة السيسي، تتعرض لضغوط، إذ يشعر الحلفاء والشركاء الخليجيون بشكل متزايد بأن إدارة السيسي قد أهدرت المتنفس الذي أمنه دفع ما يُقدَّر بـ 100مليار دولار أو أكثر في أشكال مختلفة من المساعدات منذ العام 2013 . هذا إلى جانب الدعم الإضافي الذي يصل إلى 13 مليار دولار والذي أُودع في البنك المركزي المصري في العام 2022 وحده لإصلاح سياسات مالية ضارة استخدمت الاحتياطيات الأجنبية كوسيلة لحماية عملة مقدرة بأكثر من قيمتها.

يُضاف إلى ذلك أن التباينات المتزايدة في سياسات الأفرقاء الخليجيين الخارجية تجاه المنطقة دفعتهم للتريث، من أجل إعادة تقييم الدعوات المصرية للحصول على دعم مالي جديد، حتى مع استمرارهم في اعتبار الاستقرار السياسي والأمني المصري مصدر قلق بالغًا . وفيما تشعر دول الخليج بأنها غير قادرة

[24] الاستثمار الخليجي في مصر: إرساء التوازن بين الحاجات المتبادلة – تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات – مركز كارنيغي للشرق الأوسط– مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)

على تقليص المساعدات التي تقدمها إلى مصر أو وقفها تمامًا، فإن الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة في مصر منذ العام 2022 سمحت لدول الخليج بتشديد مطالبتها مصر بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية.

ما لا يقل عن ذلك أهمية أن دول الخليج تسعى الآن إلى الحصول على حصة مسيطرة من الأسهم في بعض أصول الدولة المصرية مقابل تقديم المزيد من المساعدات، إضافةً إلى ضغطها، وفق ما ذُكر، على صندوق النقد الدولي لاتخاذ موقف حازم في المشاورات بشأن اتفاق القرض الجديد مع مصر العام الماضي. أخذ هذا المطلب مصر على حين غرة، إذ إنها اعتادت منذ فترة طويلة الاستفادة من روابطها السياسية والثقافية التاريخية مع دول الخليج. ربما لا تزال إدارة السيسي مطمئنة إلى استمرار الدعم السياسي والمالي من دول الخليج، لكن سيتعيّن عليها التأقلم مع الأولويات الاقتصادية والاعتبارات التجارية لهذه الدول، والتي يبدو أنها ستحدد شكل الاستثمارات وحجمها في السنوات المقبلة.

لكن نهج دول الخليج الجديد القائم على الاستثمار لمساعدة مصر، واجه على الفور جملةً من المشاكل. من الواضح أن لدى الجانبَين توقعات مختلفة حيال الرقابة والحوكمة، ولا سيما لدى مقارنة توقعات دول الخليج مع تلك التي حددتها الحكومة المصرية في سياسة ملكية الدولة الجديدة. تواجه إدارة السيسي والمؤسسة العسكرية القوية في مصر تحدّيًا متزايدًا يتمثل في جذب الاستثمارات الخليجية إنما مع ضمان عدم التخلي عن السيطرة على أصول الدولة أو باقي الاقتصاد.

من المساعدات إلى الاستثمارات

بالكاد أثّرت سياسة ملكية الدولة الجديدة في مصر، التي صادق عليها السيسي في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، على شكوك دول الخليج. وفيما خاضت المسودة جولات متتالية من المراجعة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر، كانت دول الخليج بقيادة الإمارات العربية المتحدة، تضغط على صندوق النقد الدولي لضمان أن برنامج الإقراض الجديد لمصر سيعالج بفعالية السياسة المالية الكارثية

للبلاد. وفي بيان عام حازم عقب الموافقة على القرض، فرض صندوق النقد الدولي شروطًا على مصر شكّلت استجابةً لمخاوف الإمارات. فبحسب بعض التقارير، رفض صندوق النقد الدولي الطلب المصري بالحصول على قرض جديد بقيمة 9 مليارات دولار إلى 12 مليار دولار، وبدلًا من ذلك تم الاتفاق على 3 مليارات دولار، وبالتالي أصبحت مصر الآن أكثر اعتمادًا من أي وقت مضى على تجدد التدفقات النقدية من دول الخليج لتعويض هذا النقص. ومن المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من الائتمان البالغ 17 مليار دولار والذي يهدف قرض صندوق النقد الدولي إلى تأمينه، من دول الخليج.

من خلال الشراكة مع صندوق النقد الدولي، هذه الطريقة، يهدف المانحون الخليجيون إلى تحويل نموذج مساعداتهم السابق إلى برنامج أكثر تنظيمًا يعتمد على صناديق الاستثمار التي لديها فرصة أفضل لجني نتائج وعوائد يمكن التحقق منها. إذا نجح ذلك، يعتقدون أن البرنامج الجديد (الاستثمار عوضًا عن المساعدات المباشرة) يمكن أن يشكّل نموذجًا لدعم الاقتصادات الأخرى التي تعاني من ضائقة مالية مثل الأردن وتونس وباكستان، وربما حتى لبنان. وعلى الرغم من أن سياسة ملكية الدولة في مصر سلّطت الضوء على صندوق الثروة السيادية في البلاد باعتباره الوسيلة الأساسية لجذب الاستثمارات الخاصة وإدارتها، فإن دول الخليج تسعى إلى إرساء نموذج يوفّر لها قدرًا أكبر من الشفافية والسيطرة الفعّالة.

يبدو أن شركات الاستثمارات المشتركة مثل الشركة القابضة المصرية الكويتية، التي أنشأها لفيفٌ من رجال الأعمال الكويتيين والمصريين في العام 1997، تقدّم نموذجًا يمكن أن يُحتذى به. ويبدو أن أدوات مماثلة هي الشكل الأساسي الذي ستتحقق من خلاله الاستثمارات الخليجية في مصر. ويُعزى ذلك إلى واقع أن هذه الأدوات تُخرج السياسة من المعادلة، وتساعد في تجنّب المفاجآت من الصفقات

الثنائية التي تُعقد خلف الأبواب المغلقة، وتضمن عوائد مجزية على المساعدات الخليجية. وقد أنشأت الإمارات والسعودية بالفعل أدوات استثمارية مشتركة، ووفقًا لمصادر مصرية، ستحذو قطر حذوهما. بالإضافة إلى ذلك، قادت الإمارات تشكيل إطار استثماري جديد للصناعة والتنمية المستدامة مع مصر والأردن والبحرين، وتعهدت بتقديم نحو 10 مليارات دولار.

إطار إشكالي

صحيحٌ أن أدوات الاستثمار الجديدة تلبي حاجة حقيقية، إلا أنها ليست خالية من المشاكل. لقد حققت الشركة القابضة المصرية الكويتية أرباحًا كبيرة في قطاع الطاقة في العام 2022، لكن المنصة الاستثمارية الاستراتيجية المشتركة بين مصر والإمارات والتي تأسست في العام 2019 لم تحقق هذا القدر من النجاح على الرغم من أن قيمة تعهداتها وصلت إلى 20 مليار دولار، إذ أدت محاولات الاستثمار الأخيرة من أبو ظبي إلى إثارة حساسيات سياسية وأمنية، وأتت عقب اجتماعات ثنائية بين الزعيمَين، من خارج الأداة الاستثمارية، ويمكن القول إنها كانت مشحونة سياسيًا بدرجة أكبر. في الوقت نفسه، تواجه الشركة السعودية المصرية للاستثمار، التي تأسست في العام 2022، جملةً من التحديات. وتختلف دول الخليج ومصر حول كيفية إجراء الاستثمارات، وحول ما تأمل القاهرة في الحصول عليه من شركائها الخليجيين.

وما يزيد الأمور تعقيدًا أن النوايا السياسية الحقيقية للحكومة المصرية غير واضحة. لم يتعامل الشركاء الخليجيون بشكل كبير مع سياسة ملكية الدولة باعتبارها وثيقة إطارية، على الأقل ليس علنًا، بل ركزوا بدلًا من ذلك على إعلان الحكومة في كانون الثاني/يناير 2023 عن نيتها بيع حصص (تتراوح من 10 في المئة إلى 40 في المئة) من 32 شركة مملوكة للدولة.

وفيما انصبّ الكثير من التركيز في مصر على الشركات المعروضة، كان الشركاء الخليجيون أكثر اهتمامًا بحجم الأسهم التي ينبغي بيعها . في السر، أعرب بعض المسؤولين الخليجيين عن خيبة أملهم بشأن العرض، لأنه لا يشمل الخصخصة الكاملة لأيٍ من الأصول المملوكة للدولة، ناهيك عن بيع حصة أغلبية من شأنها نقل السيطرة الإدارية. وأعربوا أيضًا عن خيبة أملهم بشأن الشركات المعروضة، من منظور تجاري. تكشف ردود أفعالهم عن عدم استعدادهم لربط مشترياتهم من الحصص بقوة العلاقات السياسية الثنائية فقط، بل يتوقعون أيضًا تحقيق مكاسب مالية.

هذا التوقع هو الأكثر وضوحًا بالنسبة إلى السعودية. تهدف الشركة السعودية المصرية للاستثمار، بشكل كبير، إلى نقل المسؤولية الكاملة وصلاحية اتخاذ القرارات المالية إلى صندوق الاستثمارات العامة الذي يُعدّ صندوق الثروة السيادية للمملكة، ما يعكس تركيزه الحصري على تحقيق عوائد طويلة الأمد على الاستثمارات. وبالتالي، يبدو أن صندوق الاستثمارات العامة غير مهتم بالاستثمار في القطاعَين السياحي والعقاري المصريَين اللذَين يعتبرهما مشبعَين. بدلًا من ذلك، ينظر الصندوق إلى الأعمال المصرفية المناسبة للاستثمار الطويل الأمد وإلى الاستحواذ على وسائل الإعلام، ما يساعد في ممارسة القوة الناعمة. يُعتقد أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي يترأس صندوق الاستثمارات العامة، يعارض تقديم مساعدات غير مشروطة لدولة تدين بالفعل بالمليارات لبلاده. ويساعد هذا الواقع في فهم سبب إصرار السعودية على الاستحواذ على المصرف المتحد، وهو أحد المصارف المصرية الأكثر رخصًا، بالجنيه المصري المخفّضة قيمته بدلًا من الدولار كما تريد الحكومة المصرية. ونتيجةً لهذا الخلاف، توقفت مفاوضات الاستحواذ في شباط/فبراير 2023.

لدى حلفاء مصر الخليجيين الآخرين نظرة أشمل للتوازن بين الاستثمار التجاري والسياسي. ترى الإمارات أن الاستثمار في الموانئ والخدمات اللوجستية المصرية (من خلال مجموعة موانئ أبو ظبي

المملوكة للدولة) يمكن أن يوفر مكاسب سياسية وأمنية، بالإضافة إلى عوائد مالية. وبحسب بعض التقارير، كانت المفاوضات جارية اعتبارًا من آذار/مارس 2023 بشأن استحواذ الإمارات على منشآت في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وربما الحصول على حقوق انتفاع من عمليات هيئة قناة السويس وخدماتها. والجدير بالذكر أن هذا القطاع بكامله يقع خارج نطاق سياسة ملكية الدولة الجديدة في مصر. لكن الأهم أن بعض أجهزة الأمن المصري، التي تنظر بالفعل إلى النفوذ السياسي الإماراتي ببعض القلق، تبدو متوترة بشأن الخطط المقترحة للمنطقة. يمكن القول إن ردود الفعل العامة العنيفة لما تم تصويره، بشكل مضلل، في وسائل التواصل الاجتماعي المصرية على أنه خطة حكومية لـ"بيع قناة السويس" يفاقم توترهم.

نتيجة نفوذ الإمارات ونواياها المنصورة، والاستياء السعودي غير الخفي تمامًا بشأن مفاوضات الاستثمار، باتت جهود مصر لجذب الاستثمارات من قطر أكثر إلحاحًا، باعتبارها وسيلة لتحقيق التوازن بين الحليفَين الخليجيَين الآخرَين. تبدو قطر مترددة بشأن ضخ مبالغ كبيرة من الأموال في مصر نظرًا إلى أن حالة الثقة والتوافق السياسي بين الجانبَين لا تزال هشة، لكن الحكومة المصرية تأمل أن وعودها بإعفاء الاستثمار الأجنبي من الضوابط المعوقة المفروضة على الرساميل وضمان عودة الأرباح إلى الوطن، ستشجع المستثمرين المحتملين.

واصلت شركات القطاع الخاص في الخليج—الممولة بمعظمها من الدولة—الاستثمار في مصر، على الرغم من تذبذب العلاقات الثنائية بين دول الخليج ومصر. حققت الشركات العقارية العملاقة في الإمارات، مثل شركة إعمار (دبي) وشركة الدار (أبو ظبي)، أرباحًا كبيرة من استثماراتها في مصر. وواصلت استثمارات الشركات القطرية نموها، حتى أثناء الخلافات بين الحكومات. الاستثمار الأكثر وضوحًا لقطر هو مجمع الديار، الذي يضم منازل سكنية وفندقًا فاخرًا ومكاتب تجارية. تم افتتاح المجمع رسميًا

في آذار/مارس 2021، بعد فترة وجيزة على استعادة الدولتَين علاقاتهما السياسية والدبلوماسية. وأعلنت قطر منذ ذلك الحين عن استثمارات عقارية أكبر في مصر، على خطى الإمارات.

تجاوز سياسة ملكية الدولة

من غير الواضح ما إذا كانت سياسة ملكية الدولة في مصر متعذّرة التنفيذ أو أنها لا تزال في مراحلها الأولى، وما إذا كان الشركاء الخليجيون سيعتبرونها إطار عمل مناسبًا لاستراتيجية استثمارية طويلة الأمد. على المدى القصير، يبدو أن الحلفاء يريدون من مصر أن تدير سياستها المالية بطريقة منسّقة ومستدامة وأن تلتزم بالكامل ببرنامج صندوق النقد الدولي الأخير. ويريدون كذلك إجابةً على هذا السؤال الأكبر: هل تسعى الحكومة المصرية فقط إلى جذب الأموال الخليجية من خلال بيع حصص أقلية في الشركات والأصول المملوكة للدولة والمؤسسة العسكرية، مع الاحتفاظ بسيطرتها عليها؟

لا يمكن لمصر تحمّل فكّ الارتباط مع دول الخليج، لكن على الرغم من الجهود التي يبذلها الأفرقاء المصريون حتى الآن، لم يتوصّلوا بعد إلى أرضية مشتركة مع نظرائهم الخليجيين بشأن النهج الاستثماري. قد يكون من الأسهل على الجانبَين التنازل عن المبيعات الجزئية للشركات المصرية المملوكة للمؤسسة العسكرية، طالما أن الشركاء الخليجيين مطمئنون إلى وجود شفافية أكبر في هذه الحالات. وسيسمح هذا الأمر للمؤسسة العسكرية بالاحتفاظ بدورها في الاقتصاد إلى حدٍ كبير، وإن لم يعُد من دون رادع تمامًا. ولكن مع نفاد الوقت المتاح أمام مصر لزيادة التدفقات المالية، قد تضطر الحكومة إلى استرضاء دول الخليج من خلال توسيع عروض المحافظ الاستثمارية.

يبدو أن انهيار المفاوضات مع الشركة السعودية المصرية للاستثمار بشأن تقييم المصرف المتحد، والفشل اللاحق للمفاوضات مع الإمارات بشأن الحصص في شركة المصرية للاتصالات، قد أرغما الحكومة المصرية على إعادة تقييم نهجها، على الرغم من أنها لا تزال غير مستعدة للتخلّي عن إدارة الشركات

المعروضة، أو الاحتفاظ بحصة أغلبية فيها . وبعد أسابيع فقط من إدراج 32 شركة للبيع الجزئي، أضافت الحكومة المصرية شركات جديدة عدة—بما فيها شركة المصرية للاتصالات—من قطاعات اقتصادية لم تكن مدرجة في سياسة ملكية الدولة، للخصخصة الكاملة أو الجزئية. من الواضح أن هذه الخطوة كانت محاولة لجذب المزيد من الأموال الخليجية والتقليل من أهمية الخلاف حول إدارة الدولة، وخاصة سيطرتها، على الحصص. لكن من المستبعد أن ينجح هذا العرض. ويؤكد بعض المراقبين أن الخلاف مدفوعٌ بمحاولات خليجية لاستغلال تراجع الآفاق الاقتصادية في مصر والحصول على أصول الدولة بثمن بخس، لكن من المرجح أنه يتأجج بفعل سنوات من الاختلافات المحدودة، ولكن المتراكمة حول السياسات الاقتصادية والخارجية لإدارة السيسي.

ما وراء المال: إعادة تقييم الروابط الجيوسياسية

يبدو أن السيسي، منذ توليه منصبه، مطمئن في اعتقاده أن شركاء مصر لا يستطيعون ترك البلاد تنهار اقتصاديًا . وهو واثق من أن موقع مصر الاستراتيجي، وكثافتها السكانية المتزايدة باطّراد، وشراكاتها الأمنية مع إسرائيل والولايات المتحدة، كلها عوامل تقلل بشكل كافٍ من خطر أن تحمله دول الخليج مسؤولية السياسات المالية لحكومته وإنفاق مساعداتها على خطط استثمارية ضخمة. لكن من وجهة نظر دول الخليج، لم يؤدِ عقدٌ من دعم الاقتصاد المصري إلى حدوث توافق كامل حول السياسة الخارجية أو الأمن الإقليمي.

لقد غيّرت الإمارات والسعودية، على وجه الخصوص، سياساتهما الخارجية على نطاق واسع، فابتعدتا عن مواقف المواجهة وركزتا على التكامل الإقليمي والتقارب مع الخصوم السابقين، وأبرزهم قطر وتركيا . في العلن، يواصل المسؤولون الإماراتيون القول إن مصر شريكٌ أمني إقليمي أساسي، لكن السياسات الخارجية لهذَين البلدَين تجاه إثيوبيا وليبيا والسودان تباعدت بشكل واضح. علاوةً على

ذلك، كان موقف مصر ملتبسًا بشأن الاتفاقيات الابراهيمية للعام 2020 الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، وذلك خوفًا من أن تؤدي شراكتهما الأمنية المزدهرة إلى تقليص دور مصر كشريك أمني أساسي لإسرائيل في المنطقة. وأحدث رفض مصر الانضمام إلى حرب اليمن في العام 2015 توترًا في العلاقات مع السعودية. صحيحٌ أن التزام السيسي بنقل السيادة على جزيرتَين في البحر الأحمر إلى السعودية في العام 2016 أفضى إلى تحسين العلاقات الثنائية على مستوى القيادة، إلا أن ردود الفعل المحلية الناتجة عن ذلك في مصر تسبّبت بتأخير عملية النقل الرسمي. وبالمثل، فإن عملية استئناف العلاقات الرسمية مع قطر في العام 2021، التي تأمل مصر أن تسمح لها بتوسيع علاقاتها في الخليج، لم تخلُ الخلافات حول الأمن، ولا سيما المخاوف بشأن دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر.

في غضون ذلك، يتعيّن على دول الخليج التعامل مع مطالب مواطنيها المتزايدة بتأمين المساءلة والشفافية في الاستثمارات الخارجية. يبدو أن الصبر يتضاءل حيال عمليات الإنقاذ المالي المستمرة لمصر (أو دول أخرى في المنطقة الأوسع)، ما دفع دول الخليج إلى مضاعفة مطالبها للدولة المصرية بإبداء مزيدٍ من الشفافية. يتعرّض السيسي لضغط مماثل محليًا، ولكن هذا الضغط ناجمٌ بشكل أكبر عن الانتقادات اللاذعة التي وُجّهت في وسائل إعلامية أساسية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي لدول الخليج بسبب عدم تدخلها لإنقاذ مصر، ما أثار بدوره ردود فعل غاضبة في مختلف أنحاء الخليج، تعتبر أن مصر تجب أن تتحمّل بنفسها مسؤولية تخطيطها المالي.

هل من تسوية مؤقتة جديدة؟

تحتاج مصر إلى دول الخليج التي قد لا تملك التأثير الكافي لفرض التغييرات المالية والإصلاحات الهيكلية التي تريدها. وتُعتبر دول الخليج عالقة في معضلة: فبعد أن استثمرت بكثافة في دعم إدارة السيسي منذ العام 2013، لا يمكنها ببساطة السماح لها بالانهيار، لكن لا يمكنها أيضًا تبنّي التصوّر الشائع بأن

مصر "أكبر من أن تفشل"، وهو تصوّر استغلّه السيسي خدعة. في الحدّ الأدنى، لقد انتهى عصر المساعدات المالية غير المشروطة إلى مصر، التي اتخذت شكل ودائع نقدية مباشرة في البنك المركزي المصري خلال فترة 2013-2017.

قد تضطر مصر إلى اتخاذ بعض الإجراءات المؤلمة. مع ذلك، فإن واقع أن دولاً خليجية بارزة تريد صوغ علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى في المنطقة مما يقدم لمصر فرصة لإعادة تشكيل علاقاتها مع دول الخليج. إن المجال متاحٌ أمام الجانبَين للتفاوض بشأن شروط حصول مصر على مزيدٍ من الدعم الاقتصادي والمالي وتهيئة مناخ استثماري مُربح للجانبَين ومنجذبٍ في برنامج صندوق النقد الدولي.

مقالات مرتبطة [لقراءة المقالات اضغط الرابط]

1. الاستثمار في مستقبل مصر أم بيع الأصول الوطنية؟
2. هل مصر أكبر من أن تفشل أم أكبر من أن تُنقذ؟
3. مشكلة الاقتصاد المصري في حشد القطاع الخاص وليس مزاحمته

8. مصر . . خبراء يعلقون على إطلاق الحكومة حوارا مجتمعيا بشأن وثيقة سياسة ملكية الدولة[25]

15 يونيو 2022

القاهرة، مصر --(CNN) أطلقت الحكومة المصرية حوارا مجتمعيا حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي تحدد القطاعات الاقتصادية التي قررت الإبقاء بها أو الخروج من الأصول المملوكة لها إضافة إلى تحديد دور صندوق مصر السيادي في الشراكة مع القطاع الخاص .

[25] مصر . . خبراء يعلقون على إطلاق الحكومة حوارا مجتمعيا بشأن وثيقة سياسة ملكية الدولة - CNN Arabic

وأشاد خبراء خطوة الدولة المصرية نحو التخارج من إدارة الأصول، وإتاحة فرص استثمارية أمام القطاع الخاص لزيادة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي وفي الوقت نفسه تعظيم العائد من أصول الدولة، وتجنب مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص.

وجاء ذلك بعدما سبق أن اشتكى رجال أعمال من صعوبة المنافسة في السوق المصري في ظل مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ووعدت الحكومة، ببني منظومة كاملة من السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة لنشاط القطاع الخاص بجانب وثيقة سياسية ملكية الدولة، تهدف تمكين القطاع الخاص المصري وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي، وحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

وقال محمد البهي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، إن الحكومة ضخت استثمارات ضخمة خلال الفترة الماضية لإنشاء مشروعات حيوية تحجم القطاع الخاص عن تنفيذها؛ لأنها طويلة الأجل وليس ذات عائد مرتفع، وبعدما وضعت الدولة المشروعات على طريق الإنتاج، سوف تسمح للقطاع الخاص بالمشاركة سواء بشكل كلي أو جزئي، لتحقيق منفعة اقتصادية للطرفين.

وتعتزم الحكومة المصرية طرح عدد من الشركات المملوكة للدولة في البورصة من خلال برنامج الطروحات الحكومية سواء بشكل كلي أو جزئي للاستفادة من توسيع قاعدة الملكية والتحول إلى شركات مساهمة عامة، وبالتالي رفع مستوى الأداء الاقتصادي لهذه الشركات وتعزيز رؤوس أموالها، ومستويات التزامها بمعايير الحوكمة والإفصاح والشفافية.

وأكد البهي، في تصريحات خاصة لـ CNN بالعربية، على أهمية تشجيع جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية في ظل احتياج مصر لزيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي لمواجهة التراجع بعد خروج الاستثمارات الأجنبية

غير المباشرة، مشيرًا إلى أبرز المشروعات التي ستطرحها الدولة، ومتوقع أن تشهد إقبالًا من المستثمرين مثل الفنادق، وشركات قطاع الأعمال، والموانئ والنقل.

وبحسب تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري، تعتزم الحكومة دمج 7 فنادق تحت مظلة شركة واحدة وطرحها في البورصة.

وحول ضمانات عدم تأثر المواطنين بسيطرة القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية، قال محمد البهي، إن الحكومة لديها من الآليات والأجهزة الرقابية حتى في ظل تطبيق اقتصاد السوق، أن تراقب الأنشطة الاقتصادية وتنظم عملها وتمنع أي ممارسات احتكارية من خلال أجهزتها المختصة مثل جهاز حماية المنافسة ومكافحة الإغراق، وقد تم تعديل قوانين هذه الأجهزة خلال الفترة الماضية لضمان تطبيق هذا الدور.

وحددت وثيقة سياسة ملكية الدولة، خارجها من عددًا من القطاعات خلال 3 سنوات، أبرزها قطاع الزراعة ومياه الشرب والصرف الصحي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأنشطة خدمات الإقامة وخدمات الغذاء والمشروبات، وكذلك تجارة التجزئة، وأنشطة التشييد والبناء مع استمرار الدولة في الإسكان الاجتماعي تحت المتوسط.

وقال الدكتور مدحت نافع الخبير في الاقتصاد والتمويل، إن الحكومة أطلقت وثيقة سياسة ملكية الدولة، من أجل التوضيح للقطاع الخاص اتجاهات وتصورات الدولة بشأن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعدم مزاحمته في المشروعات، مضيفًا أن الحكومة استفادت من التجارب الدولية ومنها أدلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إعداد هذه الوثيقة.

وأوضح نافع، في تصريحات خاصة لـCNNبالعربية، أن الاقتصاد المصري مر بصور مختلفة خلال السنوات الماضية، بدايةً من العهد الملكي، حيث أكدت الدولة وقتها بدور إنشاء وشق الترع والسدود

والقناطر وتركت للقطاع الخاص والإقطاعيين إدارة النشاط الاقتصادي، ثم تحولت في العهد الناصري أن تتولى إدارة الخدمات والشركات، ثم بداية السبعينات بدأنا في تحرير الاقتصاد جزئيًا وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص دون أن نتحول لاقتصاد السوق بشكل كامل، مضيفًا أن هذه الوثيقة انطلاقة لتحقيق المواد الدستورية التي تنص على تمكين القطاع الخاص من ناحية، ومن ناحية أخرى تضمن الحياد التنافسي للدولة في أي قطاع، بمعنى توفير نفس معايير المنافسة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أي قطاع تستثمر به.

وثمن مدحت نافع، والذي حضر مؤتمر إعلان رئيس الوزراء طرح الوثيقة، إلى أن الحكومة بدأت إعداد هذه المسودة منذ العام الماضي، وشكلت لجان حكومية عديدة لإعدادها، وطرحها رئيس الوزراء للحوار المجتمعي، لتلقي مقترحات واستفسارات القطاع الخاص لمدة 3 شهور، وبعدها يتم الخروج بصورة نهائية.

ويرى نافع أن استمرار الحكومة في أنشطة الوساطة المالية والتأمين مزاحمة غير ضرورية، وقد عرض رأيه على الحكومة، غير أنه يرى أهمية استمرار الدولة في أنشطة الخدمات والبنية الأساسية، وقطاعات أخرى التي تخشى أن ينفرد بها القطاع الخاص أن يمارس ممارسات احتكارية يتضرر منها المواطن المصري.

وحول أبرز القطاعات التي يرى القطاع الخاص فرصًا استثمارية بها، قال الخبير الاقتصادي إن القطاعات المطروحة كافة بها فرص استثمارية عديدة أمام القطاع الخاص وعلى رأسها مشروعات تحلية المياه، والطاقة المتجددة وأنشطة أخرى عديدة كانت حكر على الدولة، وتخارجها منها يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار بها وتحقيق عائد جيد سواء من خلال المشاركة مع الدولة أو المشاركة في الإدارة.

وأشار إلى ضرورة أن تحدد الدولة آلية واضحة للتخارج، موضحًا أن تحقيق ذلك يتطلب تنشيط البورصة لتوفير آلية للتخارج من الأصول، وتسعير جيد للأصول وزيادة رؤوس الأموال وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل، ولذا يجب أن تعمل الدولة على الاهتمام بها في ظل أنها تعاني من ظروف صعبة في الوقت الحالية من ضعف في أحجام التداول، وقلة عدد الشركات المقيدة.

"البورصة" تنشر الجدول الكامل لسداد الديون الخارجية لمصر[26]

الإثنين 29 أغسطس 2022

ينتظر مصر جدول سداد مزدحم خلال الأعوام القليلة المقبلة، فبخلاف 26.4 مليار دولار ديون قصيرة الأجل يتعين سدادها خلال عامين، هناك ديون متوسطة وطويلة الأجل تجاوزت 72.4 مليار دولار خلال المتبقي من 2022 وحتى نهاية 2025.

وبحسب جدول سداد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل يتعين على مصر سداد 8.57 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام الحالي[2022] . وفي 2023، يجب سداد 9.33 مليار دولار في النصف الأول من هذا النوع من الديون، و8.32 مليار دولار في النصف الثاني، وفي 2024، يجب سداد 10.9 مليار دولار في النصف الأول و13.3 مليار دولار في النصف الثاني من العام.

وفي 2025 يجب سداد 9.3 مليار دولار في النصف الأول و5.8 مليار دولار في النصف الثاني من العام، اما في عام 2026 فيتعين سداد 6.6 مليار دولار خلال النصف الأول من العام بخلاف 10.2 مليار دولار خلال النصف الثاني.

[26]- "البورصة" تنشر الجدول الكامل لسداد الديون الخارجية لمصر – جريدة البورصة(alborsaanews.com)

السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي	السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي
2023	9.33	8.32	17.65	2039	0.86	0.84	1.7
2024	10.9	13.3	24.2	2040	1.2	0.79	1.99
2025	9.3	5.8	15.1	2041	0.78	0.75	1.53
2026	6.6	10.2	16.8	2042	0.71	0.7	1.41
2027	5.8	4.3	10.1	2043	0.69	0.67	1.36
2028	3.6	2.6	6.2	2044	0.67	0.66	1.33
2029	2.9	2.2	5.1	2045	0.65	0.65	1.3
2030	3.2	1.9	5.1	2046	0.64	0.64	1.28
2031	4.4	1.58	5.98	2047	3.12	0.52	3.64
2032	4.12	1.44	5.56	2048	2.01	0.46	2.47
2033	1.36	2.47	3.83	2049	1.94	0.39	2.33
2034	1.24	1.23	2.47	2050	2.4	0.26	2.66
2035	1.205	1.17	2.375	2051	0.25	0.98	1.23
2036	1.07	1.05	2.12	2052	0.182	0.152	0.334
2037	1	0.9	1.9	2053	0.126	0.119	0.245
2038	0.9	0.875	1.775	2054	0.1	0.09	0.19

جدول سداد أقساط الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حتى 2054 القيمة بالمليار دولار المصدر: البنك المركزي

ويشهد عام 2026 سداد وديعة سعودية بقيمة 5.3 مليار دولار، وخلال السنوات من 2022 وحتى 2026 سندفع مصر فوائد عليها بقيمة 1.28 مليار دولار، فيما تسدد مصر وديعة الإمارات على شرائح صغيرة كان من المفترض أن تبدأ بـ 667 مليون دولار في النصف الأول من 2022، ونحو 664 مليون دولار في النصف الثاني منه، وفي 2023، يتعين سداد 1.667 مليار دولار، وفي 2024 مليار دولار وفي 2025 نحو 333 مليون دولار وفي 2026 نحو 1.333 مليون دولار.

ومن المقرر أن تسدد مصر لمؤسسات دولية نحو 2.4 مليار دولار في النصف الثاني من 2022 و3.6 مليار دولار في النصف الأول من 2023 و3.8 مليار دولار في النصف الثاني منه.

وخلال 2024 تجب سداد 4.3 مليار دولار في النصف الأول و4.6 مليار دولار في النصف الثاني، وفي عام 2025 تجب سداد 4.95 مليار دولار في النصف الأول و3.02 مليار دولار في النصف الثاني، وفي 2026 تجب سداد 2.45 مليار دولار في النصف الأول و1.92 مليار دولار في النصف الثاني.

https://youtu.be/vCfKmIkfGGA

لك الله يا مصر !

4. الاستراتيجية الرابعة

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2023-2030[27]

رؤية مصر 2030 . . الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (elbalad.news)

[27] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2023 – 2030 – هيئة الرقابة الادارية (aca.gov.eg)

دأبت مصر في السنوات الأخيرة على تبني سياسات جديدة من شأنها إعلاء قيم النزاهة والشفافية، بالتوازي مع المضي قُدما في رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، حيث أن تدفق الاستثمارات ونجاح منظومة الإصلاح الاقتصادي يجب أن تحميه استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد.

كانت مصر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكانت سباقة في دعم أجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد من خلال أجهزة النيابة العامة والجهاز المركزي للمحاسبات وأجهزة وزارة الداخلية ووحدة مكافحة غسيل الأموال، بخلاف هيئة الرقابة الإدارية التي تمثل مصر في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

هيئة الرقابة الإدارية تطلق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

2022-12-15

جمهورية مصر العربية
هيئة الرقابة الإدارية

المرحلة الثالثة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠:

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ - ٢٠١٨

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

تقرير متابعة عام للمرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢:

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

ملخص تقرير متابعة التنفيذ النهائي للمرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢:

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

تقرير متابعة التنفيذ النهائي للمرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢:

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩- ٢٠٢٢:

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

الدليل الاسترشادي لتقارير المتابعة الدورية للجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢/٢٠١٩

اضغط هنا لمشاهدة الملف بالحجم الكامل

انطلاقاً من عقيدة رافضة للفساد . . . . .

راسخة في وجدان الدولة المصرية، ورؤية واضحة لمنع ومكافحة الفساد ودرء مخاطره عن مسار التنمية، وضعت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون، الوزارات، المحافظات، الجامعات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، خطة إعداد وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، وعلى مدار 8 سنوات، اضطلعت كل الأطراف بدورها من خلال اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، لإطلاق الاستراتيجية بداية من المرحلة الأولى (2014-2018)، مرورًا بالمرحلة الثانية (2019- 2022)، وصولاً إلى المرحلة الثالثة (2023-2030) .

للاطلاع على الفيلم التوضيحي للاستراتيجية:

https://fb.watch/kLOWWj8R8E/?mibextid=2RbIfB

وللاطلاع على الاستراتيجية:

https://aca.gov.eg/News/1631.aspx

الاستراتيجية الأولى لمكافحة الفساد 2018/2014

دعا الرئيس السيسي إلى تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في "اليوم العالمي لمكافحة الفساد" 9 ديسمبر عام 2014 من مقر هيئة الرقابة الإدارية ، وانتهت اللجنة الوطنية الشسيقية لمكافحة الفساد – المشكّلة بالقرار رقم 2890 لسنة 2010، والمعدل بالقرار 493 لسنة 2014– من تنفيذ ما يقرب من 99% من محاورها وأهدافها.

تكوين لجنة مكافحة الفساد

لجنة مكافحة الفساد يترأسها رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها وزير الشمية المحلية والإدارية، ووزير العدل، ورئيس هيئة النيابة الإدارية، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، وممثلين عن كل من

وزارات الداخلية والخارجية والمخابرات العامة والجهاز المركزي للمحاسبات، ووحدة مكافحة غسل الأموال، والنيابة العامة.

محاور وأهداف الاستراتيجية

تأتى هذه الاستراتيجية تنفيذا للمادة 218 من الدستور التي تنص على أن: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، وتحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها بمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

تمثلت استراتيجية مكافحة الفساد في 3 محاور أساسية وهي:

المحور الأول: يتعلق بإصدار القوانين واللوائح التي من شأنها مكافحة الفساد .

المحور الثاني: يتعلق بتمكين الجهات الرقابية والقضائية القائمة على إنفاذ الاستراتيجية .

المحور الثالث: هو الإرادة الحقيقية من قِبل القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وهذا المحور هو المحرك للمحورين الاخرين ويعد أهم محاور مكافحة الفساد، حيث اتسمت هذه المرحلة بتوفر الإرادة الحقيقية لمكافحة الفساد دون تستر على الفساد أو المفسدين أيا كانت مناصبهم أو مواقعهم وهذه الإرادة هي التي هيأت المناخ لمكافحة الفساد.

حصاد 4 سنوات "مكافحة للفساد" تنقل مصر لعصر جديد

-أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصري المبذول في هذا الشأن حيث أدرجت الاستراتيجية الوطنية كإحدى أهم الممارسات الناجحة لمصر في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وعلي الرغم من النجاح الذي تحقق من جراء تطبيق الاستراتيجية الأولي إلا أن مصر أكدت التزامها بمواصلة الجهود من أجل

الوصول إلي درجات أفضل في مجال الوقاية من الفساد ومستويات أعلي من النزاهة والشفافية. وتأكيد ثقافة مكافحة الفساد على جهات إنفاذ القانون، فالجهاز الإداري للدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كل يضع نصب أعينه مكافحة الفساد.

" هيئة الرقابة الادارية تمكنت منذ عام 2014 وحتى 2018 من تنفيذ ما يقرب من 99% من محاور الخطة الاستراتيجية الأولى من خلال تحقيق جميع الأهداف الرئيسية التي تضمنتها الاستراتيجية من خلال إصدار مجموعة تشريعات قادرة على تنظيم الجهاز الإداري للدولة ومحاربة الفساد والذي تمثلت في إصدار قانون الخدمة المدنية الذي ساهم بشكل كبير في إصلاح نظم التعيين والتقييم والترقية لموظفي الدولة، وإصدار قانون منع تضارب المصالح للموظفين الحكوميين وميكنة إقرارات الذمة المالية بجانب العمل على نشر قيم الزاهة والشفافية.

الاستراتيجية الثانية لمكافحة الفساد 2019/2022

https://youtu.be/mWA_lUmf3nU

أطلق الرئيس السيسي المرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022/2019 وذلك في ختام فعاليات منتدى افريقيا 2018 بشرم الشيخ. تضمنت المرحلة الثانية من الاستراتيجية 9 أهداف رئيسية تمثلت في:

1. إنشاء هيئة إدارية فعالة.
2. وتوفير خدمات عامة عالية الجودة.
3. وتفعيل آليات الشفافية والنزاهة في الوحدات الحكومية.
4. وتطوير الهيكل التشريعي لدعم مكافحة الفساد.
5. وتحديث الإجراءات القضائية من أجل تحقيق العدالة الفورية.
6. تقديم الدعم لوكالات إنفاذ القانون لمنع الفساد ومحاربته.
7. وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأهمية منع الفساد ومكافحته.
8. وتنشيط التعاون الدولي والإقليمي في مجال منع الفساد ومكافحته.
9. ومشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد.

1. تقرير الشفافية الدولية عن مؤشر الفساد في الدول العربية 2021[28]

https://youtu.be/6rOyba5USiU

دبي، الإمارات العربية المتحدة -- (CNN) للعام الرابع على التوالي، حققت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل تقييم بلغ 39 من أصل 100 نقطة، حيث جاءت الإمارات وقطر في مقدمة الدول العربية كالأفضل أداء في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 . بينما كانت ليبيا واليمن والصومال وسوريا في ذيل القائمة كالدول الأسوأ أداء على الصعيد العالمي والعربي.

فوفقًا لتقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2021، لا يزال الفساد السياسي في المنطقة سببًا لعرقلة التقدم نحو مكافحة الفساد والطريق نحو الديمقراطية. حيث سمح السلوك السياسي المنهج والمصالح الخاصة التي يتم تحقيقها على حساب المنطقة بالتسبب لمزيد من الدمار والانتهاكات لحقوق الإنسان خلال جائحة فيروس كورونا.

[28] لعام 2021 . . ترتيب الدول العربية العالمي في مؤشر مكافحة الفساد CNN Arabic -

2. ما هو ترتيب مصر في مؤشر الفساد العالمي لعام 2020 ؟[29]

الخميس 28-01-2021

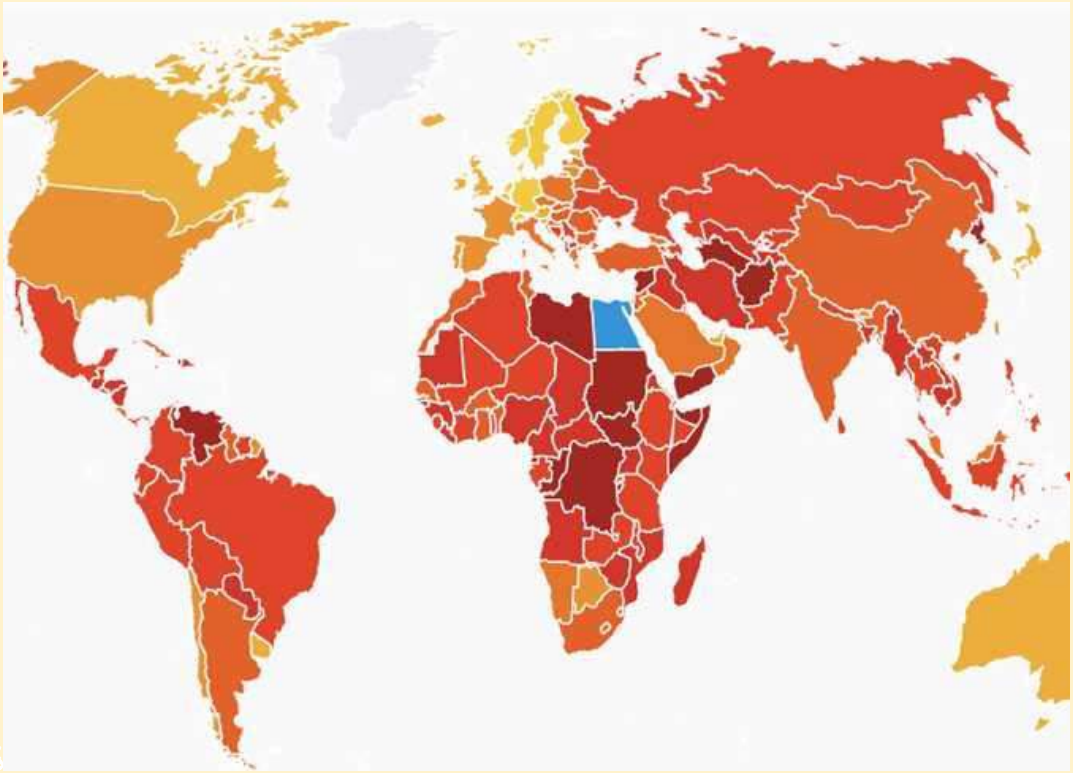

تصوير :

تقدمت مصر درجتين في التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية الخاص بمؤشر الفساد العالمي لعام 2020، حيث أصبح تقييمها 33 نقطة من أصل 100، وذلك يعد تقدما مقارنة بالعام الماضي حيز كان تقييم مصر 35 نقطة.

واحتلت مصر المركز الـ 117 من أصل 180 دولة، فيما أصبح ترتيبها الـ11 على الدول العربية. وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية المكافحة للفساد تليها قطر، وسلطنة عُمان، ثم السعودية والأردن

[29] ما هو ترتيب مصر في مؤشر الفساد العالمي لعام 2020 ؟(almasryalyoum.com)

وتونس والبحرين والكويت والمغرب والجزائر ثم مصر، فيما وقعت كل من سوريا واليمن والصومال في ذيل القائمة عربيا وعالميا لعام 2020 .

وقالت المنظمة إنها رصدت تحديات فساد متعلقة بجائحة كورونا ، وأضافت إن منطقة الشرق الأوسط تركت سنوات من الفساد البلدان بحاله يُرثى لها لمواجهة جائحة كورونا؛ إذ افتقرت المستشفيات والمراكز الصحية إلى الموارد والتنظيم اللازمين للاستجابة بفعالية للموجة الأولى من كورونا وعانت المستشفيات العامة من نقص الإمدادات والموظفين، حيث أصبح العديد من مقدمي الرعاية الصحية في حالة مرض خطيرة .

كما تراجعت الثقة بالقطاع العام عندما أصبح من الواضح عدم وجود بروتوكولات جيدة لإدارة الأزمات، وأن الإدارات العامة كانت مستنفدة للغاية بحيث لا يمكن إعادة تنظيمها بسرعة وكفاءة، وفقا للمنظمة.

وتشمل مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر الفساد، وفقا للموقع الرسمي للمنظمة، الرشوة، واختلاس المال العام، وانتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام، بالإضافة إلى عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية ما من شأنه زيادة فرص ظهور الفساد، والمفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.

كما تهتم المنظمة بالملاحقات القضائية الجنائية لمسؤولين فاسدين، ووجود قوانين تتعلق بالتصريح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين، وتوفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد. وتناول التقرير بشكل خاص لبنان كونها تحت "المجهر".

تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021

الإمارات تواصل تصدر قائمة مكافحة الفساد

الترتيب العالمي للدول العربية على مؤشر مكافحة الفساد 2021

الأقل فسادًا ← الأكثر فسادًا

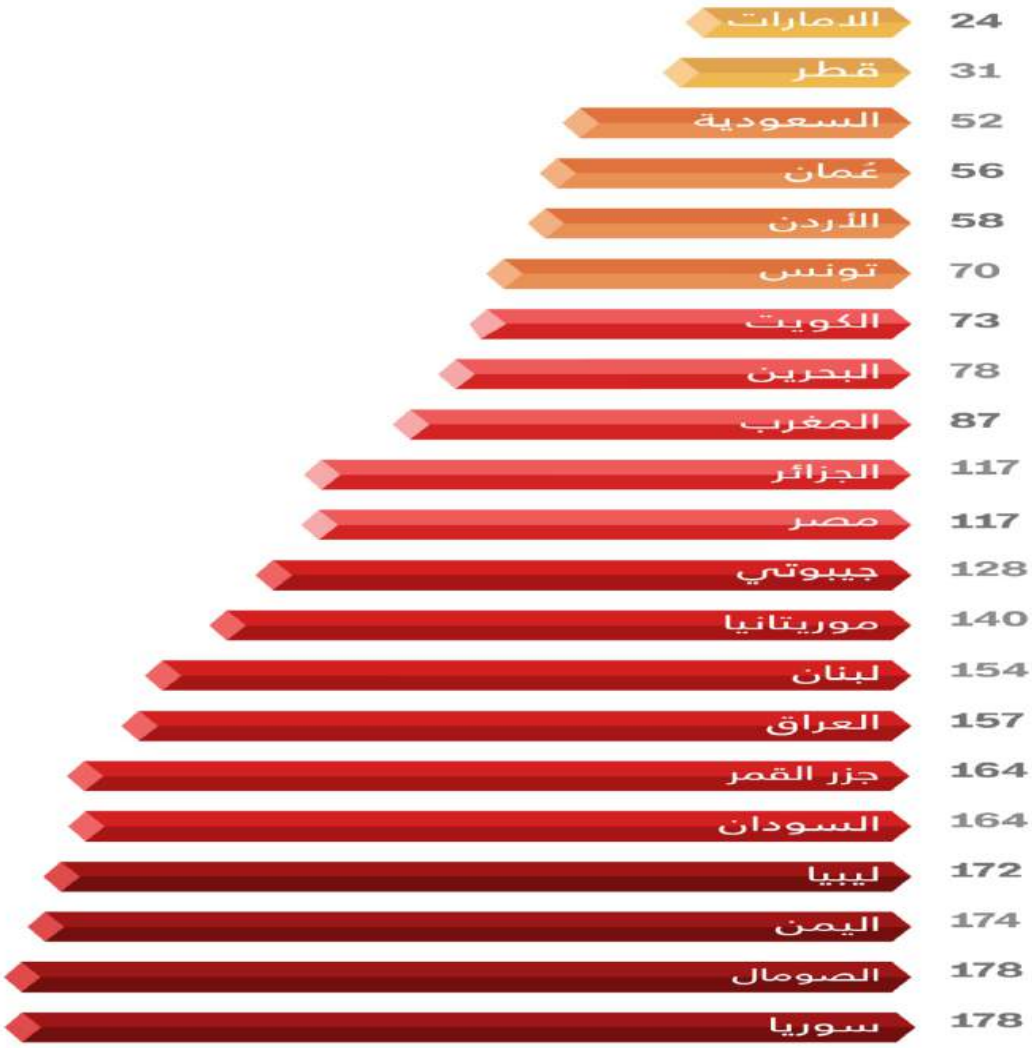

معدل التقييم الذي حققته الدول العربية بين دول العالم بلغ **39** نقطة من أصل **100** للعام الرابع على التوالي

حازت **الإمارات** و**قطر** على الأداء الأفضل في المنطقة بينما احتلت **ليبيا** و**اليمن** و**الصومال** و**سوريا** ذيل قائمة مدركات الفساد

المصدر: transparency.org

من قضايا الفساد في مص

1. حبس مسؤول في مجلس الدولة بقضية فساد كبرى منذ عهد مبارك[30]

قضت محكمة النقض، برفض طعن جمال اللبان المدير السابق للإدارة العامة للتوريدات بمجلس الدولة على حكم بالسجن المشدد لمدة 15 عاما في اتهامه بتحقيق كسب غير مشروع، وتأييد حكم الجنايات.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قضت بمعاقبة جمال اللبان المدير السابق للإدارة العامة للتوريدات بمجلس الدولة، بالسجن 15 عاما مشددا، ورد 173 مليونا و720 ألف جنيه، في اتهامه بتحقيق كسب غير مشروع قدره 173 مليونا و720 ألف جنيه.

وكشفت تحقيقات هيئة الفحص والتحقيق، أن المتهم خلال الفترة من 8 نوفمبر 1997 وحتى 30 ديسمبر 2016 بصفته من الخاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع حقق لنفسه كسبا بزيادة طارئة في ثروته بعد توليه الوظيفة العامة لا تتناسب مع موارده طبقا لما تضمنه تقرير لجنة الخبراء. وقد عجز المتهم عن إثبات مصدر مشروع لها.

2. مص.. الكشف عن سبب عزل قاض كبير بقرار من السيسي[31]

أكد مصدر بمجلس الدولة في مص، أن قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، حول عزل أحد نواب رئيس مجلس الدولة، جاء نتيجة مخالفات جسيمة لقوانين عمل المجلس. وأضاف المصدر، أن المستشار المعزول خالف قوانين العمل الخاصة بمجلس الدولة، بممارسة أعمال تجارية في إحدى الدول الإفريقية، بالمخالفة لقانون مجلس الدولة وخروجا عن التقاليد والأعراف القضائية.

---

[30] مص.. حبس مسؤول في مجلس الدولة بقضية فساد كبرى منذ عهد مبارك - RT Arabic

[31] مص.. الكشف عن سبب عزل قاض كبير بقرار من السيسي - RT Arabic

يذكر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أصدر قرارا جمهوريا بعزل المستشار محمد علي محمود هاشم، نائب رئيس مجلس الدولة من وظيفته. وجاء القرار وفقا للجريدة الرسمية في مصر، وللحكم الصادر عن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة، حيث طالب القرار وزير العدل بتنفيذه.

3. بالأرقام.. حصاد 5 سنوات من مكافحة الفساد في مصر[32]

27 يونيو 2021

مبنى الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر.

كشفت مصادر رقابية في مصر عن حصاد "الحرب على الفساد" في الفترة من 2014 حتى 2019. وقالت المصادر المسئولة في حديث لموقع "سكاي نيوز عربية" إن السُلطات المصرية أجرت تقييماً لبرنامج مواجهة الفساد الإداري في مرحلته الأولى، والتي بدأت بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في 2014، وأسفرت عن انخفاض غير مسبوق للفساد الإداري.

وأوضحت المصادر الرقابية أن تقييم جهود مكافحة الفساد شمل إجراء استطلاع رأي لـ3 أطراف رئيسية متأثرة بالفساد الإداري بشكل مباشر، وهي: مسئولو الشركات والخبراء والمواطنون، لقياس

[32] بالأرقام.. حصاد 5 سنوات من مكافحة الفساد في مصر | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

جهود مكافحة الفساد من واقع آرائهم، وفق معايير دولية اتبعتها هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع الحكومة. وبلغ عدد المشاركين بآرائهم في التقييم نحو 34 ألف مواطن و1300 شركة و45 خبيرا.

تراجع الفساد الإداري

وحسب المصادر، انتهي تقييم الجهات الرقابية والحكومية في مصر إلى انخفاض الفساد الإداري بشكل متواصل، وذلك استنادا لنتائج "المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري"، والذي تم تطبيقه على الفترة من 2016 حتى 2019. وأوضحت المصادر أن مؤشر إدراك انتشار الفساد الإداري عام 2019 انخفض إلى 49 درجة، قياسا بعام 2018 الذي وصل فيه المؤشر إلى 43.5 درجة.وتُقاس دلالة درجات مؤشر إدراك الفساد، بأنه يبدأ من "صفر"، ويعني إدراكاً مرتفعاً بوجود الفساد، إلى درجة 100، والتي تعني أن الدولة لا يوجد بها فساد على الإطلاق. وكشف التقييم كذلك عن تحسن كبير بعد تطبيق "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" 2018 - 2014 ، مقداره 17.8 درجة خلال 4 سنوات فقط، ما يعني حسب المصادر وجود تحسن غير مسبوق في المكافحة، وانخفاض الفساد بمصر.

وبلغ المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري عام 2016 نحو 31.2 درجة، ثم 37.3 خلال 2017، و43.5 في 2018، وصولاً إلى 49 درجة خلال 2019، وفق المصادر.

جدية المكافحة

ويقول الدكتور عاصم عبد المعطي، رئيس المركز المصري للشفافية ومكافحة الفساد، وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات الأسبق، إن زيادة إدراك الفساد في مصر جانب إيجابي في المكافحة، لكننا نحتاج مزيدا من الجهد في هذا الملف الفترة المقبلة.

ويضيف عبد المعطي، في حديث ل سكاي نيوز عربية، أن الدولة المصرية جادة في مكافحة الفساد، لكن بشكل غير معلن خلال عامي 2020 و2021، والفترات السابقة عليها كان يتم الإعلان عن

وقائع الفساد ومحاسبة المسئولين المتورطين فيها. وناشد رئيس المركز المصري للشفافية ومكافحة الفساد المسئولين عن الجهات الرقابية بنشر حصاد جهودها، حتى يشعر المواطن بأن هناك جدية في الأمر. ويتابع قائلًا إن المواطن يعاني من الفساد في مجاهل الجهاز الإداري للدولة، وإعلان الحقائق يُشعره بأن الدولة جادة في مكافحة أي ممارسات فاسدة.

مؤشرات إدراك الفساد

وذكرت المصادر أن المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر يتكون من 7 "مؤشرات فرعية"، هي "إدراك المواطنين، وإدراك مسئولي الشركات، و5 مؤشرات لتقييم الخبراء في 5 مجالات هي الاقتصاد، والحوكمة، والقانون، والسياسات العامة، والشركات." ووفق المصادر، فإن الخبراء يرون أن الفساد الإداري منتشر بشكل أقل، مقارنة بالمواطنين ومسئولي الشركات الذين شملهم التقييم، إذ قيَم الخبراء الفساد الإداري بـ 53.2 درجة، مقابل 38.7 لمسئولي الشركات، و33.4 لمؤشر إدراك المواطنين للفساد الإداري.

وقالت المصادر، إن الجهات الرقابية عرفت الفساد الإداري بأنه "إساءة استخدام السلطة الممنوحة في تطبيق القوانين، واللوائح، أو المحاباة، وتعظيم المصلحة الشخصية، وكل ما يضر بالمصلحة العامة، وتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية."

متابعة رئاسية

وعقب تولي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، منصبه عام 2014، تم إطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ثم أطلقت الدولة استراتيجية أخرى في 2019، ويمتد تنفيذها حتى 2022. ووفق الدستور المصري في المادة 218 منه: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة

العامة ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية." وحسب هيئة الرقابة الإدارية فإن مصر تقدمت 55 مركزاً في "مؤشر مكافحة الفساد" خلال 2020 مقارنة بعام 2019 . وأقرت الحكومة المصرية قانون الخدمة المدنية عام 2017 وكان بين أهدافه مكافحة الفساد الإداري.

33جهازا رقابيا

ويقول الدكتور حمدي عرفة، الخبير في علوم الإدارة والتنمية المحلية، إن مصر تشهد انخفاضا في انتشار الفساد، بفضل محاولات مستمرة من الدولة لمكافحته، لكن لا يوجد دولة تقضي على الفساد بنسبة 100 بالمئة، خصوصاً أنه ظاهرة عالمية.

ويضيف عرفة، في حديث ل سكاي نيوز عربية، أن الحكومة الحالية ورثت تركة ثقيلة من الفساد عمرها يصل حتى 50 عاماً، ولا بديل عن المكافحة، حيث يوجد في مصر 33 جهاز رقابي لمواجهة الفساد. ويوضح عرفة، أن مصر قطعت شوطاً كبيرا في ملف الميكنة والتحول الرقمي بما سيقلل انتشار الفساد، بشكل جيد.ويؤكد الخبير في الإدارة أن التحسن في مواجهة الفساد لابد أن يستتبعه مزيد من الإجراءات لمواصلة التحسن، مثل التعديلات التشريعية، ورفع أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة ومعاشاتهم.

أخبار ذات صلة بموضوع الفساد في مصر

1. السيسي: مصر قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة الفساد[33]

12 يونيو 2019

أكد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الأربعاء، أن بلاده قطعت شوطاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة في مجال مكافحة الفساد بمختلف صوره، واهتمت بإجراء البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي بهدف تعقب أسباب الفساد والوقوف على قياسات حقيقية له.

وقال السيسي في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد المنعقد مدينة شرم الشيخ، إن الاهتمام المصري بهذا الشأن اكتسب وضعية خاصة في ضوء التأكيد الدستوري على مبدأ التزام الدولة بمكافحة الفساد، وفرض التزام الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانا للحفاظ على المال العام وتحقيقاً لحسن إدارته وتنظيم الاستفادة منه لصالح الشعب بالمقام الأول.

وأشار إلى أنه تم سن وتفعيل التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد بشتى أنماطه باعتباره أحد أبرز العقبات الحقيقية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، فضلا عن إنشاء كل من اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد، والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد. ويعقد المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة

[33] السيسي: قطعنا شوطاً كبيراً في مكافحة الفساد – صحيفة الاتحاد (alittihad.ae)

الفساد، في مدينة شرم الشيخ المصرية، ويشارك فيه ممثلون عن 55 دولة، وجاء التجمع القاري بناء على مبادرة أطلقها السيسي في يناير العام الماضي، أثناء مشاركته في القمة الأفريقية السنوية للقادة الأفارقة.

2. مصر.. تأجيل النظر في طعن صفوت الشريف بقضية الكسب غير المشروع[34]

7 يوليو 2020

أصدرت محكمة النقض في مصر قرارا بتأجيل النظر في طعن وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف، على الحكم بسجنه 3 سنوات في قضية الكسب غير المشروع، و"التحفظ عليه" بعد أن قام بتسليم نفسه.

وأجلت المحكمة النظر في الطعن إلى الخامس عشر من سبتمبر المقبل، وقررت التحفظ على صفوت الشريف بعد أن قام بتسليم نفسه، الثلاثاء، لقوات أمن محكمة النقض، كإجراء وجوبي لقبول الطعن على الحكم الصادر بحقه.

يشار إلى أن محكمة مصرية كانت قد أصدرت حكما بحق الشريف بالسجن 3 سنوات، وغرامة 99 مليونا و49 ألفا و794 جنيها، لإدانته بتحقيق كسب غير مشروع، فيما برأت نجله من ذات التهم.

[34] مصر.. تأجيل النظر في طعن صفوت الشريف بقضية الكسب غير المشروع | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

3. مصر.. الحكم بسجن أنس الفقي 3 سنوات[35]

4 مارس 2021

سكاي نيوز عربية

قضت محكمة مصرية، الخميس، بتأييد حبس وزير الإعلام الأسبق، أنس الفقي، لمدة 3 أعوام مع الأشغال، بعد إدانته في تهمة هدر المال العام، وفق ما أورد مراسلنا في القاهرة.

وأضاف المراسل أن محكمة النقض في القاهرة، أيدت حكما سابقا أصدرته محكمة جنايات العاصمة المصرية، مما يعني نفاذ الحكم.

وكانت محكمة الجنايات عاقبت الفقي، عام 2012 بالسجن لمدة 7 سنوات، وفي العام التالي ألغته محكمة النقض، ثم أصدرت محكمة أخرى حكما بمعاقبته بالحبس لمدة 3 سنوات، وهو الحكم الذي أيدته النقض اليوم. ونسبت النيابة العامة المصرية إلى الوزير السابق ارتكاب جرائم الإضرار العمدي بالمال العام، والإضرار بأموال جهة عمله.

[35] مصر.. الحكم بسجن أنس الفقي 3 سنوات | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

4. مصر.. القبض على نائبة محافظ الإسكندرية بقضية رشوة [36]

27 أغسطس 2017 في قضية رشوة "سابقة"

ألقت هيئة الرقابة الإدارية في مصر، الأحد، القبض على نائبة محافظ الإسكندرية وخمسة من رجال الأعمال إثر اتهامها بتلقي هدايا ومبالغ على سبيل رشوة. وتجاوزت قيمة الرشوة مليون جنيه، بحسب ما أفاد مراسل "سكاي نيوز عربية."

وتخوض السلطات المصرية حربا على الفساد، لإفساح المجال أمام تحسن الاقتصاد وإرساء منافسة شريفة بين الفاعلين في السوق. وأكدت التحريات تقاضيها مبالغ مالية وعطايا مادية ومصوغات ذهبية قيمتها تتخطى مليون جنيه من بعض رجال الأعمال مقابل استغلال سلطاتها والإخلال بواجبات الوظيفة وإيقاف وتعطيل تنفيذ قرارات الإزالة الصادرة لمباني أقيمت بدون ترخيص أو على أرض ملك الدولة بالمخالفة للقانون واعفائهم من سداد الغرامات المقررة عن تلك المخالفات مما شكل اضرارا بالمال العام بقيمة 10 مليون جنيه.

فضلا عن ذلك، تعمدت المتهمة المذكورة إخفاء عناصر ثروتها غير المشروعة بأسماء آخرين تجنبا لملاحقة الهيئة لها. وتأتي هذه الواقعة بعد يوم واحد من إعلان هيئة الرقابة الإدارية عن ضبط عصابة من موظفي وزارة الصحة خلال قيامهم باختلاس أحراز المخدرات من مخازن التموين الطبي بالوزارة وتسهيل تهريبها مقابل رشوة مليون جنيه.

---

[36] مصر.. القبض على نائبة محافظ الإسكندرية بقضية رشوة | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

وفي أواخر 2016 كشفت الهيئة عن واحدة من أكبر قضايا الفساد في تاريخ مصر، بطلها مدير عام المشتريات والتوريدات بمجلس الدولة الذي اعتقلته هيئة الرقابة الإدارية بتهمة تلقي رشوة وتحوزته 24 مليون جنيه مصري و4 ملايين دولار و2 مليون يورو ومليون ريال سعودي، وهي القضية التي أوقف النشر فيها بقرار من النائب العام.

وفي أبريل 2016، أدانت محكمة جنايات القاهرة وزير الزراعة السابق صلاح هلال في قضايا تلقي رشوة من رجل أعمال لتسهيل استيلاءه على 2500 فدان من أراض الدولة وأصدرت بحقه حكما بالسجن عشر سنوات وغرامة مالية قدرها مليون جنيه مصري في أول قضية فساد كبيرة يتم الإعلان عنها منذ انتخاب السيسي رئيسا للجمهورية في مايو 2014.

وفي يوليو 2016 كشفت لجنة برلمانية لتقصي الحقائق عن ضبط قضية فساد كبرى تتعلق بتلاعب مسئولين كبار في كميات القمح التي تم توريدها للصوامع في موسم الحصاد للاستفادة من سعر التوريد الرسمي الذي تدفعه الحكومة نظير شراء القمح من الفلاحين محققين أرباحا طائلة تجاوزت نصف مليار جنيه مصري.

وأطلقت الحكومة المصرية، في ديسمبر 2014، ما أسمتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مؤكدة أن الاشتباك مع الفساد أدى إلى تحسن مركز مصر في رصد منظمة الشفافية الدولية الخاص بمكافحة الفساد من المركز 113 للمركز 84 عالميا.

وصدقت مصر، عام 2005، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة في عام 2003 والتي تهدف إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وتبادل المعلومات لتنفيذ الاتفاقية.

5. سجن وزير مصري سابق "أهدر" 37 مليار جنيه[37]

9 فبراير 2017

أبو ظبي – سكاي نيوز عربية

قضت محكمة مصرية، الخميس، بمعاقبة وزير الموارد المائية والري المصري السابق محمد نصر الدين علام بالسجن 7 سنوات لإدانته في قضية فساد.

وشغل علام المنصب من منتصف مارس 2009 حتى 30 يناير 2011 عندما أقال الرئيس الأسبق حسني مبارك حكومة أحمد نظيف تحت ضغط احتجاجات 25 يناير، التي أطاحت بمبارك في 11 فبراير بعد 30 عاما في الحكم.

وفي العام الماضي أحيل علام (64 عاما) إلى محكمة الجنايات في محافظة الجيزة المجاورة للقاهرة بتهمة السماح لشركة بالبناء على مساحة 26 ألف فدان خصصت لها للزراعة.

وقالت نيابة الأموال العامة العليا، التي حققت مع علام ورجل الأعمال أحمد عبد السلام قوره صاحب الشركة، إن تغيير التخصيص أهدر على الدولة 37 مليار جنيه تعادل أكثر من مليارَي دولار بسعر العملة اليوم. وذكرت المصادر أن علام نقل من قاعة المحكمة إلى السجن لتنفيذ العقوبة وأن حكما مماثلا صدر على قوره غيابيا.

ويحق لعلام الطعن على الحكم أمام محكمة النقض أعلى محكمة مدنية مصرية، بينما تعاد إجراءات محاكمة قوره دون طعن إذا سلم نفسه أو ألقت الشرطة القبض عليه.

[37] سجن وزير مصري سابق "أهدر 37 "مليار جنيه | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

وفي العام الماضي عاقبت محكمة جنايات القاهرة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي السابق، صلاح هلال، بالسجن 10 سنوات لإدانته بالحصول على رشى مقابل تخصيص أرض مملوكة للدولة لشركة يملكها رجل أعمال.

ولكن القضاء المصري أصدر حكماً ببراءة الوزير محمد نص الدين علام

"النقض" تؤيد براءة محمد نص علام وزير الري الأسبق من إهدار المال العام[38]

الإثنين 07-06-2021

أيدت محكمة النقض، برئاسة المستشار عمر شوضة، اليوم الإثنين، حكم محكمة الجنايات الصادر في سبتمبر 2018، ببراءة المهندس محمد نص الدين علام، وزير الموارد المائية والري الأسبق، من تهمة تسهيل الاستيلاء على أراضٍ بمنطقة العياط، وإهدار 37 مليار جنيه على الدولة، بعد أن رفضت طعن النيابة العامة على حكم البراءة.

جاء في أمر إحالة النيابة العامة لأوراق القضية لـ«الجنايات» أن «علام» بصفته موظفاً عموميًا حاول أن تحصل لغيره دون وجه حق على ربح من أعمال وظيفته، باستغلال اختصاصه الوظيفي لتحويل نشاط استغلال الأرض المملوكة للشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والداجني، الخاصة بالمتهم الثاني «أ. ع» بمساحة 26 ألف فدان بمنطقة العياط، من نشاط استصلاح زراعي إلى النشاط العمراني دون وجه حق، ما تسبب في إهدار 37 مليار جنيه، و126 مليون جنيه من المال العام، بعد سماح الأول بتحويل نشاط الأرض من زراعي إلى عمراني.

وبمناسبة الحديث عن تلك الشركة كنت قد أبديت رأيا في القضية[39]

[38] "النقض" تؤيد براءة محمد نص علام وزير الري الأسبق من إهدار المال العام (almasryalyoum.com)

"السلمي": موقف الحكومة في قضية أرض العياط "ضعيف" وسيناريو "سياج" سينكر مع الشركة الكويتية[40]

السبت 16-10-2010

قال الدكتور على السلمي، وزير التنمية الإدارية الأسبق، إن موقف الحكومة، ممثلة في وزارة الزراعة في قضية أرض العياط مع الشركة المصرية ـ الكويتية "ضعيف"، ولن تستطيع أن تفرض على الشركة أي التزامات جديدة، إذ تمتلك الشركة عقوداً موثقة وفي حالة قيامها بسحب الأرض، فإن الشركة تستطيع اللجوء للقضاء والحصول على تعويضات باهظة كما حدث في قضايا سابقة كقضية وجيه سياج وغيرها . وأضاف السلمي، خلال مؤتمر جماعة الإدارة العليا "أولويات التنمية في ظل المتغيرات الدولية"، الذي بدأ أعماله في الإسكندرية أمس الأول: الحكومة تجاهلت أهمية هذه الأرض لسنوات طويلة ثم باعتها "بتراب الفلوس" للشركة المصرية ـ الكويتية ، وبعد فوات الأوان أدركت أهمية الأرض عندما اكتشفت أن الشركة ستقوم بتغيير نشاطها من زراعي إلى سكنى عقاري وستحقق مليارات الجنيهات كأرباح وهنا تحركت الحكومة لمطالبة الشركة بالالتزام ببنود العقد أو دفع مبالغ جديدة .

وأشار " السلمي" إلى أن مساحة الأرض في مصر تصل إلى 238 مليون فدان منها 8 ملايين فقط أرضاً زراعية بنسبة لا تتجاوز الـ 3.6% والباقي عبارة عن صحراء جرداء، منتشرة على الطرق الصحراوية .

---

[39] "السلمي": موقف الحكومة فى قضية أرض العياط «ضعيف» وسيناريو «سياج» سينكر مع الشركة الكويتية | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

[40] » السلمى»: موقف الحكومة فى قضية أرض العياط «ضعيف» وسيناريو «سياج» سينكر مع الشركة الكويتية | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وتابع: " هناك حالة من السخط العام بين المصريين بسبب تردى الأوضاع المعيشية، حيث ارتفعت نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 20%، بما يعنى أن هناك نحو 16 مليون مصري يعيشون بدولار واحد أو اثنين في اليوم، كما نشهد حالياً حالة تآكل للمرافق العامة التي مر على إنشائها أكثر من 30 عاماً"، مؤكداً أنه من غير المقبول استمرار الأوضاع على ما هي عليه حالياً . وأكد السلمي على تفاقم سخط المصريين الذين لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثروة ولا من معدلات النمو التي تتفاخر بها الحكومة وإننا حققنا نحو 7% معدل نمو، ولكن نسبة بسيطة من المواطنين هي التي شعرت بنتيجة على أرض الواقع. ووصف السلمي تصدير الغاز الطبيعي بأنه "جريمة" في حق الأجيال القادمة وقال: أصبحنا حالياً نتفاخر بأننا نستورد الألبان من السعودية عبر شركة دخلت السوق المصرية مؤخراً وأضاف: " لدينا 8 ملايين مصري يعيشون في الخارج ويفيدون هذه الدول ولا نستفيد منهم".

موضوعات ذات صلة بقضايا الفساد في مصر للاطلاع عليها رجاء اضغط الرابط

نطاق الفساد في مصر.. والحرب عليه | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

مصر.. قرارات جديدة على وقع أزمة "فساد القمح" | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

لقد باتت جهود منع الفساد وتعزيز نظم وآليات الشفافية وتقوية المؤسسات من الأمور بالغة الأهمية إذا أُريد تحقيق الغايات المنوخاة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على الصلة الوثيقة بين مكافحة الفساد وتحقيق حالة السلام والأمن وتوفير معطيات تأمين تحديات التنمية. لقد شرعت الدولة فى تدعيم سياساتها العامة الخاصة بمكافحة الفساد، حيث أعلنت فى عام 2014م "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"، وعقب ذلك، وفى عام 2017م تم إصدار القانون رقم (207) لتعديل القانون رقم (54) لسنة 1964م الخاص بهيئة الرقابة الإدارية، التي أصبحت وفقًا للقانون الجهاز الأهم فى مجال مكافحة الفساد فى مصر، وفى عام 2019م تم إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ولقد مثلت تلك الخطوات إضافة ملحوظة لجهود مكافحة الفساد، تم التعويل عليها من أجل كسر حالة الجمود المستمرة لظاهرة الفساد فى مصر. وعليه، بات من المؤكد أن التقييم عملية على قدر عالٍ من الأهمية، وليس هناك مجال للشك فى أن الأفراد فى المواقع الإدارية هم الأكثر إدراكًا لأهمية المتابعة والتقييم فى نجاح أي منظومة، ولطالما ارتبطت عملية التقييم بعملية المتابعة لما توفره عملية المتابعة من بيانات ومعلومات. لقد كان ونستون تشرشل (1874- 1965) يرى أن "العبقرية الحقيقية تكمن فى القدرة على تقييم المعلومات غير المؤكدة والخطرة والمتضاربة".

وشهدت منظومة مكافحة الفساد فى مصر تطورًا كبيرًا خلال السنوات الماضية، فقبل 2014 لم يكن لدى مصر استراتيجية موحدة لمكافحة الفساد حتى إصدار تعديل دستور مصر 2014، الذى تضمنت مادته 218 التزام الدولة بمكافحة الفساد، وبإرادة سياسية صادقة ودعم دائم لجهود مكافحة الفساد، تم إطلاق الاستراتيجية الأولى 2014/ 2018، التي تحققت من خلالها نجاحات متميزة. ومعلوم أنه منذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي مقاليد الحكم، رفع شعار «مكافحة الفساد»، وكانت عباراته واضحة خلال الاحتفال بالعيد الذهبي لهيئة الرقابة الإدارية، حيث أطلق منظومة جديدة من العمل للحرب على الفساد والمفسدين وأصحاب المصالح، مؤكدًا أنه لن يقبل بالفاسدين أو الفاشلين، وأن يطبق ذلك على أرض الواقع، مصرًا على أن يأخذ حق الدولة، ورافضًا كل أشكال النهب والفساد.

ولكن، ورغم تعدد أجهزة الرقابة باختصاصات مختلفة ومهام محددة، والإعلانات المتوالية عن تحقيق انتصارات هائلة من جانب تلك الأجهزة، فإن الارتفاع العشوائي فى أسعار الكثير من السلع يشير إلى وجود ممارسات لعصابات انتهازية وجدت عناصرها الفرصة متاحة وهائلة مع الأزمة الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية لممارسة الاحتكار والغش التجاري والتخزين (التسقيع بلغة السوق) ورفع الأسعار.. وغيرها الكثير من الجرائم دون رحمة بمواطنيهم فى زمن الأزمة.

ولعلنا نذكر أحد الحلول التي ذهب إليها رئيس وزراء مصر، السيد ممدوح سالم، الذي اشتهر بإشرافه على أنزه انتخابات مصرية فى السبعينيات من القرن الماضي، فقد استدعى الشاب الباحث، صاحب المقالات، المشهود لها آنذاك فى مجال الإدارة بجريدة الأهرام، الدكتور على السلمي، الذي كان يعمل فى دولة من دول الخليج، وطالبه بالحضور لمقابلته، وبحضوره تم تكليفه بحقيبة وزارية باسم جديد

"وزارة الرقابة والمتابعة"[41] التي امتد عملها لمدة عامين فقط فى تاريخ العمل الوزاري المصري، فهل يكون الحل فى إعادة التفكير فى وجود تلك الوزارة للاحتياج الشديد للإشراف العام على أجهزة الرقابة والمتابعة والتقييم والدراسة والاشتباك الإيجابي مع مظاهر التخلف الإداري والتعامل مع ما تؤشر إليه التقارير الدولية فى مجالات التنافسية والشفافية ومكافحة الفساد وتفعيل قدرة الحكومة على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة فى القطاع العام وغيرها من المهام الفعالة فى درء الفساد وتبعاته.

ومعلوم أن الدكتور على السلمى قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى أول حكومة "يناير"[42]، وهو صاحب الوثيقة السياسية الشهيرة بـ«وثيقة السلمى»، التي أثارت جماعة النكد الأزلي، حيث دعاهم المحامي «العوا» إلى ضرورة الخروج فى مليونية رفض الوثيقة، وبالفعل خرجوا بأعداد كبيرة، ووصل الأمر إلى الاعتداء على الدكتور «السلمى» بغباوة قلب وجهل مقيم فى الوجدان!

وبالمناسبة، كنت أحلم بوجود الدكتور على السلمي على طاولة الحوار الوطني، وهو صاحب تجارب إدارية رائعة وممارسات وخبرات وظيفية مهمة فى مجال التعليم العالى، ومبدع العشرات من المؤلفات العلمية والسياسية المتفردة فى مجالات الإدارة، والاقتصاد، والتعليم، والسياسة.

وكان من بعض مهام وزير الدولة للرقابة والمتابعة (78- 1979): متابعة الخطط السنوية والانتقالية المتوسطة وطويلة المدى، بعد اعتمادها، ومتابعة التنفيذ، وموقف السلع الرئيسية والاستراتيجية على المستويين القومي والمحلى، ومتابعة تنفيذ القرارات التي تكفل توفُّر هذه السلع، وإصدار التوجيهات

---

[41] تصحيح: فقد كُلفت أولا بوزارة الدولة للتنمية الإدارية وبعد تولي د. مصطفى خليل رئاسة الحكومة أسند إلي وزارة الرقابة والمتابعة.

[42] توضيح: كان ذلك في حكومة دكتور عصام شرف الثانية في 21 يوليو 2011.

الخاصة بها . . ومتابعة خطط التعمير وبناء المدن الجديدة، وبرامج تطوير المرافق العامة، وخطط إنشاء المناطق الحرة ومشروعات الأمن الغذائي . . ومتابعة القضايا الجماهيرية العامة، والمشكلات الطارئة، وتنوير الرأي العام بالحقائق المتعلقة بها، وإنشاء غرفة عمليات لمتابعة الحوادث والأحداث المهمة . . وغيرها مما لا يتسع المجال لسرده .

5. الاستراتيجية الخامسة

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان[43]

[43] دراسات في حقوق الانسان – إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (sis.gov.eg)

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.pdf

لقراءة الاستراتيجية اضغط الرابط التالي:

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

1. محاور الاستراتيجية

تشمل الاستراتيجية 4 محاور عمل أساسية تتكامل مع بعضها البعض وهي:

1. محور الحقوق المدنية والسياســـــــــــــــة.
2. محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. محور حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي القدرات الخاصة والشباب وكبار السن.
4. محور التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

https://youtu.be/04jtp_vSuZo

من كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي[44]:

اعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في كلمته التي ألقاها خلال مؤتمر إطلاق الفعالية، أن الاستراتيجية الوطنية بمثابة "خطوة جادة على سبيل النهوض بحقوق الإنسان في مصر"، لافتاً إلى أنه "تم وضع وتحديث العديد من التشريعات التي تضمن للمواطن ممارسة حقوقه السياسية". واستهل السيد

[44] الكلمة كاملة في الفيديو

الرئيس عبد الفتاح السيسي كلمته بمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان باعتبار الاستراتيجية خطوة جادة على سبيل النهوض بحقوق الإنسان في مصر أخذاً في الاعتبار ما تحظى به هذا المجال الحيوي من أهمية في تقييم رقي المجتمعات وتقدمها.

كلمة الرئيس السيسي
، الوطنية لحقوق الإنسان

لقراءة كلمة الرئيس اضغط علامة

1. من مقدمة الاستراتيجية

لقد حققت مصر خال السنوات الماضية إنجاز ات وطنية هامة في مجال حقوق الإنسان على المستويات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية، بيد أنه من المؤكد أن حماية حقوق الإنسان هي عملية مستمرة وتراكمية الأثر، ولا تظهر نتائجها إلا بشكل متدرج، ومهما بُذل من جهد أو تحقق من إنجاز في هذا المجال، فإنه يبقى قاصراً عن بلوغ الكمال، وتظل دائمًا هناك تحديات تتعلق بتمتع الجميع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، وعلى نحو متساوٍ، وهو الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهد للتغلب على التحديات المتراكمة، والتصدي لأوجه النقص القائمة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الوثيقة التي تعد أول إستراتيجية وطنية متكاملة لحقوق الإنسان في مصر. وهي تبني على التقدم الفعلي المحرز، كما تأخذ في اعتبارها ما يفرضه السياق الوطني من فرص وتحديات.

إن المبادرة بإعداد هذه الاستراتيجية يمثل ترجمة لقناعة وطنية ذاتية بضرورة اعتماد مقاربة شاملة وجدية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي مقاربة تتسم بوضوح الرؤية والتوجه الاستراتيجي في التخطيط.

توجيه رئاسي

وجه الرئيس اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بمواصلة تنفيذ التكليفات الموكلة لها، كما كلف الحكومة باتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها تعزيز ذلك، وعلى رأسها ما يلي:

أولًا:

مواصلة جهود دمج أهداف ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة للدولة، وفي إطار تنفيذ "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "2030".

ثانيًا:

دعوة الكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للاهتمام بإثراء التجربة السياسية المصرية، وبناء الكوادر المدربة من خلال توسيع دائرة المشاركة والتعبير عن الرأي في مناخ من التفاعل الخلاق والحوار الموضوعي.

ثالثًا:

ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وحق كل شخص في التمتع بمستوى معيشي ملائم له ولأسرته، بما يوفر لهم ما يفي باحتياجاتهم الأساسية.

رابعًا:

تعزيز التواصل مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم كل التسهيلات للتنفيذ الفعال لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي ولائحته التنفيذية، لإتاحة المناخ الملائم لهم للعمل كشريك أساسي لتحقيق التنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

خامسًا:

الحرص لدى تنفيذ الرؤية المتكاملة للإصلاح الإداري على بناء جهاز إداري كفء وفعال ينبع آليات الحكم الرشيد وتخضع للمساءلة وينال استحسان المواطنين لمستوى الخدمات المقدمة لهم ويتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التمييز.

سادسًا:

تطوير منظومة تلقي ومتابعة الشكاوى في مجال حقوق الإنسان للاستجابة السريعة والفعالة لأية شكاوى والتواصل الفعال مع جهات الاختصاص بشأنها.

سابعًا:

تكثيف الجهود الوطنية لبناء القدرات والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

عام 2022 عاماً للمجتمع المدني

أعلن السيد الرئيس أن عام 2022 "عامًا للمجتمع المدني"،

موضوعات حول
ية الوطنية لحقوق الإنسان

لقراءة المزيد حول إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان اضغط علامة

https://youtube.com/shorts/iRHGa7wLkmM?feature=share

2. صمت رسمي بعد إدانة البرلمان البلجيكي حال حقوق الإنسان في مصر[45]

05 مارس، 2023

https://ghadnews.net/ar/post/22829

[45] صمت رسمي بعد إدانة البرلمان البلجيكي حال حقوق الإنسان في مصر – أخبار الغد Ghad News

طالب البرلمان البلجيكي، الخميس الماضي، حكومة بلاده بالتعاون مع الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لإظهار موقف أوروبي قوي من انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

وصوت غالبية أعضاء البرلمان على مطالبة الحكومة والمجلس بعدة إجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان في مصر، ومن بينها :الإفراج عن سجناء الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان، فيما قُدم اقتراح بفرض عقوبات فردية على الأشخاص المصريين المرتكبين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

القرار البلجيكي اعتبرته مسؤولة شؤون المناصرة الدولية لدى الاتحاد الأوروبي، في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ليزلي بيكيمال، أول قرار من نوعه من برلمان دولة أوروبية يدين انتهاكات حقوق الإنسان في مصر منذ وصول عبد الفتاح السيسي للحكم.

ولم يصدر عن الحكومة المصرية أو وزارة خارجيتها أو مجلس النواب المصري تعقيبًا على قرار البرلمان البلجيكي حتى موعد كتابة النشرة.

وقالت بيكيمال لموقع " مدى مصر" المستقل إن قرار البرلمان البلجيكي تخاطب الحكومة الفيدرالية البلجيكية، وليس المصرية، مضيفة أن القرار ظهر نتيجة عملية طويلة بدأت منذ عام تقريبًا، حين قدم اثنان من أعضاء البرلمان مقترحًا لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر في يوليو 2022، وجرت بعض التعديلات على المقترح بالتزامن مع انعقاد قمة المناخ في مصر في نوفمبر الماضي، وأرسل رئيس البرلمان البلجيكي طلبًا للسفير المصري لدى بلجيكا، وعدد من المنظمات الحقوقية المصرية للتعليق على المقترح، ما تبعه إحالة المقترح إلى لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البلجيكي.

وناقشت اللجنة المقترح في 7 فبراير الماضي، وصوت غالبية أعضاء اللجنة على تبني المقترح شأن الجلسة العامة للبرلمان التي صوت أغلبية أعضائها على حث الحكومة البلجيكية على التعاون مع الدول

الأوروبية لإدانة تلك الانتهاكات والتصدي لها، وذلك بعدما اطلعوا على الردود التي جاءت من ممثلي المنظمات المدنية غير التابعة للحكومة، ومن السفير المصري، الذي أقر بوجود بعض الانتهاكات، موضحًا أنه جاري حلها، وأن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (في مصر) حال تنفيذها ستحد من تلك الانتهاكات، بحسب بيكيمال.وتضمنت مطالبات البرلمان البلجيكي لحكومته، اتخاذ المبادرات الدبلوماسية اللازمة كافة، واعتبار أن حقوق الإنسان أولوية في إطار العلاقات مع مصر، وفي أثناء الاجتماعات المشتركة والثنائية أو متعددة الأطراف داخل الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الأوروبية والدولية.

كما تضمنت المطالبات، حث السلطة المصرية على مواصلة الحوار الوطني مع السياسيين، وضمان إجرائه في إطار ديمقراطي مستقل، ومواصلة الإفراج عن السجناء السياسيين. وكذلك تضمنت إطلاق إعلان مشترك جديد مع الدول الأوروبية لتنفيذ القرارات التي تبنتها 32 دولة عضوة بالمجلس العالمي لحقوق الإنسان بخنيف في مارس 2021 بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر.

وكانت سفيرة فنلندا لدى الأمم المتحدة، قد وجهت في بيان مشترك، وقعت عليه 31 دولة، بينها الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا، خلال فعاليات جلسات الدورة 46 للمجلس في مارس 2021، عدة انتقادات لحالة حقوق الإنسان في مصر، وطالبت الدول الـ 32 بإنهاء استخدام تهم الإرهاب لإبقاء المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني في الحبس الاحتياطي المطول.

كما طالبت بالتوقف عن إعادة تدوير المحتجزين في قضايا جديدة بنفس التهم بعد انتهاء المدة القانونية لحبسهم الاحتياطي، مشددة على توفير الإجراءات القانونية الواجبة للمحاكمات العادلة، ورفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام والحريات الرقمية، ووقف سياسات حجب المواقع الإعلامية المستقلة، والإفراج عن جميع الصحفيين المحتجزين المقبوض عليهم أثناء مزاولة عملهم.

وأشارت بيكيمال إلى أن بلجيكا كانت واحدة من الدول التي تبنت القرار الفنلندي، ونددت بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، ويعد القرار الأخير من البرلمان البلجيكي مناسبة جيدة لإعادة تفعيل هذا القرار واتخاذ إجراءات رسمية من مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي يضم وزراء خارجية الدول الأوروبية، لضمان تحسين حالة حقوق الإنسان في مصر، موضحة أنه على عكس قرارات البرلمان الأوروبي الذي عادة ما يصدر توصيات لا تجد طريقها للتنفيذ.. بالمقابل تملك حكومات الدول الأوروبية إذا كان لديها إرادة أن تتخذ إجراءات فعلية لمخاطبة السلطات المصرية للتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان.

وكان البرلمان الأوروبي قد صوت، في ديسمبر 2020، بغالبية 434 عضوًا من أصل 685 عضوًا، على مشروع قرار لحث دول الاتحاد الأوروبي والمجلس العالمي لحقوق الإنسان على اتخاذ موقف حازم ضد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وتضمن قراره 18 توصية، أبرزها؛ المطالبة بإنشاء آلية دولية طويلة الأجل لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في مصر، وفرض عقوبات على النظام المصري، ومحاكمة المسؤولين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين.

وعما يعنيه القرار البلجيكي من توجيه عقوبات فردية للمسؤولين المصريين المرتكبين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أوضحت ممثلة مركز القاهرة أن الدول الأوروبية يمكنها إصدار قرارات مثل حرمان هؤلاء المسؤولين من الحصول على تأشيرات السفر إليها، وتجميد حساباتهم البنكية في الدول الأوروبية، وغيرها من العقوبات المنصوص عليها في نظام عقوبات حقوق الإنسان الأوروبي.

3. صمت أوروبا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر يثير جدلا وتساؤلات[46]

23 يونيو, 2022

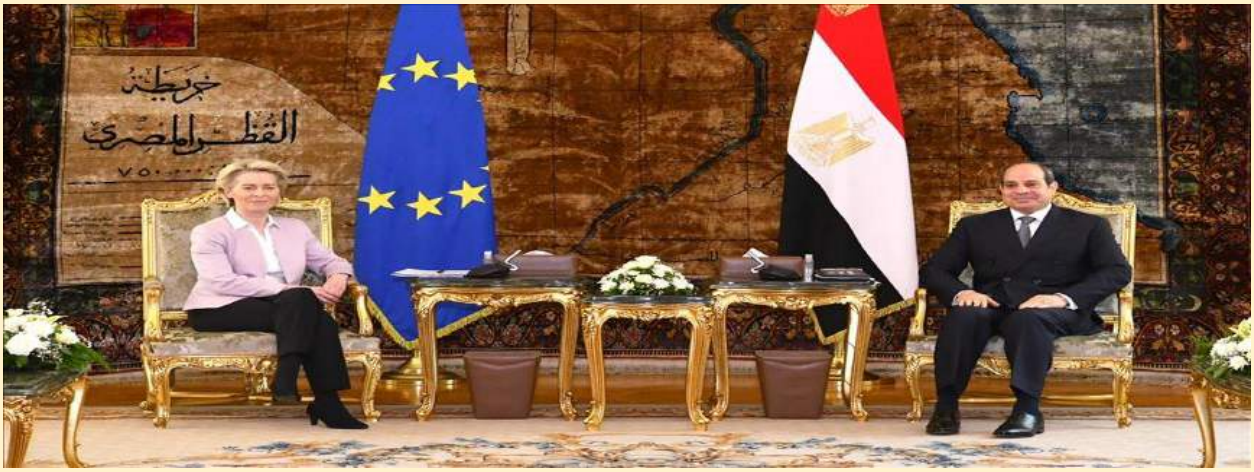

تحدث موقع "لوكوريه دا أطلس" الفرنسي عن اهتمام منظمة العفو الدولية "أمنستي" للاتحاد الأوروبي بوضع مصالحه المالية أولا، والتعاون مع نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، من دون إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وتساءل الموقع الإلكتروني عما "إذا كانت لدى أوروبا القدرة على التعاون مع مصر على حساب حقوق الإنسان؟"

ويأتي السؤال تعليقا من الموقع على اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية المصري سامح شكري في 19 و20 يونيو 2022، لإعادة تحديد تعاونهم السياسي والمالي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وأيضا للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة القادم حول تغير المناخ في عام 2022 الذي سيتخذ مكانا من 7 إلى 18 نوفمبر في مدينة شرم الشيخ الساحلية جنوبي مصر.

تعاون رغم الانتهاكات

[46] صمت رسمي بعد إدانة البرلمان البلجيكي حال حقوق الإنسان في مصر - أخبار الغد Ghad News

واجتمع مجلس الشراكة في لوكسمبورغ، برئاسة سامح شكري، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية الأوروبية جوزيب بوريل.

وبشأن وثيقة أولويات الشراكة الممتدة حتى 2027، التي وقعها الجانبان في 19 يونيو، أضاف البيان: "اتفق الاتحاد الأوروبي ومصر على أن المجتمع المدني والقطاع الخاص يعدان مساهمين فعالين في التنفيذ."

وأكد البيان أنه سيجرى تعميق الحوار في 3 أولويات هي: "اقتصاد حديث مستدام والتنمية الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار والشراكة في السياسة الخارجية، والتعاون في مجالات بينها إدارة المياه ومجالات الطاقة." وفي هذا الصدد، وافق الاتحاد على تقديم شريحة أولى لمساعدات بقيمة 240 مليون يورو لتمويل مشاريع تنمية مستدامة بمصر حتى 2024.

وشدد الجانبان على التزامهما بـ " دعم الديمقراطية، والحريات وحقوق الإنسان"، معلنين "الاتفاق على تعميق حوارهما السياسي."

وأدانت منظمة العفو الدولية صمت الاتحاد الأوروبي ورئيسته أورسولا فون دير لاين فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مصر .

قالت منظمة العفو الدولية قبيل اجتماعات مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، إن القادة الأوروبيين يضعون المصالح قصيرة الأجل قبل حقوق الإنسان من خلال دعم الحكومة المصرية، في الوقت الذي تواصل فيه الأخيرة اعتداءاتها.

وقال حسين بيومي، الباحث المعني بمصر في منظمة العفو الدولية: "يلتقي قادة الاتحاد الأوروبي بوزير الخارجية المصري لبحث تعميق العلاقات، وتقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة المصرية، التي تحتجز تعسفيا آلاف المعارضين والمنتقدين في ظروف غير إنسانية، وتضيق الخناق على المجتمع المدني."

بينما أصدرت المحاكم المصرية العدد الأكبر من أحكام الإعدام المسجلة على مستوى العالم في عام 2021، وفق قوله .

وفقا لأرقام المنظمة غير الحكومية، في عام 2021، حكمت المحاكم المصرية على 356 شخصا على الأقل بالإعدام، بزيادة قدرها 34 بالمئة. وهو ما يجعل مصر الدولة الأكثر إدانة بالإعدام في العالم، بحسب الموقع .وأوضح أن منظمة العفو الدولية واضحة للغاية بشأن الموقف الذي يجب أن يتخذه الاتحاد الأوروبي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

وقال بيومي: "يجب على الاتحاد الأوروبي أن يدين على الفور انتهاكات مصر وأن يضع حقوق الإنسان في صميم المناقشات حول العلاقات، خاصة أن البلاد تستعد لاستضافة مؤتمر تغير المناخ ."

وتضيف منظمة العفو أن القادة الأوروبيين يزعمون أنهم يهتمون بحقوق الإنسان، ولكن صمت الرئيسة فون دير لاين بشأن القمع المتصاعد خلال زيارتها الأخيرة لمصر يشير خلاف ذلك.

وبينت أن التزام الصمت أو الاكتفاء بالتعبير عن القلق بعبارات ضعيفة غير واضحة لن يكون كافيا لمساعدة من يعانون ظلما في السجون المصرية .

تدعو المنظمة غير الحكومية قادة الاتحاد الأوروبي إلى إسماع أصواتهم مع السلطات المصرية للإفراج عن المعتقلين تعسفيا. ويأتي ذلك في ظل تزايد انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون المصرية وخارجها.

لا انفراجة

وأصدر المرصد الحقوقي التابع للمعهد المصري للدراسات، تقريره الشهري الخاص بتغطية حالة حقوق الإنسان خلال مايو ، أكد فيه استمرار تدهور الأوضاع الحقوقية، رغم كل الأحاديث التي تقول إن

هناك انفراجة من نقبة في المشهد العام، وذلك على خلفية دعوة الحوار الوطني التي أطلقها رئيس النظام عبد الفتاح السيسي .

وتناول التقرير، مناقشة مبدأ الحوار بين النظام والقوى السياسية المعارضة، حيث نشطت الحركة المدنية الديمقراطية والأحزاب السياسية المختلفة لمناقشة ضمانات الحوار وتنظيمه وكيفية تنفيذ مخرجاته. وجاءت قضية الإفراج عن سجناء الرأي، ووقف تقييد الإعلام وحجب المواقع، وإخلاء سبيل كل المحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا أو اتهامات سياسية، كأحد المطالب الأساسية لإثبات جدية الحوار، وتمهيد المناخ له. ويرى التقرير أنه "من غير المعروف إذا ما كان الحوار ينجه لمناقشة الخيارات الأساسية للنظام المصري في المجال السياسي والعلاقة بالسلطات الأخرى."

ولا يعرف إذا ما كان سيفتح المجال السياسي والحزبي، والتراجع عن السياسات الاقتصادية الخاصة باللجوء للقروض الدولية والدخول في مشاريع ليست ذات أولوية، والتخلي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وقمع حرية التظاهر السلمي أم يقتصر على قضايا تفصيلية بعينها ؟

ولفت التقرير إلى أن "لجنة العفو الرئاسي أخذت حيزا كبيرا من النقاش في عرض مداولات اللجنة واتجاهاتها."

كما حاولت منظمات حقوق الإنسان في الداخل والخارج التفاعل مع مهام اللجنة بعرض معايير منضبطة واضحة للعفو عن المحكوم عليهم في قضايا رأي، فضلا عن المحبوسين احتياطيا .

وأكد "استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، رغم كل هذا الجدل، ومن أهمها صدور أحكام انتقامية بالحبس لفترات تتراوح بين 10 أعوام و15 عاما ضد رئيس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، ونائبه محمد القصاص، وعدد آخر من قيادات جماعة الإخوان المسلمين أبرزهم نائب المرشد محمود عزت، والمنسق السابق للحركة المدنية الديمقراطية، يحيى حسين."

كذلك أشار التقرير الحقوقي إلى "استمرار وفاة المحبوسين بمقار الاحتجاز نتيجة التعذيب وسوء الرعاية الصحية، وغياب أي تحقيقات مستقلة بهذا الشأن."

فضلا عن ذلك، رصد التقرير تردي الرعاية الصحية لعدد من سجناء الرأي، وأبرزهم الوزير السابق والقيادي بجماعة الإخوان، محمد علي بشر، وابنة نجلة نائب مرشد الإخوان، عائشة الشاطر .

وتابع: "رغم حالات إخلاء السبيل التي حدثت من النيابة العامة أو محاكم الجنايات وآخرها إخلاء سبيل 25 من الناشطين المحبوسين احتياطيا، فهي لا تزال محدودة ومؤقتة تتعلق بالحوار الدائر، ولا تنصف بالدوام. مقابل ذلك، يجرى تجديد حبس الآلاف من سجناء الرأي، والذين يصل عددهم إلى سبعين ألف سجين في تقديرات حقوقية مختلفة. ولفت إلى "استمرار تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمصريين، وخاصة العمال الذين يعانون سياسات انخفاض الأجور والخصخصة والتشريد والفصل، فضلا عن تدخلات الإدارة والأجهزة الأمنية بشطب الملفات في الانتخابات العمالية التي جرت أخيرا في يونيو، كما استمر أيضا حبس الصحفيين، رغم إخلاء سبيل 3 منهم في نهاية مايو." وعرض التقرير تطورات حبس الناشط البارز علاء عبد الفتاح في زاوية "شخصية العدد"، وعدد من المحاور الأساسية هي: الحق في الحياة وعقوبة الإعدام، حقوق السجناء والمحتجزين، والحق في الرعاية الصحية، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التظاهر، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

https://youtu.be/XKZ4WkCEPeU

https://youtu.be/H4-DU3TpVHU

تقرير حقوق الإنسان في العالم [مصر في صفحة 149]

PDF

WEBPOL1056702023 ARABIC (1).pdf

لقراءة التقرير اضغط الرابط التالي:

تقرير حقوق الإنسان في العالم 2023 [مصر في صفحة 149] – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وللمعارضين آراء أخري

تقرير حقوق الإنسان في مصر 2022

تقرير حقوق الإنسان في مصر 2022 – سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر (usembassy.gov)

ملخص تنفيذي

وفقاً للدستور المصري، مصر هي جمهورية يحكمها رئيس منتخب، وبرلمان تشريعي من مجلسين، وقد أُعيد تشكيل ما كان يسمى "مجلس الشورى" في عام 2020 ليكون تحت مسمى "مجلس الشيوخ" بعد غياب دام ست سنوات. ورئيس الجمهورية هو رسمياً رأس الدولة، بينما يتم تعيين رئيس الوزراء بواسطة الرئيس كرئيس للحكومة، كما أنه يعين مجلس الوزراء. وقد شهدت الانتخابات الرئاسية في 2018 انسحاب منافسين للرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، قبل الانتخابات؛ منذرين بقرارات شخصية وضغوط سياسية ومشاكل قانونية ومنافسة غير عادلة، وفي بعض الحالات، تم اعتقالهم بتهمة انتهاك

قواعد الترشح. وقد أعربت منظمات محلية ودولية عن قلقها من أن القيود الحكومية على حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير تقيد بشدة المشاركة الواسعة في العملية السياسية.

ولقد فاز ائتلاف مؤيد للحكومة بأغلبية ساحقة من المقاعد في انتخابات متعددة المراحل ومتعددة الدورات لمجلس الشيوخ ومجلس النواب المعاد تشكيلهما . وقال المراقبون المحليون والدوليون إن السلطات الحكومية أدارت الانتخابات البرلمانية بشكل احترافي وفقاً لقوانين البلاد، وأن نتائجها كانت ذات مصداقية. ولاحظ المراقبون أن القيود المفروضة على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات السياسية والتعبير أعاقت بشكل كبير المناخ السياسي المحيط بالانتخابات.

تشرف وزارة الداخلية على تطبيق القانون والأمن الداخلي، بما في ذلك شرطة قطاع الأمن العام، وقوات الأمن المركزي، وجهاز الأمن الوطني، وإدارة الجوازات والهجرة والجنسية وشرطة قطاع الأمن العام هي المسؤولة عن إنفاذ القانون على الصعيد الوطني. وتحمي قوة الأمن المركزي البنية التحتية، وهي مسؤولة عن السيطرة على الحشود. أما جهاز الأمن الوطني، الذي خلف مباحث أمن الدولة عام 2011، فهو مسؤول عن التعامل مع تهديدات الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، إلى جانب الأجهزة الأمنية الأخرى. وهيئة إدارة الجوازات والهجرة والجنسية مسؤولة عن إصدار وثائق السفر ومعالجة طلبات الهجرة وإدارة قضايا الجنسية. إن القوات المسلحة مسؤولة أمام وزير الدفاع، ولكنها قد تساعد الشرطة أيضاً في حماية البنية التحتية الحيوية أثناء حالة الطوارئ. وتعمل القوات المسلحة في شمال سيناء كجزء من عملية وطنية أوسع لمكافحة الإرهاب، مع امتلاكها سلطة الاحتجاز العامة. وقوات حرس الحدود، تحت إشراف وزارة الدفاع، هي المسؤولة عن مراقبة الحدود. وقد حافظت السلطات المدنية على سيطرة فعالة على قوات الأمن. وورد أنباء عن ارتكاب أفراد من قوات الأمن لانتهاكات عديدة.

في عام 2021، ألغي الرئيس السيسي حالة الطوارئ، لكنه صدق على تشريع يمنح سلطات مماثلة، بما في ذلك السماح للرئيس باتخاذ "الإجراءات المناسبة" لمدة لا تتجاوز ستة أشهر للحفاظ على النظام العام والأمن (على سبيل المثال، حظر التجول أو الإجلاء القسري) في حالة حدوث كارثة طبيعية أو حدث إرهابي، وكذلك سلطة تفويض الجيش لمساعدة السلطات المحلية في حماية البنية التحتية الحيوية.

وفي أبريل / نيسان، أعاد الرئيس السيسي تنشيط لجنة العفو الرئاسية، مما أدى إلى إطلاق سراح 850 إلى 1000 سجين سياسي حتى نهاية العام، بحسب تقديرات منظمات حقوق الإنسان المحلية وأعضاء لجنة العفو الرئاسي.

وتضمنت قضايا حقوق الإنسان الهامة تقارير موثوقة عن: القتل غير القانوني أو التعسفي، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء على يد الحكومة أو وكلائها، وعلى يد الجماعات الإرهابية. وهناك الاختفاء القسري من قبل أمن الدولة؛ التعذيب وحالات المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من قبل الحكومة؛ ظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ السجناء والمعتقلين السياسيين؛ القمع العابر للحدود ضد الأفراد في بلد آخر؛ التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ الانتهاكات الجسيمة في النزاع، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاختطاف والانتهاكات الجسدية والوفيات أو الأذى غير القانوني أو الواسع النطاق للمدنيين؛ وفرض قيود خطيرة على حرية التعبير ووسائل الإعلام، بما في ذلك اعتقال أو مقاضاة الصحفيين، والرقابة، وإنفاذ قوانين التشهير الجنائية أو التهديد بإنفاذها للحد من التعبير؛ كما أن هناك قيود خطيرة على حرية الإنترنت؛ وكذا التدخل الشديد في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك القوانين التقييدية المفرطة بشأن تنظيم أو تمويل أو تشغيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ وهناك قيود على حرية الحركة؛ وقيود خطيرة وغير منطقية على المشاركة السياسية؛ وقيود حكومية خطيرة على

منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية؛ وهناك ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي وانعدام التحقيق والمساءلة عن هذه الجرائم؛ والجرائم التي تنطوي على عنف أو تهديدات بالعنف تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمثليين وثنائيي الجنس؛ وكذلك قيود كبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات.

ولقد تقاعست الحكومة عن معاقبة أو مقاضاة المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات، سواء في الأجهزة الأمنية أو في أي مكان آخر في الحكومة، بما في ذلك المتورطين في الفساد.

تقرير السفارة الأمريكية
ق الإنسانفي مصر 2022.

لقراءة تقرير السفارة الأمريكية في القاهرة عن حقوق الإنسان في مصر

اضغط الرابط التالي:

تقرير السفارة الأمريكية في القاهرة عن حقوق الإنسان في مصر 2022 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

6. الاستراتيجية السادسة

استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن المائي المصـــــــري

استراتيجية الموارد المائية 2050[47]

ALL-WaterStaretgy2050.pdf

لقراءة استراتيجية الموارد المائية حتى عام 2050

اضغط علامة

[47] استراتيجية الموارد المائية 2050 – وزارة الموارد المائية والري (mwri.gov.eg)

ا. مصر وقضية المياه[48]

تولى مصر قضية المياه أقصى درجات الاهتمام سواء من حيث المحافظة على مواردها المائية وحُسن إدارتها أو الدفاع عن حقوقها التاريخية في مياه النيل، المورد الرئيسي للمياه، وهو ما تمت ترجمته في اتفاقيات قانونية عديدة شاملة ومحددة، مع دول حوض النيل، تلزم الجميع باحترامها وعدم الإخلال بها، وفي المقابل تتعاون مصر مع دول حوض النيل وتشاركها في العديد من المشاريع التنموية لديها. كما ساهمت مصر في إنشاء العديد من السدود ومحطات مياه الشرب الجوفية، وقامت بإعداد الدراسات اللازمة لمشروعات إنشاء السدود متعددة الأغراض لتوفير الكهرباء ومياه الشرب لمواطني الدول الإفريقية، ومن أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقية 1959، التي تحصل مصر بمقتضاها على 55.5 مليار متر مكعب سنويًا من المياه. وتحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب، باعتبار أن الإيراد الكلي

[48] مصر وقضية المياه–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

للنهر هو 84 مليارًا، يضيع منها نحو 10 مليارات أثناء الاندفاع من الجنوب إلى الشمال بسبب البخر والتسرب. واتفاقية إعلان المبادئ عام 2015، بين مصر والسودان وإثيوبيا، في الخرطوم، التي أكدت على التعاون المشترك على أساس التفاهم والمنفعة والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي، وتفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها .

تقدر موارد مصر المائية بحوالي 60 مليار متر مكعب سنويا من المياه، يأتي معظمها من مياه نهر النيل، بالإضافة لكميات محدودة للغاية من مياه الأمطار والمياه الجوفية العميقة بالصحاري، وفي المقابل يصل إجمالي الاحتياجات المائية في مصر لحوالي 114 مليار متر مكعب سنويًا من المياه (حسب تصريح وزير الموارد المائية في 28 مارس 2021)، ويتم تعويض هذه الفجوة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية السطحية في الوادي والدلتا، بالإضافة لاستيراد منتجات غذائية من الخارج تقابل 34 مليار متر مكعب سنويًا من المياه .

يواجه قطاع المياه في مصر تحديات جمة وعلى رأسها الزيادة السكانية والتغيرات المناخية وسد النهضة الإثيوبي، ومصر بما تملكه من خبرات وطنية متميزة في مجال الموارد المائية والري، يمكنها التعامل مع مثل هذه التحديات بمنتهي الكفاءة وإيجاد الحلول العملية لها من خلال تحويل مثل هذه التحديات لفرص يستفيد منها المصريون.

تقوم مصر ببعض المشروعات القومية الكبرى التي تهدف لترشيد استخدام المياه وتعظيم العائد منها، فتقوم وزارة الموارد المائية والري خلال العام الحالي 2021 بتنفيذ المشروع القومي لتأهيل الترع والذي يهدف لتحسين عملية إدارة وتوزيع المياه، كما تقوم الوزارة بالعمل في المشروع القومي للتحول من الري بالغمر لنظم الري الحديث وتشجيع المزارعين على هذا التحول، لما له من أثر واضح في ترشيد استهلاك المياه،، بالإضافة لتنفيذ العديد من المشروعات الكبرى في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي،

مثل مشروع الاستفادة من مياه مصرف بحر البقر بشرق الدلتا والاستفادة من مياه مصارف غرب الدلتا ومشروع مصرف المحسمة بالإضافة لإنشاء أكثر من 100 محطة خلط وسيط، وعلى صعيد التطوير التشريعي أعدت الدولة مشروع قانون الموارد المائية والري الجديد، الجاري مناقشته حاليًا بمجلس النواب، ويهدف لتحسين عملية تنمية وإدارة الموارد المائية وتحقيق عدالة توزيعها على كافة الاستخدامات والمنتفعين.

السياسة المائية المصرية

عملت الحكومات المصرية المتعاقبة على إعداد استراتيجيات وسياسات مائية وخطط قومية، بما يُسهم في تحقيق الاستفادة القصوى مما تحصل عليه مصر من مياه النهر. ففي مستهل عام 1998 تم وضع أول إستراتيجية متكاملة للسياسة المائية لمصر، تعتمد في تنفيذها على نظرية "الإدارة المتكاملة للموارد المائية"، ويشترك في تنفيذها وزارات وجهات متعددة.. وقد بلغت تكلفة مشروعات الاستراتيجية بمحاورها المختلفة 145 مليار جنيه، واصلت مصر تنفيذها حتى عام 2017، وتنقسم هذه الإستراتيجية إلى ثلاثة محاور أساسية:

1. تعظيم الاستفادة من كل قطرة مياه.
2. القضاء على التلوث ومواجهة مشكلته.
3. التعاون مع دول حوض نهر النيل للحفاظ عليه وتنميته.

تضمنت الإستراتيجية محورين أساسيين للعمل من خلالهما، وهما:

المحور الأول:

تختص بما يمكن أن نسميه السعي نحو الاستخدام الجيد للموارد المائية، وذلك من خلال نظرية الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تأخذ في حسبانها جميع الموارد المتاحة والمطلوبة لمواجهة جميع

الاستخدامات وإحداث توازن بينها من خلال انتهاج عدد من السياسات الهادفة التي تعظم الفائدة من وحدة المياه.

المحور الثاني:

طرح بدائل خارجية تهدف إلى التعاون مع دول حوض النيل لتنمية مواردها المائية وحُسن استغلالها من جانب وتنفيذ مشاريع أعالي النيل بهدف خفض الفواقد وزيادة تصريف النهر لصالح دول الحوض من جانب آخر.

في نهاية عام 2020 أطلقت مصر استراتيجية لإدارة الموارد المائية حتى عام 2050، ضمن محاور الخطة القومية للموارد المائية (2017/2037) بتكلفة 50 مليار دولار، أطلق عليها "4 ت" بمشاركة عدد من الوزارات، ومن أهم المشروعات التي تقوم الوزارة بتنفيذها حاليًا ضمن هذه الخطة: المشروع القومي لتأهيل الترع، ومشروع التحول من نُظم الري بالغمر إلى نُظم الري الحديث، وبرامج التكيف مع التغيرات المناخية، والحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر، ومشروعات حصاد الأمطار. وتولى هذه الخطة اهتمامًا خاصًا بالسنوات المتوسطة 2020 و2030، لعدة أسباب منها أن مصر قامت بإعداد استراتيجية التنمية المستدامة للدولة حتى عام 2030، وذلك بهدف وضع مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم اقتصاديًا واجتماعيًا وذلك بحلول عام 2030، كما أنه يتوافق مع أسلوب الخطط الخمسية للتخطيط المالي الذي ستتحول إليه مصر مرة أخرى بداية من عام 2020، ولذا اطلق عليها الخطة القومية للموارد المائية 2037، وبجانب اعتماد الخطة القومية في المقام الأول على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة القومية الأولى للموارد المائية 2017 خلال الفترة بين عامي 2005 و 2017، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة تأخذ في الاعتبار أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في مصر .

التحديات المائية التي تواجهها مص

تتزايد التحديات المائية التي تواجهها مص من تزايد السكان الى التغيرات المناخية وصولا الى سد النهضة خاصة بعد انتهاء الحكومة الاثيوبية من المرحلة الأولى لملء السد في يوليو 2020 وبات من المؤكد أن استكمال ملء السد من جانب إثيوبيا يمثل بدء الخطوات العملية في التأثير علي حصة مص من مياه النيل البالغة نحو 55.5 مليار متر مكعب.

وعلي الرغم من النمو السكاني المضطرد في مص، وتزايد الاحتياج للمياه للزراعة والاستخدامات المنزلية والصناعية، فإن أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تشير بوضوح الي تراجع موارد مص المائية في عام 2020/2019 إلي 60,5 مليار متر مكعب، وبات من المحتم علي الحكومة المصرية الحفاظ علي موارد مص المائية بالكامل وتنميتها لمواكبة الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

ومن أهم التحديات التي تواجه مص في هذا الصدد:

أولا:

تمثل الزيادة السكانية تحديًا رئيسيًا للموارد المائية، فمن المتوقع أن يصل إجمالي السكان في مص لأكثر من 175 مليون نسمة في عام 2050 وهو ما يمثل ضغطاً كبيرًا على الموارد المائية.

ثانيا:

تعد التغيرات المناخية تحديًا كبيرًا لموارد مص المائية في ظل الارتفاع الملحوظ لدرجة الحرارة وكذلك ما تشهده مص من ظواهر جوية متطرفة وغير مسبوقة مثل الأمطار الشديدة التي تضرب مناطق متفرقة من البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب سطح البحر وتأثيره السلبي الخطير على المدن والمناطق الساحلية.

ثالثًا:

سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على مياه نهر النيل، حيث يُعتبر أحد التحديات الكبرى التي تواجه مصر حاليا، خاصة في ظل الإجراءات الأحادية التي يقوم بها الجانب الإثيوبي فيما يخص ملء وتشغيل سد النهضة، وما ينتج عن هذه الإجراءات الأحادية من تداعيات سلبية ضخمة لن تقبلها الدولة المصرية .

مشروع سد النهضة (Renaissance Dam)

يرجع مشروع سد النهضة إلى إعلان الحكومة الأثيوبية في 2 أبريل 2011، البدء في هذا المشروع لتوليد طاقة تقدر بـ 5250 ميجاوات على النيل الأزرق بولاية (جوبا/بني شنقول جومز) غرب أثيوبيا والتي تبعد بمسافة تتراوح من 20 إلى 40 كم عن الحدود الأثيوبية مع السودان وداخل الحدود الأثيوبية، بتكلفة قدرها بتكلفة 4.8 مليار دولار، ومن المفترض أن يبلغ ارتفاع السد حوالي 5,84 متراً .

ووفقاً لآراء الخبراء فإن مخاطر سد النهضة تكمن فيما يلي :

1. تخفيض حصة مصر المائية بواقع 20 مليار متر مكعب من مياه النيل، وهو ما سيتسبب في كارثة محققة نظرًا لأن مصر تعتمد اعتمادًا شبه كامل على مياه النيل، نظرًا لكونها دولة صحراوية، كما أن لديها أعداد كبيرة من السكان (حوالي 100 مليون نسمة) وتحتاج لمياه النيل لكي تغطي احتياجات ومطالب السكان المتزايدة، وتنفذ خطط التنمية الشاملة. وتؤكد الأبحاث الصادرة عن جامعة القاهرة أن التأثيرات المتوقعة لإنشاء سد النهضة على مصر قد تكون كارثية حيث من المتوقع ألا تتمكن مصر من الحصول على كامل حصتها من مياه النيل، وقد تتضاءل هذه الحصة لتصل إلى 34 مليار متر مكعب سنويًا، وهو ما يشكل كارثة محققة لمصر، في حال حدوثه، نتيجة للدمار الذي سيصيب الزراعة والثروة الحيوانية ويوقف مشروعات التنمية بها، إلى جانب الآثار البيئية المدمرة والجفاف مما قد يدفع المنطقة للدخول في صراعات عسكرية على المياه أو ما يعرف بحروب المياه .

2. في حالة الانتهاء من مشروع سد النهضة والبدء في سنوات التخزين سوف يؤدى ذلك إلى نقص في حصة مصر من المياه بنسبة تتراوح من 9 إلى 12 مليار متر مكعب سنويًا، وفي حال قررت أثيوبيا بناء مجموعة السدود المتكاملة (أربعة سدود) فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة النقص في حصة مصر من المياه بمقدار 15 مليار متر مكعب سنويًا، هذا إلى جانب خسارتها لحوالي 3 ملايين فدان من الأراضي الزراعية وتشريد ما يتراوح من 5 إلى 6 ملايين مزارع، ويراهن الخبراء على قرار اللجنة الدولية برفض مقترحات أثيوبيا لبناء السد الأمر الذي قد يلزمها بضرورة التوصل إلى اتفاق مع مصر.
3. هناك احتمال أن تحدث انهيار في السد نتيجة لبنائه في منطقة منحدرة تشهد اندفاع مياه النيل الأزرق بما يزيد عن نصف مليار متر مكعب يوميًا وهي مياه تتحدر من أماكن ذات ارتفاعات شاهقة تصل إلى 2000 متر، وهو ما قد يتسبب في حدوث فيضانات عارمة قد تطيح ببعض القرى والمدن، أما في حالة الانهيار التام فإن اندفاع المياه الهائلة المختزنة خلف السد سوف يتسبب في إغراق العديد من المدن وقد يغرقها تمامًا وستكون الخرطوم من بين هذه المدن، وذلك نتيجة انهيار ودمار سدود الروصيرص وسنار ومروى الواقعة داخل الحدود السودانية.
4. من المتوقع أن تستمر فترة ملء الخزان لسد النهضة 6 سنوات، سوف يصاحبها عجز في إنتاج الطاقة المائية في مصر إلى جانب انخفاض مستوى بحيرة ناصر إلى حوالي 15 متر، وذلك إلى جانب حدوث فترات جفاف وتدهور في نوعية المياه.
5. وبناء على ما سبق، فإن أزمة مياه النيل تعد إحدى أكبر وأخطر التحديات التي تواجهها مصر نظرًا لكونها أزمة ترتبط بالأمن القومي المصري ومستقبل الأجيال القادمة، ويكمن التحدي في خرق أثيوبيا لاتفاقها مع مصر في أعقاب ثورة 25 يناير، والذي تضمن عدم إقدام أثيوبيا على أي إجراء يتعلق بالمياه وينتج عنه إضرار بمصر وأمنها المائي والقومي.

الموارد المائية الحالية والمستهدفة

من أبرز القضايا القومية التي تهتم بها مصر في الوقت الحالي تعظيم الاستفادة من مصادر مواردنا المائية نظرًا لأن المياه هي الركيزة الأساسية للتنمية ولتأثيرها المباشر على حاضر ومستقبل شعبنا، وأمنه السياسي ،والاقتصادي، والاجتماعي.

وتتحصر الموارد المائية التقليدية في مصر في نهر النيل والمياه الجوفية والأمطار والسيول وموارد غير تقليدية تتمثل في مياه الصرف الصحي المعالج والصرف الزراعي .

أ. الموارد المائية الحالية واستخدامات

نهر النيل

يُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه **55.5** مليار متر مكعب تمثل **79.3**% من الموارد المائية وتغطي **95**% من الاحتياجات المائية الراهنة .

المياه الجوفية

تقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في مصر بحوالي **6.1** مليار متر مكعب/سنه في الوادي والدلتا ويمكن زيادة هذه الكمية مستقبلًا لتصل إلى **7.5** مليار متر مكعب/سنه دون تعريض المخزون الجوفي للخطر.

الأمطار

لا تعد الأمطار مصدرًا رئيسيًا للمياه في مصر لقلة الكميات التي تسقط شتاءً حيث يسقط على مصر نحو **1.3** مليار متر مكعب من مياه الأمطار كل عام.

إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي

مياه الصرف الزراعي من المصادر المائية التي لا يستهان بها، حيث يبلغ المتوسط السنوي لمياه الصرف الزراعي نحو 12 مليار متر مكعب/سنة يعاد استخدام حوالي 5.7 مليار متر مكعب حاليًا، وقد بذلت جهود ساعدت في الوصول بها إلى 9 مليارات متر مكعب عام 2017 يستفاد بها في مشروعات التوسع الزراعي .

مياه الصرف الصحي المعالجة

يمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري بشرط أن تفي بالشروط الصحية المتعارف عليها عالميًا، حيث تبلغ كميتها نحو 2.5 مليار متر مكعب سنويًا يعاد استخدام حوالي 1.3 مليار متر مكعب منها بعد معالجتها في مشروعات استزراع الأراضي الصحراوية.

ب. استخدامات المياه.

يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر من استخدامات المياه حيث بلغ نحو 61،65 مليار متر مكعب من إجمالي الاستخدامات عام 2018/2017 وقُدرت احتياجات القطاع الصناعي من المياه بنحو 4.5 مليار متر مكعب عام 2018، يُستهلك منها فعليًا نحو 9.4 مليارات متر مكعب عام 2019/2018 والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .

أما بالنسبة لاستخدامات مياه الشرب والأغراض الصحية فتُقدر بنحو 10،75 مليار متر مكعب بنسبة 4.13 % من إجمالي الاستخدامات عام 2018، وفقا لنشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2019 ويقدر متوسط نسبة الفاقد في مياه الشرب النقية بنحو 9.27 % من إجمالي المياه على مستوى الجمهورية تفقد في الشبكات المنهالكة والمنازل والمدارس والجهات الحكومية .

ج. الموارد المائية المستهدفة

هناك العديد من المشروعات في أعالي النيل بهدف السيطرة على فقد مياهه وتدبير موارد إضافية من أهمها:

1. مشروع "قناة جونجلي"، في جنوب السودان، والذي يمكن أن يوفر نحو 4 مليارات متر مكعب في مرحلته الأولى و3 مليار متر مكعب في مرحلته الثانية تقسم مناصفة بين مصر والسودان.
2. مشروع "بحر الغزال"، الذي يوفر حوالي 7 مليارات متر مكعب، توزع مناصفة بين مصر والسودان.
3. مشروع "مستنقعات موشار"، جنوب السودان الذي يوفر نحو 4 مليارات متر مكعب من المياه.
4. تحلية مياه البحر، من أهم المحاور المستقبلية لزيادة الموارد المائية خاصة وأن تكلفته تتناقص باستخدام التقنيات الحديثة. وقد وصلت موارد مصر المائية من تحلية مياه البحر إلى نحو 292 مليون متر مكعب سنويًا عام 2020.
5. تعديل التركيب المحصولي القائم بما يتلاءم مع سياسة الدولة المائية والإنتاجية والتصديرية وخفض كميات مياه الري للمساحة المحصولية حيث تهدف خطة الدولة إلى توفير نحو 1.5 مليار متر مكعب من المياه سنويًا عن طريق إحلال زراعة البنجر محل قصب السكر وتخفيض المساحة المزروعة أرز من 1.3 مليون فدان إلى 950 ألف فدان.
6. تقليل الفواقد المائية، قدرت وزارة الموارد المائية والري فواقد المياه بحوالي 35% من إجمالي المياه المنصرفة من السد العالي أي حوالي 19.4 مليار متر مكعب والمرجح أنها تفقد بالتسرب والبخر، كما يمثل الفقد في قنوات الري بنحو 2.3 مليار متر مكعب سنويًا. وتهدف إستراتيجية تطوير الري في مصر إلى رفع كفاءة نظم الري وصيانة الموارد المائية بالتخلص من الحشائش والنباتات المائية والتي يبلغ الفاقد الناتج بسبب نموها إلى نحو 0.75 مليار متر مكعب سنويًا.

- ✓ أكد الرئيس السيسي في 13 إبريل 2021 ضرورة ضمان جميع عوامل نجاح وجدارة آليات التنفيذ لتحديث وتطوير نظم الري على مستوى الجمهورية لرفع كفاءة إدارة مياه الري وتحقيق فواقد نقلها، وعلى رأسها المشروع القومي لتبطين الترع ورفع كفاءة القنوات المائية الفرعية، كما شدد الرئيس على أهمية تدريب المزارعين على أعمال تشغيل وصيانة أنظمة الري الحديث وتوعيتهم إعلاميًا للتعريف بفوائد نظم الري الحديث والذكية
- ✓ تنوي مصر التوجه نحو استخدام منظومة الري الذكي التي تعد من أحدث تقنيات الري الزراعي في العالم وذلك بإنتاج أجهزة مجسات متطورة بأسعار وكميات مناسبة لتكون في متناول الفلاحين من أجل قياس مستوى الرطوبة في التربة بدقة عالية مما تحقق فوائد متعددة أهمها توفير كميات مياه الري، وزيادة الإنتاجية المحصولية للأراضي الزراعية.
- ✓ أعلنت مصر في 7 مايو 2021 أنه تم تحويل نحو 285 ألف فدان لنظام الري الحديث بالإضافة الى تقديم طلبات لتحويل 85 ألف فدان أخرى، كما سيصل إجمالي أطوال الترع التي ستتم تأهيلها تبطينها ضمن المشروع القومي لتبطين الترع 8226 كيلومترا في إطار المرحلة الأولى التي ستنتهي منتصف عام 2022 بتكلفة 18 مليار جنيه.
- ✓ وجه الرئيس السيسي في 29 مايو 2021 بتكامل استراتيجية تحلية المياه مع السياسة العامة للدولة للإدارة الرشيدة للمياه، الى جانب الاستفادة القصوى من المياه الناتجة عن كل محطات المياه المتنوعة سواء للمعالجة أو التحلية، وكذلك توطين كل مكونات تكنولوجيا تحلية المياه في مصر سعيا لامتلاك القدرة في هذا المجال.

جهود مصر لتأمين احتياجاتها من مياه النيل

سعت مصر سعيًا حثيثًا على مر العصور إلى تأمين احتياجاتها من المياه وخاصة مياه النيل باعتباره المصدر الرئيسي للمياه، حيث تبلغ حصتها السنوية منه نحو 55.5 مليار متر مكعب سنويًا، لذا عملت على توطيد علاقاتها مع دول حوض النيل والتواصل الدائم معها والاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه النهر. كما عملت أيضًا على إنشاء المشاريع التي تمكنها من الاستفادة من مياه النهر، وكان من أعظم وأهم هذه المشاريع على الإطلاق مشروع السد العالي .

الفوائد الاقتصادية التي حققها السد العالي

1. زيادة نصيب مصر من مياه النيل حيث أصبح 55.5 مليار متر مكعب سنويًا .
2. أسهم السد في زيادة مساحة الرقعة الزراعية بمصر من 5.5 إلى 7.9 مليون فدان، وساعد على زراعة محاصيل أكثر استهلاكًا للمياه مثل الأرز وقصب السكر، كما ساعد على تحويل المساحات التي كانت تزرع بنظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم.
3. تبلغ سعة التخزين الكلية لبحيرة ناصر 162 مليار متر مكعب من المياه، وسعة التخزين الميت 32 مليار متر مكعب. ويقصد بعبارة "التخزين الميت" كمية المياه التي لا يمكن نقلها من خلال فتحات السد، حيث تقع هذه الكمية أسفل منسوب فتحات جسم السد .
4. التوسع في زراعة الأرز إلى 700 ألف فدان سنويًا .
5. تحسين الملاحة النهرية على مدار السنة .
6. توليد طاقة كهربائية جديدة تصل إلى 10 مليارات كيلووات سنويًا، استُغلت في إنارة القرى والمدن وأغراض التوسع الصناعي والزراعي .

7. وقاية البلاد من أخطار الجفاف في السنوات الشحيحة الإيراد مثل ما حدث في الفترة من عام 1979 إلى عام 1987 .
8. وقاية البلاد من أخطار الفيضانات العالية مثل الفيضان المدمر الذي حدث عام 1964 والفيضان الأكثر خطورة الذي حدث عام 1975 .

تدفق المياه إلى مفيض توشكي

دخلت المياه إلى مفيض توشكي لأول مرة في 1996/10/15 حيث وصل منسوب المياه أمام السد العالي إلى 178.55 متر .

مقالاتي وكتابي عن "العجز المائي" و "سد النهضة. . .قضية حياة أو موت"

1. المقال الأول

النيل نجاشي

علي السلمي

الخميس 01-11-2018

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب "النيل نجاشي. . حليوة أسمر" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذي أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل بـ"النجاشي" ! وفي تفسير لمؤلف الأغنية أحمد شوقي أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعني "الحاكم"، وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مصر.

كان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه "نهر النيل- نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذي أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة، ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001 .

معلومة مضافة على المقال:

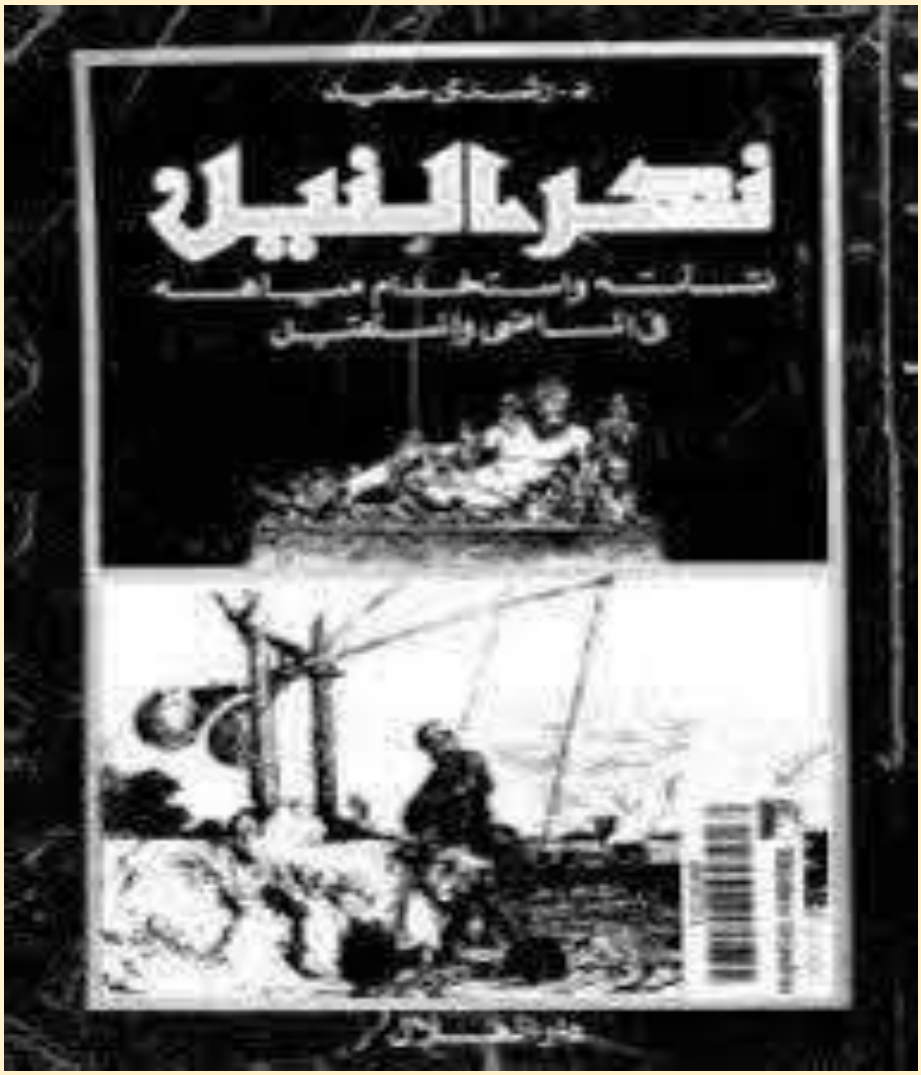

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

دكتور رشدي سعيد وكتابه "نهر النيل - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي. وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي تحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو مصدر تعاظم مشكلة "العجز المائي" التي تعيشها مصر الآن والذي بلغ نحو 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه "افتراضية" في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز، مع تناقص نصيب المواطن من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000 متر مكعب في فترة سابقة.

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية[!!!] واستخدام المواطنين غير المسؤول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية!

كان خبراء كُثر بينوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالي 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج.

...واتفقت آراؤهم مع دكتور رشدي سعيد بأن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي، وكان قد أشار في كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل، حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة، 5.5% للاستخدام المنزلي، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32% مياه الري من إجمالي الموارد المائية، والصناعة 50%، والاستخدام المنزلي 18% .

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالى 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح، وزراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني)، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر

وضعف التحكم في الآبار المندفقة ذاتياً، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي نحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته.

وكان دكتور رشدي سعيد قد أشار إلى أهمية استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء كانت مياه البحار أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة. كذلك أثنى على فكرة إنشاء السد العالي باعتباره "سدا منيعا بداخل مصر دون الاعتماد على دول أعالي النيل" وأشار إلى عدم تحقق الآثار السلبية التي تم الترويج لها قبل إنشاء السد والتي كانت تحذر من فقد مياه السد بسبب البخر والتسرب، مما سيجعل ملء خزان السد صعباً أو مستحيلا.

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من "سطحية وجوفية وأمطار" تصل تكلفتها إلى حوالي 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛

الأول:

كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل "سد النهضة"

الثاني:

وخطة التطوير الإداري والتقني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد "المياه الافتراضية"!!!!

وكان د. رشدي سعيد حذر "ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض، أمر

قريب، فلا تزال دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقية أو تبنى رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم".

ولعل هذا التحذير " المبكر" يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سد النهضة"، والتأثير السلبي على موارد مصر المائية حال ملء خزان السد كما تريده إثيوبيا . . وحقاً فإن "النيل نجاشي" !

النيل نجاشي ! | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

https://youtu.be/flBR7OrGbFE

https://youtu.be/QnYXJScZjLg

2. المقال الثاني

الأرض لو عطشانة!! ..

علي السلمي

الخميس 08-11-2018

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو "رملة الأنجب" بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم "الأرض"، حين صدر قرار بتقليل نوبة الري إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضي منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم، ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة "العجز المائي" الذي تحول إلى "فقر مائي"!

كان د. رشدي سعيد قد أكد في كتابه "نهر النيل" أن النيل هو المصدر الأساسي للمياه في مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه "لا يوجد في المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائي آخر لجزئها المسكون في وادي النيل غير المياه التي يوفرها السد العالي في حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً"، وأضاف "ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغي أن يكون محور السياسة المصرية".

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المنبعة والتي تسببت في تصاعد أزمة العجز المائي ووقف أسلوب "الري التقليدي" الذي وصفه عباس الطرابيلي "بجريمة كبرى"، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والري والعمل على تحويل الري من النظام التقليدي إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف

أنشأ الدكتور كامل دياب بحيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما .....ومنها يتم سحب المياه اللازمة لري المزرعة – وكانت مساحتها 80 فداناً ، وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التي لا تصلح مع وسائل الري الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلي عن مصير مشروع القانون الجديد [الذي مازال في مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إلغاء نظام الري بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟!

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت في تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا لتغيير منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث مستهدفة مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة في ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع في تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح في التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع في إلغاء مشكلة الفلاح المصري.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هي قضية لا تجب تركها لاجتهادات المسؤولين في وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا تجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه في قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الري التقليدية التي تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا تجب أن تستمر عمليات إهدار المياه في قطاعات الاستخدام المنزلي ومنها المغالاة في إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التي تنغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة!

إنني أدعو "المصري اليوم" أن تتبنى تنظيم "ورشة عمل" للبحث عن حلول علمية لمشكلات "العجز المائي" يشارك فيها وزير الموارد المائية والري ووزير الزراعة وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين والعلماء والخبراء في الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الري والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني التي تمثل "المياه" أحد مدخلاتها الأساسية والتي تعاني جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائي، وذلك بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين في إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش " ورشة العمل " فكرة تجميع المسؤولية عن "الموارد المائية" في وزارة، واحدة للزراعة ،والموارد المائية ،والري!!

إن التعامل التقليدي مع مشكلة " الفقر المائي" قد يؤدي إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم في "رملة الأنجب" . . . قائلين "الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا" !!!

الأرض لو عطشانة . . . ! ! | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

https://youtu.be/UETsooxnHq0

3. المقال الثالث

"النهر الخالد".. رغم العجز المائي!

علي السلمي

الخميس 15-11-2018

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة " النهر الخالد" عام 1954 لم يكن يخطر بباله ما وصل إليه النيل من "العجز والفقر المائي" ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذي لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

ولقد كتبت مقالين عن موضوع "الفقر المائي" وأشرت إلى سوء استخدام مياه النيل نتيجة استمرار الري بالغمر. واقترحت تبنى "المصري اليوم" ورشة عمل لمناقشة التحول إلى أساليب الري الحديثة وإدارة متطورة للموارد المائية، ووضع برنامج علمي وعملي لتحقيق ذلك الهدف يلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وعن استخدام مياه النيل في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.

وقد أثار مقالي الأخير شجون الأستاذ عباس الطرابيلي، إذ كتب مقالاً، صيحة اليوم التالي، لنشره جعل له عنواناً "المياه.. والأرض.. والفلاح!" ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الري بالغمر في محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما تحقق تخفيض 50٪ على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للري، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأي وسيلة، لمنع تسرب مياه الري إلى جوف الأرض.. مع إلغاء "القنايات" واستبدال بها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلي مفيد ويمكن تنفيذه في ذات الوقت الذي يمكن فيه عقد "ورشة

عمل" التي اقترحتها لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الري بالغمر إلى الري الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلي التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذي أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى.

وحيث نشر أن لجنة الزراعة والري في مجلس النواب قد عقدت اجتماعًا برئاسة النائب هشام الشعيني، يوم 22 أكتوبر الماضي لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية والري، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، فإني أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفي ذات الوقت ينبغي طرح هذا المشروع لحوار مجتمعي جاد قد يكون من بين أطرافه أعضاء "ورشة العمل"- إذا قدر لها أن تنعقد- على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعي وما يمكن أن تصل إليه "ورشة العمل "من توصيات!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني موقف " الصمت الرهيب" تجاه مشكلة "القرن المائي" رغم تأكيد وزير الموارد المائية والري أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التي تأتي من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أي تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائي للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذي يمثل 25% من الاستخدام الحالي، كذلك استيراد مياه افتراضية في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائي التفاصيل التي أعلنها وزير الموارد المائية في يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتي، بينما

المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط، يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلي في المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا في ظل نقص المياه!!

ولا يبدو في الأفق انفراج واضح في مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبي حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائي المصري مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبي تحمى حقوق مصر المائية! ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدي سعيد "... الشيء الذي يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائي في المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات في أعالي النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التي هي في حالة من التفكك والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل"!! وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ، وأن تحافظ المصريون عليه ليظل هو "النهر الخالد".

"النهر الخالد".. رغم العجز المائي! | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

https://youtu.be/ukSxrJl-gRs

4. المقال الرابع

مصر . . . والسدين

هذا المقال مُنع من النشر

وكان المفروض نشره يوم 22 نوفمبر 2018

ولكنه مُنع وكان ذلك آخر علاقتي بصحيفة المصري اليوم !!!

مصر . . . و "السدين !!! "

السد الأول؛ هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة تعطيله برفض تمويله لإرغام مصر للدخول في أحلاف تتناقض وسياساتها الوطنية .

والسد الثاني؛ هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي انتهزت إثيوبيا انشغال مصر بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بناءه دون الحصول على موافقة مصر، واستمرت في تشييده حتى أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت !!!!

وحين تنبهت مصر لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل تحفظ لها حقوقها في مياه النيل كما تحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء وبدت مخاطر ملء خزانه واضحة على موقف مصر المائي مع اشتداد مشكلة "فقرنا المائي" .

وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات المقدم من الشركة الاستشارية ، وذلك على الرغم من موافقة مصر المبدئية على ذلك التقرير، إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر

الوزير عن القلق من هذا النفق على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات الفنية في أقرب وقت .وبعد يومين التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد له أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري السداسي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز النقاط الراهن إزائها، بحيث ينسحب المضي قدما بمسار الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015 .

وفي حديث لرئيس الوزراء بعد عودته من اجتماعات القمة الإفريقية، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي !" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها .

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها . . . إلى آخر المادة 44 منه .ورغم أن "رؤية السيسي لمستقبل مصر" التي أطلقها إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلاً" :في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، وأنه قد آنَ الأوان لتحديث نظم الري كمستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباء في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر" .

كما جاءت رؤية 20/30 التي أطلقها الرئيس في فبراير 2016 لتبرز التحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان، وتضمنت

الرؤية مجموعة من البرامج الهادفة إلى مواجهة تلك التحديات كتعزيز البنية المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه !

والآن نسترجع قول د. رشدي سعيد أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان . فقد حَول النهر إلى قناة هائلة، رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان ."تحمل ما أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصتها من المياه وال مُقدرة ب)55.5 مليار متر مكعب (سوف تنخفض مباشرة بمجرد البدء في ملء خزانات ذلك السد، كذلك إذا ما قررت إثيوبيا أن تختص مدة الملء في ثالث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنويا السد وتنخفض المياه الواردة إلى مصر خلف بالتبعية ، الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية !!! إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" التي تتردد في الخطاب الرسمي المصري، كذلك ينبغي تفعيل الدستور فيما ألزم به الدولة من محاربة هدر النيل وحقوق مصر المائية ، كما تجب تنفيذ الرؤى والتصريحات الرسمية بأن تلك الحقوق هي قمة أولويات المحروسة!!!!

https://youtu.be/EkLXa-PK81w

https://youtu.be/Q6hB6ro2tPg

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

Posts ‹ موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com) — WordPress

https://youtu.be/LIZHmJM0If8

https://youtu.be/4RCq2MAdjZq

https://youtu.be/mubxPSCav78

https://youtu.be/pGaBiL_sZm8

https://youtu.be/JIT5RfuOT9A

7. الاستراتيجية السابعة

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي[49]

توضيح مهم

لا يوجد نص مكتوب للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، فموقع الوزارة ليس به نص واحد للاستراتيجية ،والمتاح فقط هو ما أورده الوزير في اجتماع إعلان "الاستراتيجية" وفي بعض المواقع غير الرسمية!!!

وفجأة عنَ لي تغيير محرك البحث ، فكانت المفاجأة . . .إذ وجدت ملفاً بعنوان كنت أبحث عنه أياماً عديدة، " استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015 – 2030"، فلما فتحت الملف كانت المفاجأة الثانية، إذ كانت الاستراتيجية هي من "إنجازات" وزير أسبق هو أ.د. السيد أحمد عبد الخالق وزير التعليم العالي وكانت وزارة البحث منفصلة [50] ولم تجد ذلك "الإنجاز" فرصة للتنفيذ!!!!!!

ونبدأ بعرض تلك الاستراتيجية التي أسماها الوزير الأسبق

"استراتيجية الحكومة وليست استراتيجية وزارة التعليم العالي"!!!!

---

[49] تفاصيل الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي – بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

[50] تولى الوزارة في وزارة إبراهيم محلب الثانية من يونيو 2014 – 12 سبتمبر 2015

خطة الحكومة لتطوير
علىم العالي 2015-2030

لقراءة وتحميل الخطة اضغط علامة

والعجيب أن تلك الخطة التي أعدها وزير أسبق للتعليم العالي لا أثر لها أيضا على موقع الوزارة!!!!!!

ونحن مضطرون إلى التعامل

مع ما هو متاح حول الاستراتيجية الجديدة !!!!!!!!!!!!

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

1. الإعلان عن الاستراتيجية

أعلن الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، اعتزام الوزارة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة القادمة، مشيرًا إلى أن الاستراتيجية ترتكز على سبعة محاور رئيسية، وهي: التكامل، التخصصات المتداخلة، الاتصال، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية، والريادة والإبداع، مؤكدًا أن الرؤية ترتكز على تحقيق الدور الفاعل لوزارة التعليم العالي في دعم التنمية بمختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية، تحقيقًا لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، مضيفًا أن هذه الرؤية تستهدف إيجاد جيل رابع من الجامعات. وأشار عاشور إلى مفهوم الرؤية الشاملة للتعليم بين المسار الأكاديمي المهني، مؤكدًا أهمية التكامل بينهما، وذلك من خلال البرامج والشهادات الأكاديمية، بالإضافة إلى وضع برامج في الابتكار وريادة الأعمال وتنمية المهارات المهنية.

ولفت وزير التعليم العالي إلى إنشاء الوزارة صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ؛ بهدف دعم الباحثين والمبتكرين وتمويلهم ورعايتهم، وتلقى أفكارهم البحثية أو الابتكارية، والعمل على تطويرها، موضحًا أن الوزارة بصدد إنشاء صندوق موازٍ لدعم المسار المهني والتأهيل لسوق العمل؛ بهدف تقديم الدعم والرعاية لمراكز دعم المسار المهني التي تم تأسيسها بالجامعات المصرية، مؤكدًا أهمية وضع البنية الأساسية اللازمة لتشغيل تلك المراكز، وعلى رأسها منصة إدارة الخدمات المهنية (CSM)، مشيرًا إلى أن المرحلة الأولى تشمل إنشاء منصات تفاعلية بسبع جامعات حكومية تغطي سبعة محافظات مصرية، بحيث تديرها منصة مركزية بالوزارة لإدارة منظومة الخدمات المهنية بتلك المراكز.

وشهد د. أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظمة العمل الدولية؛ بهدف إطلاق برنامج التعليم العالي للإرشاد المهني من أجل التوظيف بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) وبتمويل مقدم من المملكة المتحدة.

https://youtu.be/e2m6uo35eHs

https://youtu.be/TISTaz9w2Cw

قائمة جامعات مصر[51]

قائمة جامعات مصر.pdf

للاطلاع على القائمة اضغط علامة

[51] قائمة جامعات مصر - ويكيبيديا (wikipedia.org)

2. محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030[52]

أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030، حيث تقوم رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أساس النظر في الخطة الشاملة للدولة مصر 2030، والتي تهدف الى تحقيق رؤية شاملة لمصر في مجالات التنمية المتنوعة، وتعتمد في الأساس على دراسات المخطط الشامل للتنمية في القطر المصري، وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة ومجالات النمو الاقتصادي المتنوعة بهدف تعظيم دور مؤسسات الوزارة المتنوعة في تحقيق الدور الفاعل لدعم التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والبيئية، من خلال تحديد أهداف التنمية المستدامة ومفاهيم الجيل الرابع من الجامعات والأنشطة الاقتصادية بمصر، يمكن تطوير المبادئ السبعة التي نصل من خلالها إلى الجيل الرابع من الجامعات وبالتالي نحقق رؤية مصر 2030.

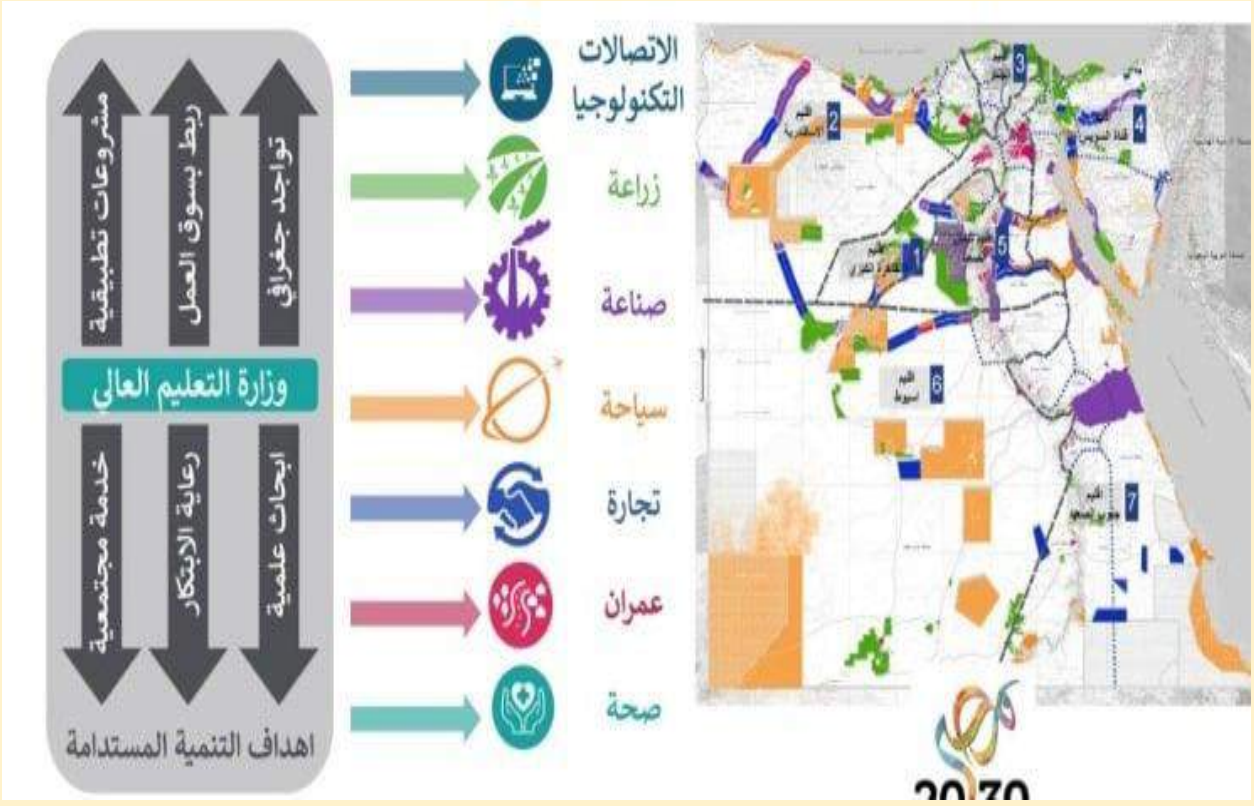

[52] ننشر محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030(cairo24.com)

وأشارت الوزارة، أنه بدأ تطور العملية التعليمية من تعليم الجيل الأول إلى الجيل الثاني حيث تم إدخال البحث العلمي إلى جانب التعليم ثم إلى الجيل الثالث عندما بدأ التعليم والبحث العلمي في التعامل مع السوق، وحددت هذه الرؤية 7 مبادئ تساعد عملية التعليم على المضي قدمًا من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع حيث يلبي التعليم والبحث العلمي والربط بالسوق عملية الابتكار وريادة الأعمال.

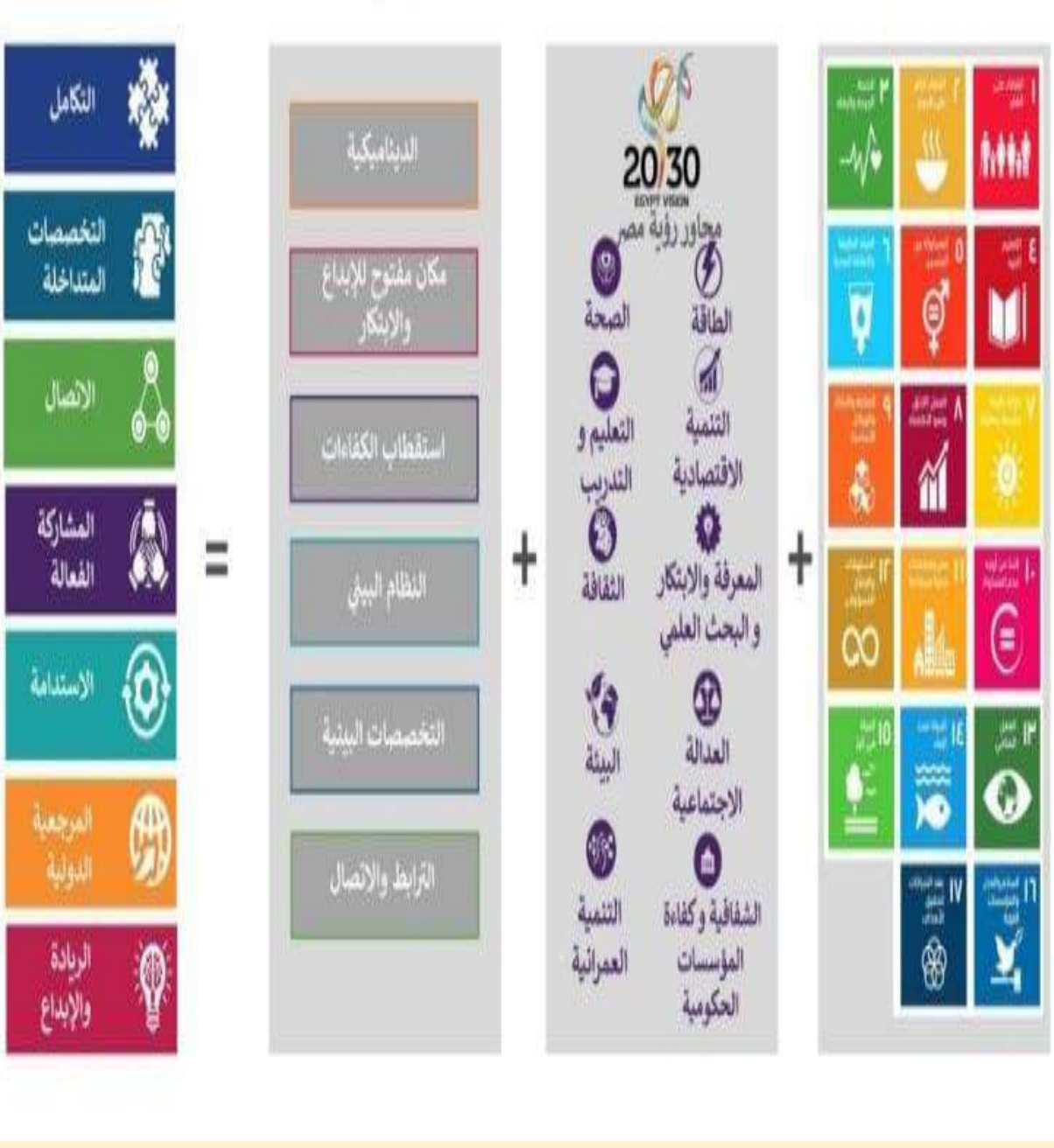

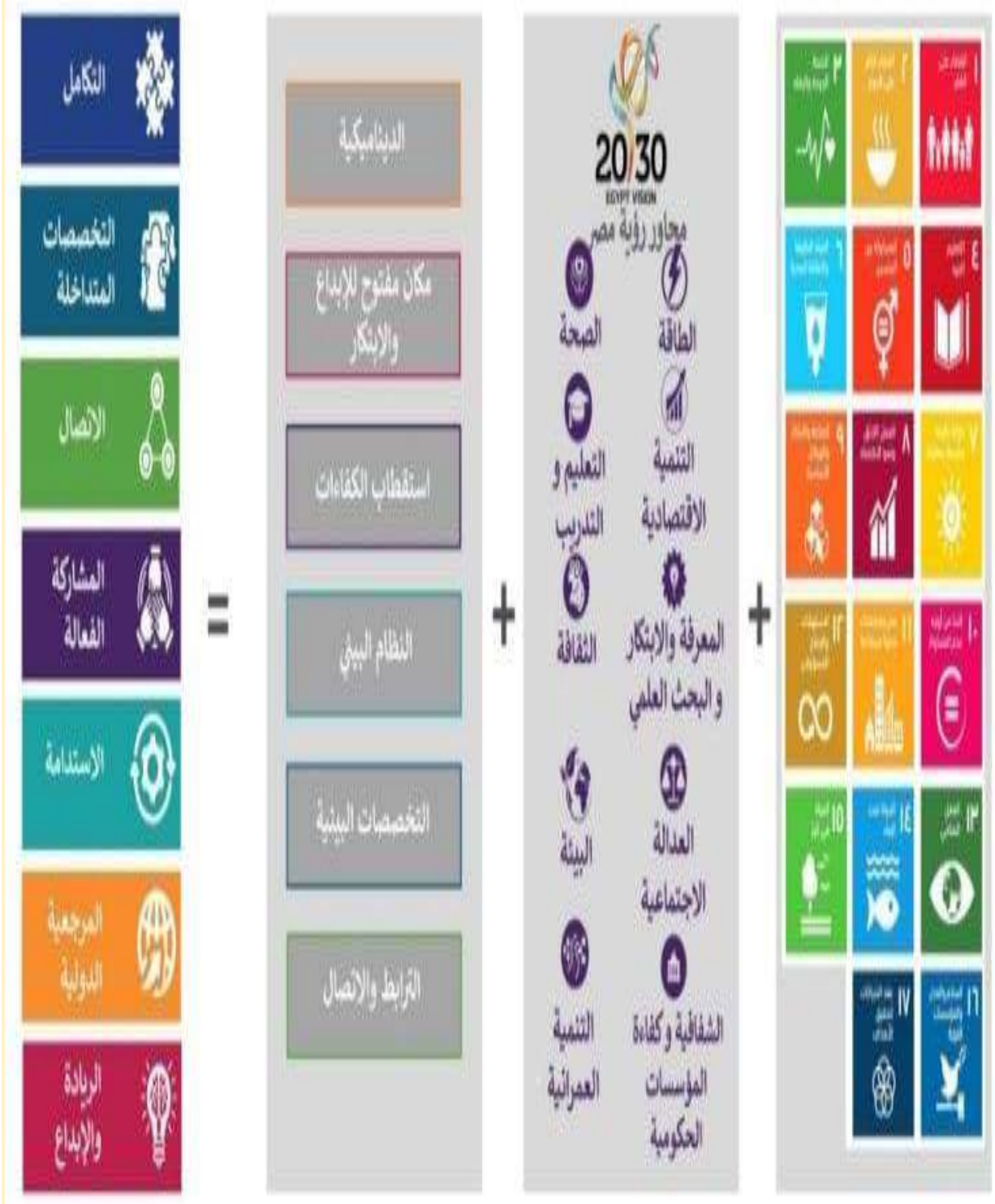
التكامل
التخصصات المتداخلة
الاتصال
المشاركة الفعالة
الاستدامة
المرجعية الدولية
الريادة والإبداع
=
الديناميكية
مكان مفتوح للإبداع والابتكار
استقطاب الكفاءات
النظام البيئي
التخصصات البينية
الترابط والاتصال
+
2030
EGYPT VISION
محاور رؤية مصر
الطاقة
الصحة
التنمية الاقتصادية
التعليم و التدريب
المعرفة والابتكار و البحث العلمي
الثقافة
العدالة الاجتماعية
البيئة
الشفافية و كفاءة المؤسسات الحكومية
التنمية العمرانية
+

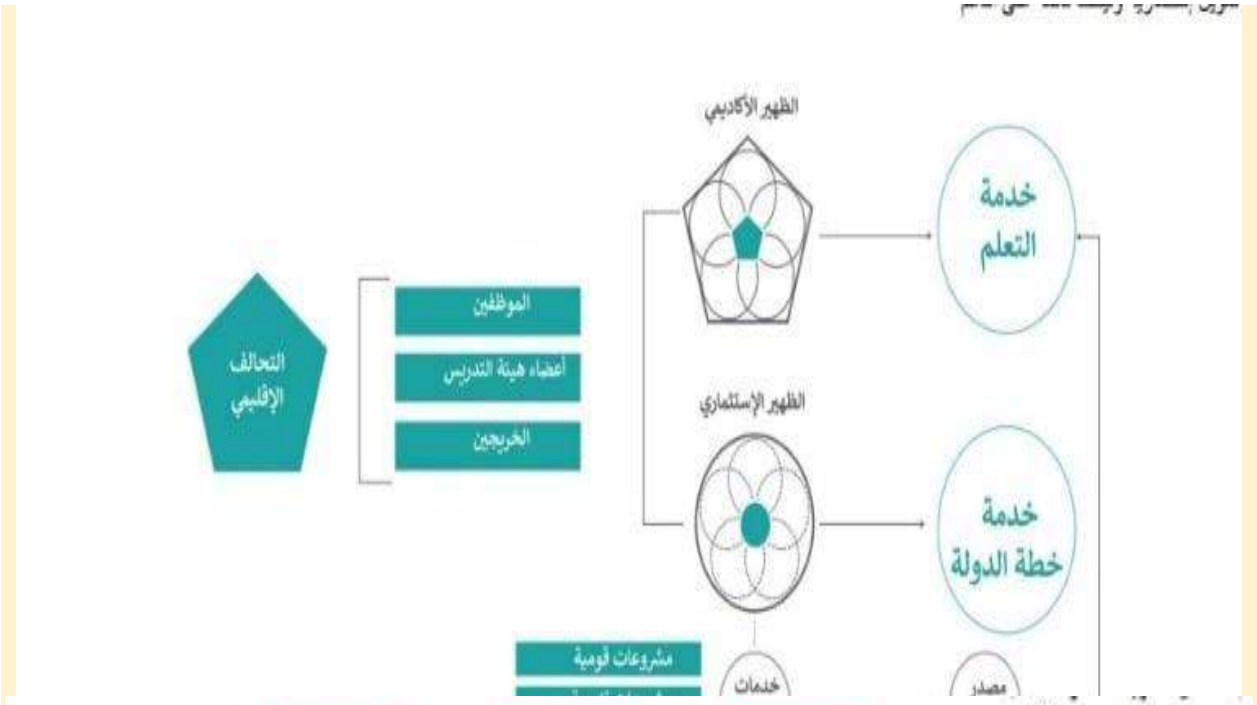
الظهير الأكاديمي
خدمة التعلم
الموظفين
أعضاء هيئة التدريس
الخريجون
التحالف الإقليمي
الظهير الإستثماري
خدمة خطة الدولة
مشروعات قومية
خدمات
مصدر

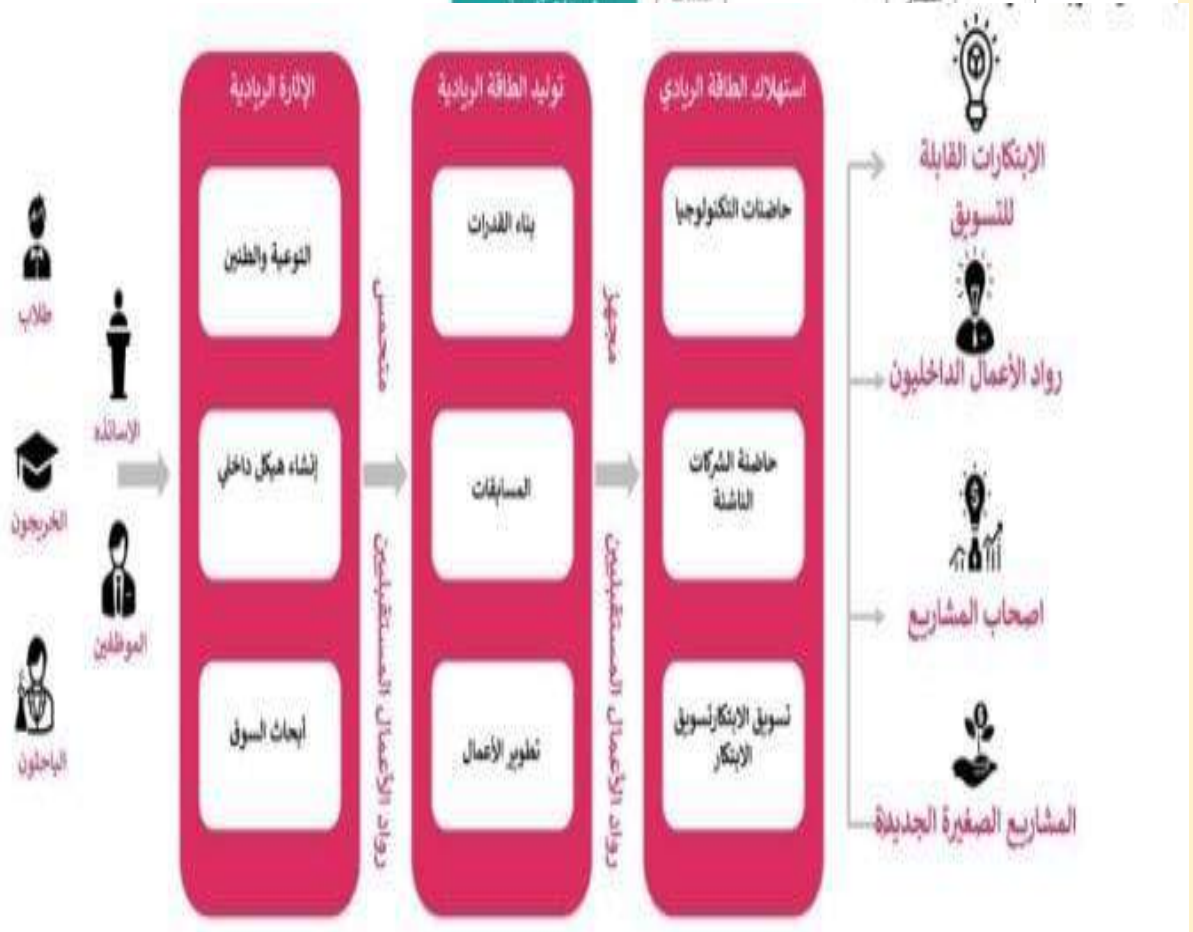
الإدارة الريادية
توليد الطاقة الريادية
استهلاك الطاقة الريادي
النوعية والطلين
بناء القدرات
حاضنات التكنولوجيا
إنشاء هيكل داخلي
المسابقات
حاضنة الشركات الناشئة
أبحاث السوق
تطوير الأعمال
تسويق الإبتكارتسويق الإبتكار
متحمس
رواد الأعمال المستقبليين
مجهز
رواد الأعمال المستقبليين
الإبتكارات القابلة للتسويق
رواد الأعمال الداخليون
اصحاب المشاريع
المشاريع الصغيرة الجديدة
طلاب
الإستاذه
الخريجون
الموظفين
الباحثون

وأكدت الوزارة، أن رؤية الوزارة نبعت من رؤية مصر 2030، ومفاهيم الجيل الرابع لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وأهداف التنمية المستدامة وأهداف التكامل والتخصصات المتداخلة والاتصال والمشاركة الفعالة والاستدامة، والمرجعية الدولية ،والريادة، والابداع .

3. التعليم العالي: تعديلات جذرية في نظام المعادلات بالأعلى للجامعات ضمن الاستراتيجية الجديدة[53]

كشف مصدر مسئول بوزارة التعليم العالي الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مشيرا إلى أن هناك دورا كبيرا يقوم به المجلس الأعلى للجامعات الحكومية خلال الفترة الماضية منذ بداية 2023 حيث تجري لجان المجلس تعديلات على اللوائح الدراسية بالجامعات ووضع برامج جديدة.

أكد المصدر في تصريحات خاصة لـ القاهرة 24، إلى أن المجلس تجري تعديلات جذرية في نظام المعادلات بالمجلس الأعلى للجامعات الحكومية وذلك تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي الجديدة والتي سنعلن غدا في مؤتمر لوزارة التعليم العالي .

أوضح المصدر، أنه سيتم ميكنة نظام المعادلات بالمجلس الأعلى للجامعات الحكومية في إطار التحول الرقمي للمجلس، مشيرا إلى أنه سيتم الإعلان عن هذا التطوير من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

أضاف المصدر، أنه سيتم إضافة لجان جديدة بالمجلس الأعلى للجامعات الحكومية وذلك ضمن التحديثات التي تجري بالمجلس الأعلى للجامعات الحكومية، مشيرا إلى أنه سيكون مسئولية تلك اللجان الجديدة هو العمل على تطوير البرامج الدراسية البينية.

[53] التعليم العالي: تعديلات جذرية في نظام المعادلات بالأعلى للجامعات ضمن الاستراتيجية الجديدة (cairo24.com)

https://youtu.be/BRhFH9squVk

https://youtu.be/arU5V9qEGB8

4. التعليم العالي: التكامل من أبرز محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي[54]

09 مارس 2023

أطلق د. أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي يوم الثلاثاء 7 مارس الجاري، والتي تضمنت 7 محاور رئيسية هي: (التكامل، التخصصات المُتداخلة، التواصل، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية، ريادة الأعمال والابتكار).

وأكد د. أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن محور التكامل يعُد أحد أهم محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، حيث يهدف إلى تحقيق التكامل الفعلي بين عناص

[54] التعليم العالي: التكامل من أبرز محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي–الهيئة العامة للإستعلامات(sis.gov.eg)

منظومة التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج لتعمل بصورة تكاملية؛ لسد الفجوة بين البرامج الدراسية والاحتياجات الفعلية لكل إقليم في إطار الأنشطة الاقتصادية التي يتميز بها كل إقليم في مختلف المجالات وأبرزها (الزراعة، الصناعة والتعدين، السياحة، العمران، التجارة والخدمات اللوجستية)، موضحًا أن تحقيق التكامل يتطلب تشكيل تحالفات إقليمية بين كافة المؤسسات التعليمية، وتقييم معدلات الأداء لكل مؤسسة، مع الاعتماد على المدخل الإقليمي لكل جامعة للتركيز على الأنشطة التنموية في مختلف الأقاليم الجغرافية بأنحاء الجمهورية.

وأوضح د. أيمن فريد مساعد الوزير للتخطيط الاستراتيجي والتدريب والتأهيل لسوق العمل، أن المدخل الإقليمي يعتمد على فهم الأنشطة التنموية في الأقاليم الجغرافية بالجمهورية وفقًا لرؤية (مصر 2030)، ودراسة تأثير البُعد الاقتصادي وفرص العمالة المُرتبطة بكل إقليم، والتوزيع الديموجرافي الحالي والمُستقبلي للطلاب وتأثيره على توزيع وأعداد المؤسسات التعليمية، وتقديم برامج دراسية أكاديمية تُلبي احتياجات سوق العمل المُعاصر والمُستقبلي.

وأشار د. محمد الشرقاوي مساعد الوزير للسياسات والشئون الاقتصادية إلى أن المدخل الإقليمي الشامل يهدف إلى تحقيق التكامل بين المؤسسات التعليمية والأقاليم الجغرافية والأنشطة الاقتصادية، عن طريق إنشاء تحالفات إقليمية من المؤسسات التعليمية لتحقيق التكامل، وتكامل البرامج الأكاديمية مع احتياجات التنمية المحلية والدولية من خلال مدخل البرامج البينية، وربط مهارات الخريجين بسوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التواجد القوي على المستوى الدولي وتعزيز الاستثمار في مجال التعليم، من خلال تعزيز التعاون الدولي، وبناء مرجعية دولية تنافسية، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية في المُشاركة الفعالة في سوق العمل من خلال ظهير استثماري، وتحفيز وجود بيئة مُستدامة للمؤسسات التعليمية.

صرح د. عادل عبد الغفار المُستشار الإعلامي والمُتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن محور التكامل يعمل على تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في دعم مسار الابتكار وريادة الأعمال، من خلال دعم جهود البحث العلمي نحو الابتكار واكتشاف المُبدعين، وتأسيس حاضنات أعمال ومراكز ابتكار، ودعم ريادة الأعمال ودمجها في البرامج الدراسية، ودعم وتوحيد جهود المؤسسات التعليمية وجميع أجهزة الدولة وتحقيق رسالتها بشكل فعال.

ومن جانبه، أكد الأستاذ أحمد الشيخ الوكيل الدائم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استعداد الوزارة الدائم لتوفير كافة أوجه الدعم المادي والموارد البشرية؛ لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية خلال الفترة القادمة، وتقديم الدعم اللازم للجامعات المصرية والمراكز البحثية لتطبيق الاستراتيجية على أرض الواقع بأفضل صورة مُمكنة، وذلك بما يتماشى مع تحقيق أهداف خطة التنمية المُستدامة للدولة (رؤية مصر 2030).

https://youtu.be/TISTaz9w2Cw

5. التعليم العالي: تطوير وتعديل مسميات الكليات من خلال الاستراتيجية الوطنية

06 مارس 2023

كشف مصدر مسؤول بـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تفاصيل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي غدًا 7 مارس 2023، مؤكدًا أن الوزارة تعمل علي إعداد تلك الاستراتيجية منذ عدة شهور، والتي تقوم علي 7 محاور أساسية، ومن أحد تلك المحاور هي الجودة وتطوير البرامج الدراسية والكليات.

تحديث البرامج الدراسية والكليات الموجودة بالجامعات

وأشار المصدر في تصريحات خاصة لـ القاهرة 24، إلى أن الاستراتيجية ستعمل على تحديث البرامج الدراسية والكليات الموجودة بالجامعات، حيث ستعمل الاستراتيجية علي تعديل لوائح الكليات والمعاهد بالجامعات الحكومية وتأتي أبرزها كليات: الآداب والتجارة والحقوق والتربية.

وأوضح المصدر، أنه سيكون هناك دور كبير للمجلس الأعلى للجامعات من خلال لجان القطاع المختلفة والتي ستعمل على تحديث تلك الكليات، وتعديل مسميات البعض للتماشي مع سوق العمل والاستراتيجية الجديدة.

وأضاف المصدر، أنه سيتم التوجه أيضًا من خلال الاستراتيجية إلى إنشاء البرامج البينية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وربطها بسوق العمل، مؤكدًا أن محور الجودة والتطوير بالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي سيعمل أيضا على المعاهد والمعامل البحثية المصرية والتي سيتم وضع اليه لتطويرها من خلال تطوير استراتيجية العلوم والتكنولوجيا.

6. مقالين للدكتور معتز خورشيد[55]

- ملامح الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي (1)

بحكم ما شهده عام (2011) من مناخ سياسي مُنقلب غير مسبوق وبيئة جامعية محتقنة تتسم بحراك طلابي وأكاديمي غير مسبوق، ومطالب بالتغيير تتطلب إعادة النظر في العديد من المسلمات السائدة.. لم يسمح الوقت لي بدراسة الاستراتيجيات التعليمية السابقة أو مراجعة وتطوير رؤى البحث العلمي المُطبقة خلال فترة مسؤوليتي الوزارية.. لكني لاحظت أن معظم الوزراء، منذ النصف الثاني من الألفية الثانية، قد ارتبطت فترة مسؤوليتهم الوزارية بإعداد استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل تعكس قناعاتهم وتباين رؤاهم حول دور التعليم العالي والبحث العلمي في بناء رأس المال البشري وإنتاج المعارف والتنوير المجتمعي وتنمية البيئة.

ورغم الجوانب المضيئة لهذه الوثائق، فإن الأسلوب الأكثر رشادة واستدامة من وجهة نظري يتمثل في البدء بصياغة رؤى وغايات لدور التعليم العالي التنموي والمعرفي يتفق عليها المجتمع، تتم ترجمتها وتطوير جوانبها من قِبل مجموعة متخصصة من خبراء التنمية والتعليم والبحث والتطوير، ويبدأ تطبيق برامجها بعد حوار مجتمعي متسع وقبول رسمي وشعبي.

وعلى كل وزير يتولى المسؤولية أن يتعامل مع خطوطها العريضة وتوجهاتها الإنمائية وسياساتها التعليمية، ولا يقوم بتعديلها إلا بالقدر الذي يسمح بمواكبة التغيرات التي قد تطرأ على مناخ التعليم العالي والبحث العلمي وبيئته الاقتصادية والاجتماعية.. بيد أن إطلاق د. أيمن عاشور لاستراتيجية جديدة في الوقت الراهن وربطها بالمدى الزمني لرؤية مصر للتنمية المُستدامة (2030) يعد أمرًا مطلوبًا من أكثر من منطلق أو زاوية.. فمن ناحية، تشهد منظومة التعليم العالي المصري في الوقت الراهن تغيرات

[55] ملامح الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي (1) (almasryalyoum.com)

غير مسبوقة 7في الهياكل الجامعية والبرامج الأكاديمية والمخرجات والأهداف التنموية، ليس فقط على مستوى بناء جامعات جديدة من أجل زيادة معدلات الإتاحة، بل أيضا على مستوى تنوع واختلاف سمات هذه الجامعات ونظمها الأكاديمية والبحثية والخدمية المجتمعية وخصائص خريجيها . . من ناحية أخرى، تشهد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي العالمية والوطنية في أعقاب جائحة كورونا وانعكاسات الصراع الروسي الأوكراني حالة من "عدم اليقين"، يتعين التحسب لمردودها وصياغة السياسات المناسبة بشأنها .

وأخيرًا، فإن الاستراتيجية الجديدة ترتكز على توجهات ورؤى استراتيجية مغايرة لما سبق، من حيث التوسع في دور التعليم العالي والبحث العلمي المعرفي، وارتباطه بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ورؤية مصر للتنمية المستدامة. . ومن ثم يكون من الضروري في هذا المجال مناقشة جدوى الاستراتيجية المقترحة وإمكانية تطبيقها، والتحاور حول تأثيرها المباشر وغير المباشر في منظومة التعليم العالي من ناحية، والمناخ التنموي والمعرفي المصري من ناحية أخرى.

وترتكز الاستراتيجية المقترحة للتعليم العالي والبحث العلمي (2030)، من حيث المكونات والمنهجية، على ثلاثة محاور رئيسية. . يتمثل:

"المحور الأول" في ارتباط الاستراتيجية بالأهداف الإنمائية للتنمية(SDGs) ، ورؤية مصر للتنمية المستدامة (2030)، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لمصر.

"المحور الثاني" على خصائص الجيل الرابع للجامعات وسماته المميزة وما يضيفه من أدوار ومهام معرفية لمساهمة الجامعات في جهود التنمية.

"المحور الثالث" يسعى إلى تنفيذ جوانب الاستراتيجية المقترحة وتحقيق أهدافها التنموية وفق سبعة مبادئ حاكمة لمسار منظومة التعليم العالي المستقبلية وعلاقاتها مع قطاعات المجتمع تتمثل في: "التكامل،

والتخصصات المتداخلة، والاتصال، والمشاركة الفعالة، والاستدامة، والمرجعية الدولية، والريادة والإبداع".

وفي اعتقادي أن أهم ما يميز الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2030) يكمن في مبدأ " التكامل" أو الارتباط والتشابك الثلاثي بين (مؤسسات التعليم العالي، والأسواق الاقتصادية للسلع والخدمات، والأقاليم الجغرافية)؛ أي أن تمايزها عن الاستراتيجيات السابقة يكمن في اهتمامها بالمشاركة الفعالة مع باقي قطاعات المجتمع من أجل الارتقاء برأس المال البشرى المعرفي، فضلًا عن تبنى رؤية تحقق عدالة توزيع الإمكانات التعليمية وتكافؤ فرص تقديم خدماتها على مستوى "المناطق الجغرافية" بمصر.

وبصرف النظر عن صعوبة تحقيق هذه التوجهات والبرامج الداعمة لها، فإن ذلك يمثل توجهًا مرغوبًا في ظل القصور الذي يشهده التعاون بين الجامعات والصناعة وباقي قطاعات المجتمع المدني في مجال البحث العلمي وبناء رأس المال البشرى، فضلًا عن تواضع دور الجامعات في بناء مهارات الخريج المعرفية والذهنية المواكبة للثورة العلمية والتكنولوجية بالألفية الثالثة في الوقت الراهن.

ولتحقيق هذا التوجه، تسعى الاستراتيجية إلى إنشاء "تحالفات إقليمية" من الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث والتطوير وربطها باحتياجات التنمية وفق السمات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل إقليم جغرافي أو محافظة، بما تخدم أهداف «التنمية الإقليمية» وربطها بالخطط الاقتصادية الشاملة، ورؤية مصر للتنمية المستدامة.

ورغم رشادة هذا التوجه وتأثيره المعرفي والتنموي المرغوب فيما تخص عدالة وتكافؤ فرص توزيع خدمات التعليم العالي والبحث العلمي، فإن المشكلة تكمن في تكلفته وصعوبة تطبيقه وضمان المشاركة الفاعلة من باقي أطراف المجتمع.. إذ إن ذلك يتطلب فكرًا جديدًا في مجال التخطيط

الإقليمي، وسياسات موجهة لتحقيق عدالة توزيع المؤسسات التعليمية عبر المناطق الجغرافية، وتقليل تركز الجامعات في المحافظات الرئيسية.

ورغم انتشار الجامعات الحكومية والمعاهد العليا على مستوى الأقاليم والمحافظات المصرية، فإن غالبية الجامعات الخاصة تقع في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، وهو ما يتطلب وجود خطة قومية حاكمة لإعادة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.. وللحديث بقية.

- ملامح الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي (2)[56]

د. معتز خورشيد

الخميس 25-05-2023

إلحاقًا بمقالي السابق عن خصائص الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتعليم العالي (2030)، وما تسعى لتحقيقه من مردود تنموي ومعرفي، تؤكد وثائقها وعروضها التوضيحية بأنها تنظر إلى منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بوصفها أحد عناصر المنظومة الأكثر اتساعًا وشمولًا للتنمية المُستدامة، ومن ثَمَّ فإنها تبنى سياساتها وبرامجها التنفيذية على العلاقات التبادلية والآثار المباشرة وغير المباشرة للمنظومة التعليمية على المستويين القطاعي والكلي.

وفي هذا الإطار، تقترح الاستراتيجية إنشاء "تحالفات إقليمية" تسهم في تحقيق الاحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية من خريجين وخدمات تعليمية ومجتمعية، وتتضمن تجمعًا من الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والمعاهد البحثية من ناحية، وقطاعات الإنتاج السلعي والخدمي وشركات الأعمال بالإقليم من ناحية أخرى، بما يحقق التكامل المرغوب مع أسواق العمل والأنشطة الاقتصادية الإقليمية.

[56] ملامح الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي (2) | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وتكمن صعوبة تحقيق هذا التوجه المرغوب في ضرورة تكامل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبعادها الإقليمية مع الرؤية المستقبلية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما يتطلب تضافر الجهود والمشاركة الفاعلة الرسمية والمُجتمعية لكل سواء. وهو من وجهة نظري يمثل التحدي الرئيسي لتطبيق الاستراتيجية المقترحة.

من ناحية أخرى، ربطت الوثيقة نجاح الاستراتيجية المقترحة بالحراك العلمي والأكاديمي والمؤسسي تجاه "جامعات الجيل الرابع"، التي تركز على تفعيل التعاون بين الجامعات والصناعة في إطار الأولويات التنموية، وتنمية النظام البيئي الداعم للابتكار، وتعظيم أساليب وسياسات التحول الرقمي، وهي نوعية من الجامعات تعتمد على الابتكار وريادة الأعمال وتفعيل المشاركة في الأسواق الاقتصادية. وهو في تقديري يُعد أيضًا من أهم صعوبات التطبيق الرئيسية من حيث إمكانية تحوُّل معظم مؤسسات التعليم العالي المصرية إلى هذا النمط المتقدم من الجامعات، إذ إن تعميم هذا يتطلب من ناحية تواجد رأسمال بشري مُؤهل لهذه الأجيال الحديثة من الجامعات، ويعتمد من ناحية أخرى على تكلفة استثمارية مرتفعة لتحقيق النقلة النوعية المرغوبة في ظل واقع الجامعات المصرية الراهن.

وكما ذكرت في مقالي السابق، حددت الاستراتيجية الوطنية سبعة مبادئ حاكمة للمسار المستقبلي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظمة لعلاقاتها مع قطاعات المجتمع، تتمثل في "التكامل، والتخصصات المتداخلة، والاتصال، والمشاركة الفعالة، والاستدامة، والمرجعية الدولية، والريادة والإبداع".

وتسعى هذه المبادئ إلى دعم توجهات الاستراتيجية في أكثر من مجال، منها على سبيل المثال تفعيل أدوات التواجد القوي لمؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي من خلال إيجاد "مرجعية تنافسية دولية". وهو ما يعني تبني استراتيجية تدويل (أو عالمية) التعليم العالي والبحث العلمي المعتمدة من

منظمة اليونسكو والاتحاد الدولي للجامعات الرامية إلى "إضفاء بُعد دولي متعدد الثقافات على العملية التعليمية والبحثية" من أجل الارتقاء بقدراتها وتحقيق أهدافها المعرفية والتنموية.

ويعتمد مبدأ "الريادة والإبداع" على دعم الابتكار وريادة الأعمال بالجامعات والتوسع في تطوير بنية تحتية حديثة تعتمد على حاضنات الأعمال والمنتجعات البحثية ووديان التكنولوجيا. وهو ما يُمثل نقلة نوعية يتعين التحسب لصعوبة تعميمها على مجتمع الجامعات المصرية.

ويرتكز مبدأ "التخصصات المتداخلة" على أن المشكلات التي تواجه قطاعات الأعمال المنتجة للسلع والخدمات وجهود التصدي لانعكاساتها السالبة في العصر المعرفي الراهن تعتمد بالأساس على "تداخل المجالات البحثية والعلوم متعددة التخصصات والتطبيقات".

ومن هنا، فإن تعظيم دور التعليم العالي الاقتصادي وزيادة تأثيره التنموي يتطلب التوسع في تقديم الجامعات لهذه النوعية من البرامج، وإكساب خريجيها مهاراتها الذهنية والمهنية.

ويرتبط مبدأ "الاتصال" من وجهة نظر الاستراتيجية المقترحة بمفهوم مزدوج يرتكز الأول على تعزيز سبل الاتصال الداخلي بين مؤسسات التعليم العالي وباقي قطاعات المجتمع، وعلى وجه الخصوص القطاعات الإنتاجية وأسواقها الاقتصادية، من خلال التحالفات الإقليمية وتطبيق مبدأ التكامل المؤسسي، في حين تختص الثاني بالتواصل الفكري والعلمي والبحثي مع مؤسسات التعليم في العالم الخارجي، والتعاون الفعال مع المؤسسات الدولية ذات الصلة والتأثير المعرفي مثل منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والاتحادات الدولية للجامعات.

وأخيرًا، يتحدد "مبدأ الاستدامة" وفق تعريف وثيقة الاستراتيجيات من خلال "البُعد الاقتصادي"، الذي يعتمد على مساهمة مبادئ التكامل والاتصال والمشاركة الفعالة في الارتفاع بمستويات دخول

الأفراد والمؤسسات واستدامتها، والاستفادة من التحالفات بين الجامعات بالأقاليم وتفاعلها مع أسواق الإنتاج السلعي والخدمي. وتحسين بيئة الأنشطة التعليمية والبحثية بالجامعات.

ويسعى " البعد الاجتماعي" إلى استدامة معدلات أداء رأس المال البشرى من خلال برامج التدريب وإعادة التأهيل وتطبيق استراتيجيات التعلم مدى الحياة، وتفعيل سياسات الرعاية الصحية والاجتماعية.

لخلص مما سبق أن الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي والبحث العلمي تتضمن مجموعة متكاملة من الأفكار والتوجهات الرامية إلى تطوير الأداء المعرفي لمؤسسات التعليم العالي، تمثل بعضها رؤى جديدة تسعى إلى الارتقاء بالبُعد التنموي والمعرفي للجامعات وتكافؤ فرص تقديم خدماتها على مستوى أقاليم مصر.

بيد أن الاستراتيجية المقترحة من المُتوقع أن تواجه عددًا من التحديات، من أهمها التصدي للاختلالات الهيكلية والازدواجية، التي تعاني منها منظومة التعليم العالي. كما أن إنشاء التحالفات التعليمية الإقليمية وتفاعلها مع القطاعات الإنتاجية وأسواق السلع والخدمات بالإقليم يتطلب وجود مشروع قومي وخطط إقليمية يشارك بها معظم قطاعات ووزارات المجتمع المصري، وهو أمر يتعين التحسب لمتطلباته، وصعوبة تطبيقه في المناخ التعليمي والتنموي الراهن.

وأخيرًا، فإن الأوراق المُتاحة عن الاستراتيجية تعطى الانطباع بالتركيز أساسًا على التعليم العالي مع احتلال البحث العلمي مرتبة ثانوية، فهل يعنى ذلك استمرار الاعتماد على الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2030)، التي تم إطلاقها السنوات الماضية كوثيقة مكملة للاستراتيجية المُقترحة؟

بعض كتاباتي عن الجامعات في مصر

1. خطة استراتيجية مقترحة

الخطة الاستراتيجية
لتطوير التعليم العالي12

لمشاهدة الفيديو اضغط علامة

2. .تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر![57]

مرت مصر خلال سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011 بفترة من الجمود والانحدار طالت مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع جميعاً، وأصبح الركود وعدم الحركة عنواناً للدولة بدعوى الاستقرار، وطالت حالة الجمود الجامعات المصرية الحكومية وبدايات الجامعات الخاصة!

وعلى الرغم مما أحدثته ثورة 25 يناير من حراك وتغيرات طالت مختلف جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة سلباً وإيجاباً، كما كانت لها تأثيراتها على هيكل القيم الوطنية ونسق العلاقات المجتمعية، إلا أن تلك الحركة لم تصل إلى جامعات مصر بإيجابياتها، ولم تتحسن أوضاعها، بل ازدادت سوءاً ولم تنعكس عليها أهداف الثورة، ولم تستفد من الثورة العلمية والطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والثورة الهائلة في مجالات الاتصالات والطفرات الهائلة ولا استفادت من بزوغ تقنية المعلومات بكل ما تعنيه من إمكانيات وآفاق لا محدودة.

ومن أسف فقد تعاظم تغيير نظرة المصريين إلى التعليم الجامعي من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين في وظيفة أو أداة للبحث عن عمل خارج البلاد. وازدادت عزلة الجامعات عن المجتمع المحلي، وتصاعدت حدة الفجوة بين ما تقدمه من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

ويعتبر تدني مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي هو أحد أبرز مظاهر عدم قدرة الجامعات الحالية على الوفاء بمسئولياتها بمستوى الجودة والجدية المأمول، فضلاً عن الفقر في البنية البحثية والإنجازات العلمية. كما تعاني الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من مشكلات تقلل فعالياتها وقدراتها على

---

[57] تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر! – الوطن (elwatannews.com)

المنافسة والصمود في زمن العولمة وتقنيات المعلومات والاتصالات، أهمها الانحصار في الحيز المحلى بدرجة واضحة وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية) سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل. كذلك البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية. كذلك تعاني الجامعات المصرية من الميل الواضح إلى التبسيط في النظم والمناهج والأساليب وتقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي وتضاؤل المشاركة في جهود التطوير والابتكار، فضلاً عن النمطية في التنظيمات والقواعد الحاكمة مما يفقدها فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأي منها . وأخيراً وليس آخراً، غياب نظم وآليات فعالة لتقويم أداء الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث لا تأثير لعوامل السوق وآراء المستخدمين لمن يجيها أو لمخرجاتها البحثية والمعرفية على ما يمكن أن تحصل عليه من الموارد .

كذلك تتمثل المشكلات والتهديدات الذاتية لمنظومة التعليم الجامعي في تجمد هياكل الجامعات المصرية وأسس تنظيمها، وتضخم أعداد الطلاب والتوسع في إنشاء الكليات دون إعداد سابق، واستمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب، وتضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار في إعدادهم داخل ذات الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى مما يضعف المستوى العام لقدراتهم وتحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة وتحد من فرص التطوير والتجديد في قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعي، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية، ثم تقليدية أعمال اختبار وتقويم الطلاب

وإثقالها بالأعداد المتزايدة منهم. كل تلك السلبيات أنتجت حالة من التدني في التقييمات العالمية للجامعات المصرية.

وبرغم كل تلك الإشكاليات التي تعترض مسيرة الجامعات المصرية، لا تزال تتوفر فرص جيدة وإمكانيات يمكن استثمارها لإحداث نقلة نوعية في كفاءتها وفاعليتها تتمثل في الطلب المتزايد على التعليم الجامعي في ضوء الزيادة المستمرة في أعداد السكان وارتباط التعليم الجامعي في منظومة القيم المصرية بقضية الحراك الاجتماعي والتقدم إلى مستويات أعلى، واتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجي الجامعات وارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة لخريجي بعض التخصصات الحديثة والدارسين بلغة أجنبية. كما تتوفر إمكانيات تقنية متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات مما يسمح للجامعات بالأخذ بأنماط وتقنيات تعليمية متطورة، وتوفر فرص الاتصال بالعالم الخارجي والتعامل مع المؤسسات التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة، كما تتيح تلك التقنيات فرصاً للتوسع في التعليم بالخروج إلى مختلف مناطق مصر باستخدام أنماط التعليم من بعد وبما تحقق مزيداً من ارتباط التعليم الجامعي بالبيئة.

ولكي تتمكن الجامعات المصرية من تعويض ما فاتها وتعيش عصر التميز والمنافسة والثورة المعرفية وتتعامل مع مفرداته واستيعاب تقنياته، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون تقوم على أساس تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي في مصر لتكون نقطة تنطلق منها برامج تطوير الجامعات المختلفة في ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية. ونقترح إنشاء «الهيئة الوطنية للتعليم» وهي هيئة مستقلة يصدر بها قانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شئون التعليم وتعتبر في حكم الهيئات المستقلة والأجهزة

الرقابية التي نص عليها الدستور، تختص بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم الجامعي وما قبل الجامعي والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته.

إن أساس تطوير الجامعات المصرية يتركز في مبدأ الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعات، وتفعيل دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مع تطوير أسلوب التمويل للجامعات الحكومية إلى نظام للدعم لسد العجز بين إيراداتها ونفقاتها وتحديد مدى يتضاءل خلاله ذلك الدعم إلى أن ينتهي، وتوحيد المجلسين الأعلى للجامعات في مجلس واحد يضم رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية مع اختيار رئيسه بالتناوب من بينهم وتطوير قانون موحد للجامعات تحدد المبادئ والقواعد العامة مع ترك التفصيلات للوائح داخلية تضعها كل جامعة بذاتها في إطار القانون الموحد.

كما تجب مطالبة الجامعات كشرط لاعتمادها بضرورة تفعيل خطة للتطوير العلمي والتقني وإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.

كذلك تطالب كل الجامعات بتفعيل خطط لتنمية القيادات الإدارية وتدريبهم على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.

وسيكون ضرورياً استكمال العناصر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي ومن أهمها تصميم خطة وطنية لتأكيد الجودة في الجامعات وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة في كافة المستويات والأصعدة في مجالات المنظومة الجامعية، وتطوير نظم الاعتماد والترخيص ومنح الشهادات الدالة على التأهيل.

إن الجامعات المصرية جميعها حكومية وخاصة وأهلية في موقف لا يرقى إلى التطورات الإقليمية والعالمية في نظم ومسنويات الجامعات الحديثة الآخذة المتفوقة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية المعرفية وخدمات المجتمع، مما تجعل التطوير مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع من أجل تقدم مصر.

كما تجب مطالبة الجامعات كشرط لاعتمادها بضرورة تفعيل خطة للتطوير العلمي والتقني وإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمسنويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.

كذلك تطالب كل الجامعات بتفعيل خطط لتنمية القيادات الإدارية وتدريبهم على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة. وسيكون ضرورياً استكمال العناصر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي ومن أهمها تصميم خطة وطنية لتأكيد الجودة في الجامعات وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة في كافة المسنويات والأصعدة في مجالات المنظومة الجامعية، وتطوير نظم الاعتماد والترخيص ومنح الشهادات الدالة على التأهيل. إن الجامعات المصرية جميعها حكومية وخاصة وأهلية في موقف لا يرقى إلى التطورات الإقليمية والعالمية في نظم ومسنويات الجامعات الحديثة الآخذة المتفوقة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية المعرفية وخدمات المجتمع، مما تجعل التطوير مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع من أجل تقدم مصر.

https://youtu.be/XWxAHm11bp8

3. تطوير التعليم . . بين الرؤية والواقع[58]!

على السلمى

يُعتبر تطوير التعليم الأساس في تكوين المواطن القادر على العمل والإنتاج في جميع مناحي الحياة، والإسهام بفعالية في التنمية الوطنية الشاملة. ليس هذا في مصر فقط، لكنه المبدأ والمنطلق للتنمية المعرفية في كل دول العالم، ومن ثم انطلاق التنمية في كل المجالات الاقتصادية، السياسية، المجتمعية، التقنية، الثقافية، والعمرانية.

ومع كثرة الحديث الرسمي والمجتمعي عن ضرورة تطوير التعليم، دون أن يتحقق شيء ملموس على أرض الواقع، أصبح تطوير التعليم مجرد شعار تُزين به الخطابات الرسمية للمسئولين، ومطالبة لا يُستجاب لها من القوى السياسية إن وجدت، ومن القوى المجتمعية القليلة الفاعلة.

وقد كان تطوير التعليم محوراً أساسياً في رؤية «السيسي» لمستقبل مصر، التي طرحها أثناء الحملة الانتخابية كمرشح في الانتخابات الرئاسية في مايو 2014 . وكانت الرؤية تهدف إلى «بناء الشخصية المصرية الجديدة، التي تستطيع أن تنهض بمصر محققة الحلم المصري، وهو ما يستلزم منظومة تعليمية جديدة تواكب نظم التعليم المتقدمة» . وقد حدد المرشح الرئاسي «المشير السيسي» مقومات تحقيق المنظومة التعليمية الجديدة في تأكيد الاستحقاق الدستوري بتوجيه الحكومة لتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي إلى التعليم، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، والربط بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ومخرجات العملية التعليمية، وفتح الآفاق لاختلاف المناهج من محافظة إلى أخرى، لتتوافق مع طبيعة ما تتطلبه سوق العمل في كل محافظة، ثم إحداث طفرة في المناهج العلمية وطرق تدريسها،

[58] تطوير التعليم . . بين الرؤية والواقع ! – الوطن (elwatannews.com)

وذلك لتحقيق المعرفة التراكمية وتنمية مهارات الفكر التحليلي للمساعدة في حل المشكلات، وصولاً إلى تطبيق نظام التعليم الرقمي من أجل إعداد الأجيال المقبلة للتفاعل مع أقرانهم بدول العالم المتقدم.

ذلك بعض ما شملته رؤية «السيسي» لتطوير التعليم التي تطرقت أيضاً إلى النهوض بالتعليم الفني، وإصلاح منظومة الجامعات، ورعاية المتفوقين والموهوبين، وإعداد خطة متكاملة لتطوير الأبنية التعليمية.

وكان الاهتمام واضحاً في رؤية المرشح الرئاسي السيسي بتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس وإعلاء قيمة الابتكار وربط البحث العلمي بالصناعة، وتأسيس نظام واضح لحرية تداول المعلومات، مع تطبيق نظام التعليم الرقمي.

ولم تتطرق رؤية «السيسي» إلى مشكلة نقص الموارد وتضخم التحديات التي تواجهها مصر. وكان مما دعا إليه المشير السيسي إنشاء «وقف للتعليم» وتشجيع وحث الاستثمارات لإنشاء مدارس تستأجرها الدولة بمقابل اقتصادي، وذلك جنباً إلى جنب مع توجيه استثمارات الدولة للغرض ذاته.

وعندما تقدم المهندس شريف إسماعيل ببرنامج حكومته إلى مجلس النواب في مارس الماضي، اعترف بأن من أهم التحديات التي تواجه الحكومة هو انخفاض جودة الخدمات العامة، وفي مقدمتها التعليم والصحة والحاجة إلى ضخ المزيد من الموارد لرفع مستواها. وكان تبرير رئيس مجلس الوزراء لتلك الحالة السيئة للخدمات العامة، أن الدولة دأبت على تقديم تلك الخدمات بأسعار تقل كثيراً عن تكلفتها الحقيقية، وأن السبب في انخفاض جودة تلك الخدمات في الأساس هو الزيادة السكانية!!!

فقد عاد رئيس الحكومة إلى ترديد الأسطوانة المشروخة ذاتها، التي تلقى باللائمة في جميع المشكلات التي يعاني منها المصريون على المصريين أنفسهم، فالمواطنون هم أصل البلاء، والحكومة، جميع الحكومات منذ 1952، بريئة تماماً، رغم فقر الكفاءات التي تقود مسيرة الوطن، وتهافت السياسات التي يثبت خطؤها وفشلها خلال السنوات، ولا تزال محل الاعتبار من كل المسئولين إلى يومنا هذا.

ورغم وضوح رؤية المرشح الرئاسي السيسي بالنسبة إلى قضايا مستقبل مصر، ورغم لجاجة التوجُّهات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤيته لتطوير التعليم، فإنها لم تجد مجالاً للتطبيق من حكومات ووزراء التعليم منذ تولى الرئيس السيسي مهام الرئاسة حتى الآن!!

ويتردد الآن أن المجلس الاستشاري للتعليم والبحث العلمي بمؤسسة الرئاسة بصدد إطلاق خطة استراتيجية متكاملة لتطوير المنظومة الوطنية للتعليم في ديسمبر المقبل، وكان قد ورد في أحد المواقع بتاريخ 26 يوليو 2016، نقلاً عن الدكتور جمال شيحة، رئيس لجنة التعليم بمجلس النواب، أنباء عن دعوة رئاسة الجمهورية إلى عقد مؤتمر موسع خلال شهر سبتمبر المقبل لتطوير التعليم، مطالباً المتخصصين بضرورة الانتهاء من تجهيز رؤية متكاملة للتطوير، وليس خطة إنشائية.

وعلى عكس ما جاء في رؤيته عن حتمية تطوير التعليم في 2014، كانت مداخلة الرئيس عن التعليم أثناء المؤتمر الوطني الأول للشباب الذى انعقد في شرم الشيخ أواخر أكتوبر الماضي، فقد تحدث الرئيس عن تجارب لتطوير التعليم شهدتها دول كانت متخلفة، لكنها أعطت تطوير التعليم أولوية في مسيرة نهضتها، غير أنه أكد صعوبة تطبيق ذلك في مصر، فقد أشار الرئيس إلى أن النمو السكاني يعد أحد أهم التحديات التي تحول دون تحقيق فكرة تعليم متميز في مصر، كما أشار إلى أن من يتحدث عن التعليم عليه أن يُدرك وجود تحديات أخرى في مجالات الصحة والإسكان والعشوائيات وغيره، مضيفاً أن الحديث عن تطوير التعليم ينبغي أن يراعى القدرات الاقتصادية لمصر، مطالباً بطرح ما وصفها بحلول قابلة للتنفيذ تراعى الصورة الكاملة.

واعتبر الرئيس أن هناك صعوبات كبيرة تحول دون تطوير التعليم، مشيراً إلى أن قيادة مصر إلى مستوى تعليمي متقدم تعنى أن هناك جيلاً أو جيلين أو ثلاثة قد لا يأخذون حظهم. وفي ختام كلمته أشار

الرئيس إلى أن المجلس الاستشاري للتعليم والبحث العلمي مشغول بإعداد خطة تطوير التعليم منذ عام مضى. وأوصى شباب المؤتمر بإعداد مؤتمر جامع لمناقشة الأمر في ضوء ما أثير في مؤتمر شرم الشيخ!

والسؤال الذى يطرح نفسه، كما يقولون: هل تغيرت رؤية الرئيس نحو إمكانية إحداث نقلة نوعية في التعليم تساعد على تحقيق الحلم المصري؟ ولماذا أكدت استراتيجية التنمية المستدامة 30-20، التي أُطلقت منذ شهور، ضرورة إعادة هيكلة وصياغة التعليم قبل الجامعي من خلال إنشاء المجلس الوطني للتعليم، وتفعيل دوره ليتولى مسئولية وضع وتطوير سياسات التعليم في مصر، في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والأهداف الاستراتيجية للدولة، على أن تكون هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد وأكاديمية المعلم تابعة له. وكذلك تضمنت الاستراتيجية إتاحة رياض الأطفال وتمكين الأطفال في المراحل العمرية 0 – 6 سنوات من مهارات التعليم المبكر، عن طريق رفع نسبة القيد العام في مرحلة رياض الأطفال 4 – 6 سنة لتصل إلى 80% وتضمين كل الأطفال في تلك المرحلة العمرية في مراحل التعليم التمهيدي قبل المدرسي، في إطار مؤسسي ومناهج معلنة تخلول عام 2030، وإعداد برامج تربوية للفئة العمرية 0 – 3 سنوات تخلول عام 2016. والانتهاء من وضع إطار وطني للمؤهلات في مصر بنهاية العام الحالي!!!(2015)

بل كيف سيتحقق هدف استراتيجية 30-20 في الوصول إلى المركز الـ 30 عالمياً في مجال التنمية البشرية، وهو الأمر الذى قد يراه البعض صعباً للغاية، لكن التخطيط الجيد حسب واضعي الاستراتيجية هو ما يجمع بين الحلم والواقع في الوقت نفسه، وهو ما ترتكز عليه استراتيجية التنمية المستدامة التي تبنتها الحكومة الحالية!!!

4. طريق الجامعات المصرية إلى التميز والعالمية[59]!

على السلمى

بعد أقل من أسبوع تستقبل جامعات مصر آلاف الطلاب في بداية عام جامعي جديد، فهل هناك ما يبشر باختلاف هذا العام الدراسي الجديد عن الأعوام الماضية ويعطى الأمل في مستويات أفضل من التعليم ومن ثم قدرات ومهارات أعلى للخريجين تمنحهم فرصاً أكبر في أسواق العمل المحلية والإقليمية ولا أقول الأسواق العالمية!

وهل نتوقع في العام الجامعي الجديد تطويراً للبرامج الأكاديمية والتقنيات التعليمية مختلفة عما سارت عليه جامعاتنا منذ سنوات؟ وهل تتحسن مراكز بعض جامعاتنا العتيدة في قوائم التصنيف لأفضل الجامعات في العالم، وذلك فضلاً عن نجاحها في الحصول على الاعتماد لبعض كلياتها ولا أقول جميعها؟ وهل نتوقع إسهامات بحثية وإنجازات معرفية تُمكن جامعاتنا من المساهمة بقدر معقول في علاج بعض المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والصحية التي تعاني منها مصر؟

وفي ضوء واقع الجامعات المصرية التي عرضنا لجوانب منه في مقال الأسبوع الماضي، ستكون الإجابة بالنفي عن أغلب الأسئلة السابقة، ذلك أن النظام الجامعي في مصر لا يدفع الجامعات الحكومية والخاصة إلى خوض غمار التطوير والتحديث إلا من رحم ربى!

ومن ملامح ذلك الواقع الذي تعيشه الجامعات المصرية افتقاد مقومات جودة التعليم الحقيقية وانحصارها في استيفاء نماذج ورقية لمطالب الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، الأمر الذى يفسر قلة عدد الكليات الجامعية التي تمكنت من الحصول على اعتماد الهيئة، واقتصار الاهتمام بقضية جودة التعليم على إنشاء مراكز ولجان للجودة دون تفعيل حقيقي وصرف مكافآت الجودة!

---

[59] طريق الجامعات المصرية إلى التميز والعالمية! – الوطن (elwatannews.com)

ومن المفترض أن تهتم الجامعات بملاحقة التطورات الحديثة في التقنيات التعليمية، مما تجعل الجودة أمراً محتماً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التي تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافي، ومع اشتداد الضغوط التنافسية وحدة الصراع بين الجامعات لاجتذاب أعضاء هيئات التدريس المتفوقين ما تجعل الاهتمام بالجودة من عوامل الجذب ذات التأثير الواضح.

ومن أسف أن تقييد الجامعات المصرية الحكومية والخاصة على السواء بنظام مكتب التنسيق وترشيح الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة لدخول الجامعات بحسب المجموع الحاصل عليه الطالب تحرم الجامعات المصرية من التنافس وتعميق نظم الجودة لاجتذاب الطلاب الأفضل.

من جانب آخر فإن نظام الاعتماد **Accreditation** للجامعات تحتم عليها الالتزام بنظم ومفاهيم إدارة الجودة وتطبيقاتها في جميع مجالات العمل التعليمي والإداري، وفي كثير من دول العالم المتقدم يتوقف حصولها على دعم مالي من الحكومة على درجة التزامها بمعايير الجودة.

ومما يساعد على إقبال الجامعات لتطبيق نظم وقواعد الجودة وضوح الأضرار الناشئة عن افتقادها، حيث يفقد المتخرجون فيها القدرة على التنافس في سوق العمل، إذ يبحث أصحاب الأعمال عن الخريجين من الجامعات المشهود لها بالجودة.

وبالإضافة إلى توفير مقومات جودة التعليم والحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أو من منظمة دولية معتبرة ومعترف بها في مصر، فإن جامعات مصر أمامها طريق شاق للوصول إلى التميز والعالمية، وهما شرطان أساسيان لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات الأفضل. وتأتي تنمية وتفعيل القدرة المؤسسية باعتبارها الخطوة الأولى لتصبح الجامعة قادرة على تقديم وتطوير الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية التي قامت من أجلها بالكفاءة والتميز اللذين يتيحان لها التفوق والمنافسة على مراكز أفضل في قوائم أفضل جامعات العالم.

وتتركز مقومات القدرة المؤسسية في وجود نظام للتخطيط الاستراتيجي بالجامعة، هيكل تنظيمي فعال، ونظم وإجراءات عمل تستخدم التقنيات الحديثة، هيكل بشرى يتصف بالكفاءة والرغبة في الإنجاز يضم أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة والإداريين والفنيين، فضلاً عن فاعلية المجالس الجامعية وقدرتها على الحركة والتطوير المستمر، وتكون القيادات الجامعية الفاعلة ذات الرؤية عنصراً رئيسياً في بناء الجامعة، وتلك قضية مهمة، إذ تنفرد السلطة التنفيذية في الدولة باختيار تلك القيادات، والمطلوب اتباع النظم والأساليب المعمول بها في جامعات العالم المتقدم التي تقوم على أساس تشكيل لجان اختيار محايدة تفحص مؤهلات المتقدمين لشغل وظائف رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والمراكز البحثية دون اشتراط أن يكون المتقدمون من ذات الجامعة، وتكون سلطة اختيار وكلاء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية لمجلس الجامعة، ويا حبذا لو تم تشكيل مجلس للأمناء بكل جامعة تعرض لجنة الاختيار توصياتها عليه لاتخاذ القرار، وفي غيبة تلك المجالس تعرض توصيات لجان الاختيار على السلطة التنفيذية المختصة إلى حين تطوير النظام الجامعي من أساسه!

كما يكون نجاح الجامعة في إنجاز مهمتها بتقديم خدمة تعليمية ترتفع بقدرات ومهارات طلابها وتوفير البرامج الأكاديمية المتفوقة وأساليب وتقنيات التعليم المتميزة، والمعلمين الأكفاء ذوي المعرفة، والمساعدات المادية والتقنية الحديثة لمساندة العملية التعليمية وبالأساس تكون المكتبات وقواعد المعلومات وبنوك المعرفة في مقدمة الاهتمامات.

وتثير قضية نظام القبول في الجامعات المصرية على أساس معيار وحيد هو درجة النجاح في الثانوية العامة أمراً في غاية الخطورة على مستقبلها وإمكانيات وصولها إلى درجات متقدمة بين جامعات العالم، إذ تكون الجامعات غير قادرة على السيطرة على مستويات كفاءة وقدرات الملتحقين بها والكليات التي يتم قبولهم بها، إن الجامعات في العالم المتقدم تهتم بوضع سياسات واضحة لقبول الطلاب

بكلياتها المختلفة تتفق ورسالتها ورؤيتها الاستراتيجية والأهداف والغايات التي تستهدفها، وتعمل على تطبيقها وتصميم نظام لمراجعة تلك السياسات وما قد تصادفه من مشكلات في التطبيق، أو ما قد ينشأ من متغيرات تجعل تطوير تلك السياسات لازماً، وفي ظل التوجه العولمي، وأخذاً في الاعتبار أهمية وجود نسبة معتبرة من الطلاب من دول أخرى، تضع الجامعة نظاماً لاستقطاب الطلاب الوافدين، وتعمل على تيسير إجراءات تقدمهم واختيار الأفضل من بينهم، ويكون على الجامعة الراغبة في التفوق العالمي الأخذ بأنماط التعليم المتجددة، ومنها التعليم من بعد والتعليم الإلكتروني، وأخيراً يكون تطوير نظم تقويم الطلاب من أساسيات زيادة الفاعلية التعليمية، وذلك بتطبيق نظام للتقويم المتكامل للطلاب لا يستند فقط إلى اختبارات نهاية الفصل الدراسي، بل يشمل كافة الفعاليات التي يشارك فيها الطلاب على مدى الفصل الدراسي، والتأكيد على ضرورة توافق أساليب التقويم مع محتويات المقررات المعلنة، التي تم تدريسها، فضلاً عن المساحة المعرفية التي يفترض أن ينميها الطلاب بجهودهم في التعلم الذاتي.

كما تجب على الجامعات المصرية تعميق الأنشطة البحثية والمعرفية تهدف إلى استثمار طاقات أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوث علمية تستهدف استكمال متطلبات تنمية المصادر المعرفية وتطوير البرامج التعليمية من جانب، والمساهمة في تنمية المعرفة الإنسانية والوصول إلى مصاف الجامعات البحثية، وتسعى الجامعة إلى زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تنفيذ الخطط البحثية، وحفزهم لنشر بحوثهم العلمية في المجلات والدوريات المتخصصة محلياً ودولياً ذات التأثير المرتفع High Impact Factor ، كذلك تهتم الجامعات بتنظيم ندوات وورش عمل ومؤتمرات لمناقشة قضايا علمية ومجتمعية ذات أهمية.

وتحتل الدراسات العليا مكاناً معتبراً في الجامعات الساعية إلى التميز والتفوق العالمي فضلاً عن السبق بين الجامعات الوطنية. تلك بعض علامات على طريق التميز الجامعي نرجو أن توفق جامعاتنا في الأخذ بها !!

5. تعليم جامعي متجمد . . وتقرير دولي مهمل[60]!!

على السلمى

مع ازدياد الشكوى العامة من تدنى مستوى التعليم الجامعي وتجمده في قوالب قديمة عفا عليها الزمن، نجد أن وزارة التعليم العالي والدولة عموماً تمضي على ذات النهج في تأكيد بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المنضر السفر إلى أي دولة متقدمة ليحصل منها على تعليم جامعي يواكب العصر والتقنية والثورة المعرفية الهادرة في كل مكان إلا في المحروسة!

ولقد استشعر أحد وزراء التعليم العالي[61] في عام 2008 أهمية البحث لدى الخبراء في العالم عن علاج لمشكلات وزارته، فطلب من البنك الدولي ومن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تكوين فريق من الخبراء الدوليين في شئون التعليم وتطوير الجامعات لمراجعة " السياسات الوطنية للتعليم العالي في مصر"، وقد حدد المسئول عن التعليم العالي المصري، كما وصفه التقرير، منذ البداية عدة مجالات تثير القلق وتستر عي الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي المصري في مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ومدى التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهنيين، وفاعلية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، ودور كل من مقدمي التعليم العالي العام والخاص، ومكانة البحث العلمي في نظام التعليم العالي، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالي

---

[60] تعليم جامعي متجمد . . وتقرير دولي مهمل ! ! – الوطن (elwatannews.com)

[61] هو أ.د. هاني هلال من 31 ديسمبر 2005 حتى 22 فبراير 2011

المصري، ومدى جودة توجيهها وفاعليتها ، وقد دعا المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي في مصر والمسائل المتصلة بتطويره في المستقبل.

ورغم أن كل تلك التساؤلات يعلم الإجابة الدقيقة والصريحة عنها خبراء وأساتذة الجامعات المصريون، فإنه كان لا بأس من استطلاع الخبرة الدولية وتحمل مصر جانباً من تكلفة تلك الدراسة.

وتم تشكيل الفريق وكان من أعضائه مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة التعليم العالي المصرية، التي قدمت للفريق التقرير الذى كانت قد أعدته الوحدة في عام 2008 بعنوان: التعليم العالي في مصر: تقرير معلومات أساسية.

ورغم أن مصر هي التي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين في شهر أكتوبر 2008، وتوالى أحد عشر وزيراً على وزارة التعليم العالي منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم، فلا يزال التقرير مهملاً في أضابير الحكومة، وللعلم هذا التقرير موجود منذ 2010 على بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الرابط http: //higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/publishings.aspx!!! ولا تزال جهود تطوير التعليم العالي والجامعات منحصرة في محاولات كل وزير للتعليم العالي أن يُصدر قانوناً جديداً لتنظيم الجامعات، ولا تزال الجامعات والمعاهد العليا المصرية على حالها من التخلف والتقليدية والابتعاد عن أي مظاهر للتطور أو التقدم.

وقد صدر تقرير المنظمتين الدوليتين في 2010 بعنوان "مراجعات سياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر"، احتوى بكل الوضوح على توصيف لواقع التعليم العالي (الجامعي) والتحديات التي تواجهه وأسس ومحاور إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم العالي في مصر. وجاء فيه: "إن نظام التعليم العالي المصري لا يخدم جيداً الاحتياجات الراهنة، وإن لم تحدث إصلاح واسع النطاق فسوف تحول دون

التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وقد أجرت الحكومة المصرية، من أجل بناء الوطن وتحديثه، إصلاحات كبرى بينما يظل نظام التعليم العالي في حاجة إلى إعادة بناء في هذا السياق، ولا يزال إنتاجه موجهاً إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلي منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان، وثمة حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم العالي المصري. وتنشأ هذه الحتمية عن ضغوط تنشأ عن حاجة مصر إلى تحسين قدرات التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حيث تكثف بلدان أخرى استثمارات في رأس المال البشرى وإنتاج المعرفة، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب، والحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات في فرص التعليم، كما أن هناك ضرورة لتطوير التعليم العالي بسبب قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، ورداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، والقصور واختلالات التوازن في نوعيات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل، وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والرابط مع نظم الابتكار الوطنية".

وشدد التقرير على حتمية إجراءات حاسمة لتحسين الاتساق على صعيد السياسات، والاستجابة المؤسسية، وفاعلية تكاليف النظام وبصفة خاصة، وثمة ضرورة إلى توجيه ما يتخذ من إجراءات نحو الحد من الجمود الهيكلي في نظام التعليم العالي وتحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطني. وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب، وزيادة قدرة ومرونة مؤسسات التعليم العالي في ظل نظام أكثر تنوعاً، وتحسين توافر المعلومات لتوجيه الطلاب في اختياراتهم، وتمويل النظام بأسلوب ينسم بمزيد من العدالة والكفاءة وبطريقة قابلة للدوام.

وكان من أهم توصيات التقرير تغيير أسلوب التنسيق المركزي كطريق وحيد لالتحاق الطلاب بالجامعات اعتماداً على مجموع الثانوية العامة، وضرورة اتباع نظم أخرى كتنظيم اختبارات تكشف عن قدرات

ورغبات الطلاب، كذلك أوصى التقرير بإعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيداً من الحرية والاستقلال في إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له سلطة الإشراف على شئونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

كما اقترح التقرير النظر في إنشاء "مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي" يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي، ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا في تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي في مصر، التي تغطي كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية: المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسئولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة، وأن تدمج في المجلس الأعلى الجديد الوظائف التي يمارسها حالياً المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل في المؤسسات. كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي والتوجه إلى استراتيجية للتمويل ينمو بمقتضاها التفاعل الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي المصرية مع محيطها الدولي.

[لا يزال هذا التقرير موجود على الموقع]

ويمكن الوصول له بالضغط على الرابط التالي:

http://www.higheducation.idsc.gov.eg/backend/upload/Country_Background_Report_Arabic_Summary-20100321041808.pdf

6. إلغاء التعليم المفتوح.. وإشكاليات تطوير التعليم الجامعي[62]!!

على السلمى

تضاربَت الأنباء حول إلغاء نظام التعليم المفتوح في الجامعات المصرية، لكن المؤكد هو الاتجاه إلى الإلغاء وأن تُستبدل به برامج مهنية لا تؤهل الحاصلين عليها على درجات علمية! ويمثل الصراع حول إلغاء التعليم المفتوح أو بقائه دليلًا على افتقاد الرؤية حول تطوير منظومة التعليم الجامعي وغياب التوافق بين القيادات الجامعية حول توجهات التطوير المنشود وأبعاده، وانحصار تفكير تلك القيادات في مقترحات تقليدية لا تعدو بانطلاق الجامعات المصرية للحاق بالمستويات التي بلغتها جامعات العالم المتقدم في عصر المعرفة والعولمة، وتكتفي بالحل السهل، وهو الإلغاء دون الحل الأصعب، وهو التطوير والتحديث ومواكبة الجديد في تقنيات التعليم الجامعي، مما يجعل الأمل محدوداً في إمكانية وصول جامعات مصر إلى مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية تُحاكي ما وصلت إليه جامعات في الهند وماليزيا وسنغافورة وبعض البلاد العربية، مثل السعودية والإمارات، ناهيك عن جامعات أمريكا وأوروبا!!

وتتمثل مشكلات التعليم الجامعي في تباعُده عن استخدام تقنيات المعلومات في جميع المجالات، وتجمد التنظيمات الجامعية، والانحصار في تطبيق تقنيات تعليمية تقليدية تقوم على التلقين لا تُنمي المشاركة الفاعلة من الدارسين، والبُعد عن أسواق العمل ومجالات النشاط التي يُفترض أن يعمل بها الخريجون، والتقييد الحكومي لنظم وآليات التعليم الجامعي حتى في الجامعات الخاصة. ومن ثم ضعفت قدرة الجامعات المصرية على مواجهة المنافسة المقبلة من الجامعات الأجنبية ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع تطورات العلم وتقنيات التعليم الحديثة. من جانب آخر، فإن ثمة مشكلة هي

---

[62] إلغاء التعليم المفتوح.. وإشكاليات تطوير التعليم الجامعي!! – الوطن (elwatannews.com)

انحصار الجامعات في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية)، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل إلا بعض الجامعات الخاصة التي تحاول الاقتراب من جامعات متقدمة في دول أجنبية بهدف الاستفادة من خبراتها وتقنياتها.

وتعاني الجامعات المصرية من البطء الشديد في الاستجابة إلى مطالب التغيير والتطوير، نظراً إلى قصورها الذاتي وتعقّد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المسئوليات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية. وينتج عن ذلك الميل الواضح إلى التثبيط في النظم والمناهج والأساليب بين المؤسسات التعليمية من المستوى نفسه، بدعوى كفالة فرص العدالة بين طلابها، مما يُفقد تلك المؤسسات فرص التميّز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأيٍّ منها.

ورغم نمطية التنظيمات ووحدة القواعد الحاكمة لعمل الجامعات والمتمثلة في قوانين تنظم شئونها وتسري عليها كافة، فإن حالات التعاون والتكامل والترابط بينها غير واضحة، بل تسود تلك المؤسسات حالة من الانعزالية والتباعُد، بحيث أصبحت مجموعة من الجُزر المنعزلة لا يتحقق بينها أي استثمار لموارد مشتركة، أو مشاريع بحثية أو تطويرية، ومن ثم يندُر وجود حالات إبداع أو ابتكار مشترك في ما بينها. كذلك فإن غياب النظم والآليات الفعّالة لتقييم أداء الجامعات يؤدي إلى عدم قياس تأثير عوامل السوق وأحكام مستخدمي خريجي تلك الجامعات على مستويات كفاءتهم. ومن زاوية أخرى فإن تدني جهود الجامعات في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني يؤدي إلى انحصار مواردها المالية واقتصارها على ما تتيحه لها الدولة بغض النظر عن قيمة أو جدوى مخرجاتها من الخريجين أو البحوث العلمية والإضافات المعرفية!

وبالأساس تعاني الجامعات المصرية من التجمُّد في تنظيماتها، وتضخُّم أعداد الطلاب والتوسُّع في إنشاء الكليات دون إعداد أو استعداد، واستمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب، وتقادم التقنيات التعليمية وضعف الموارد المساندة من مكتبات ومختبرات ومصادر للمعلومات وعدم اندماجها في صُلب العملية التعليمية. كل ذلك فضلًا عن تضخُّم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار في إعدادهم داخل الجامعات ذاتها، التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى، مما يُضعف المستوى العام لقدراتهم وتحجبهم عن الاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة، ويُحد من فرص التطوير والتجديد في قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرُّغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعي، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية، وتقليدية أعمال اختبار وتقييم الطلاب وإثقالهم بالأعداد المتزايدة منهم.

نعود إلى قضية إلغاء التعليم المفتوح وكيف تعبّر عن مشكلات التعليم الجامعي، فقد بدأ نظام التعليم المفتوح بجامعة القاهرة عام 1990 بعد شهور قليلة من كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، ثم توالت موافقات المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء برامج للتعليم المفتوح في جامعات متعددة. وعلى خلاف جامعة الإسكندرية التي حصرت «وحدة التعليم المفتوح» في نطاق كلية التجارة بها وجعلتها تابعة لها، فإن جامعة القاهرة اتجهت إلى إنشاء وحدة ذات طابع خاص يُشرف عليها نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب باسم «مركز التعليم المفتوح» لتُقدم برامج متنوعة في مجالات تخصص مختلفة كانت البداية فيها برامج «المعاملات المالية والتجارية»، و«استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية»، ثم تلتهما برامج في الآثار، والدراسات القانونية، والترجمة، والإعلام.

وقد استمرت هيكلية نظام التعليم المفتوح وأساليبه ومعطياته الأساسية دون تغيير أو تطوير يُذكر حتى الآن، وذلك رغم التطورات الهائلة فيه وتعاظم الاهتمام به في العالم كله وانتشار برامجه وتطور تقنياته، بحيث أصبح التطور الأحدث لنظم التعليم على جميع المستويات التعليمية، باعتباره وسيلة متطورة لتوفير فرص التعليم لكل من يرغب ولم يتمكن -أو لا يتمكن- من الانتظام في مؤسسات التعليم النظامية. كذلك لم يصل التطور التقني في مجال الحاسبات الآلية وتقنيات المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة إلى برامج التعليم المفتوح في مختلف جامعات مصر، ولم ينجح في التخلص من سمات نظم التعليم التقليدية، بينما ظهرت بدايات منافسة مؤسسات تعليمية عربية وأجنبية في السوق التعليمية المصرية والعربية من خلال إنشاء الجامعة العربية المفتوحة، وكذلك توافر فرص الدراسة عن بُعد للدارسين المصريين من خلال مئات الجامعات الأوروبية والأمريكية والأسترالية وغيرها، التي تطرح برامجها عن بُعد عبر شبكة الإنترنت.

إن علاج ما قد يكون هناك من عيوب في التطبيق الحالي للتعليم المفتوح لا يكون بإلغائه، لكن بالاجتهاد في تطويره وتحديثه ضمن تطوير شامل لمنظومة التعليم الجامعي وتفعيل جاد للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتأكيد استقلالها واعتمادها على خبراء متخصصين مستقلين عن هيئات التدريس بالجامعات.

من جانب آخر، ألا يمكن أن يشمل تطوير التعليم الجامعي قراراً جريئاً بإلغاء وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات الحكومية والخاصة والأهلية، واكتفاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد، وألا ينتهي أمر التطوير بإصدار قانون جديد للجامعات والتعليم الجامعي ؟!!!!!

7. تطوير التعليم بين المؤتمرات.. والحلول![63] 1-3

على السلمى

يعتبر تطوير التعليم الشرط الأساس في بناء الإنسان المصري وتنمية قدراته العلمية والمعرفية ومهاراته العملية والإنتاجية، ومن ثم زيادة مساهماته في تنمية الإنتاج في جميع المجالات والمساعدة في تحقيق نقلة نوعية حقيقية في المجتمع المصري!

ولقد كان تطوير التعليم مطلباً رئيسياً للمصريين على مدار السنوات الماضية، إذ عقدت مؤتمرات وندوات ولقاءات، وتم إبرام اتفاقات وتفاهمات مع منظمات دولية تهدف الحصول على الخبرات العالمية، وتمت زيارات على أعلى المستويات لدول حققت نجاحات مشهودة في تطوير نظم وتقنيات التعليم وحققت مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية، كما تم إعداد رؤى واستراتيجيات وخطط لتطوير التعليم، وتغيرت الوزارات المعنية بالتعليم ما بين فك وإدماج، وتبدل وزراء على حقيبة التعليم وكل يأتي بمنظور ويعلن عن أهداف ويعقد المؤتمرات ويقدم الابتكارات التي تنتهي كلها بمجرد خروجه من التشكيل الوزاري لنبدأ القصة من أولها مع قدوم الوزير الجديد! ولقد عقد مؤتمر بجامعة القاهرة بمشاركة مؤسسة أخبار اليوم يوم الثامن من مايو 2017، تحت عنوان " التعليم في مصر نحو حلول إبداعية"، وجاء في وسائل الإعلام أن "أعمال المؤتمر تضمنت عدة جلسات تم خلالها عرض آراء الوزراء وقيادات التعليم والخبراء في التعليم قبل الجامعي والجامعي بمختلف مراحله وتخصصاته، وأن المؤتمر اتجه في جلساته وحواراته نحو إيجاد الحلول العلمية والعملية القابلة للتطبيق على أرض الواقع المصري بغية الوصول إلى الهدف الأمثل للتعليم في المستقبل القريب، وأنه تجاوز مرحلة تشخيص العلل والمشكلات للتركيز على الحلول المبتكرة التي يمكن وضعها أمام صناع القرار التنفيذي لاتخاذ ما

---

[63] تطوير التعليم بين المؤتمرات.. والحلول! (1 – 3) – الوطن (elwatannews.com)

يلزم من إجراءات وبرامج وخطوات تنفيذية تتم متابعتها من خلال تشكيل "أمانة عامة ودائمة للمؤتمر"، ونظراً لأهمية القضية، نعرض اليوم لما جاء عن تطوير التعليم في "رؤية السيسي لمستقبل مصر" التي كان قد طرحها أيام حملته الرئاسية في 2014 ثم اختفت ولم تلتفت إليها الحكومات التي شكلها الرئيس السيسي حتى الآن!

وفي مقال الأسبوع المقبل، سوف نعرض لمحور التعليم في خطة 20/30 الذي تمت الإشارة إليه في مؤتمر جامعة القاهرة، كذلك نقدم خلاصة وافية لتقرير مهم كان أحد الوزراء في مصر قد طلبه من البنك الدولي عام 2008 لتقييم سياسات التعليم العالي في مصر، ولم يلتفت إليه أحد رغم شموله ومهنية الخبراء العالميين الذين شاركوا في إعداده!

وفي المقال الثالث، سوف نناقش التوصيات التي أُعلنت في ختام مؤتمر جامعة القاهرة ونرى إن كانت متوافقة مع عنوانه «نحو حلول إبداعية» للتعليم في مصر!

التعليم في "رؤية السيسي لمستقبل مصر"

أكدت "رؤية السيسي" على:

1. " الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية في شتى المجالات وأهمها التعليم والبحث العلمي ومنظومة الصحة والثقافة والرياضة، حيث إن المصريين هم الثروة الحقيقية لمصر"،
2. بيان "إن مشكلة مصر.. هي مشكلة ثقافية في جوهرها، لأن بناء العقل المصري عبر التعليم والإعلام شابه قصور ثقافي فادح"،
3. إلى بناء الشخصية المصرية الجديدة، التي تستطيع أن تنهض بمصر محققة الحلم المصري، وهو ما يستلزم منظومة تعليمية جديدة تواكب نظم التعليم المتقدمة،

4. تأكيد العمل على تنفيذ الاستحقاق الدستوري بإلزام الدولة لتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما التزمت بالربط بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وبين مخرجات العملية التعليمية، وفتح الآفاق لاختلاف المناهج من محافظة إلى أخرى لتتوافق مع طبيعة ما تتطلبه سوق العمل في كل محافظة، وإحداث طفرة في المناهج العلمية وطرق تدريسها لأبنائنا، وذلك لتحقيق المعرفة التراكمية وتنمية مهارات الفكر التحليلي، وذلك للمساعدة في حل المشاكل، وتطبيق نظام التعليم الرقمي من أجل إعداد الأجيال المقبلة للتفاعل مع أقرانهم بدول العالم المتقدم.
5. التأكيد على رعاية الموهوبين دراسياً من خلال مجموعة مدارس متميزة تؤهلهم تأهيلاً يدفع بقدراتهم نحو تمثيل مشرف لمصر ولتحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم الخاصة، إلى جانب خطة متكاملة لتطوير الأبنية التعليمية ببناء العديد من المدارس الجديدة لخفض الكثافة بالفصول ورفع كفاءة التشغيل بصفة عامة بمدارس مصر،
6. التوجه إلى تنويع وتحديث منظومة التعليم الفني، باعتبار ذلك هدفاً قومياً لتأهيل الشباب، وتحفيز هذا التوجه لخدمة متطلبات سوق العمل ومشاريع التنمية مع اعتبار تنمية روح الانتماء والوطنية وحسن الأخلاق والتعريف بالحقوق والواجبات قاسماً مشتركاً أعظم في أي عملية تعليمية،
7. الدعوة لإقامة مراكز متخصصة لتأهيل المدرسين وتدريبهم على أحدث النظم التعليمية التي تتوافق مع متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين والعمل على تحسين أوضاعهم،
8. إصلاح المنظومة الجامعية والبحثية التي تصبو إلى تحقيق التأسيس المعرفي للإنسان المصري بشكل يفتح آفاق التعليم والبحث العلمي، وربط تلك الجامعات ومراكز البحث العلمي بمراكز الصناعة، تلبية لمتطلبات سوق العمل،

9. تأكيد أن (التأسيس المعرفي) يجب تحقيقه على المستوى المحلى الذي توجد به الجامعات ومراكز البحوث على نحو يؤسس لتعليم وتدريب خريجين يلبون حاجة التنمية وسوق العمل، والذي هو في أمس الحاجة لجهودهم وذلك بعد رسم خريطة جديدة لمصر تهدف لإعادة انتشار المصريين على كامل أرضهم، ومن ثم تؤكد الرؤية على وجوب أن يكون بكل محافظة جامعة على الأقل لخدمة أهداف التنمية بالمحافظة، وكذا تحفيز التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح،

10. تحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس وإعلاء قيمة الابتكار وربط البحث العلمي بالصناعة، وتأسيس نظام واضح لحرية تداول المعلومات، وتحفيز الجامعات على تأسيس بنوك للأفكار من أساتذتها المتميزين، ورجال الصناعة وغيرهم لصياغة ومتابعة خطط التنمية بالمحافظات،

11. إنشاء "وقف للتعليم" تعمل "هيئة الأوقاف المصرية" على تشجيع وحث الاستثمارات لإنشاء مدارس تستأجرها الدولة بمقابل اقتصادي، وذلك جنباً إلى جنب مع توجيه استثمارات الدولة لذات الغرض. ودعوة الجميع للانضمام لهذا الوقف ودعمه، باعتبار أن تعليم أبناء الشعب المصري هدف قومي، وفي ذات الوقت فإن كل مساهم في هذا الجهد الخير له التقدير والثناء، ودعوة كافة الأوقاف الإسلامية وغيرها ومنظمات العمل الأهلي حول العالم للإسهام في هذا الوقف، لإحداث النهضة التعليمية المصرية ودعم إنشاء مدارس جديدة تهدف خفض كثافة الطلاب بالفصول بما يُمكِن الطالب من تحصيل دروسه في ظروف تواكب المعايير الدولية،

12. إطلاق البرنامج القومي لمحو الأمية ليقوم على تنسيق الجهود والمشاركة المجتمعية واستخدام الوسائل الحديثة والحوافز غير التقليدية في عوامل ضمان تحقيق الهدف فعلياً وليس الشعارات.

تلك كانت رؤية لتطوير منظومة التعليم لم تجد اهتماماً بتفعيلها حتى اليوم، رغم أنها صدرت عن رئيس الجمهورية، ولو كانت قد بدأ تنفيذها ما كانت هناك حاجة إلى مزيد من المؤتمرات!

4. تطوير التعليم بين المؤتمرات . . والحلول ! [64][3.2]

أ.د. علي السلمي

في يوم الرابع والعشرين من فبراير 2016 أطلق الرئيس السيسي خطة 20/30 للتنمية المستدامة وقد تضمنت محوراً للتعليم والتدريب حفل بالعديد من المبادئ والأهداف التي لا خلاف عليها . والتي لم تتحقق حتى اليوم . ، وقد أشار إليها مؤتمر جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار اليوم عن "التعليم في مصر . . نحو حلول إبداعية" !

وقد استهدفت الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز ، وفي إطار نظام مؤسسي ، وكفء وعادل ، ومستدام ، ومرن . وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً ، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ، ومستنير ، ومبدع ، ومسئول ، وقابل للتعددية ، تحترم الاختلاف ، وفخور بتاريخ بلاده ، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية .

تلك الرؤية التي لم تجد سبيلها إلى التحقيق على أرض الواقع المصري المشحون بالمشكلات ، والتي اتصفت بالمبالغة إلى حد غير مسبوق ، فهي تحدد العام 2030 . أي بعد ثلاث عشرة عاما فقط . ليصل التعليم والتدريب "للجميع" . أي جميع الذين هم في مرحلة عمرية تجعلهم في مراحل التعليم المناسبة ، وأن يكون ذلك التعليم . فضلاً عن التدريب . منصفاً بالجودة العالية ودون تمييز بين المنتقين لنظام التعليم . الذي سيكون بعون الله . منصفاً بكل الأوصاف التي كتبها واضعوا رؤية 20/30 إن أكتسب المصريون كل تلك الخصال الوردية ! ! ! ! !

---

[64] تطوير التعليم بين المؤتمرات . . والحلول ! (2 – 3) – الوطن (elwatannews.com)

وزادت استراتيجية التعليم في خطة 20/30 في الإحباط العام للمصريين حين يقارنوا بين حال التعليم الذي يتعرض له أبنائهم في مختلف مستويات التعليم الجامعي والعالي وقبل الجامعي، وبين الأهداف الاستراتيجية التي تحلم بها كاتبوا الاستراتيجية؛ ومنها تحسين جودة نظام التعليم في جميع مراحله بما يتوافق مع النظم العالمية بالعمل على • تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية، وتمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين، والتنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وتطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلم واحتياجاته البيولوجية والنفسية بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته.

وتضمنت الأهداف الاستراتيجية للتعليم الأساسي تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما تحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدمة، والتوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين، مع توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلم من معامل ومكتبات ووسائل الاتصال بالإنترنت والمرافق اللازمة لممارسة الأنشطة . وخلافه .. وأيضاً تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً . مهارياً . وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط.

وواصلت خطة 20/30 إثارة الإحباط العام حين أسرفت في صياغة أهداف شبه مستحيلة بالقياس للأوضاع المتردية لمنظومات التعليم المصرية، وذلك باستهداف تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم ووصول مصر لمراكز متقدمة في مؤشرات التعليم العالمية. فقد تبنت الخطة أهدافا للتعليم تتضمن أن تصبح مصر من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي بالوصول بمعدل الأمية إلى الصفر

الافتراضي (7%) ونسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال 4-6 لتصل إلى 80٪ ، ووجود عشر جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم والجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميا ، كما سنكون مص من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان "اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) .

وحتى يوم عقد مؤتمر جامعة القاهرة لم تكن تلك الاستراتيجية الطموحة قد وضعت موضع التنفيذ ودليلنا على ذلك أمران؛ الأول هو عقد المؤتمر في حد ذاته للبحث عن "حلول إبداعية" للتعليم في مص، والثاني هو ما انتهي إليه المؤتمر من توصيات تقطع بأن كل ما جاءت به خطة 20/30 كان من قبيل التمنيات التي لم تتحقق على أرض الواقع حتى تاريخه ! !

تقرير البنك الدولي

وننتقل إلى تقرير دولي أُعده فريق من خبراء التعليم في العالم جمعهم "البنك الدولي" و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"OECD بناء على طلب وزير التعليم العالي عام 2008 ولم يلتفت إليه أحد ! ! وكان الوزير الذي طلب التقرير منذ البداية عدة مجالات تثير القلق وتستر عي الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي المصري في مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في مص، ومدى التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهنيين، وفعالية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، ودور كل من مقدمي التعليم العالي العام والخاص، ومكانة البحث العلمي في نظام التعليم العالي، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالي المصري، ومدى جودة

توجيهها وفعاليتها، وقد دعي المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي في مصر والمسائل المتصلة بتطويره في المستقبل.

ورغم أن خبراء التعليم وأساتذة الجامعات المصريين يعلمون الإجابة الدقيقة والصريحة عن تلك التساؤلات، وبرغم أن مصر هي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين في شهر أكتوبر 2008، ورغم تولي اثنا عشر وزيراً للتعليم العالي. منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم.، فلا يزال التقرير مهملاً في أضابير الحكومة.

وقد حدد التقرير الدولي عشرة توجهات رئيسية لإصلاح نظام التعليم العالي هي التالية؛

1. ضرورة توضيح القدرات المتوقعة للخريجين حيث تحتاج الطلاب والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل جميعا إلى مؤشرات أكثر وضوحا عن الغرض من التعليم العالي، ومعاني المؤهلات العلمية، ومعايير إنجاز الخريج.
2. أهمية تحسين التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل حتى يصبح أكثر اتصالا بالظروف المعاصرة في مصر.
3. تعزيز القدرة الوطنية على التوجيه والحاجة إلى المزيد من الوضوح في دور كل من مؤسسات التعليم العالي المختلفة وإلى القدرة على توجيه تطوير نظام منسق. ولا بد من اتخاذ خطوات لإحلال المزيد من التوازن الفعلي بين التنظيم الذاتي المؤسسي والرقابة الحكومية الشاملة لنطاق وهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالي في مصر.
4. تنويع المعروض من فرص التعليم العالي لتلبية احتياجات كيان طلابي متنام له احتياجات وقدرات ودوافع متباينة من خلال تحديث التعليم الفني والمهني، والتوسع في الخدمات التعليمية التي يقدمها

القطاع الخاص، وزيادة استخدام التعلم الإلكتروني والمختلط الأساليب. والافادة من مؤسسات التعليم العالي الأجنبية، فضلا عن مقدمي الخدمات التعليمية المعتمدة من المؤسسات وممثليها .

5. ونظراً لتردي مستوى نظام التعليم الفني والتدريب المهني القائم حاليا حيث يلقى تقديرا ضعيفا في المجتمع المصري، ويشكل بديلا غير جذاب في شكله الحالي، فإن تحديث ذلك النظام تصبح من أهم الأولويات بما في ذلك تحسين مكانة مؤهلاته، وتحديث مرافقه، وتسويق القيمة التي تنمنع بها المهارات الفنية في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من التوسع في التعليم العالي الخاص لاستكمال الجهود الحكومية المبذولة استجابة للنمو المخطط له في القيد بالتعليم العالي.

6. زيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وذلك بأن تتجه مصر تدريجيا نحو نظام للتعليم العالي أكثر تنوعا ونابع من احتياج وطلبات الطلاب يستطيعون فيه أن يمارسوا الاختيار لمكان دراستهم ولما يدرسونه، وتستطيع فيه المؤسسات التعليمية أن تمارس الاستقلال في قبول الطلاب بما يعبر عن رسالاتها وقدراتها . ومع الإبقاء على تحكم الحكومة في العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم العالي على مستويي النظام والمؤسسات من خلال صيغة تمويل تستند إلى حالات القيد، تستطيع الحكومة أن تسمح للمؤسسات أن تحدد مزيج المقيدين فيها عبر مجالات الدراسة.

7. تقاسم التكاليف بمزيد من العدالة ومع توسيع نطاق نظام التعليم العالي وزيادة جودته في الوقت نفسه دون المطالبة بمساهمة كبيرة من الطلاب وأسرهم، وذلك بتبني استراتيجية تمويل مستدامة تشمل زيادة الاستثمارات العامة، وتنويع إيرادات المؤسسات التعليمية عن طريق زيادة تقاسم التكاليف، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص، وحفز الطلاب على الانخراط في التعليم الفني والتدريب المهني، والتوسع في استخدام تكنولوجيات الأداء الجديدة. وأن تقترن زيادة تكاليف الرسوم الدراسية بتقديم منح دراسية وقروض للطلاب.

8. التوسع في معايير القبول للاعتراف بالإمكانات المتنوعة حيث إن الاعتماد الكامل على درجات النجاح في الثانوية العامة كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي تحد من الفرص أمام العديد من الطلاب. فقد تكون نتائج الامتحانات انعكاسا لاختلافات في الظروف العائلية ومستوى المدرسة والوصول إلى الدروس الخصوصية. ومع ذلك، فللثانوية العامة ميزة كبيرة تتمثل في الشفافية. ويمكن اختبار الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي أولا في المهارات الذهنية ومهارات التفكير العام استكمالا لامتحانات إتمام الدراسة الثانوية. ويمكن أن يستفيد الطلاب أيضا من تمكينهم من الإعراب عن عدة تفضيلات في طلبات التحاقهم بالتعليم العالي، وذلك على مستوى كل من البرامج والمؤسسات.
9. رفع جودة المدخلات وإدماج ضمان الجودة كمسؤولية لكل مؤسسة تعليمية ورصد جودة برامجها ومراجعتها وتفعيل نظم وآليات اعتماد ممارسات الإدارة القائمة على الأداء، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين.
10. تدعيم قدرة البحث الجامعي وروابطه مع الابتكار لتحديد المجالات المناسبة للاستثمار والتعاون بين المؤسسات في المستقبل، ربما كان من المفيد رسم خريطة توضح نقاط القوة البحثية في الجامعات الحكومية. ثم توجيه الدعوة إلى عدد مختار من الجامعات أو كلياتها أو مراكزها للتقدم من خلال برنامج تنافسي بطلبات لإنشاء معاهد للدراسات العليا أو مجمعات بحثية في المجالات المحددة التي تسعى مصر إلى بناء قدراتها فيها.
11. بناء عدد من النماذج الرائدة للمساعدة في إدارة التحول من الأساليب التعليمية القديمة إلى الأساليب الجديدة وتجربة الابتكارات في صورة مشروعات توضيحية قبل اعتمادها على نطاق واسع.

12. وكان من أهم توصيات التقرير إعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيد من الحرية والاستقلال في إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له سلطة الإشراف على شؤونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

13. كما اقترح التقرير النظر في إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي .ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا في تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي في مصر، التي تغطي كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية ، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي. مع دمج المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل في المؤسسات.

14. كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي . ورغم كل هذا الرصيد من الدراسات عن التعليم، لا نزال نعقد المزيد من المؤتمرات بحثاً عن "حلول إبداعية"، إنها مصر ولا عجب!!!

5. تطوير التعليم بين المؤتمرات.. والحلول[65] (3-3)

على السلمى

اليوم نصل إلى مناقشة توصيات مؤتمر "التعليم في مصر.. نحو حلول إبداعية"، وللتذكير فقد ناقش المؤتمر رؤية وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي عن تطوير التعليم. وقد أعلن المشاركون في المؤتمر العديد من التوصيات منها دعوة الدولة إلى إصدار "إعلان سياسي" يتضمن التزامها بجعل "التعليم" هو المشروع القومي لمصر في السنوات العشر المقبلة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذه!!!

وتثير تلك التوصية التعجب، لأن الدولة التي يوصيها المؤتمرون، ومنهم وزيران في الحكومة، تجاهلت تنفيذ النصوص الدستورية في المادة 19 التي أكدت أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون، وأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وأن تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

---

[65] تطوير التعليم بين المؤتمرات.. والحلول! (3-3) – الوطن (elwatannews.com)

كما تجاهلت الدولة نص الدستور في المادة 20 بأن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وأيضاً تغافلت الدولة نص المادة 21 بضرورة أن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون، وأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وقد سبق النص الدستوري في المادة 22 على الاهتمام بالمعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم باعتبارهم الركيزة الأساسية للتعليم، وألزم الدولة بتنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

تجاهلت الدولة نص الدستور في المادة 23 بأن تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي، إذ نرى الدولة تارة تخصص للبحث العلمي وزارة مستقلة، وتارة تدمجه في وزارة التعليم العالي!!!

كما لم تلتزم الدولة بتنفيذ المادة 238 من الدستور التي نصت على أن تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث

العلمي المقررة في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية 2016-2017، ومن ثم، فإن توصية المؤتمر بضرورة الوفاء بالالتزامات الدستورية للتعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة تصبح من قبيل التمنيات لا أكثر!

ومن توصيات المؤتمر المهمة إنشاء "مفوضية للتعليم"، وتلك الفكرة لم يتم تفصيلها بالعمق الواجب، ذلك أن تنفيذها يتطلب إعادة هيكلة كاملة لقطاع التعليم وتغيير الإطار التنظيمي كله بأن تكون الهيئة المقترحة "«هيئة وطنية مستقلة للتعليم والثقافة" تضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وتضم كذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني".

وتختص تلك الهيئة بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته المتعددة (التعليم قبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي) وإقرارها في استفتاء شعبي حقيقي، ثم توثيقها في مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا تجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل، بحيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الرؤى الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

كما تختص الهيئة بتصميم الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتحديد أسس ومحاور بناء المناهج وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري والوصول به إلى العالمية، ووضع المعايير الرئيسية للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية، ووضع معايير وتقنيات

تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.

وفي ضوء التنظيم المقترح للمنظومة الوطنية للتعليم يتم توحيد وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة في وزارة واحدة تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والثقافة باعتبارهما رافدين مكملين في مهمة التنمية البشرية للمواطن المصري وتصبح وزارة التعليم والثقافة الموحدة هي أداة تنفيذية تقوم على تطبيق الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما، مع إصدار قانون شامل للتعليم بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم والثقافة يترجم مبادئ وأسس وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية، كذا تفعيل الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمراقبة مستويات الجودة في عناصر المنظومة الوطنية للتعليم واتخاذ إجراءات منح الاعتماد للمؤسسات والبرامج التي تستوفي الشروط، وكذا سحب الاعتماد حين مخالفة شروطه.

فإذا لم توضع التوصيات السابقة موضع التطبيق الجاد، تصبح بقية توصيات المؤتمر مجرد تحصيل حاصل أو كما يقول المصريون "كلام فك مجالس" ! وعلى سبيل المثال التوصية بإعداد نظام تعليمي جديد للناشئة، يتسق مع رؤية مصر 2030، حيث بينا في مقالنا الأسبوع الماضي أن تلك الرؤية لم يتحقق منها شيء وأنها تضمنت أهدافاً ومبادئ أقرب إلى الأحلام واتسمت بالمبالغة والبعد عن الواقعية، وكان أولى بالمؤتمر إخضاعها للتحليل الموضوعي والمناقشة الجادة لتبين أسباب عدم تنفيذها والتماس الحلول لتفعيلها.

ولو كان المؤتمرون قد اطلعوا على تقرير البنك الدولي ومنظمة OECD في العام 2008 بناء على طلب وزير التعليم العالي المصري في ذلك الوقت، والذي أشرنا إليه في مقالنا السابق، لكانوا قد أعفوا أنفسهم

من عناء التوصية مجدداً بالانطلاق الحقيقي إلى تكوين طالب مصري عربي عالمي تجيد لغة أجنبية أو أكثر، مع اعتزازه بلغته القومية، إلى آخر ما جاء في توصية المؤتمر، فقد أفاض تقرير البنك الدولي في شرح آليات بناء استراتيجية للتدويل والخروج بمؤسسات التعليم المصرية إلى حلبة المنافسة الدولية.

وأخيراً، كل مؤتمر والتعليم باق على ما عليه إلى أن يشاء الله!!!

لقراءة التقرير اضغط الرابط التالي:

تقرير البنك الدولي عن سياسات التعليم العالي في مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

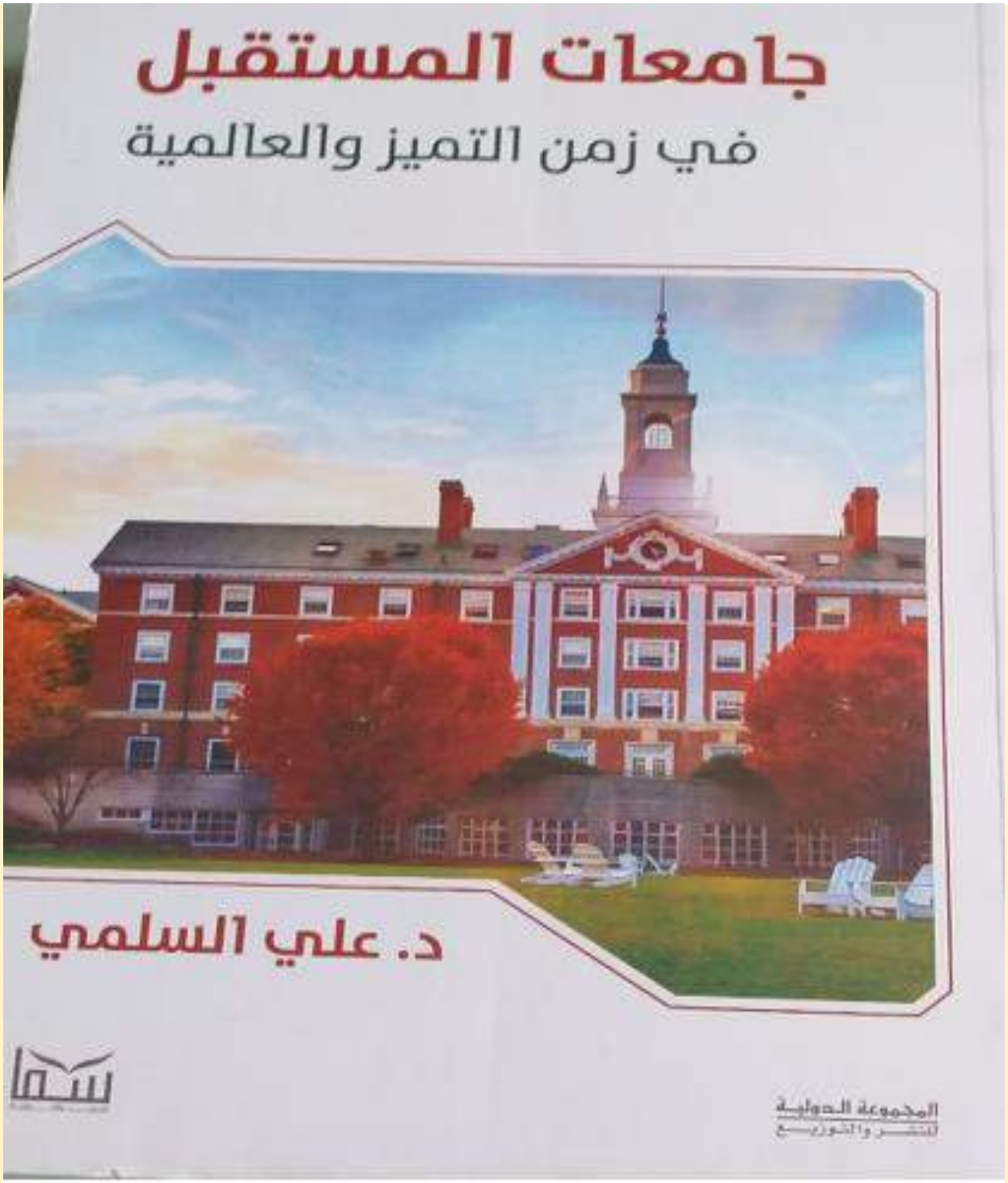

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

جامعات المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

-الرؤية-المصرية-لتطوير-التعليم-الجامعي.pdf

لقراءة الدراسة اضغط علامة

جامعة القاهرة

جامعة الإسكندرية

جامعة المستقبل FUTURE

جامعة كفر الشيخ

https://youtu.be/_L1fHMr8_Hc

https://youtu.be/z0TCuX3dUZk

https://youtu.be/mweB-FiykHE

https://youtu.be/myhkVBb4xqo

8. الاستراتيجية الثامنة

الاستراتيجية الوطنيه لتمكين المرأة المصرية 2030[66]

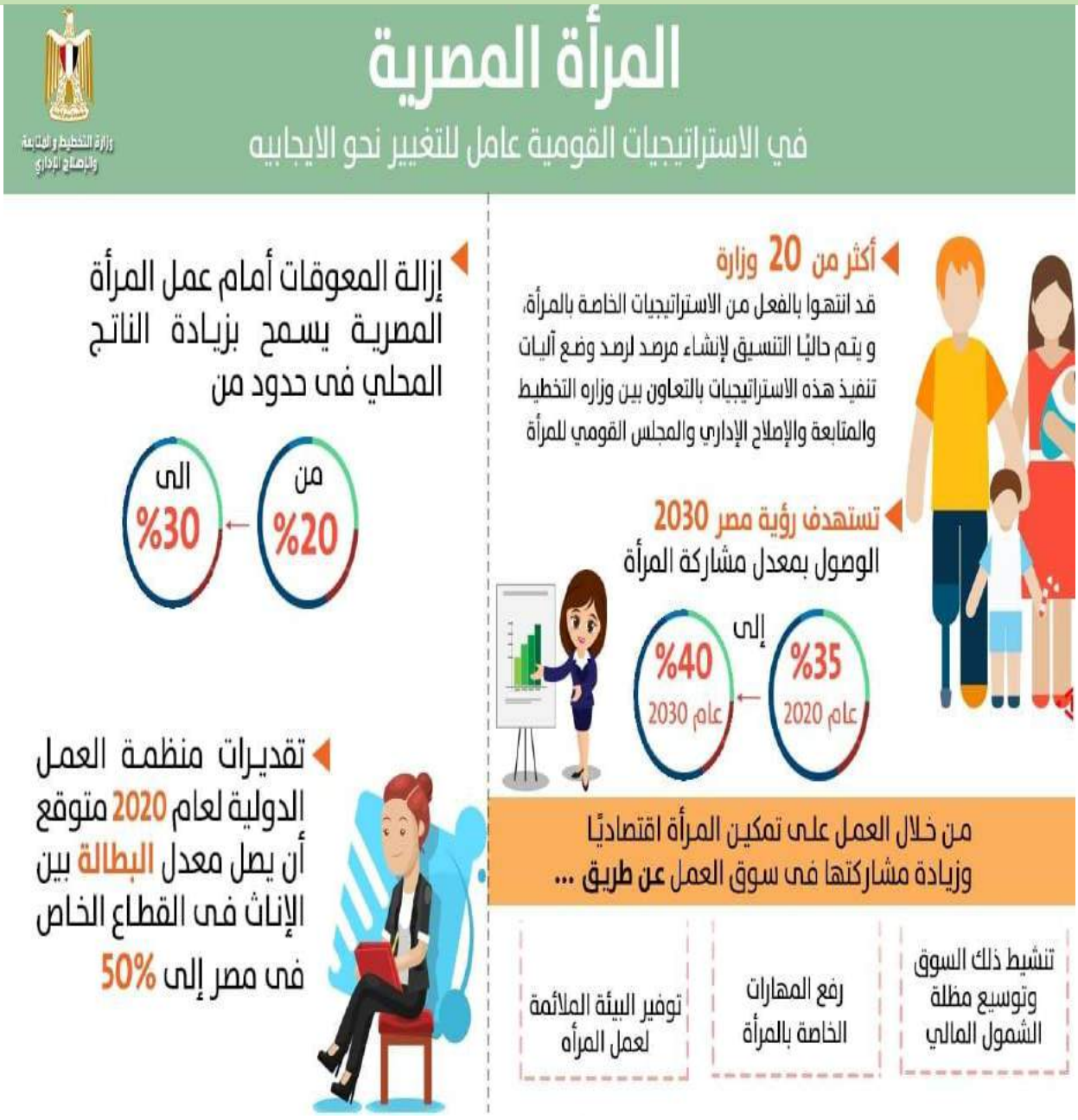

[66] الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030(ncw.gov.eg)

2030
استراتيجية المرأة
WOMAN STRATEGY
مارس 2017

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

الرؤية وعاور العمل

٢٠١٧

1. الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 في إطار تحقيق الأهداف التنموية ورؤية مصر

أعد المجلس استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية مبنية على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة والتي صدقت عليها مصر ، ومواد دستور مصر 2014 الذي ينص على تحقيق الحماية الكاملة للمرأة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز ، وتنفيذا لأهداف التنمية المستدامة 2030 بالتركيز على الهدف الخامس والمعنى بتمكين المرأة، وأيضا تحقيق محور العدالة الاجتماعية في رؤية مصر 2030 إلى جانب معالجة التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري والثقافة المجتمعية التي تحد من مشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية.

واعتمد المجلس في صياغة الاستراتيجية على أربع محاور أساسية:

1. التمكين السياســـي
2. التمكين الاقتصـادي
3. التمكين الاجتماعـي
4. الحماية ودور التمكين الثقافي والقانوني يتقاطع مع كافة المحاور.

تم بناء الاستراتيجية المقترحة اعتماد على دراسة الاحتياجات الفعلية للمرأة من خلال مقابلات معمقة على مستوى المحافظات إلى جانب مقابلات لواضعي السياسات ومتخذي القرار في عديد من الوزارات والمحافظات والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والبرلمانيين وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة وممثلي الجامعات لضمان صياغة استراتيجية تمس احتياجات المرأة بكافة فئاتها، حتى تكون خارطة طريق لتحسين أوضاع المرأة على المستوى المركزي واللامركزي من أجل تنمية المجتمع المصري.

تعريف الاستراتيجية

إن الواجب الوطني والمسئولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرع الخطى في تمكين المرأة، والحفاظ على حقوقها ووضعها في المكانة التي تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ، التزاماً بالدستور المصري الذي يعبر عن إرادة الشعب المصري والذي رسخ قيم العدالة والمساواة، وإعمالاً لما جاء به من مبادئ تكافؤ الفرص، وما كفله للمرأة من حقوق، واتساقاً مع رؤية مصر 2030 واستراتيجيتها للتنمية المستدامة التي تسعى لبناء مجتمع عادل، يضمن الحقوق والفرص المتساوية لأبنائه وبناته من أجل أعلى درجات الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات.

وجاء في مقدمة الاستراتيجية

وتتسق الاستراتيجية بشكل كامل مع روح وتوجهات "رؤية مصر٢٠٣٠" واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وتتكامل مع محاور عملها التي تسعى إلى بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص، ويحقق أعلى درجات التماسك والتكاتف والاندماج بين أبنائه وبناته. كما تتسق مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تبنتها دول العالم كمنهاج تنموى متكامل

وتصدر الاستراتيجية في مستهل عام ٢٠١٧ والذي أعلنه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عاماً للمرأة المصرية، ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام ٢٠٣٠. وتشمل الاستراتيجية على أربعة محاور عمل متكاملة وهي التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية، فضلاً عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة، وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية. وتحدد الاستراتيجية مجموعة من التدخلات المفصلية التي من شأنها، إذا تضافرت الجهود من أجل نجاحها، أن تحدث النقلة النوعية المطلوبة لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي يصبو إليها كل مصري ومصرية.

ونأمل في هذه السنوات الفارقة في بناء مستقبل الوطن أن تحظى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية بدعم كامل من كل طوائف المجتمع ومن كافة قطاعات الدولة لتحقق مقاصدها لنساء مصر في كل ربوع الوطن لكي يعم الخير على الجميع ولا يتخلف أحد عن ركب التنمية.

مايا مرسي

https://youtu.be/7ds8E4rW16c

2017-04-23-strategy-ة لتمكين المرأة (1) 2030

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

لقراءة الاستراتيجية اضغط على علامة

https://youtu.be/V8cgGB7522A

2. خطوات نحو التمكين: حصاد المرأة المصرية في عام 2021[67]

لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المصرية وتوفير الحماية الاجتماعية أولوية قصوى على أجندة الدولة المصرية خلال عام 2021، خاصة في عالم بعد الجائحة والحرص على معالجة العديد من الأزمات التي خاضها المجتمع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما مع الفئات الضعيفة ومنها النساء. وقد لعبت جميع المؤسسات الحكومية الدور المنوط بها لتحقيق غايات الدولة في تلك القضية. وفيما يلي نستعرض أهم الإنجازات التي حققتها الدولة لتحقيق التمكين والحماية للمرأة المصرية.

أولًا – محور القوانين والتشريعات:

توجهت الدولة المصرية لتعزيز مبدأ المشاركة والمساواة بين الجنسين وحفظ حقوق المرأة وتمكينها في شتى المجالات، يأتي ذلك تحت مظلة تشريعية سنها مجلس النواب المصري، كان أهمها:

1. تغليظ عقوبة ختان الإناث 2021:

في عام 2021، اعتبر المشرع المصري مصطلح" مبرر طبي "الوارد في القانون رقم 78 لعام 2016، فيما يخص ختان الإناث، بمثابة ثغرة استغلها بعض الأطباء لممارسة تلك الجريمة، لذلك تم تعديل القانون ليصبح" يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من أجرى ختانًا لأنثى بإزالة جزء من أعضائها التناسلية، أو سوى، أو عدل، أو شوه، أو ألحق إصابات بتلك الأعضاء، فإذا نشأ عن ذلك الفعل عاهة مستديمة، تكون العقوبة السجن المشدد، لمدة لا تقل عن 7 سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت، فتكون العقوبة السجن المشدد، لمدة لا تقل عن 10 سنوات. على أن تكون العقوبة السجن المشدد إذا كان من أجرى الختان طبيبًا أو مزاولًا لمهنة التمريض، فإذا نشأ عن جريمته عاهة مستديمة تكون

[67] خطوات نحو التمكين: حصاد المرأة المصرية في عام 2021 – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (ecss.com.eg)

العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن 10 سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن 15 سنة، ولا تزيد على 20 سنة."

ووفقًا للتعديل، تقضي المحكمة، فضلًا عن العقوبات المتقدم ذكرها، بحرمان مرتكب الختان من وظيفته مدة لا تزيد على 5 سنوات إذا ارتكبت الجريمة بسبب أو بمناسبة تأدية وظيفته، وحرمان مرتكبها من ممارسة المهنة لمدة مماثلة، وغلق المنشأة الخاصة التي أجرى فيها الختان، وإذا كانت مرخصة تكون مدة الغلق مساوية لمدة المنع من ممارسة المهنة.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي تحملها التعديلات الأخيرة إلا أن هناك تخوفًا من أن يكون تغليظ العقوبة "خاصة لأهل الضحية" حائلًا دون الإبلاغ عن ارتكاب هذه الجريمة، خاصة في حالات الوفاة التي تنجم عن الختان؛ خوفًا من توقيع العقوبة المغلظة التي قد يراها البعض غير ملائمة لقدر الجرم المرتكب، مما يترتب عليه تواطؤ جميع الأطراف في الستر على الجريمة وإفلات الجاني، فيما لا يتم رصد الحجم الحقيقي لتلك الممارسة، ودراستها بطريقة سليمة.

2. تغليظ عقوبة التحرش:

جاء القانون رقم 141 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937، والخاصة بتشديد العقوبات على التحرش الجنسي.

وشمل التعديل بالمادة 306 مكرر "ب"، بأن جريمة التحرش أصبحت جناية عقوبتها السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، وشملت التعديلات:

- معاقبة الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز أربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام، أو خاص، أو مطروق بإتيان أمور، أو إيحاءات، أو تلميحات جنسية، أو إباحية.

- جرّم القانون استخدام وسائل الاتصالات السلكية، أو اللا سلكية، أو الإلكترونية، أو أية وسيلة تقنية أخرى كأداة للتحرش الجنسي.
- تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه، وفي حالة العود تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.
- يُعد تحرشًا جنسيًا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة 306 مكررًا (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- إذا كان الجاني له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه، أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر، أو كان أحدهما على الأقل يحمل سلاحًا، تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

ثانيًا – تمكين المرأة المصرية:

جرى تمكين المرأة المصرية في عام 2021، على جميع الأصعدة، سواء من خلال الاستراتيجيات الوطنية أو القرارات الوزارية والإدارية، كما تبوأت المرأة المصرية مناصب قيادية لم تشغلها من قبل خاصة المناصب القضائية.

المرأة في الاستراتيجيات الوطنية

ارتبط المحور الثالث في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الصادرة في عام 2021، بتعزيز حقوق المرأة، والتأكيد على حقها الدستوري في ترسيخ المساواة والعدل وعدم التمييز وتكافؤ الفرص. كما استعرض المحور نقاط الضعف والقوة والتحديات ذات الصلة بتمكين المرأة المصرية.

المرأة في القضاء

لطالما كانت المناصب القضائية في مصر من الأبواب المغلقة أمام النساء، وذلك رغم نص الدستور الصريح بتمكين المرأة من التعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز، وهو ما واجهته القيادة السياسية بكل حزم، وتُوِّج تحدث هو الأول في التاريخ بأداء 98 قاضية بمجلس الدولة حلف اليمين الدستورية للعمل بمجلس الدولة، وذلك بعد 72 عامًا على إنشاء المجلس دون تعيين امرأة واحدة.

وقد بادر مجلس الدولة بإصدار الإعلان رقم (2) لسنة 2021، والذي تحمل في طياته خطة تنفذ لأول مرة في التاريخ القضائي لمجلس الدولة ويتضمن تنفيذ التوجيه الرئاسي بالموافقة على تعيين عدد من عضوات النيابة الإدارية، وعضوات هيئة قضايا الدولة، بطريق النقل لمجلس الدولة، لشغل وظيفة "مندوب" أو وظيفة "نائب" بالمجلس.

قرارات وزارية وإدارية هامة

قرارات عمل جديدة لوزير القوى العاملة:

جاء قرارا وزير القوى العاملة رقم ٤٣ لسنة 2021 ورقم 44 لسنة 2021، ليؤكدا أن حق العمل مكفول للمرأة في المهن والأعمال والأوقات المختلفة، مع كفالة الحق في الرعاية والحماية ومنع تشغيل النساء في وظائف قد تعرض حياتهن للخطر أثناء فترتي الحمل والولادة، بجانب تنظيم عمل النساء في المنشآت الصناعية والخدمات المرتبطة بالعمل ليلًا مثل الانتقال الآمن.

قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء:

أصدر الدكتور مصطفي مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا عام 2021، ينص على إنشاء وحدة تُسمى" الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف "تتبع مجلس الوزراء، ويكون مقرها الرئيسي في نطاق القاهرة الكبرى، وتجوز إنشاء فروع لها في مختلف المحافظات بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المشرف العام. ونص القرار على أن هدف الوحدة هو تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة، وذلك عن طريق ممثلي الوزارات والجهات المعنية بالوحدة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لفحصها والتصرف فيها، وفقًا للقواعد القانونية المقررة، حتى يتمكن الضحايا من تقديم شكاواهن وبلاغاتهن ومتابعتها عن طريق مكان واحد تيسيرًا للإجراءات، وبما يضمن حماية حقوقهن والحفاظ عليها .

بالإضافة إلى التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتوفير إقامة مناسبة مؤقتة للضحايا أثناء إجراءات التحقيق، في الأحوال المقررة قانونًا، والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتوفير المعونة وكافة الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية اللازمة للضحايا.

قرار وزير النقل 237 لسنة 2021 بإصدار المدونة القومية لقواعد سلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل:

جاء قرار وزارة النقل الخاص بإصدار مدونة السلوك القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في وسائل النقل العامة. وقد حرصت المدونة على مناهضة كافة أشكال التحرش والعنف والمضايقات في مرافق ووسائل النقل .

الكتاب الدوري لهيئة الرقابة المالية لعام 2021:

حث الكتاب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبني الالتزام ببنود الميثاق الاخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات في بيئة العمل.

ثالثًا – حماية المرأة المصرية:

أطلقت العديد من المبادرات الرئاسية بهدف حماية المرأة المصرية ودعم الصحة الإنجابية لها وكان أبرز تلك المبادرات:

1. مبادرة 100 مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية :أطلقت في عام 2019، واستهدفت المبادرة فحص 30 مليون امرأة مصرية ممن هن فوق 18 عامًا، بهدف الكشف المبكر عن أورام الثدي، وغيرها من الأمراض غير السارية، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة، ونفذت المبادرة على ثلاث مراحل، وقد بلغ عدد المستفيدات من المبادرة حوالي 13 مليون امرأة حتى عام 2021.
2. مبادرة العناية بصحة الأم والجنين :انطلقت في مارس عام 2020، وتمكنت المبادرة من فحص مليون و100 ألف سيدة حتى الآن، وتستهدف المبادرة الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس (بي) وفيروس نقص المناعة البشري ومرض الزهري للسيدات الحوامل، بالإضافة إلى خفض وفيات الأمهات الناجمة عن تلك الأمراض، كما تشمل أيضًا متابعة حالة الأم والمولود لمدة 42 يومًا بعد انتهاء الحمل لاكتشاف عوامل الخطورة على الأم أو المولود كافة، واتخاذ الإجراءات المناسبة، إضافةً إلى صرف المغذيات الدقيقة اللازمة في فترة النفاس.
3. مبادرة الكشف للراغبات في الإنجاب :وجه الرئيس بتنفيذها في أغسطس 2021، وتستهدف المبادرة الكشف والتوعية للراغبات في الإنجاب عن الأمراض الخطيرة التي قد يصاب بها الأطفال، وينجم عنها أجيال غير أصحاء في المستقبل.

3. تمكين المرأة المصرية . . الإستراتيجية والواقع والمستقبل[68]

2021/3/8

يمر هذا الشهر أربعة أعوام على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 وذلك استجابة لتكليف السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكومة وكافة أجهزة الدولة باعتبار تلك الإستراتيجية هي وثيقة العمل للأعوام المقبلة لتفعيل ما تضمنته من خطط وبرامج ومشروعات.

وقبل الحديث عن الإستراتيجية دعونا نبدأ بالمرتكز الأساسي ألا وهو دستور الدولة المصرية 2014 والذي تنص المادة 11 على أسس واضحة لمواجهة التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تقوم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية وحقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، وتلتزم الدولة أيضًا بحماية المرأة ضد كل اشكال العنف، وتكفل تمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.

المرتكزات الأخرى تشمل إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 والتي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في 2015، بالإضافة إلى تبني المدخل الحقوقي باعتباره المنطلق الأساسي للإستراتيجية، كل ذلك في إطار تشاركي يستجيب لمتطلبات المرأة المصرية، ويشمل أيضًا آليات قياس تنفيذ أهداف الإستراتيجية، وقياس أثر برامجها وأنشطتها المختلفة.

وعليه يمكن اختصارًا إيجاز محاور الإستراتيجية كالاتي:

- التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية.

---

[68] تمكين المرأة المصرية . . الإستراتيجية والواقع والمستقبل – بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

- التمكين الاقتصادي للمرأة.
- التمكين الاجتماعي للمرأة.
- حماية المرأة وصون كرامتها.

في كل محور من المحاور يتم دراسة الوضع الحالي ووضع الخطط التفصيلية وكذا أيضًا مقاييس قياس الأداء Key Performance Indicators (KPI's) في نهاية مدة التنفيذ مقارنة بالوضع الحالي.

والآن وبعد مرور سبع سنوات على إقرار الدستور وأربع سنوات على إطلاق الإستراتيجية، نجد أن المؤشرات والأرقام تفوق المستهدف في العديد من المحاور، وهو أمر نحتاج إلى تفصيل لن تسعه هذه المساحة، ولكن إذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية ومقارنة برلمان 2015 والذي شمل على 90 سيدة (56 بنظام القوائم و20 بالنظام الفردي و14 تم تعيينهن من قبل السيد رئيس الجمهورية) يشكلون نسبة 15 % من إجمالي عدد الأعضاء وهي تمثل النسبة الأكبر خلال الحياة البرلمانية المصرية منذ بداية دخول المرأة للبرلمان في عام 1957 عندما فازت الأستاذة راوية عطية والتي تعتبر أول امرأة في مصر والدول العربية كلها تنجح في الانتخابات البرلمانية.

أما برلمان 2020 والذي شمل 162 سيدة (142 بنظام القوائم و6 بالنظام الفردي، بالإضافة إلى 14 سيدة تم تعيينهن من قبل السيد رئيس الجمهورية) فهي النسبة الأعلى على الإطلاق.

أما في مجلس الشيوخ فقد أعطى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي فرصة وتقديرا جديدا للمرة المصرية بمضاعفة عدد المعينات من قبل سيادته وصولا إلى 20 اسمًا، كما حصلت المرأة أيضًا على فوز جديد بوصول أول سيدة إلى منصب وكيل المجلس وهي النائبة فيبي فوزي جرجس.

4. التمكين الاقتصادي للمرأة[69]

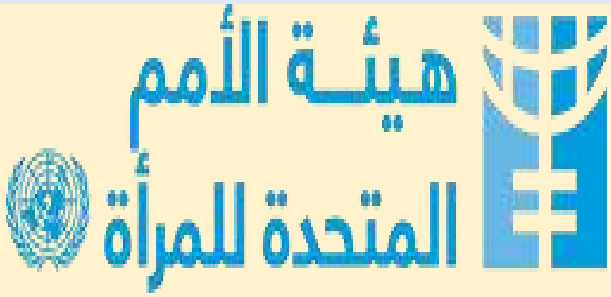

الدول العربية

ما زالت التحولات السياسية الصعبة، والتحديات الأمنية، وتدهور أسعار النفط، والصراعات الإقليمية التي طال أمدها تؤثر على التوقعات الاقتصادية للمنطقة. وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تباطأ بشكل حاد إلى 1.8% في عام 2017. من المتوقع أن يتسارع النمو في المنطقة إلى 3% في عام 2018. [1] تتشكل الهياكل الاقتصادية بالقطاع العام المهيمن في بلدان المنطقة وتتأثر به، وهناك تنوع محدود في الاقتصادات. وفي حين أن أقل من 3% من السكان يعيشون في فقر مدقع، ما زال الضعف شديدًا نظرًا لكون 53% من السكان يعيشون على 4 دولارات في اليوم أو أقل[2].

احتلت المنطقة المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017. عند المقارنة بعام 2006، لوحظت أعلى التحسينات في المؤشر الفرعي للتحصيل التعليمي، بينما حظيت المؤشرات الفرعية للمشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي بأدنى التحسينات.

ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يشارك سوى 20.5% من النساء في القوى العاملة[3]. وتشير التقديرات إلى أن 33% من النساء في المنطقة يشاركن في العمالة الهشة مقارنةً

[69] UN Women Arab States | هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية

بنسبة 23% للرجال. وتُمثَل المرأة تمثيلاً زائدًا في المهن ذات الأجور المتدنية، بينما يوجد عدد قليل جدًا من النساء في المناصب العليا في المنطقة.

يعود السبب الرئيسي وراء انخفاض معدلات المشاركة النسائية في القوى العاملة في المنطقة إلى مجموعة كبيرة من العوامل المترابطة. ويشمل ذلك الأطر التنظيمية القانونية التمييزية، ومحدودية الوصول إلى التدريب الملائم، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وغير المعترف بها (ارتفاع تكلفة رعاية الأطفال، والأعمال المنزلية)، وسوء ظروف العمل بما في ذلك الأجور المنخفضة، وغالبًا ما يقترن ذلك بعدم وجود تغطية للضمان الاجتماعي، والقواعد التمييزية الاجتماعية والثقافية، ومحدودية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها (الأرض، والملكية، والتمويل... إلخ)، وعدم قدرة أسواق العمل على توليد وظائف لائقة.

إن التمكين الاقتصادي للمرأة – قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها – هو حق إنساني أساسي. صدقت جميع دول المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ومع ذلك، فقد سجلت 7 بلدان تحفظات على المادة 15 (المتعلقة بالمساواة في حقوق المرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات) و11 بلدًا على المادة 16 (المتعلقة بحق المرأة المتزوجة في حيازة الممتلكات وإدارتها والتصرف فيها على قدم المساواة مع الرجل). ينعكس ذلك سلبًا على التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة لأنه يؤثر على وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد.

التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة. تجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية

المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

مجالات العمل والبرامج

تسترشد ولاية الأمم المتحدة المحددة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة بمجموعة من المعايير الدولية والأطر المعيارية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ و إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)؛ والنتائج ذات الصلة للجنة وضع المرأة (CSW) بما في ذلك القرار 4/54 لعام 2010 بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و الاتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية. تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتماد مبادئ تمكين المرأة (WEPs) كأداة رئيسية لتنفيذ هذه القواعد والمعايير.

تُشير الأدلة إلى إسهام المساواة بين الجنسين بشكل كبير في النهوض باقتصادات المجتمعات والتنمية المستدامة، مما يضمن حياة أفضل للنساء والرجال والمجتمع ككل. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. وبالتعاون مع شركائها، تصمم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفذ برامج تهدف إلى دعم النساء للحصول على دخل أعلى، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن، بما في ذلك الحماية من العنف. وتتماشى هذه الجهود مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17، وعلى وجه الخصوص مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى "منح المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى الملكية والتحكم في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية،

والخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية" والهدف 8 بشأن "تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمُنتجة، والعمل اللائق للجميع".

في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، يعمل المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية مع شركائه من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها:

- توفير دعم سياساتي للحكومات لترجمة مستهدفات أهداف التنمية المستدامة إلى السياق الإقليمي والمحلي؛
- تعزيز السياسات القائمة على الأدلة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال إشراك الشبكة الاقتصادية للمرأة العربية "خدمجة"، وهي منبر للدعوة ونشر المعرفة تحت مظلة جامعة الدول العربية؛
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على الدخول في حوار مع الحكومات بشأن ضمان أن تكون القوانين والسياسات ذات الصلة مُراعية للنوع الاجتماعي؛
- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مُراعية للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي؛
- تعزيز العمل اللائق والعمالة المُنتِجة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة التي تواجهها المرأة – بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية
- تعزيز روح ريادة الأعمال لدى النساء، وتخفيف الحواجز والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال – بالاشتراك مع اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة؛

- تصعيد التركيز على النساء في النقاش حول الهجرة والمساهمة في تعزيز الفرص المتكافئة المأمونة والمساواة بين الجنسين للعاملات المهاجرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة.
- تعزيز مبادئ تمكين المرأة **(WEPs)** والانخراط مع القطاع الخاص لتحسين وضع المرأة في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام؛ و
- تحدي الصور النمطية للجنسين، وزيادة الوعي والدعم للتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والذي يعوق المرأة ويكرس عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

في جميع برامج التمكين الاقتصادي لدينا، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الوصول إلى النساء الأكثر احتياجًا، في كثير من الأحيان من خلال المشاركة مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، تشمل الفئات المُهمّشة النساء الريفيات، وعاملات المنازل، وبعض النساء من المهاجرات وذوات المهارات المُتدنية. من خلال اعتماد نهج شامل للبرامج، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المساهمة في تأمين مستويات أعلى من الدخل، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن لجميع النساء، بما في ذلك الحماية من العنف.

5.1 في **18 بلدًا**، يمكن للأزواج **منع زوجاتهم قانونيًا من العمل**؛ وفي 39 بلدًا، لا تتمتع البنات والأبناء بحقوق متساوية في الميراث؛ ويفتقر 49 بلدًا إلى قوانين تحمي المرأة من العنف المنزلي.
5.2 أفاد حوالي **12.4%** من النساء والفتيات في المنطقة بأنهن تعرّضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي خلال الإثني عشر شهرًا الماضية.
5.3 **في المنطقة**، تزوج 17% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة **لأول مرة قبل بلوغهن سن 18 سنة**. بشكلٍ عام حدث انخفاض ولكنه محدود في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. في العراق واليمن، تبلغ معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للنساء في الفئة العمرية 20-24 سنة 8% و17% على التوالي.
5.4 في المنطقة، يبرز **العراق** باعتباره البلد الذي يوجد فيه **أكبر تفاوت بين الجنسين في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي**، بينما يوجد أقل فرق بين الجنسين في دولة **قطر**.
5.5 في سبتمبر 2017 كانت 18.1% فقط من المقاعد في البرلمانات الوطنية بالمنطقة تشغلها نساء.
5.6 52% فقط من النساء المتزوجات أو المرتبطات (بأعمار من 15 إلى 49 سنة) يتخذن بحرية قراراتهن الخاصة بشأن علاقاتهن الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية.

على الصعيد العالمي، يبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة بين النساء في أوج سن العمل (من 25 إلى 54 سنة) 63% مقارنة بـ 94% بين نظرائهن من الرجال.

توجد أكبر فجوه بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة في **منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا**، حيث تبلغ الفجوه 60 نقطة مئوية تقريبًا وتقل معدلات مشاركة الإناث عن 35%.

تُشرِك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجتمعًا عالميًا مفتوحًا لتمكين المرأة اقتصاديًا على البوابة الإلكترونية www.empowerwomen.org. توفر بوابة المعرفة هذه الفرص لأعضائها للعثور على الموارد وأدوات التعلم وتقاسمها؛ والتواصل مع الأقران والخبراء؛ ومناقشة وتوليد أفكار جديدة؛ والدعوة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة.

https://youtu.be/0yHQv5g0isc

https://youtu.be/s5qqur8HPeE

5. واقع المرأة المصرية بين الفرص والتحديات : العنف والزواج المبكر والحرمان من الميراث

أبرز التحديات[70]

مارس 8، 2022

شهدت قضايا المرأة اهتماما منقطع النظير وآفاقا جديدة غير مسبوقة خلال السنوات السبع الماضية، بعد أن كانت تعاني إهمالا كبيرا لعقود طويلة مضت، فقد جاء إدراك القيادة السياسية لدور المرأة وإسهامها في عملية التنمية داعما قويا لمواجهة التحديات التي تمنع المرأة من ممارسة دورها كعضو كامل الوطنية يمثل نصف المجتمع ويؤثر بشكل فاعل على النصف الآخر.

لقد حرصت القيادة السياسية على دعم المرأة المصرية ومساندتها ومنحها كافة الحقوق التي تُمنح للرجل ومواجهة كافة أوجه التمييز التي تتعرض لها في المجتمع في ظل تحديات ليست باليسيرة، وذلك من خلال

[70] واقع المرأة المصرية بين الفرص والتحديات رئيسي (draya-eg.org)

وضع استراتيجية متكاملة لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مع وضع إطار تشريعي تحقق هذا التمكين وآخر تنفيذي يمكنه تحويل نصوص القانون والدستور الى إجراءات تنفيذية تعزز مشاركة المرأة بشكل فاعل في المجتمع وفي كل أجهزة الدولة.

وعلى الرغم من وعى الدولة المصرية بأهمية دور المرأة وقدرتها الفاعلة على التغيير المجتمعي، إلا أن المرأة مازالت تواجه العديد من التحديات التي تتعلق بتفعيل دورها في تحقيق التنمية والمشاركة الإيجابية في بناء مستقبل الدولة المصرية الحديثة.

وعليه، يُسهم هذا التقرير في رسم صورة كلية لحقيقة وضع المرأة في مصر وذلك من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة حاليا في مصر، وكيفية التغلب عليها في ظل الدعم الذي تلقاه من الدولة والقيادة السياسية، وما إذا كانت هناك فرصا لبذل مزيد من الجهد لمواجهة تلك التحديات.

تحديات تمكين المرأة المصرية

لاتزال التحديات التي تواجهها المرأة في مجتمعنا المصري تُعيق مشاركتها في تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه، علما بأن أغلب هذه المشكلات تمثل إرثا ثقافيا حمله المصريون في تكوينهم الإدراكي جيلا بعد جيل، ومن أبرز هذه التحديات ما يلى:

♣العنف ضد المرأة:

تُعرف منظمة الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بشكل عام على أنه : "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة." ويتضمن العنف ضد المرأة العنف الجنسي والبدني وكذلك

العنف النفسي والتحرش ووأد الإناث والقتل بقضايا الشرف والإتجار بالنساء ، ويترتب عليه عواقب سلبية على صحتها النفسية والجنسية والإنجابية في جميع مراحل حياتها.

وانطلاقا من حرص الدولة على رصد وتحليل ظاهرة العنف ضد المرأة، قامت بعمل مسح " التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" ، وهو أول مسح وطني شامل يتضمن أنواع وأشكال العنف المختلفة الذي تتعرض له النساء والفتيات في الفئة العمرية 18–64 سنة. وقد أوضحت نتائج هذا المسح أن التكلفة الاقتصادية الإجمالية التي تتحملها النساء وأسرهن بسبب العنف تبلغ 2,17 مليار جنيه، وفقا لإحصائية أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2015، بينما تعرضت نحو 7,888 مليون امرأة للعنف بجميع أشكاله، من بينهن 1% فقط من قام بإبلاغ الشرطة (75 ألف حالة).

ووفقا للإحصائية، فإن 10 % من النساء تعرضن للتحرش في شوارع مصر ، و7% من النساء تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام ، و18% من النساء تعرضن لعنف منزلي من أحد أفراد الأسرة.

كما قام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بإجراء دراسة تحت عنوان " المرأة والرجل" صدرت في فبراير 2017 والتي صنفت أنواع العنف الموجه ضد المرأة إلى ثلاثة أنواع:

الأول نفسي ويتضمن الإهانة والإحساس بالسوء، والتقليل من الشأن أو الإذلال أمام الآخرين، والتهديد بالكلام لإلحاق الأذى بها أو بأحد الأشخاص المقربين منها ،

والثاني بدني يتضمن الصفع أو الرمي بما قد يؤذى أو الدفع بشدة أو بعنف أو الضرب بقبضة اليد أو بأي شيء آخر، والركل أو السحب أو الضرب بقسوة أو الخنق أو الحرق عن قصد والتهديد باستخدام سكين أو سلاح ناري أو أي سلاح آخر(هذه الحالات الأخيرة أقل من 1% من عينة الدراسة البالغة 18 ألفا) .

والنوع الثالث جنسي ويتضمن الإجبار على القيام بأعمال جنسية تحط من شأن المرأة أو تهينها.

وحول مؤشرات ممارسة العنف ضد النساء، أوضحت دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة عام 2017، أن 90% من النساء تم رخناهن، و42.5% من النساء يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن، و37% من إجمالي النساء اللاتي يتعرضن للعنف على يد الأزواج أُميات، و35.1% من النساء يتعرضن للعنف البدني، و47.5% يتعرضن للعنف النفسي، و14.5% يتعرضن للعنف الجنسي، و86% من النساء اللاتي تعرضن للعنف يعانين مشكلات نفسية.

تمكين المرأة في مصر .pdf

لقراءة الدراسة كاملة اضغط علامة

https://youtu.be/s5qqur8HPeE

https://youtu.be/mZ7XkquENSA

6. المرأة المصرية في يومها . . . هل ما زالت "الضلع المكسور"؟[71]

إنجازات رسمية وانتكاسات اجتماعية للنساء وأصوات تحذر من ردة شديدة يتعرض لها نصف المجتمع

الثلاثاء 16 مارس 2021 20:40

تقفز المرأة المصرية بمكاسب وتعيينات في مناصب قيادية، لكنها تنظر بحسرة إلى مكانة اجتماعية أصابها الضرر (أ ف ب)

هذا العام (2021) من الأعوام القليلة التي تجد المرأة المصرية فيها نفسها تتأمل بعمق قبل أن تحتفي احتفاءً معتاداً بيومها "يوم المرأة المصرية"، ففي كل عام منذ تم تدشين يوم 16 مارس (آذار) ليكون يوماً احتفائي بها، تجد المرأة المصرية نفسها موضوعاً للاحتفالات الرسمية بما تم إنجازه من قوانين وتعيينات ومساعدات مالية للمهمشات والمطلقات والغارمات.

وعلى مدار اليوم من كل عام، تجري تذكيرها بأنه في مثل هذا اليوم تظاهرت نساء مصريات ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال، في مطلع القرن الماضي، وكيف سقطن ضحايا، ولماذا تأسس اتحاد

[71] المرأة المصرية في يومها . . . هل ما زالت "الضلع المكسور"؟ | اندبندنت عربية (independentarabia.com)

نسائي مصري على يد هدى شعراوي، وخط سير مطالبات نساء مصريات بقدر أعلى من المساواة السياسية والاجتماعية والتعليمية مع الرجال، وكيف التحقت المجموعة الأولى من الطالبات بجامعة القاهرة في عام 1928، وحظيت المرأة بحق الانتخاب والترشح في منتصف الخمسينيات، وكيف أن المصادفة جعلت من شهر مارس، ويوم 16 تحديداً، توقيتاً لحدوث تغيرات جذرية وتحقق مكاسب فورية لنساء مصر.

فاض بهن الكيل

هل ما زالت المرأة هي
الضلع المكسور في مصر.

لقراءة المقال كاملاً اضغط علامة

https://youtu.be/Yr-n-WYTTh0

https://youtu.be/FrHQfEeYMFg

https://youtu.be/gbkBk-ozxqk

https://youtu.be/Iy9qiHLPjw8

https://youtu.be/eYhvumpPwkc

9. الاستراتيجية التاسعة

الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصـــــر 2050

هل تبتلع مياه البحر هذه المدينة؟

1. الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 [72]

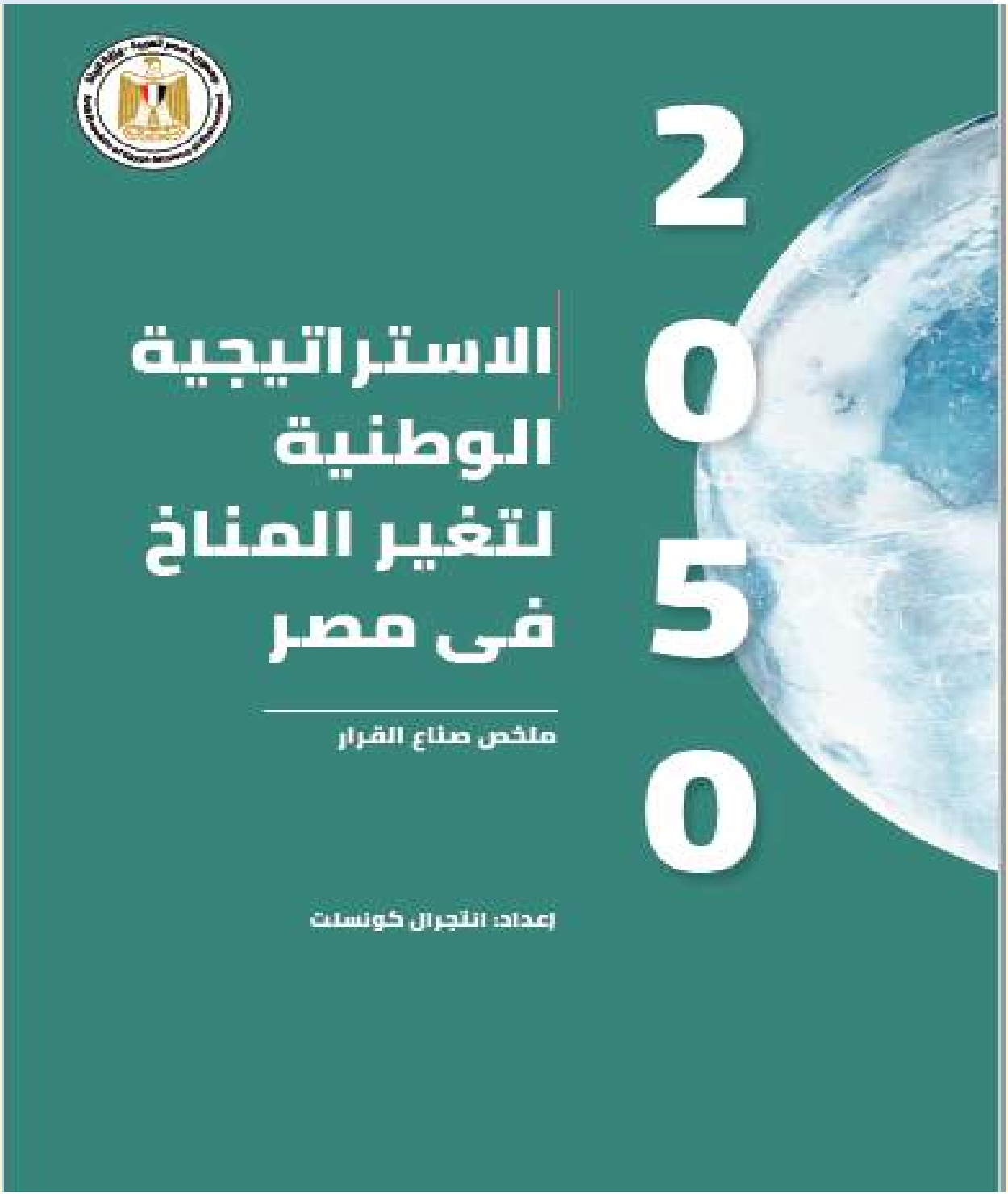

72

وحصل موقع "مبتدأ" على نص الاستراتيجية بعد إطلاقها رسمياً كما يلي:

الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050.pdf

لقراءة الاستراتيجية اضغط علامة

2. مصر وقضية التغيرات المناخية[73]

الأحد، 19 يونيو 2022

تتعامل مصر مع قضية التغيرات المناخية باهتمام كبير ، وتدرس تطوراتها على مصر أولاً ثم على المنطقة وعلى مختلف دول العالم ، ولأن مصر من الدول النامية المتأثرة بظاهرة التغيرات المناخية ، فإن سياستها في هذا الملف تتجه لرفض أي التزامات إجبارية على الدول النامية لمواجهة أثار هذه الظاهرة وتؤكد على مبادئ إعلان ريودي جانيرو وخطة عمل بالى ، وخاصة فيما يتعلق بالمسئولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية ، وفيما يتعلق بمسئولية الجهات المعنية بالتلوث في تحمل تكلفة التلوث ، والتأكيد على الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها لنقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات للدول النامية وعدم التنصل من هذه الالتزامات بسبب الأزمات المالية العالمية .

تعد مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية ، على الرغم من أنها من أقل دول العالم إسهاما في انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى عالميا، بنسبة 0.6% من إجمالي

[73] مصر وقضية التغيرات المناخية–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

انبعاثات العالم، طبقا للبيانات الواردة بالإبلاغ الأخير لمص حول حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، والذى تم في إطار قيام مص بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي وقعت عليها مص عام 1994، وكذلك بروتوكول كيوتو، الذى قامت مص بالتصديق عليه عام 2005، ويتضمن تقديم تقارير البلاغات الوطنية من كل الدول الموقعة على الاتفاقية كل 5 أعوام. خلال أعمال قمة المناخ في باريس 2016 ، أشار الرئيس عبد الفتاح السيسي لمخاطر زيادة درجة حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف مئوية، مطالبا باتفاق عادل وواضح فيما يتعلق بالحفاظ على المناخ وضرورة التوصل لاتفاق دولي يضمن تحقيق هدفا عالميا للحد من الانبعاثات الضارة ، وطالب الرئيس، المجتمع الدولي بدعم جهود مص في مساهماتها الطموحة لمواجهة التغير المناخي والتركيز على الدول النامية فيما يتعلق بتغييرات المناخ وتوفير 100 مليار دولار سنويا للتصدي للتغييرات المناخية لحلول عام 2020 ومضاعفته بعد ذلك .

وقعت مص على اتفاقية "باريس للمناخ" ضمن 194 دولة وقعت على الاتفاق، وكانت اهم بنودها تعهد المجتمع الدولي لخفض ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، قياسا بعض ما قبل الثورة الصناعية، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، والسعي لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى واتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، والسعي لوضع آلية مراجعة كل 5 سنوات للتعهدات الوطنية.

وعلى صعيد المحلى، اهتم مؤتمر الشباب، في شرم الشيخ، بمستقبل تغير المناخ بالعالم وتأثيره على مص، وعرض خلاله وزير البيئة، المشاريع التي تم إنجازها منذ "قمة باريس للمناخ"، ومنها مشروع لاستبدال وسائل النقل القديمة بأخرى حديثة تعمل بالغاز الطبيعي، وترشيد الطاقة وأبرزها استخدام الغاز، في الأتوبيسات وعربات التاكسي القديمة، بدلا من البنزين ومراجعة قانون البيئة لاستحداث التغييرات

المناخية، وأعلن أن المستخدم من مصادر الطاقة اللازمة للكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة في حدود 5%، وسيرتفع لـ20% بحلول 2022، و42% بحلول 2035، وأن مشروعات الطرق والعاصمة الإدارية الجديدة ومشروع الـ 1.5 مليون فدان، ومشروعات عديدة تعمل على حماية سواحل الدلتا من آثار التغييرات المناخية، وكلها في إطار حماية مصر من التغيرات المناخية .

حدد جهاز شئون البيئة، التابع لوزارة البيئة، في تقريره حول حالة البيئة، 9 مخاطر أساسية للتغيرات المناخية تتعرض لها مصر، هي:

1. زيادة أو انخفاض درجة الحرارة عن معدلاتها الطبيعية، حيث سجل البنك الدولي في 2017، أن عام 2016، هو أشد الأعوام حرارة منذ بداية تسجيل درجات الحرارة، نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية .
2. ارتفاع منسوب مستوى البحر وتأثيراته على المناطق الساحلية، حيث أنه من المتوقع زيادة مستوى سطح البحر 100 سنتيمتر حتى عام 2100، والذي سيؤدى إلى دخول المياه المالحة على الجوفية وتلوثها ، وملح التربة وتدهور جودة المحاصيل وفقدان الإنتاجية.
3. زيادة معدلات الأحداث المناخية المتطرفة، مثل "العواصف الترابية، موجات الحرارة والسيول، وتناقص هطول الأمطار" .
4. زيادة معدلات النصحر.
5. تدهور الإنتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي.
6. زيادة معدلات شح المياه، حيث تم رصد حساسية منابع النيل لتأثيرات التغيرات المناخية
7. سيؤثر تغير المناخ على نمط الأمطار في حوض النيل، ومعدلات البخر بالمجاري المائية، وخاصة بالأراضي الرطبة.

8. تدهور الصحة العامة، حيث تؤثر التغيرات المناخية بشكل مباشر على الصحة عند حدوث عواصف أو فيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات الحيوية لمدى انتشار الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات ،كما أن مصر معرضة بسبب ارتفاع درجة حرارتها الزائد عن معدلاتها الطبيعية، بانتشار أمراض النواقل الحشرية مثل: الملاريا، الغدد الليمفاوية، وحمى الضنك، حمى الوادي المنصدع.

9. تدهور السياحة البيئية، حيث من المتوقع أن يؤدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تآكل السواحل المصرية، وقد تتأثر الشعب المرجانية، وتؤدى الضغوط البيئية إلى زيادة ابيضاضها، كما تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على ألوان وعمر الآثار والمنشآت الناريخية .

مصر وقضية تغيير المناخ.pdf

لقراءة التقرير الكامل اضغط علامة

https://youtu.be/AatPNMmQXy4

3. دراسة ترصد 5 أهداف للاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050[74]

الثلاثاء، 31 مايو 2022

رصدت دراسة صادرة عن المرصد المصري التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 5 أهداف رئيسية و 22 هدفا فرعيا للاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، جاء فيها أنه ضمن استعدادات مصر لاستضافة قمة المناخ COP27، أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، والتي تعد بمثابة خارطة طريق لتحقيق الهدف الفرعي المتمثل في مواجهة تحديات المناخ "طبقا لرؤية مصر 2030"، حيث تمكن الاستراتيجية مصر من تخطيط وإدارة تغير المناخ على مستويات مختلفة بطريقة تدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية باتباع نهج مرن منخفض الانبعاثات.

وجاء في الدراسة أن الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الوطني للتغيرات المناخية، أطلق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050، في احتفالية نظمتها وزارة البيئة، حيث تتمثل رؤية الاستراتيجية في التصدي لآثار وتداعيات المناخ لتحسين جودة حياة المواطن وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مع تعزيز ريادة مصر على الصعيد الدولي في مجال المناخ. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسة متفرع منهم اثنان وعشرون هدفًا فرعيًا، وتتمثل هذه الأهداف في:

الهدف الأول: تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات.

الهدف الثاني: بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ.

[74] دراسة ترصد 5 أهداف للاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ فى مصر 2050 – اليوم السابع(youm7.com)

الهدف الثالث: تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ .

الهدف الرابع: تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخيـــــــة .

الهدف الخامس: تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ.

بـ 324 مليار دولار.. تفاصيل استراتيجية مصر لتغير المناخ 2050[75]

20 مايو 2022 الوزراء المصري مصطفي مدبولي

خطين متوازيين هما تقليل الانبعاثات والتعامل مع التغيرات المناخية المحتملة، أطلقت الحكومة المصرية "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050" كأحد أركان ضمان جودة واستمرار مشاريع التنمية، والنجاة من كوارث المناخ.

وخلال حفل الإطلاق، الخميس، قال رئيس الوزراء مصطفي مدبولي إن بلاده من أكبر الدول عرضة لآثار التغيرات المناخية، رغم أنها من أقل الدول المنسبة في التلوث عالميا.

ولتخفيف تأثير هذه التغيرات، أوضحت وزيرة البيئة ياسمين فؤاد خلال كلمتها في الحفل، أن الاستراتيجية الوطنية ستساهم في تسهيل عملية تخطيط وإدارة تغير المناخ على مستويات مختلفة، بطريقة تدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة، باتباع نهج منخفض الانبعاثات.

5أهداف

وتتكون الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050، من 5 أهداف رئيسية تنبثق منها أهداف فرعية، والهدف الرئيسي الأول تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف

[75] بـ 324 مليار دولار.. تفاصيل استراتيجية مصر لتغير المناخ 2050 | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

القطاعات، والثاني بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ، والثالث تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ.

ويتمثل الهدف الرابع في تحسين البنى التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، والترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء، إلى جانب الترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف.

وأخيرا، فالهدف الرئيسي الخامس يخص تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ، وتسهيل نشر المعلومات المتعلقة، وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، وزيادة الوعي بشأن تغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة (صانعي السياسات والقرارات، والمواطنين، والطلاب).

وتتكلف برامج التخفيف التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية في القطاعات كافة 211 مليار دولار، بينما يتراوح إجمالي تكلفة برامج التكيف 113 مليار دولار، وفق وزيرة البيئة.

كما يشارك "صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية" من خلال الاستثمار في المشروعات الخضراء، مثل مشروع إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء بالشراكة مع شركات عالمية متخصصة، وكذلك مشروع إنتاج عربات القطارات لدعم جهود النقل المستدام، ومشروعات تحلية المياه، فضلًا عن انضمام الصندوق لمبادرة "كوكب واحد" برئاسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والتي تضم عددًا من الصناديق السيادية بهدف دعم تنفيذ اتفاق باريس.

خطان متوازيان

ويوضح استشاري التغيرات المناخية والتنمية المستدامة رئيس وحدة التغيرات المناخية السابق بوزارة البيئة السيد صبري، لموقع "سكاي نيوز عربية"، أن الاستراتيجية المصرية تسير في خطين متوازيين، هما

تقليل الانبعاثات باستخدام وسائل حديثة في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والطاقة والنقل، والتكيف مع التغيرات المناخية المحتملة في الزراعة والموارد المائية، والسواحل، والمناطق الساحلية والصحة.

وضرب صبري أمثلة لتطبيق الاستراتيجية المصرية، قائلا إن لكل قطاع خطة لتنفيذها بداخله، فخطة وزارة المياه على سبيل المثال هي استخدام التكنولوجيات في الري واستنباط محاصيل قليلة الاستهلاك، وإعادة معالجة مياه الصرف وتبطين الترع.

وفيما تخص قطاع الطاقة، ستركز الاستراتيجية على إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الشمس والرياح، ودعم الأجهزة الموفرة للطاقة، وفي قطاع النقل توسعت مصر في النقل الجماعي وخاصة مترو الأنفاق والقطار الكهربائي واستبدال البنزين بالغاز الطبيعي ورفع من كفائة الطرق.

وفي قطاع البيئة تم إعادة تدوير المخلفات وزيادة الأنشطة وزيادة التشجير، بالإضافة إلى إطلاق الكثير من المبادرات لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة.

4. الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 ودعم أهداف التنمية المستدامة 2030[76]

بقلم: د. محمد عبد النبي – باحث في النظم السياسية المقارنة

المقدمة:

تم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مص 2050 في التاسع عشر من مايو من العام الجاري 2022، والتي يمكن وصفها بأنها "خطط وطنية طويلة الأجل تسعى لتجنب الآثار السلبية لقضية تغير المناخ بالتوازي مع الحفاظ على ما تحقق من تنمية وتقدم اقتصادي وصولا لعام 2050". وقد حظيت باهتمام بارز من قبل الدولة المصرية ومختلف مؤسساتها المعنية، كما نُظر إليها باعتبارها محاولة سياسية جادة لتلافي التداعيات السلبية المحلية والعالمية لتغير المناخ لاسيما فيما يتعلق بالجوانب الشمولية والبيئية.

بدأ الاهتمام السياسي المصري بهذه القضية منذ وقت مبكر؛ وتحديداً منذ التسعينيات عام 1994 عندما وقعت مص على اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية ثم على بروتوكول كيوتو عام 2005، مروراً بمشاركتها في أغلب المحافل الدولية ذات الصلة وتصديقها على مختلف القوانين المعنية بحماية البيئة والمناخ، وإعدادها للاستراتيجية الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث عام 2011 ثم اعتمادها لاتفاقية باريس لتعزيز العمل العالمي للتصدي لتغير المناخ عام 2016 ثم إعداد استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات عام 2018 وصولاً إلى إطلاق استراتيجية تغير المناخ 2050.

أما استراتيجية التنمية المستدامة 2030، والتي تركز بالأساس على "التخطيط طويل الأجل لتحقيق أهداف الدولة المُتعلقة بالتنمية المستدامة بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حتى عام

[76] دراسات في حقوق الانسان – الإستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ 2050 ودعم أهداف التنمية المستدامة 2030(sis.gov.eg)

2030" فقد جرى التحضير لها منذ 2014 ثم إطلاقها في فبراير 2016 إلى أن تم تحديثها عام 2018 بحيث تتماشى مع التغيرات المحلية والعالمية الجديدة وكذا لكي تتوافق مع الأهداف الموضوعة لاستراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات الموقعة في العام ذاته.

الملاحظ هنا، أن التشابه الذي يصل إلى حد الارتباط بين الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 من ناحية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في مصر "رؤية 2030" من ناحية أخرى، ظهر في عدة جوانب منها الاهتمام السياسي الواضح لهما، وتسلسل التوقيت بحيث أن التعديلات التي طرأت عليهم كانت متزامنة وشملت تضمين الأبعاد التنموية والبيئية – المناخية لهما معاً "مع اختلاف تركيز كل استراتيجية حيث تسلط الأولى الضوء على تجنب الآثار السلبية لتغير المناخ بينما الثانية على قضية التنمية المستدامة". كما تشابهتا فيما يتعلق بسعي الاستراتيجيتين لتحقيق بعض الأهداف المشتركة إضافة إلى بعض القواسم المشتركة الأخرى المتعلقة بالوسائل وآليات التنفيذ الخاصة بكل استراتيجية فضلاً عن تشابه التحديات التي تواجههما عند التطبيق.

وعليه يسعى هذا التقرير إلى استعراض أبرز محاور وأهداف استراتيجية التغيرات المناخية 2050 ومدى تطابقها وارتباطها بأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، وكذا الجوانب المشتركة الخاصة بوسائل تنفيذ كلتا الاستراتيجيتين ثم خاتمة توضح أبرز ما توصل إليه التقرير من نتائج ومدى امكانية تنفيذ الاستراتيجيتين وكذا التحديات التي تواجههما عند التنفيذ وكيفية التصدي لها.

أولاً: أهداف استراتيجية تغير المناخ 2050 وعلاقتها باستراتيجية التنمية المستدامة 2030

قبل استعراض الأهداف الرئيسية لاستراتيجية تغير المناخ 2050، يمكن القول إن هذه الاستراتيجية تعد بمثابة دليل أو مرشد لتحقيق هدف رئيسي ممثلاً في "التصدي للآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ (وفقاً لرؤية مصر 2030) وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في مختلف القطاعات

الرئيسية بالدولة، مع الحفاظ على مواردها الطبيعية، والالتزام بالضوابط والمعايير البيئية، وكذا تقوية الدور المصري فيما يتعلق بالتصدي لظاهرة التغيرات المناخية عالمياً."

على وجه التحديد، تهدف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية يتفرع عنهم عدد آخر من الأهداف الفرعية كما يلي:

1. تحقيق نمو اقتصادي ومنخفض الانبعاثات في مختلف قطاعات الدولة:

تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي "المراعي للشروط البيئية والمناخية" الأقل ضرراً على الانسان وبيئته، من خلال تخطيط وإدارة ظاهرة تغير المناخ على مختلف المستويات والقطاعات المسئولة عن عملية التنمية في مصر.

الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ مقال.pdf

لقراءة المقال كاملا اضغط علامة

https://youtu.be/KF1KeS25Rvw

5. التغير المناخي في مصر[77]

تعد مصر واحدة من أكثر الدول تأثراً بالآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي، وتتلخص هذه الأضرار في ارتفاع مستوى سطح البحر، والفقر المائي، وتدهور الصحة العامة والأنظمة البيئية مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية تقدر بالمليارات ويؤثر أيضاً بأمنها الغذائي.

التأثير على الأمن الغذائي

سيؤدي التغير المناخي إلى انخفاض في إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية في مصر كالقمح بنسبة 18 %[1] والأرز[2] بنسبة 11 % وفول الصويا بنسبة 28 %[2] نتيجة للعوامل التالية:-

1. ارتفاع درجات الحرارة والنقص المتوقع لموارد المياه المتاحة مما يؤثر على إنتاجية النبات.
2. غرق وارتفاع ملوحة العديد من الأراضي الزراعية المنخفضة بالدلتا نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.
3. ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى زيادة الحشرات والأمراض التي تسبب الضرر للمحاصيل الزراعية.

سينتج عن ذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 8% وارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي إلى 39 % وارتفاع أسعار الغذاء من 16-68% بحلول 2060، بينما الخسائر الاقتصادية لتلك الأضرار تقدر ب 40-234 مليار جنيه مصري.[3]

التأثير على الموارد المائية

[77] التغير المناخي في مصر - ويكيبيديا (wikipedia.org)

يمد نهر النيل مصر بما يعادل 97% من احتياجاتها المائية ولكن رغم ذلك تعاني مصر من فقر مائي منذ الستينات، الفجوة المائية تقدر بـ20 مليار متر مكعب ومن المتوقع زيادة الاحتياجات المائية بنسبة 20% بحلول 2020 نتيجة لزيادة الطلب وسوء الإدارة المائية[4]، تتوقع سيناريوهات محاكاة التغير المناخي ارتفاع معدل البحر بسبب ارتفاع درجات الحرارة معظم السيناريوهات تتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الجريان السطحي لنهر النيل بنسبة 15% بحلول 2081–2098 وهناك بعض السيناريوهات تتنبأ أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الأمطار بدول المنبع مما ينتج عنه زيادة الجريان السطحي لنهر النيل ولكن معظم الدراسات ترجح السيناريو الأول، ليس فقط مياه نهر النيل المعرضة للخطر فمن المتوقع انخفاض معدل الأمطار في دول شمال أفريقيا والوطن العربي بنسبة 15%، ارتفاع منسوب سطح البحر بالسواحل الشمالية لمصر سيؤدي إلى زيادة درجة ملوحة المياه الجوفية بتلك الأراضي الساحلية وحتى عمق 7 كيلومتر من تلك السواحل طبقا لدراسة قام بها معهد بحوث المياه الجوفية بمصر في عام 2011.[5] جميع هذه العوامل ستؤدي إلى ازدياد الفقر المائي في مصر في الأجل المتوسط.

التأثير على النظام البيئي

تخل التغير المناخي بالنظام البيئي للشعاب المرجانية بالبحر الأحمر وارتفاع درجات الحرارة ومعدل حموضة مياه البحر يؤدي إلى تدهور الشعاب المرجانية، في دراسة استطلعت رأي 150 غواص من معتادي الغوص بالبحر الأحمر أكد 78% منهم أنهم لاحظوا انخفاض في الشعب المرجانية بنسبة 50% عما اعتادوا فيما سبق.[6] من المتوقع أيضا ازدياد ابيضاض الشعب المرجانية إلى 80% بحلول 2060[3] ارتفاع منسوب سطح البحر سوف يؤدي إلى غرق الأراضي الرطبة بالمحميات الطبيعية الواقعة في السواحل الشمالية لمصر والتي تعتبر ملاذا للطيور المهاجرة خلال رحلتها الشاقة من الشمال إلى الجنوب، خطر

كهذا سيؤدي إلى انخفاض في أعداد الطيور، مما سينتج عنه اضطراب بالحياة البيئة بتلك المحميات البيئية. حتى الآن لا توجد دراسات تفصيلية عن حجم الخطر وتأثيره على تلك الطيور.

التأثير على الصحة العامة

ارتفاع درجات الحرارة يوفر مناخ مناسب لنمو وتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض مثل مرض الملاريا وحمى الضنك كما أن ارتفاع درجات الحرارة سوف يؤثر على الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن مما يزيد من معدلات الوفاة نتيجة الإجهاد الحراري. لتلوث الهواء علاقة بارتفاع درجات الحرارة فكلما ارتفعت درجة الحرارة زاد تأثير تلك الملوثات خاصة على مرضى الجهاز التنفسي مما يعرضهم للأزمات التنفسية وربما فقد الحياة.[7]

التأثير على المناطق الحضرية

ارتفاع مستوى سطح البحر متر واحد سيؤدي إلى غرق 970 كيلومتر مربع من أراضي الدلتا طبقا لتقديرات خبراء البنك الدولي، تتوقع بعض السيناريوهات غرق 388.178 – 1.110.793 منزل بالدلتا[8] كما سيعرض البنية التحتية بالمناطق المنخفضة لخطر الفيضان. المناطق الحضرية الواقعة بالمناطق المناخية الجافة كالقاهرة الكبرى ستعاني من زيادة تأثير ظاهرة الجزر الحرارية مما سينعكس بالسلب على الراحة الحرارية خاصة بالمناطق العشوائية المتدهورة.

التأثير على الطاقة

ارتفاع درجات الحرارة سيزيد من الطلب على استخدام مكيفات الهواء للتأقلم مع الحرارة المرتفعة أثناء الصيف خاصة أن قطاع الإسكان في مصر يفتقر إلى المعايير البيئية الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة في المنازل. سيعود ذلك على قطاع الطاقة بالسلب وقد يؤدي إلى انقطاع متكرر بالكهرباء خاصة أن قطاع الطاقة بالفعل يعاني من مشاكل في توفير الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء.

التأثير على الاقتصاد

هذه الأخطار التي جرى الإشارة لها في الفقرات السابقة ستتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة فعلى سبيل المثال طبقا لدراسة أُجريت لقياس مدى تأثير التغير المناخي على الاقتصاد فإن أثر التغير المناخي على الزراعة سيؤدي إلى خسائر تقدر بـ20 مليار جنيه مصري بحلول 2030 لترتفع إلى 122 مليار بحلول 2060، تقدر قيمة الخسائر المالية الناتجة عن المنشئات والطرق المعرضة للغرق بـ مليار جنيه مصري سنويا بحلول 2030 لترتفع إلى 7 مليارات جنيه مصري بحلول 2060، الوفيات الناتجة عن الإجهاد الحراري ومشاكل التنفس ستؤدي إلى خسائر بقيمة 24 مليار جنيه مصري بحلول 2060 كما من المتوقع انخفاض الدخل السياحي إلى 19 مليار جنيه مصري في 2030 لترتفع إلى 85 مليار جنيه مصري في 2060 نتيجة ابيضاض الشعاب المرجانية واضطراب الأنظمة البيئية، هذه الخسائر ستبلغ إجمالي 52 مليار جنيه مصري في 2030 و 228 مليار بحلول 2060، ستمثل هذه الخسائر الناتجة عن أخطار التغير المناخي تقريبا 3.9% من إجمالي الناتج القومي المتوقع لمصر في 2060.[3]

لقراءة الموضوعات التالية اضغط على العنوان ثم اضغط على الرابط الذي يظهر لك

تغير المناخ

تأثيرات التغير المناخي على البشر

اللجنة الدولية للتغيرات المناخية

حقوق الإنسان وتغير المنـــاخ

10. الاستراتيجية العاشرة

الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحـــــــــــــــة

1. الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للسياحة المصرية [78]

أهداف الإستراتيجية

1. دعم جهود الحكومة المصرية لتطوير صناعة السياحة على نحو يضمن الاستدامة .
2. توفير منظور قومي ورسم إطار عمل استراتيجي شامل للصناعة ككل بما في ذلك القطاعين العام والخاص لوضع إطار وإجراءات للتنفيذ .
3. إقرار مشروعات التنمية السياحية الأكثر أهمية في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية المؤثرة علي صناعة السياحة .

الركائز الأساسية

1. إيجاد الإطار المؤسسي الملائم .
2. ايجاد مناخ ملائم جاذب للاستثمار .
3. توفير البنية التحتية اللازمة .
4. تقديم منتجات سياحية جديدة ورفع جودة المنتجات الحالية .
5. التسويق والاتصال الفعال .
6. تحسين تجربة السائح .

التحديات

1. تحديد المنتجات والخبرات الموجهة لمواقع بعينها .
2. إمكانية الوصول المقصد السياحي المصري .

---

[78] نشر الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للسياحة المصرية | بوابة أخبار اليوم الإلكترونية (akhbarelyom.com)

3. التحديات المتعلقة بالموارد البشرية .
4. التوازن فيما يتعلق بالأماكن المتاحة للإقامة .
5. التسويق .
6. السلوكيات المتعلقة بالأمن والسلامة .
7. التخطيط وتحديد موقع المنتج في مناطق السياحة .
8. الممارسات المتعلقة بالاستدامة .
9. لعوامل الخارجية والجيوسياسية .
10. محدودية استخدام التكنولوجيا .

مراحل المشروع "خمس مراحل"

1. جمع المعلومات والبيانات الأولية .
2. الوقوف على الوضع الحالي وتحديد أولويات التنمية السياحية .
3. خطط التنمية السياحية وقائمة مطولة بالمشروعات المقترحة .
4. اختيار المشروعات ذات الأولوية.
5. محفظة الترويج للمستثمرين.

2. وزير السياحة والآثار يعرض الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في مصر[79]

استعرض السيد أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في مصر والوصول إلى ما تستهدفه من زيادة في أعداد الحركة السياحة الوافدة إليها بمعدلات نمو تتراوح ما بين 25% و30% سنوياً.

جاء ذلك أمام الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، والمنعقدة لمناقشة خطة وزارة السياحة والآثار للنهوض بقطاع السياحة في مصر وتعظيم الإيرادات السياحية وزيادة عدد السائحين القادمين إلى مصر، وما توليه الحكومة من دعم وتنمية لقطاع السياحة والآثار في إطار استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

وشهدت الجلسة مناقشة طلبي مناقشة عن سياسة الحكومة فيما يتعلق بصناعة السياحة في مصر وتنشيط حركة السياحة الوافدة إليها، وخطة وزارة السياحة والآثار لتعظيم الإيرادات السياحية وزيادة أعداد السائحين وخاصة في موسم الشتاء في ظل المتغيرات الدولية التي تجب استغلالها.

كما تم عرض ومناقشة عدد من النقاط التي من شأنها النهوض بصناعة السياحة في مصر ، حيث شهدت الجلسة إشادة عدد من الأعضاء الحاضرين بالجهود التي تم بذلها خلال الفترة الماضية والأعوام السابقة للنهوض بالقطاع السياحي في مصر وما قدمته الدولة من دعم خلال فترة جائحة كورونا، بالإضافة إلى أنه تم طرح ومناقشة عدد من الموضوعات والتساؤلات والمقترحات المتعلقة بالقطاع السياحي والأثري.

وخلال حديثه، استعرض الوزير المحاور الرئيسية لاستراتيجية الوزارة والتي تتضمن ثلاث محاور رئيسية وهم:

1. إتاحة الوصول للمقصد السياحي المصري بصورة أكبر .

---

[79] وزارة السياحة والآثار – وزير السياحة والآثار يستعرض بالجلسة العامة لمجلس الشيوخ الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في مصر (mota.gov.eg)

2. مضاعفة عدد مقاعد الطيران القادمة لمصر وزيادة الطاقة الاستيعابية للطائرات بالتعاون مع وزارة الطيران المدني.

3. تحسين مناخ الاستثمار السياحي في مصر وزيادة عدد الغرف الفندقية الموجودة بها خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى العمل على تحسين التجربة السياحية في مصر ورفع جودة الخدمات السياحية المُقدمة بها.

وأوضح أن الوزارة تقوم بالتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية أو ذات الصلة بصناعة السياحة في مصر لتنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال وضع مسارات عمل محددة وواضحة للوصول لمستهدفات الدولة المصرية من هذه الصناعة، لافتاً إلى دور وزارة السياحة والآثار كرقيب ومُنظم لصناعة السياحة في مصر، وكذلك دورها ممثلاً في المجلس الأعلى للآثار تجاه المواقع الأثرية والمتاحف في مصر حيث يوجد بها مواقع أثرية فريدة ومتاحف عديدة.

واستعرض الوزير عدداً من التقارير التي تم إعدادها مؤخراً وأبرزت وجود مؤشرات ورؤية إيجابية للقطاع الخاص فيما يتعلق بالمستقبل تجاه صناعة السياحة في مصر، مؤكداً على أهمية قياس كفاءة العمل داخل الصناعة باستمرار وخاصة من خلال قياس مؤشرات الاستثمار.

وتحدث عن نتائج التقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عن "المؤشر العام لباروميتر السياحة" والتي أكدت على وجود نظرة تفاؤلية حول أداء قطاع السياحة والاقتصاد المصري، موضحاً أن قيمة المؤشر العام لباروميتر السياحة في مصر سجلت وفقاً لهذا التقرير 108.6 نقطة حيث تُشير الدراسة إلى أن قيمة هذا المؤشر عندما تكون أعلى من 100 نقطة تدل على وجود حالة من التفاؤل.

3. نتائج إيجابية لـ "المؤشر العام لبارومتر السياحة" عن أداء القطاع والاقتصاد المصري[80]

الثلاثاء، 27 ديسمبر 2022

في تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عن نتائج إحدى الدراسات التي قام المركز بإعدادها، مؤخراً، بواسطة مجموعة من المتخصصين والخبراء عن "المؤشر العام لبارومتر السياحة" وذلك لمتابعة وقياس وتقييم الأداء الحالي والمتوقع لأنشطة قطاع السياحة في مصر، فقد أكدت نتائجه على وجود نظرة تفاؤلية فيما يخص أداء قطاع السياحة والاقتصاد المصري، وذلك بناء على آراء نخبة من ممثلي القطاع السياحي الخاص من مسئولي شركات السياحة، والمنشآت الفندقية والسياحية والعاملين بها، بالإضافة إلى عدد من الخبراء، والقيادات المسئولين في هذا الشأن.

فقد سجلت قيمة المؤشر العام لبارومتر السياحة في مصر 108.6 نقطة حيث تُشير الدراسة إلى أن قيمة المؤشر عندما تكون أعلى من 100 نقطة تدل على وجود حالة من التفاؤل.

وخلال هذه الدراسة، تم الإشارة إلى التقييمات والتأثيرات الإيجابية للإجراءات الحكومية للنهوض بقطاع السياحة، مما ساهم في وجود نظرة تفاؤلية لتطوير القطاع السياحي على المدى القصير (ستة أشهر)، بالإضافة إلى استعراض التقييمات الخاصة بوجهات نظر مسئولي المنشآت الفندقية والسياحية والخبراء بالقطاع والتي أشارت إلى تحسن أداء المنشآت السياحية والفندقية وكذلك أداء العاملين والموظفين بها خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بالأشهر الستة السابقة له، مما أدى إلى ارتفاع مستوى أداء قطاع السياحة ككل ومساهمته بنسبة كبيرة في الاقتصاد المصري خلال هذا الشهر.

لذا، وفقاً للدراسة، يتوقع غالبية الخبراء والمسئولين المعنيين بالشأن السياحي ارتفاع نسب أداء تلك المنشآت خلال الفترة المقبلة.

[80] نتائج إيجابية لـ"المؤشر العام لبارومتر السياحة "عن أداء القطاع والاقتصاد المصرى - اليوم السابع(youm7.com)

كما استعرضت الدراسة بعض مقترحات الخبراء في قطاع السياحة لتنشيط قطاع السياحة في مصر خلال الفترة القادمة ومنها: تحسين مستوي الخدمات بالمطارات المصرية، وعمل شراكات وتعاقدات مع كبرى منظمي الرحلات وشركات السياحة العالمية والتي لها دور هام في توجيه الوفود السياحية، وتقديم المساعدات للمنشآت الفندقية، وتخفيض الرسوم على المنشآت الفندقية والسياحية، ورفع الكفاءة المهنية للعاملين بها ومنحهم دورات تدريبية لتأهيلهم للعمل السياحي، وتبسيط إجراءات تأسيس مشروعات الاستثمار السياحي، بالإضافة رفع الوعي السياحي للمتعاملين مع السائح وإحكام الرقابة لحسن التعامل مع السائح، والترويج للمقصد السياحي المصري وإبراز مقوماته المختلفة وتنوع أنماطه ومنتجاته السياحية مع فتح أسواق سياحية جديدة ودفع المزيد من الحركة السياحية الوافدة، وتنشيط السياحة الداخلية عن طريق رفع كفاءة البنية التحتية السياحية من طرق ووسائل المواصلات لتسهيل الوصول إلى المقاصد السياحية المختلفة، بالإضافة إلى الاهتمام بسياحة اليخوت وإقامة الموانئ المتخصصة على شواطئ مصر مما يعمل على تحقيق عائد كبير لصالح الاقتصاد القومي.

وفيما يتعلق بجانب الطلب على زيارة المقصد السياحي المصري، أوضح الوزير أن هناك 272 مليون سائح محتمل في العالم راغبين في زيارة المقصد السياحي المصري وفقاً لنتائج إحدى الدراسات التسويقية التي تم إجراؤها خلال الفترة السابقة، وأوضحت الدراسة أن هؤلاء السائحين المحتملين حال زيارتهم لمصر من المتوقع أن يكون مستوى رضائهم عن التجربة السياحية جيداً، ومن المتوقع أيضاً أن يقوموا بالتوصية بزيارة المقصد السياحي المصري لدى الأقارب والأصدقاء. وأشار إلى أن نتائج الدراسة حول تفضيلات هؤلاء السائحين للمنتجات السياحية المتنوعة، حيث قسمتهم إلى عدة شرائح رئيسية منها 11.8 % يفضلون السياحة الثقافية والترفيهية معاً، و16.3% يفضلون استكشاف الثقافة والآثار(منتج السياحة الثقافية)، و15.8% منهم يفضلون سياحة المغامرة، و6% يفضلون سياحة الاستجمام، بخلاف 5% يفضلون

السياحة مع عائلاتهم، بالإضافة إلى السائحين الذي يبحثون عن التجربة السياحية المتكاملة ومتعددة التجارب والأنماط السياحية.

كما استعرض الوزير التسهيلات والجهود التي تقدمها الدولة المصرية في إجراءات الحصول على التأشيرة السياحية إلى مصر لدفع مزيد من الحركة السياحية الوافدة إليها وتشجيع العديد من السائحين من الجنسيات المختلفة على زيارة مصر، لافتاً إلى أن عدد الجنسيات التي يمكنها الحصول على التأشيرة السياحية بمنافذ الوصول المصرية بلغ أكثر من 180 جنسية شريطة وجود تأشيرة سارية ومستخدمة لكل من انجلترا- أمريكا – تشنجن "الاتحاد الأوروبي"- اليابان – نيوزيلاندا، على جواز السفر.

وقد طرح النواب بمجلس الشيوخ عدد من التساؤلات للسيد وزير السياحة والآثار فيما يتعلق بمركز مصر في مصاف الدول التي يُقبل عليها السائحين، وطالب عدد من النواب ضرورة وجود خطط طويلة المدي لتطوير صناعة السياحة في مصر وزيادة معدلات السياحة الوافدة، وألا تقتصر فقط على وجود حملات تسويقية قصيرة المدي. كما أكدوا على أهمية تكاتف كل الجهود من الوزارات والجهات المعنية بالدولة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في مصر.

كما تطرقت المناقشة كذلك إلى تطوير مكانة مصر بصورة أكبر من السياحة الدينية، والسياحة العلاجية، وسياحة المؤتمرات، وأهمية خلق أسواق سياحية جديدة، مع ضرورة عمل دعاية كافية في الخارج للتشجيع على زيارة مصر بالمطارات العالمية، وضرورة استغلال الأحداث العالمية في الترويج للمقصد السياحي المصري وأهمها افتتاح المتحف المصري الكبير.

كما أكدوا على أهمية استغلال الأزمات العالمية ومنها أزمة الطاقة بأوروبا لاستقطاب أكبر عدد من السائحين من أوروبا، وفي هذا الشأن، تحدث الوزير عن قيام الوزارة ممثلة في الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بالفعل بذلك حيث تم إطلاق حملة ترويجية بعدد من الدول المستهدفة منها فرنسا

وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة للترويج للمقصد السياحي المصري وتستهدف الترويج لسياحة الإقامة الطويلة **(Long Stay)** خلال الشتاء والاستفادة من ارتفاع تكلفة الطاقة في دول أوروبا خلال الفترة القادمة، كما تستهدف المواطنين الراغبين في العمل عن بُعد.

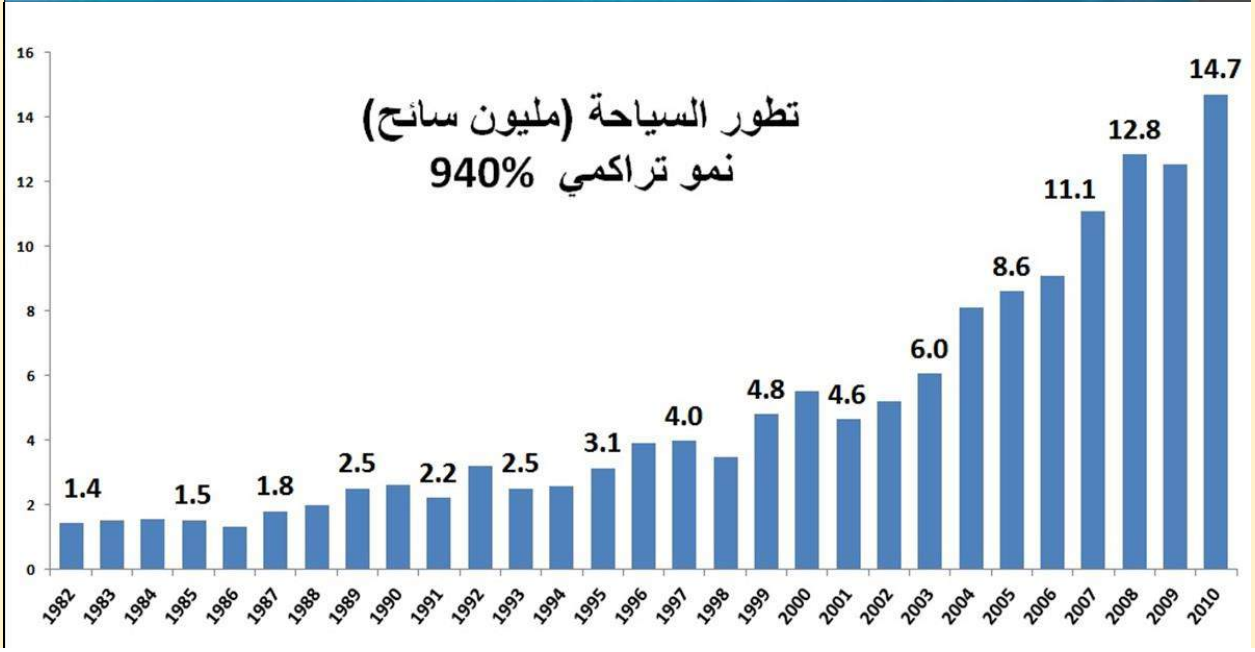

4. بيئة تشريعية وتحول رقمي.. 6 محاور رئيسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة[81]

20 أبريل 2023 مدة قراءة السياحة والآثار

كشف أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، عن المحاور الرئيسية الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة.

جاء ذلك خلال عقده الملتقى الثاني للقيادات العليا والوسطى بالوزارة وهيئاتها التابعة، بمقر الوزارة بالزمالك، والتي انعقدت تحت عنوان "100 قيادة"، لاستعراض ومناقشة خطط العمل وأبرز ملامح سياسات الوزارة خلال المرحلة القادمة للوصول بصناعة السياحة في مصر إلى تحقيق المستهدف منها.

وأوضح الوزير، أن هذه الاستراتيجية تتضمن مسارات عمل عديدة منها:

1. أهمية استكمال تطوير البيئة التشريعية.
2. الانتقال بالتطوير المؤسسي إلى مستويات أعلى.
3. تعزيز سبل التعاون مع الوزارات والجهات المعنية.
4. التنسيق مع القطاع الخاص إلى آفاق أرحب.
5. الاهتمام بملف التحول الرقمي بصورة أكبر.
6. إعادة توجيه وزيادة برامج الإنفاق العام ورفع كفاءتها.

وتحدث عن دور المجلس الأعلى للآثار وسعى الوزارة لرفع كفاءة التمويل الذاتي وتدعيم موازنة المجلس للعام الجديد وما يهدف إليه المجلس نحو زيادة موازنة الإنفاق العام بشقيها الاستثماري والجاري خلال عام 2024/2023.

وأوضح أن الوزارة نجحت في وقت قصير في اجتذاب منظمي الرحلات وشركات ووكلاء السفر المحليين والدوليين لإحداث نمو سريع في الحركة السياحية الوافدة لمصر.

---

[81] بيئة تشريعية وتحول رقمي.. 6 محاور رئيسية للاستراتيجية الوطني | مصراوي(masrawy.com)

وأشار عيسى إلى أن الوزارة تستهدف مضاعفة الإنفاق العام على الأنشطة الترويجية للمقصد السياحي المصري ورفع كفاءاته، وكذلك الإنفاق على تطوير المواقع الأثرية والمناحف بما يساهم في زيادة ما تتلقاه وما تستحقه هذه المناحف والمواقع الأثرية من إنفاق من ناحية وكذلك تلقي الزائر والسائح ما يستحقه من تجربة سياحية متميزة بما يليق بمكانة مصر وبالإمكانيات السياحية والأثرية لها من ناحية أخرى، وذلك في إطار تحسين تجربة السائحين في مصر وهي أحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة.

https://youtu.be/T2JE_6XpzOs

https://youtu.be/crrUmrG3G_Y

5. بعد فترة صعبة.. إلى أين تتجه السياحة المصرية في 2022 ؟

شهدت مصر تحسنا في النشاط السياحي خلال ديسمبر بعد عامين من التراجع في ظل المخاطر التي خلفتها جائحة كورونا على قطاع السياحة والسفر العالمي، توقع المحللون الاستراتيجيون في بنك "غولدمان ساكس" أن تتجه السياحة المصرية إلى التعافي خلال النصف الثاني من العام الحالي، وهو ما يتزامن مع اتجاه الأسهم المدرجة في البورصة المصرية نحو الانتعاش.

قال الرئيس المشارك للعملات العالمية واستراتيجية الأسواق الناشئة لدى بنك الاستثمار الأميركي، "نرى أننا بصدد أن نشهد تحولا إلى التعافي مدفوعا بقطاعي الخدمات والسفر، كما أن الترفيه سيكون جزءا هاما من ذلك مع تراجع تأثيرات موجة أو ميكرون."

وبحسب بيانات البنك المركزي المصري، فإن قطاع السياحة المصري، والذي كان يسهم بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الجائحة، شهد المزيد من التعافي خلال 2021 مع عودة حركة السفر الدولية، لترتفع الإيرادات بنحو 20% في النصف الأول من 2021 مقارنة بالعام السابق.

شهدت مصر تحسنا في النشاط السياحي خلال شهر ديسمبر، مما أدى إلى دعم الأعمال الجديدة، في حين سجل القطاع غير النفطي أعلى طلبات تصدير له منذ فبراير، بحسب التقرير. وارتفعت الصادرات المصرية إلى مستويات قياسية في عام 2021، مسجلة 31 مليار دولار، بحسب بيانات حكومية.

قال أحمد حليم، مدير الحجوزات بإحدى القرى السياحية في مدينة شرم الشيخ، إن الفترة الحالية تشهد حالة من الاستقرار في نسب الحجوزات، خاصة بعد عودة السياحة الروسية إلى المدينة.

وأوضح في حديثه لـ "العربية. نت"، أن نسب الحجوزات في الوقت الحالي تتراوح ما بين 60% و75% في بعض المناطق، وهو مؤشر جيد يؤكد أن موسم الصيف المقبل سوف يشهد تعافياً كاملاً لقطاع السياحة وخاصة في مدينة شرم الشيخ.

وفق بيانات منظمة السياحة العالمية، ارتفع عدد السائحين الوافدين على مستوى العالم بنسبة 58% خلال الفترة من يوليو وحتى سبتمبر 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، إلا أن الرقم لا يزال منخفضاً بنسبة 64% مقارنة بمستويات عام 2019.

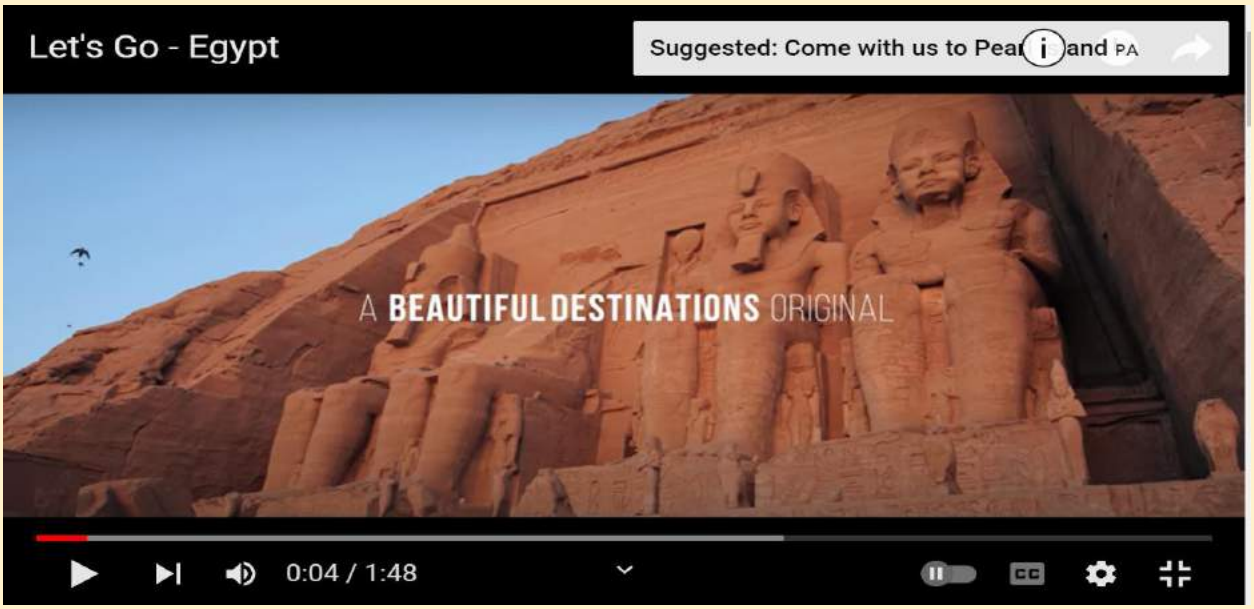

https://youtu.be/BapSQFJPMM0

https://youtu.be/VjveCsHiXe8

6. تأشيرة سياحية بـ 700 دولار لمدة 5 سنوات.. ورجال أعمال: سترفع أعداد السياح[82]

28مارس 2023

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) أعلنت مصر حزمة تسهيلات جديدة للحصول على التأشيرة السياحية للأجانب، أبرزها استحداث تأشيرة متعددة الدخول صالحة لمدة 5 سنوات مقابل 700 دولار، والسماح للسائحين الصينيين والأتراك والهنود والإيرانيين بالحصول على تأشيرة دخول اضطرارية من المنافذ والمطارات المصرية إلى جنوب سيناء. وقال رجال أعمال إن التأشيرة الجديدة ستنجح في زيادة أعداد السياحة الوافدة لمصر.

تأتي التسهيلات الجديدة في إصدار التأشيرة السياحية ضمن خطة الحكومة المصرية لزيادة أعداد السائحين الوافدين لمصر إلى 30 مليون سائح سنويًا بحلول عام 2028 من خلال زيادة عدد مقاعد الطيران القادمة لمصر، وتحسين التجربة السياحية في مصر، وتحسين مناخ الاستثمار السياحي لزيادة عدد الغرف الفندقية، وفقًا لتصريحات أحمد عيسى وزير السياحة والآثار.

قال الدكتور مجدي صادق، عضو غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن التأشيرة السياحية الجديدة لمصر بقيمة 700 دولار تعد الأقل سعرًا مقارنة بالأسواق المنافسة في المنطقة وحتى في الولايات المتحدة، مما يسهم في نمو أعداد السياحة الوافدة لمصر خلال الفترة المقبلة، بشرط الإعلان عن آلية مبسطة بشأن شروط وإجراءات إصدار التأشيرة، وموعد زمني محدد للموافقة على الطلب المقدم، إضافة إلى إنشاء وحدة متابعة بوزارة السياحة تتولى رقابة الطلبات المقدمة للحصول على التأشيرة، وحل أي مشاكل تواجه المتقدمين .

[82] مصر: تأشيرة سياحية جديدة بـ700 دولار لمدة 5 سنوات.. ورجال أعمال: سترفع أعداد السياح - CNN Arabic

ولم يكشف وزير السياحة والآثار المصري عن موعد إطلاق التأشيرة السياحية الجديدة، غير أنه أكد في مؤتمر صحفي، أن بدء تفعيل تأشيرة السياحية الجديدة، وأن موعد تطبيقها سيكون في أقرب وقت، حسب قوله.

وأكد "صادق"، في تصريحات خاصة لـ CNNبالعربية، أهمية التأشيرة الجديدة في زيادة تنافسية السياحة المصرية مقارنةً بالأسواق المجاورة، خاصة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، حيث تقدم الأخيرة تسهيلات متعددة لجذب السياحة، منها إصدار تأشيرات سياحة مجانًا، ولذا تشهد رواجًا سياحيًا كبيرًا جدًا خلال الفترة الماضية، مما يتطلب أن تبذل الدولة المصرية جهدًا أكبر لتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات السياحية بشروط محددة، مع إتاحة الفرصة لشركات السياحة للتعاون مع وكالات السياحة الأجنبية لسرعة إصدار التأشيرات لتحقيق المستهدف بنمو السياحة المصرية.

واستقبلت مصر 11.7 مليون سائح خلال عام 2022 بنسبة نمو سنوي 46% عن العام السابق، رغم انخفاض السياحة الواردة من روسيا وأوكرانيا التي تمثل ثلث السياحة الواردة لمصر في أعقاب اندلاع الحرب بينهما في فبراير 2021، ويتوقع أن تستقبل مصر 15 مليون سائح أجنبي هذا العام.

أشار مجدي صادق، إلى أهمية زيادة مساهمة القطاع السياحي في نمو الاقتصاد المصري خلال عام 2023، خاصة في ظل تحديات الاقتصاد العالمي الحالية، عبر زيادة أعداد السائحين ورفع قيمة الإيرادات السياحية مما يسهم في توفير المزيد من فرص العمل، وتدبير جزء كبير من احتياجات الدولة من النقد الأجنبي، مضيفًا أن تحقيق النمو المستهدف من السياحة الوافدة لمصر يتطلب سرعة إصدار التأشيرات وتيسير إجراءاتها، وتحسين تجربة السائحين بدايةً من وصولهم للمطار، وحتى عودتهم إلى مقر إقامتهم، والجولات السياحية داخل مصر بالمقاصد المختلفة.

وحقق الاقتصاد المصري، معدل نمو بلغ 4.2 خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2023/2022، وتقدر الحكومة أن يحقق الاقتصاد نفس النسبة مع نهاية العام المالي.

ورغم اتفاق حسام هزاع، الخبير السياحي، وعضو الاتحاد المصري للغرف السياحية، مع ما قاله صادق، إلا أنه رأى ضرورة إعادة النظر في خفض سعر التأشيرة لأقل من السعر المحدد البالغ 700 دولار؛ لأن هناك أسواق سياحية كبرى تصدر تأشيرات بأقل من هذه القيمة.

وأوضح "هزاع"، في تصريحات خاصة لـ CNN بالعربية، أن التأشيرة السياحية الجديدة تناسب السائحين الذين يترددون على مصر أكثر من مرة على مدار العام، سواء لأغراض السياحة أو العمل، فبدلًا من دفع 25 دولار تأشيرة دخول اضطرارية لمرة واحدة، يمكنه الحصول على تأشيرة دخول متعددة بسعر 700 دولار لمدة 5 سنوات.

وسجلت إيرادات السياحة 4.1 مليار دولار خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من السنة المالية 2023/2022، بمعدل نمو سنوي 43.5%، وزاد عدد الليالي السياحية إلى 43.6 مليون ليلة بمعدل نمو سنوي 47.1%، وفقًا لتقرير ميزان المدفوعات للبنك المركزي المصري.

https://youtu.be/9RSTUHDRael

11. الاستراتيجية الحادية عشر

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني

جمهورية مصر العربية

وزارة التربية والتعليم

1. "التعليم" تعلن عن تفاصيل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني تدريب 1250 مندربًا من 423 مدرسة المطبق بها البرامج الدراسية المطورة[83]

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بضرورة الاهتمام بإصلاح التعليم الفني في مصر، أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني والارتقاء به عالميًا، والتحول نحو تعليم فني أفضل "TE 2.0" لتلبية احتياجات سوق العمل، وتحسين جودته بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية. وأوضحت الوزارة، أن عملية تطوير المناهج الدراسية للتعليم الفني من خلال بنائها وفقًا لمنهجية الجدارات، بالتشاور مع خبراء سوق العمل وأصحاب الأعمال، تعد إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية تطوير التعليم الفني؛ حيث تؤكد هذه المناهج المطورة على ما يمكن للخريج تنفيذه من مهارات بدل من التركيز على ما يتوقع منه معرفته فقط.

وأشارت الوزارة، إلى أن تطوير المناهج بدأ بإعادة بناء وتنفيذ عدد (33) برنامجًا دراسيًا خلال العام الدراسي 2019/2020، وتلا ذلك تطوير عدد (15) برنامجًا دراسيًا خلال العام الدراسي 2020/2021، ثم تطوير عدد (37) برنامجًا دراسيًا آخر خلال العام الدراسي 2021/2022، ليصل إجمالي عدد المناهج المطورة إلى 85 منهجًا .

وتابعت: "بلغ إجمالي عدد المدارس الفنية المطبق بها البرامج المطورة عدد 107 مدرسة في سبتمبر 2019، وعدد (118) مدرسة في سبتمبر 2020، وعدد (453) مدرسة في سبتمبر 2021، وسيتم تطبيقه في عدد (881) مدرسة في سبتمبر 2022 بكافة نوعيات التعليم الفني (صناعي – زراعي – تجاري – فندقي- تعليم مزدوج)." وأكدت الوزارة، أنه سيتم تطبيق البرامج الدراسية المطورة علي جميع الطلاب الملتحقين

[83] وزارة التربية والتعليم" - التعليم "تعلن عن تفاصيل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني تدريب 1250 مندربًا من 423 مدرسة المطبق بها البرامج الدراسية المطورة(moe.gov.eg)

بالصف الأول الثانوي بكافة مدارس التعليم الفني (الحكومية – الخاصة) المطبق بها هذه البرامج بمختلف نوعياتها، ومن المخطط أن ينتهي من تطوير كافة البرامج الدراسية مع تطبيقها بكافة مدارس التعليم الفني في سبتمبر 2024.

واستطردت: "تم اعتماد لائحة التقييم والتحقق من السيد الدكتور وزير التربية والتعليم والتعليم الفني عام 2022، والتي تعتمد على التقييم التكويني، الذي يهدف إلى متابعة تقدم الطلاب وتقديم تغذية راجعة لهم تساعدهم على التقدم في دراسة وحدات البرنامج الدراسي، حيث يتم تزويد المعلم والطالب بمعلومات حول مدى التقدم الذي أحرزه الطالب في الجزء الذي درسه من الوحدة، ثم إجراء أعمال التحقق الداخلي والتحقق الخارجي، وفي هذا الصدد تم إعداد وتأهيل أكثر من (4000) محقق داخلي وخارجي بهدف التأكد من التقييم كجزء من ضمان جودة تطبيق البرامج الدراسية المطورة."

وأشارت إلى أن التقييم النهائي للطلاب سيتم في السنة النهائية بمشاركة خبراء وممثلي سوق العمل من خلال مهمة يتم تصميمها وفقًا للأنشطة والجدارات الأساسية للبرنامج ويتم تنفيذها داخل أماكن التدريبات العملية، وتقييم من قبل لجنة خارجية من المتخصصين في مجال البرنامج تضم خبيرًا من سوق العمل، وخبراء من التربية والتعليم في نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الثالث من البرنامج (امتحان الدبلوم).

وأوضحت الوزارة أنه يجري حاليًا استئناف تدريب كوادر التعليم الفني، بمشاركة شركاء التنمية مثل برنامج TVET الممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية، ومشروع دعم التشغيل ومشروع الدعم الفني لمبادرة التعليم الفني الشامل الممول من الحكومة الألمانية عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومشروع قوى عاملة مصر الممول من هيئة المعونة الأمريكية حيث يستهدف قطاع التعليم الفني تدريب عدد (40) ألف معلم استعدادًا للعام الدراسي الجديد 2023/2022.

وأكدت أنه تم بالفعل تدريب عدد 1250 مدربًا من 423 مدرسة تعليم فني (229 صناعي – 34 زراعي، 141 تجاري ، 18 فندقي)، لمدة يومين، في 32 ورشة عمل بعنوان "تأهيل مديري مدارس ورؤساء لجان التقييم والتحقق وأعضاء شئون الطلاب بمدارس التعليم الفني المطبقة للبرامج الدراسية المطورة في 22 محافظة"، كما سيتم تدريب عدد (13) ألف معلم من خلال ورش عمل تهدف إلى تأهيل معلمي الصف الأول بمدارس التعليم الفني المطبقة للبرامج الدراسية المطورة على أعمال التدريس وتقييم الطلاب خلال الفترة من 21 أغسطس الجاري إلى 1 سبتمبر المقبل.

https://youtu.be/TGzbUQAOG8c

3. بالإنفوجراف.. استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني[84]

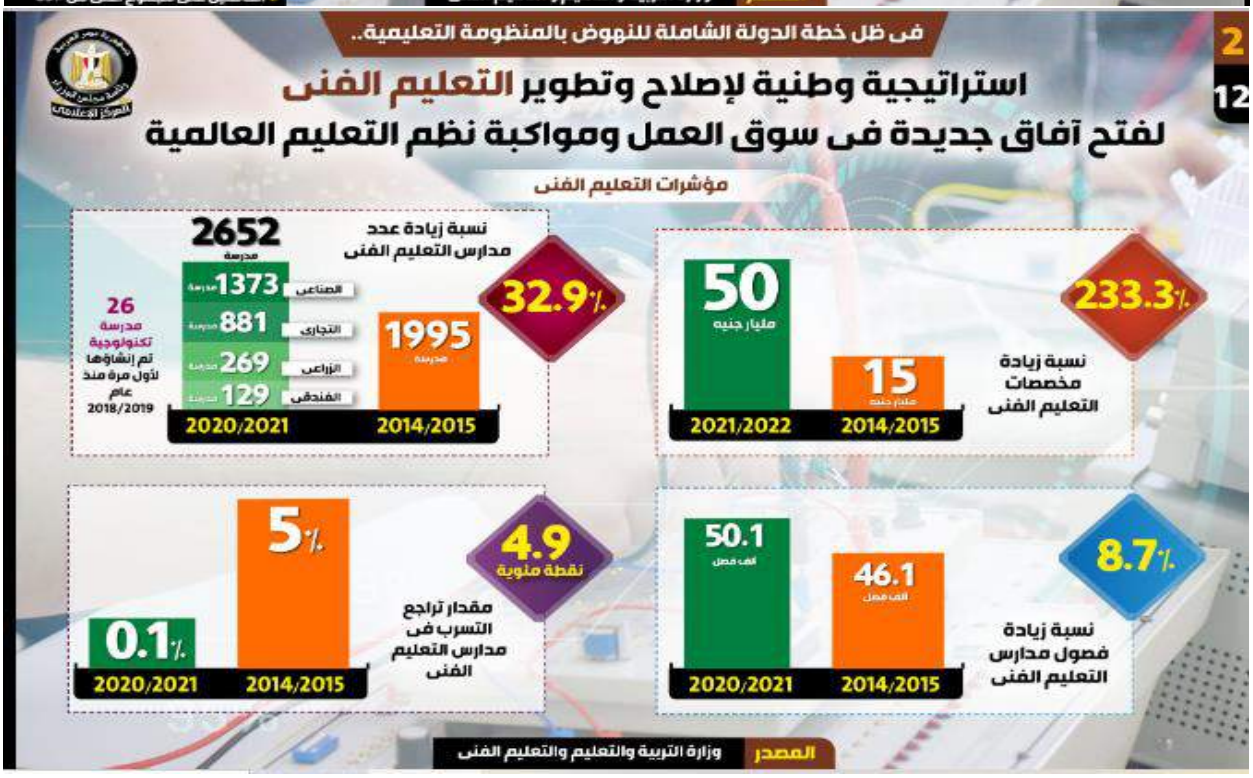

[84] بالإنفوجراف.. استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني-الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
3
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
المدارس الفنية تواكب المشروعات القومية وتخدم سوق العمل
6 مدارس أخرى بها فصول لدراسة الطاقة الشمسية
11 محافظة سيتم إنشاء مدارس متخصصة فى الطاقة الشمسية بها
التوسع فى مدارس وفصول الطاقة الشمسية
17 مدرسة إجمالى عدد مدارس الطاقة الشمسية المخطط إنشاؤها
38 فصل لتعليم فنون وتكنولوجيا الطاقة الشمسية بمدارس التعليم الفنى بأسوان
3260م² إجمالى مساحة المدرسة
أول مدرسة فنية متقدمة للتكنولوجيا النووية فى مصر والشرق الأوسط
5 سنوات دراسية مدة الدراسة بالمدرسة
مدرسة الضبعة النووية بمطروح
من 60 - 70 مليون جنيه إجمالى تكلفة إنشاء المدرسة
عام 2017/2018 بدأت الدراسة بالمدرسة وتشمل 3 أقسام
من 300 لـ 375 طالباً سعة المدرسة وبها 10 معامل و15 فصلاً و3 ورش فنية
مدرسة الطاقة الشمسية ببنبان
تستهدف سد احتياجات المشروع القومى للطاقة الشمسية ببنبان
7 مليون جنيه إجمالى تكلفة إنشاء المدرسة
الدراسة بها نظرى وعملى على المعدات الخاصة بالطاقة الشمسية
أهم التخصصات: أسس طاقة شمسية، تركيبات كهربائية، دوائر كهربائية، سلامة وصحة مهنية
عام 2019/2020 تم تخريج الدفعة الأولى
المصدر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى - هيئة المحطات النووية بالضبعة

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
4
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
المدارس الفنية تواكب المشروعات القومية وتخدم سوق العمل- تابع
مدرسة مياه الشرب والصرف الصحى
يتم تعيين خريجى المدرسة بالشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى فور تخرجهم
توجد هذه المدارس فى محافظات: القاهرة، البحيرة، بنى سويف، المنوفية، وأسيوط
تعمل على تأهيل الطلاب والشباب للنهوض بقطاع المياه والصرف الصحى فى مصر
تتولى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى تدريب الطلاب الملتحقين بها
مدرسة الأثاث بدمياط
تستهدف تخريج جيل من صناع الأثاث على مستوى عالٍ من الحرفية
الفاتيكان هو من سيساهم فى إنشاء تلك المدرسة
المدرسة سوف تقام فى مدينة الأثاث
عامان على الأكثر هو الوقت المحدد لافتتاحها
مدرسة البترول والنقل البحرى
يحصل الطالب على تدريبات عملية فى شركات البترول برواتب شهرى
الشهادة معترف بها فى جميع الدول ولها الأولوية فى الاتحاد الأوروبى
يمكن لخريجى مدرسة البترول القيد بسجلات نقابة التطبيقيين
5 محافظات بها فروع للمدرسة، وهى: القاهرة والإسكندرية ومرسى مطروح وبورسعيد والإسماعيلية
المصدر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
5
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
إطلاق مشروع مدارس التكنولوجيا التطبيقية
هى مدارس نموذجية للتعليم الفنى.
تعمل على تطبيق المعايير الدولية فى طرق التدريس والتدريب، وتقوم هذه المدارس على الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى وشركات القطاع الخاص أو العام من أجل الارتقاء والنهوض بمنظومة التعليم الفنى بمصر
العام الدراسى 2018/2019 تم إطلاق المشروع
26 مدرسة تكنولوجية تطبيقية تم تنفيذها حتى الآن، وجميعها مدارس حكومية مجانية
100 مدرسة تكنولوجية تطبيقية مستهدف الوصول إليها بحلول عام 2030
نحو 42 ألف طالب وطالبة تقدموا للالتحاق بالمدارس بالعام الدراسى 2021/2022
عام 2021 أول عام لتخريج طلاب بنسب نجاح بلغت 90٪
130 ألف طالب مستهدف إلحاقهم بمدارس التكنولوجيا التطبيقية حتى عام 2030
أهم التخصصات بالمدارس التكنولوجية التطبيقية
نظم تكنولوجيا المعلومات والشبكات
الصيانة الكهربائية
برمجة وتصميم المواقع الإلكترونية
المراقبة والإنذار
تكنولوجيات الذكاء الاصطناعى
تحليل البيانات
تكنولوجيا صناعة الحلى والمجوهرات
مزايا المدارس التكنولوجية التطبيقية
تطبيق مناهج دراسية قائمة على نظام الجدارات، وذلك من قبل معلمين على أعلى مستوى
حصول الطلاب على شهادة مصرية ذات جودة عالمية عند التخرج
التدريب العملى أثناء فترة الدراسة بمصانع وشركات الشريك الصناعى
حصول الطلاب على مكافآت مالية أثناء فترة التدريب العملى
وجود فرص للتعيين بشركات ومصانع الشريك الصناعى بعد التخرج
المصدر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
6
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
الشركاء الصناعيون بمدارس التكنولوجيا التطبيقية
مدرسة العربى للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة الإمام محمد متولى الشعراوى للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة التكنولوجيا التطبيقية للميكاترونيات
مدارس الإنتاج الحربى للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة الشهيد النقيب أحمد نعناب الفندقية للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة مجموعة فولكس ماجن للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة آى . تك للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة الكترو مصر للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة آل السويدى للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة الصالحية الزراعية للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة الفنون للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة إيجيبت جولد للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة GIT للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة ظهر للتكنولوجيا التطبيقية
مدارس غبور للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة ريادة للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة HST للتكنولوجيا التطبيقية
مدارس وي للتكنولوجيا التطبيقية
مدرسة بى تك للتكنولوجيا التطبيقية
المصدر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

7
12
فى ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
تدشين 4 مجمعات تكنولوجية
مراحل الدراسة
المرحلة الأولى هى المدرسة الثانوية التقنية
3 سنوات مدة الدراسة بالمرحلة
يحصل الطالب منها على شهادة الدبلوم
المرحلة الثانية هى الكلية التقنية المتوسطة
سنتان مدة الدراسة بالمرحلة
يحصل الطالب منها على شهادة الدبلوم العالى
المرحلة الثالثة هى الكلية التقنية المتقدمة
سنتان مدة الدراسة بالمرحلة
يحصل الطالب منها على شهادة بكالوريوس التكنولوجيا
يحصل الخريج على شهادة مصرية وأخرى أجنبية من الجولة المشرفة على الدراسة بالمجمع
المجمعات التكنولوجية
هى مؤسسات تعليمية تعتمد على الدراسة العملية والتدريب بشكل أكبر لتخريج فنيين وتكنولوجيين مميزين فى مجالات يحتاج إليها سوق العمل المحلى والإقليمى والدولى، وتمتد الدراسة بها من المرحلة الثانوية حتى نهاية مرحلة التعليم العالى
مميزات المجمعات التكنولوجية
عام 2021 تقرر لأول مرة منح طلاب المجمعات التكنولوجية شهادة حدارات معتمدة صادرة عن غرفة الصناعات الهندسية التابعة لاتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع صندوق تطوير التعليم
الشهادة تعادل مستوى المؤهل فى اللائحة الأوروبية للشهادات والمؤهلات
الشهادة تؤهل الطلاب للالتحاق بسوق العمل المصرى مباشرة دون الحاجة لعقد اختبارات قبلية بالمصانع
جارى إعداد بروتوكول تعاون مع الأكاديمية المصرية الألمانية للتدريب التقنى تقوم على تشغيلها شركة سيمنز الألمانية العالمية
تهدف لإتاحة دورات تدريبية متخصصة لطلاب المجمعات التكنولوجية
يتم منح شهادات معتمدة من شركة سيمنز بالتحاق هذه الدورات التدريبية
الطلاب المؤهلون للالتحاق بالمجمعات التكنولوجية
الحاصلون على الشهادة الإعدادية للدراسة بدءاً من مرحلة المدرسة الفنية
الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة أو الفنية أو المعادلة للدراسة فى الكلية التكنولوجية لمدة سنتين أو أربع سنوات
المصدر
وزارة التعليم العالى والبحث العلمى - صندوق تطوير التعليم

8
12
فى ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
تدشين 4 مجمعات تكنولوجية -تابع
المجمع التكنولوجى المتكامل بالأميرية بالقاهرة
أقيم بشراكة تعليمية وفنية مع هيئة بيرسون البريطانية
عام 2015 تم اختياره ضمن أفضل 10 مراكز للتعليم الفنى والتكنولوجى على مستوى أفريقيا
1 مليون دولار منحة حصل عليها المجمع لدراسة إنشاء مركز تدريب مهنى به بالتعاون مع الحكومة الكورية
يحصل الخريج على الشهادة الدولية الممنوحة من هيئة بيرسون البريطانية
المجمع التكنولوجى المتكامل بأسيوط
أقيم بشراكة تعليمية وفنية مع الشريك التعليمى الألمانى
20 مليون يورو قيمة تمويل المشروع من بنك التعمير الألمانى (KFW)
يشمل تخصصات الكهرباء والميكانيكا والسيارات والعمارة
المجمع التكنولوجى المتكامل بأبو غالب بالجيزة
أقيم بشراكة تعليمية وفنية مع الشريك التعليمى الإيطالى
134 مليون جنيه إجمالى تكلفة المشروع
يشمل تخصصات تكنولوجيا الكهرباء وهندسة الكهروضوئية، وتكنولوجيا الملابس الجاهزة ومهارات التشييد والبناء
المجمع التكنولوجى المتكامل بالفيوم
أقيم بشراكة تعليمية وفنية مع الشريك التعليمى الإيطالى
140 مليون جنيه إجمالى تكلفة المشروع بالتعاون مع الجانب الإيطالى
يشمل تخصصات تكنولوجيا الكهرباء وتكنولوجيا التصنيع الميكانيكى
تم الاتفاق مع الجانب الإيطالى على الاستفادة من مشروع تريو الذى يسمح لطلاب المجمعات التكنولوجية باستخدام نفس كورسات الطلاب الإيطاليين
المصدر
وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
9
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني
لفتح آفاق جديدة في سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
لأول مرة إنشاء جامعات تكنولوجية لخلق جيل قادر على استيعاب التكنولوجيات الحديثة
في امتداد لمسار طلاب التعليم الفني، وتعمل على إكسابهم المهارات العملية والعلمية لمواكبة سوق العمل المحلي والدولي
2019/2020
3
جامعات تكنولوجية
بدأت الدراسة بها
(الجامعة الجديدة التكنولوجية - الدلتا التكنولوجية بقويسنا - وبني سويف التكنولوجية)
6
جامعات تكنولوجية
جار إنشاؤها في 6 محافظات
27
جامعة تكنولوجية
مستهدف افتتا
بحلول عام 030
لتخريج 30 ألف
طالب سنوياً
4
درجات علمية
تمنحها الجامعات التكنولوجية
(الدبلوم العالي فوق المتوسط - البكالوريوس المهني - الماجستير المهني - الدكتوراة المهنية)
17 تخصصاً تقدمها الجامعات التكنولوجية، أهمها
الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية
الطاقة الجديدة والمتجددة
تكنولوجيا الغاز والبترول
تكنولوجيا المعلومات
الميكاترونكس
الإلكترونكس
20%
نسبة طلاب الثانوية العامة والدبلوم (3 أو 5 سنوات) أو ما يعادلهما من إجمالي المقبولين
تكسب خريجيها المهارات العملية اللازمة للالتحاق بالصناعات التالية
الكيماويات ومواد البناء
الورق ومنتجاته، والطباعة والنشر
الصناعات الغذائية والخشبية والجرافيك
طباعات الغزل والنسيج
الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية والكهربية
80%
نسبة خريجي المعاهد المتوسطة من إجمالي عدد المقبولين
المصدر
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
10
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني
لفتح آفاق جديدة في سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
3 جامعات تكنولوجية تم بدء الدراسة بها عام 2019/2020
الجامعة التكنولوجية في القاهرة الجديدة تضم كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة
22
معملاً دراسياً
تضمها من بينها معمل للكهرباء والإلكترونيات ومعمل نيوماتيك وهيدروليك، ومعمل CNC، ومعمل PLC، ومعمل IOT، ومعمل تركيب وصيانة خلايا شمسية وغيرها
توفر فرصاً تدريبية للطلاب مع مختلف الهيئات والشركات والمصانع، أهمها:
شركة السويدي إليكتريك، شركة Suzuki، شركة We، هيئة النقل العام، مصنع فيردى للسيراميك
جامعة الدلتا التكنولوجية (قويسنا) تضم كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة
نحو
40
معملاً وورشة
متخصصة للبرامج التكنولوجية الموجودة تم تجهيزهم على أعلى مستوى تقني لتواكب الجامعات العالمية
تم إنشاء نادي العلوم والتكنولوجيا بالجامعة بحيث يضم المشروعات العلمية والعملية للطلاب، والتي تقوم على إنترنت الأشياء IOT
توفر فرصاً تدريبية للطلاب مع مختلف الهيئات والشركات والمصانع، من أهمها:
شركة مرسيدس، أكاديمية عبور للتدريب الفني، شركة GPS، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، معهد ITI، المجموعة الألمانية
جامعة بني سويف التكنولوجية (الكلية المصرية الكورية لتكنولوجيا الصناعة والطاقة)
14
معملاً دراسياً
تضمها خاصة بتكنولوجيا المعلومات بدءاً من معمل الشبكات مروراً بمعمل البرمجيات ثم معمل التطبيقات ومعامل الميكاترونكس
60%
على الأقل من البرنامج الدراسي مخصصة للتدريب والتطبيقات الميدانية واكتساب المهارات
وقعت عدداً من الاتفاقات مع الهيئات والمؤسسات الصناعية، أهمها:
شركة سامسونج، معهد بحوث الإلكترونيات، وكالة الفضاء المصرية، الشركة المصرية لتطوير تقنيات التعليم، الجامعة الأمريكية
المصدر
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
11
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
أبرز المؤشرات والإشادات الدولية بقطاع التعليم الفنى
33
مركزاً
تقدمتهم مصر فى مؤشر التعليم التقنى والتدريب المهنى عام 2020 مقارنة بعام 2017
المركز 113
المركز 113
المركز 103
المركز 80
2017
2018
2019
2020
23
مركزاً
تقدمتهم مصر فى مؤشر المعرفة الذى يضم مؤشر للتعليم التقنى والتدريب العالمى عام 2020 مقارنة بعام 2017
المركز 95
المركز 99
المركز 82
المركز 72
2017
2018
2019
2020
إشادات
تجرى الدولة المصرية العديد من الإصلاحات لتحسين جودة التعليم بالبلاد لا سيما بالمناطق الريفية، كما تعمل على إنشاء برامج لتوفير التدريب والتعليم الفنى اللازم للقوى العاملة، فضلاً عن امتلاك نظام تعليمى مكثف يتفوق على جميع الأنظمة الأخرى بشمال أفريقيا من حيث إمكانية الحصول على التعليم
فيتش
تشارك وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بشكل متزايد مع أرباب العمل فى القطاع الخاص لإنشاء مدارس تكنولوجية جديدة تراعى متطلبات سوق العمل كما تم اتخاذ خطوات لتحسين جودة التعليم واستعداد الخريجين للعمل من خلال إنشاء جامعات تكنولوجية
البنك الدولى
تعطى مصر الأولوية للاستثمار فى التعليم والتدريب، مما يساعد على مواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل كما تم إنشاء الجامعات التكنولوجية التى تقدم برامج التدريب المهنى لإعداد الطلاب للأعمال المختلفة
صندوق النقد الدولى
المصدر
الأمم المتحدة - Fitch solutions - البنك الدولى - صندوق النقد الدولى

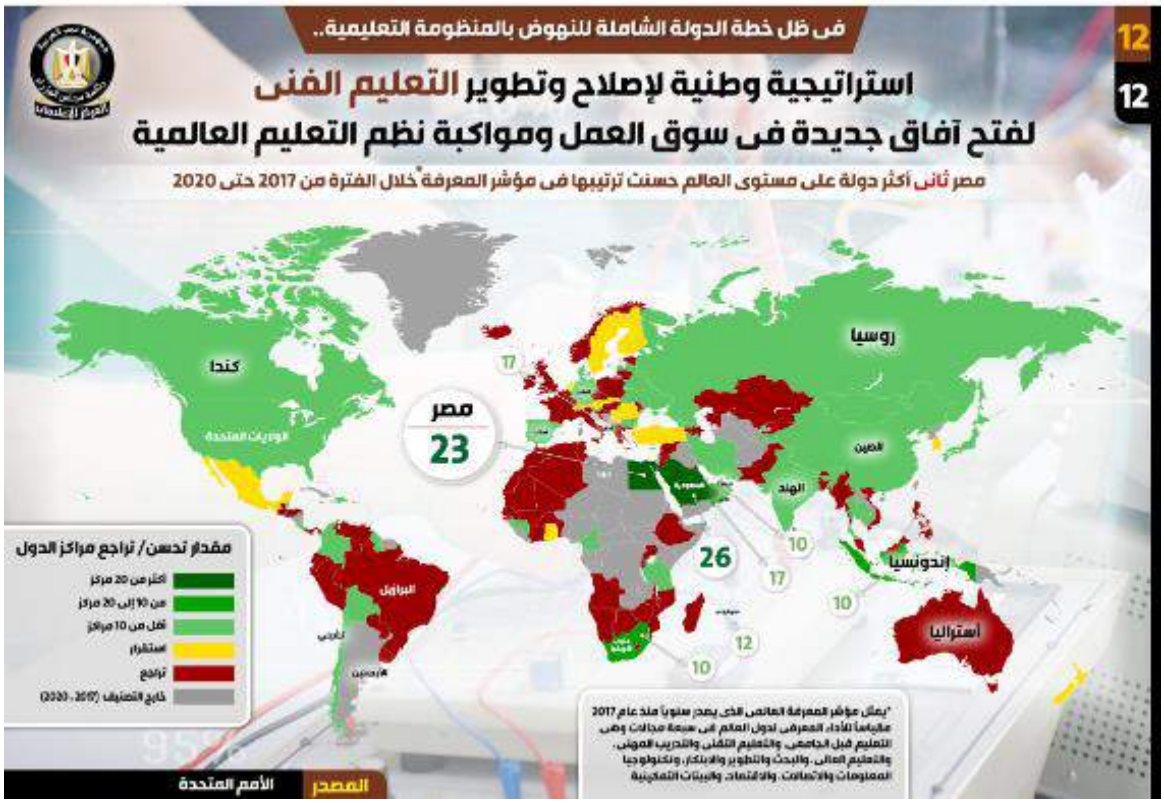
في ظل خطة الدولة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية..
12
12
استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفنى
لفتح آفاق جديدة فى سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية
مصر ثانى أكثر دولة على مستوى العالم حسنت ترتيبها فى مؤشر المعرفة* خلال الفترة من 2017 حتى 2020
كندا
الولايات المتحدة
روسيا
مصر
23
الصين
الهند
إندونيسيا
أستراليا
البرازيل
17
26
10
17
10
12
10
مقدار تحسن/ تراجع مراكز الدول
أكثر من 20 مركز
من 10 إلى 20 مركز
أقل من 10 مراكز
استقرار
تراجع
خارج التصنيف (2020 - 2017)
*يمثل مؤشر المعرفة العالمى الذى يصدر سنوياً منذ عام 2017 مقياساً لأداء المعرفى لدول العالم فى سبعة مجالات وهى التعليم قبل الجامعى، والتعليم التقنى والتدريب المهنى، والتعليم العالى، والبحث والتطوير والابتكار، والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية
المصدر
الأمم المتحدة

4. "س المادة 20" . . . استراتيجية مصرية جديدة لإصلاح التعليم الفني[85]

26 سبتمبر 2021

مصر تسعى للارتقاء بالتعليم الفني، فقد أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر، أن الشهر المقبل سيشهد العمل بالمناهج الجديدة في أكثر من 400 مدرسة على مستوى الجمهورية، على أن يتم تعميمها عام 2024، وفقا لاستراتيجية كبرى هدفها النهوض بالتعليم الفني.

وأكد الدكتور محمد مجاهد، نائب وزير التربية والتعليم لشؤون التعليم الفني أن" :مصر تدهور فيها التعليم الفني منذ سبعينيات القرن الماضي، والاعتراف بهذا الأمر هو السبيل الوحيد للإصلاح وهو ما تحدث الآن، حيث أن اهتمام الدولة بهذا الملف له مردود كبير للغاية في ترتيبنا في التصنيفات الدولية."

س المادة 20 من الدستور

ويقول مجاهد في حديثه مع موقع سكاي نيوز عربية إن: "ما نقوم به حاليا من محاولة الارتقاء بالتعليم الفني في مصر هو تطبيق للمادة 20 من الدستور المصري، الذي كتب بمنتهى الذكاء وتم تخصيص فيه تلك المادة التي تحث على ضرورة تشجيع الدولة للتعليم الفني."

وتنص المادة 20 من دستور مصر على أن: "الدولة تلتزم بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل."

وأكد نائب وزير التربية والتعليم لشئون التعلم الفني: "نعمل خلال الفترة الحالية على إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم الفني، بجانب ما تقوم به الدولة في السعي جاهدة نحو زيادة التمويل المخصص للتعليم الفني

---

[85] https://www.skynewsarabia.com/business/1466122-س-المادة-20-استراتيجية-مصرية-جديدة-لإصلاح-التعليم-الفني

لتحقيق الإصلاح المنشود، كما تمت مراجعة المناهج التي أوضحت أنه لا يوجد أي تركيز فيها على المهارات وأن كل المتاح هو إنشائي فقط، ولا تتماشى مع تقاليد البيئة الصناعية."

وأوضح مجاهد في حديثه مع موقع سكاي نيوز عربية: "نقوم بتدريب المعلمين خلال الفترة الحالية، فمع أي تغيير في المناهج لابد من أن يكون المعلم ملمًا بما تحدث لكي ينقله للطالب بالشكل المثالي، وقريبا سيتم تطوير هذا الشأن من خلال أكاديمية معلمي التعليم الفني التي من المتوقع أن تكون فعالة خلال عام تقريبا."

استراتيجية الدولة للإصلاح

وأثنى نائب وزير التربية والتعليم لشؤون التعليم الفني على التقرير الصادر حديثا من مجلس الوزراء فيما تخص التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، والذي يراه "حاز على إعجاب شركائنا الدوليين لما يتضمنه من مؤشرات التطوير خلال السنوات القادمة."

وأصدر مجلس الوزراء تقريرا مؤخرا سلط الضوء على استراتيجية الدولة لإصلاح وتطوير التعليم الفني لفتح آفاق جديدة في سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية، وذلك في ظل الخطة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية.

التقدم مستمر

وعن تلك الاستراتيجية وتأثيرها على التعليم الفني، أوضح مجاهد أن: "الاهتمام الذي توليه الدولة بهذا الملف له مردود كبير في ارتفاع ترتيب مصر في التصنيفات الدولية خلال الفترة الأخيرة، فالتعليم الفني هو النوع الوحيد من التعليم الذي يقوم بتوفير وظيفة للطالب الخريج في ظل هذا الاهتمام وخطة التطوير."

ووفقا لمؤشر المعرفة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر هذا العام، فإن ترتيب مصر

في التعليم الفني والتدريب المهني ارتفع على المستوى الدولي ليصل إلى المرتبة الـ 80 بعد أن كان في المرتبة الـ113 قبل 4 سنوات.

وتابع: "خلال السنوات الأخيرة عملنا مع عدد من الخبراء الدوليين من شركات ألمانية وإيطالية وغيرهم لمعرفة النصائح التي تجب العمل عليها للوصول لأفضل النتائج والتي تبلورت حول تحسين اللغات الأوروبية وإتقان المهارات المطلوبة لسوق العمل عالميًا، خلاف الملاحظات التي وصلت للوزارة من شكاوى مستمرة من رجال الصناعة بسبب مستوى الخريجين.

https://youtu.be/cKpZb2qlBOO

5. عن برنامج التعليم الفني[86]

يمكن للتعليم الفني أن يلعب دورا رئيسيًا في تأهيل عدد كبير من الشباب وتزويدهم بالمهارات والقدرات التي تسمح لهم بتلبية احتياجات سوق العمل، من خلال إعداد خريجين ذوي مستوى عالي من التعليم، ولديهم مهارات فنية عالية، وقادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. في ضوء ذلك، تعمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على تدشين نظام جديد للتعليم الفني يواكب المعايير الدولية، ويشار إليه بمحور (التعليم الفني 2.0) ويعد نظام التعليم الفني 2.0 هو برنامج مبتكر سيكون بمثابة رأس الحربة في عملية تحويل نظام التعليم الفني المصري، وذلك على أساس رؤية جديدة ونهج مستدام؛ لتطوير ورفع مستوى العمالة المصرية.

يتمحور النظام الجديد حول تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية مثل التركيز على الجودة من خلال الشراكة مع هيئات الاعتماد الدولية ، والتوسع في تطبيق نظام الجدارات بمدارس التعليم الفني، والحفاظ على معادلة متوازنة بين التعلم القائم على العمل والتعلم الصفي لتخريج طلاب تنافسيين ذوي شخصيات متوازنة مع أساس للمهارات ، بالإضافة إلى إشراك الهيئات الصناعية لضمان أن يلبي نظام المدارس الجديد اتجاهات السوق المحلية والعالمية، وبناء الشراكات تهدف توفير قوى عاملة متطورة لتحويل مصر إلى وجهة تصنيع عالمية.

[86] وزارة التربية والتعليم – والتعليم الفني (moe.gov.eg)

مدارس التكنولوجيا التطبيقية

هي مدارس نموذجية للتعليم الفني، تعمل على تطبيق المعايير الدولية في طرق التدريس والتدريب المتبعة، وتقوم هذه المدارس على الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركات القطاع الخاص أو العام؛ من أجل الارتقاء والنهوض بمنظومة التعليم الفني بمصر.

تهدف مدارس التكنولوجيا التطبيقية إلى تطبق المعايير الدولية في التدريس الحديث، والتقييم، والمناهج التعليمية، وتوفير بيئة تعليمية متميزة للطالب والمعلم بالمدرسة او مواقع التدريب العملي، وإعداد خريجين مؤهلين للعمل بالسوق المحلى، والدولي، بالإضافة إلى إنشاء التخصصات التقنية الحديثة المتوائمة مع السوق العالمي.

التعليم والتدريب المزدوج – نظام السنوات الثلاث – مهن التشييد والبناء[87]

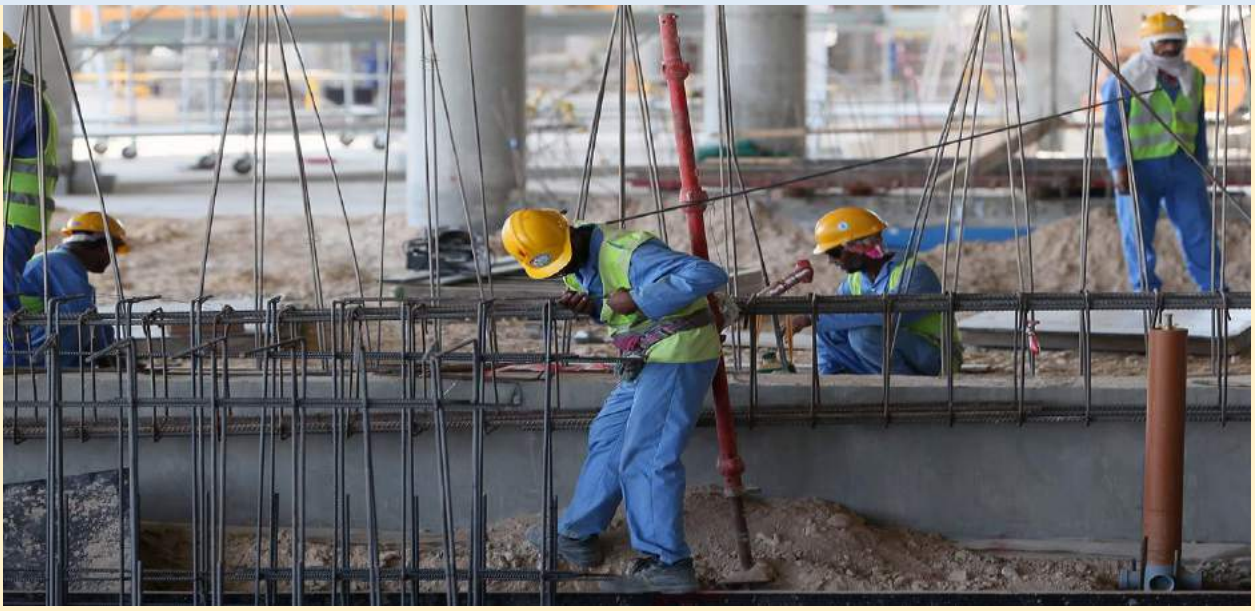

تعرف نظام التعليم والتدريب المزدوج نظام التعليم والتدريب المزدوج أهم أعمال التعليم الفني القائم على العمل بمص، حيث انه يتميز بمشاركة القطاع الخاص من مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية في تدريب طلاب التعليم الفني المزدوج طوال السنوات الثلاث، مما يمنحهم الخبرات والمهارات العملية والسلوكية التي تؤهلهم لسوق العمل. نظام الدراسة بمدارس التعليم والتدريب المزدوج – حضور الطالب يومين في الاسبوع بمدارس تعليم وتدريب مزدوج (مدارس مستقلة) او بمدارس ثانوية فنية (فصول ملحقة) ليكتسبوا أسس المعرفة النظرية – وأربع ايام في الاسبوع في مكان العمل (داخل المنشأة التدريبية ليكتسبوا المهارات والجدارات العملية وينعلموا سلوكيات مكان العمل تمهيدا للانتقال من مرحلة المدرسة الي مرحلة العمل ، وذلك من خلال تقوية الصلة بين المعارف والمهارات

[87] وزارة التربية والتعليم – والتعليم الفني (moe.gov.eg)

المكتسبة في المدرسة وتلك التي يسعي سوق العمل للحصول عليها - حصول الطالب على شهادتين (شهادة الدبلوم وشهادة خبرة) . مدة الدراسة بمدارس التعليم والتدريب المزدوج . ثلاث سنوات

تعرف على قطاع التشييد والبناء:

التشييد او الإنشاء او البناء قطاع قريب من مجالات الهندسة (المعمارية او المدنية) . تمثل صناعه بناء المواد والتشييد فرعا مهما من الصناعات التحويلية وتصنف مواد البناء والتشييد الي اقسام متعددة وتعتبر عملية تشييد الأبنية تأسيس البنية التحتية لمكان ما بعيد عن كونه نشاط واحد وعمليات التشييد والبناء كثيرة وتشمل العديد من المهن والصناعات.

التعليم والتدريب المزدوج - نظام السنوات الثلاث - المهن النسيجية

تعرف على قطاع الصناعات النسيجية -:

يعتبر قطاع الصناعات النسيجية واحد من أهم وأقدم الأنشطة الإنسانية وعلى الرغم من التقدم الكبير في إنتاج وتصنيع الملابس تظل صناعة المنسوجات الطبيعية حتى يومنا هذا قائمة على التحول الفعال للألياف الى الغزل ومن ثم الغزل الى النسيج وعلى هذا النحو هناك أربع مراحل أساسية في صناعة المنسوجات لم تتغير بمرور الزمن وهي:

الأولى/ حصاد وتنظيف الألياف ونفشطها وغزلها وتحويلها الى خيوط وتسمى(الغزل) .

الثانية / تحويل الخيوط الى أقمشة وتسمى(النسيج) .

الثالثة / صباغة وطباعة وتجهيز هذه الأقمشة وتسمى (تجهيز المنسوجات) .

الرابعة / خياطة القماش وتفصيله الى ملابس وتسمى (الملابس الجاهزة) .

نظام التعليم والتدريب المزدوج – نظام السنوات الثلاث – المهن التجارية

هي أحد فروع التعليم الفني الذي يساعد في اعداد القوي البشرية العاملة المدربة تدريبا جيدا لمواجهة احتياجات سوق العمل والتعليم التجاري هو أحد نوعيات التعليم المزدوج ويتميز بتطور مستمر ومتلاحق في سباق مع الزمن حتى يمكن مواكبة التقدم المذهل في التكنولوجيا التي تجتاح العالم.

المهن التجارية بالتعليم والتدريب المزدوج:

1. مساعد فني اداري
2. خدمات نقل دولي
3. سكرتارية طبية

برامج التعليم التجاري المبنية على منهجية الجدارات بالتعليم والتدريب المزدوج

في عمليات المخازن (اللوجستيات العامة)

5. تطوير التعليم الفني.. أبرز محاور إستراتيجية الإصلاح في 9 نقاط[88]

تبنت الدولة منذ عام 2014 إستراتيجية طموحة لإصلاح وتطوير التعليم الفني لفتح آفاق جديدة في سوق العمل ومواكبة نظم التعليم العالمية، وذلك في ظل الخطة الشاملة للنهوض بالمنظومة التعليمية.

وخلال السنوات الماضية عملت وزارة التربية والتعليم على مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني عن طريق إبرام شراكات تهدف إلى إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني وهي مدارس "التكنولوجيا التطبيقية" التي تجمع بين نظام المجمعات التكنولوجية المتكاملة، ونظام التعليم المزدوج، ومن المقرر أن يصل عددها إلى ما يزيد على مائة مدرسة بحلول عام 2030.

وفي هذا الصدد تجري وزارة التربية والتعليم مباحثات مكثفة مع عدد من الشركات الأوروبية حول إنشاء مدارس فنية متقدمة في مجالات التعليم الفني، على أن تتم الدراسة فيها من خلال منهجية STEM، لإتقان المهارات المرتبطة بالتكنولوجيات المتطورة.

ونستعرض فيما يلي أبرز محاور إستراتيجية تطوير التعليم الفني:

1- إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة.

2- اعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات.

3- التواصل مع أرباب الأعمال لتطوير المناهج الدراسية.

4- تغيير الصورة النمطية عن التعليم الفني عبر إجراء تحسين حقيقي على الخدمة التعليمية المقدمة.

5- تحسين مهارات المعلمين بتقديم الدريبات العملية القائمة على تطوير طرق التعـــــــــلم.

6 - مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني عن طريق إبرام شراكات مع الـــــــوزارة.

7- العمل على زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية إلى 20% عام 2030.

---

[88] تطوير التعليم الفني.. أبرز محاور إستراتيجية الإصلاح في 9 نقاط - بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

8- زيادة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم لـ 80% عام 2030 .

9- زيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية لـ 20% عام 2030 .

التعليم الفني 2.0 هو برنامج مبتكر سيكون بمثابة رأس الحربة في عملية تحويل نظام التعليم والتدريب الفني والمهني المصري، على أساس رؤية جديدة ونهج مستدام، من أجل تطوير القوى العاملة المصرية المهنية في المستقبل. يتطلع النظام الجديد حاليًا إلى تنفيذ مراحله الأولى من خلال العلامة التجارية "شهادة التكنولوجيا التطبيقية".

التكنولوجيا التطبيقية
APPLIED TECHNOLOGY
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

لا يجوز، دون الحصول على إذن خطي من الناشر، استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا الموقع، أو استنساخها أونقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة

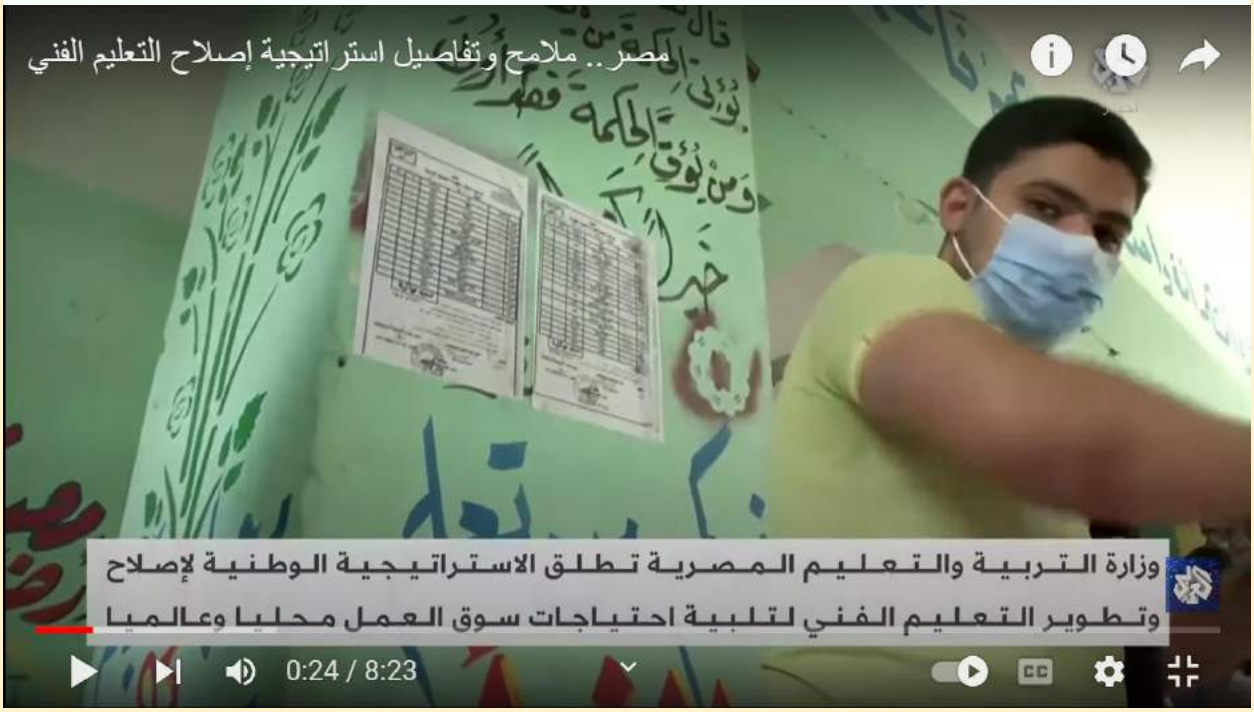

https://youtu.be/rEBUxeloglo

12. الاستراتيجية الثانية عشر

الإستراتيجية الوطنية للشباب

1. معلومات عن الرؤية الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء للفترة من 2021 إلى 2026

تهدف إلى تطوير قطاعي الشباب والرياضة، من خلال مشروعات وبرامج تساهم في توفير الخدمات الشبابية والرياضية على نطاق الجمهورية من خلال:

- تعزيز مفهوم الاستثمار الرياضي والاستغلال الأنسب للأصول والمشاركة في ورش العمل لتسليط الضوء على أن الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء هي من الشباب إلى الشباب
- مشاركة الشباب أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجية شاملة لتكون خارطة طريق لجميع الأطراف المعنية والوزارات العاملة في المجالات المتعلقة بالشباب.
- الاستثمار في الشباب بناءًا على النافذة الديمغرافية التي تعد فرصة بسبب وصول نسبة الشباب في مصر إلى 60%.
- تطوير وزارة الشباب والرياضة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والأكاديمية، المرحلة الثانية من تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء 2021-2026

مصر تفوز على الجزائر في كأس العرب للشباب

2. ممثلو الوزارات والهيئات يشاركون في تطوير الإستراتيجية الوطنية للشباب والنشء[89]

12 يونيو 2021

ناقش ممثلو الوزارات والهيئات تطوير الإستراتيجية الوطنية للشباب والنشء، والتي تُعدها وزارة الشباب والرياضة برئاسة الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال عقد 8 جلسات ضمت محاور عمل الإستراتيجية، وذلك بالمركز الأوليمبي بالمعادي، بمشاركة عدد من قيادات وزارة الشباب والرياضة.

وتتضمن محاور عمل الإستراتيجية الوطنية للشباب والنشء 8 محاور، حيث تمثل سبعة منها التوجهات المباشرة للشباب والنشء وتضم كافة احتياجات ومتطلبات الشباب والنشء، والأخير يمثل تنظيم العمل والحوكمة داخل قطاع الشباب والنشء، وهذه المحاور هي (الشباب والمهارات الحياتية والمستقبلية والتكنولوجيا، الشباب والثقافة والترفيه والابداع الفني، الشباب والصحة واللياقة البدنية وممارسة الرياضة، الشباب والمشاركة في الاقتصاد وريادة الأعمال، الشباب والعمل التطوعي وتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة، الشباب والمتطلبات الأساسية للمعيشة، الشباب والمواطنة والمشاركة السياسية، حوكمة قطاع الشباب والرقمنة والإحصائيات الشبابية).

وأبدي ممثلو الوزارات والهيئات سعادتهم بالمشاركة في تطوير الاستراتيجية، وقدموا الشكر لوزارة الشباب والرياضة على إتاحة هذه الفرصة لهم للمشاركة في هذا العمل القومي لعرض رؤيتهم تجاه

[89] بوابة مصر للشباب والرياضة (emys.gov.eg)

الإستراتيجية من خلال ورش العمل في سياق النقاش المجتمعي الذي تنظمه وزارة الشباب والرياضة مع الشباب من مختلف الجهات والكيانات.

وكان الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة قد افتتح الاجتماع الفني لممثلي الوزارات والجهات الحكومية والعامة لإعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء بحضور الدكتور صبحى حسانين نائب رئيس الاتحاد الرياضي للجامعات، ومنال عيد مدير برامج الشباب بصندوق الأمم المتحدة للسكان، والدكتورة حنان جودة عميد المعهد العربي لإعداد القيادات المشرف العام على الإستراتيجية، وعدد من ممثلي الوزارات والجهات المختلفة.

خلال بحث تقرير الخبراء للدول الاعضاء بالاجتماع الوزاري للشباب والثقافة والرياضة للجان الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة بالاتحاد الافريقي، استعرض الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة ، ورئيس الاتحاد الافريقي للرياضة الجامعية، ورئيس الاتحاد الافريقي للألعاب الالكترونية، الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء وكافة تفاصيلها.

وخلال حديثه حول الإستراتيجية الوطنية للشباب والنشء، أكد الدكتور أشرف صبحي أن رؤية الوزارة تعمل على بناء جيل من الشباب منتمي للوطن وتحقيق الريادة في القطاعين الشبابي والرياضي، من خلال رعاية النشء والشباب وتأهيلهم وتنميتهم روحيًا وخلقيًا وثقافيًا وعلميًا وبدنيًا ونفسيًا واجتماعيًا ورياضيًا وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة واكتشاف ورعاية الموهوبين، مع العمل على التكامل والاندماج مع الشباب الأفريقي.

وأوضح "صبحي" محاور الإستراتيجية الوطنية للشباب والنشء والإستراتيجية الوطنية للرياضة تأتي ضمن برنامج عمل الحكومة ومنها، الشباب والصحة واللياقة البدنية وممارسة الرياضة، تعزيز ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية لجميع المصريين، الارتقاء بالمنافسة والإبداع وتحقيق الريادة

الرياضية، الشباب والمهارات الحياتية والمشاركة في الاقتصاد وريادة الأعمال، تحسين حوكمة قطاع الرياضة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حوكمة قطاع الشباب والرقمنه والاحصائيات الشبابية، الشباب والمواطنة والمشاركة السياسية والعمل التطوعي وتنمية المجتمع.

وركز وزير الشباب والرياضة على محور التطوع ، وكيفية تعزيز العمل التطوعي، مشيدًا بمفوضية الاتحاد الافريقي لقيادتها العمل التطوعي الشبابي في القارة الافريقية والتنفيذ الناجح لبرنامج متطوعي الاتحاد الافريقي وتوفير فرص للشباب عبر مفوضية الاتحاد الافريقي ، معربًا عن ترحيبه باستضافة مصر عبر وزارة الشباب والرياضة لبرنامج متطوعي الاتحاد الافريقي لعام 2024.

https://youtu.be/Ke-_uiRy3Y0

محمد صلاح . . . . .شاب مصري !

3. "الإحصاء" يعلن أهم 10 مؤشرات عن الشباب المصري[90]

نشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم 10 مؤشرات عن أوضاع الشباب المصري، في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أتى ذكر الشباب على وجه التحديد في أربع مجالات هي: التعليم والتوظيف والرياضة وتمكين الفئات، والتي تتمثل فيما يلي:

1. بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية بين 15–29 سنة نحو 26.8% من إجمالي السكان.
2. أعلى نسبة للشباب كانت للحاصلين على مؤهل أقل من متوسط بنسبة 27.4%، يليها الشباب الحاصلين على مؤهل متوسط-فني بنسبة 26.1%، وتساوت تقريبًا نسبة الشباب الحاصلين على مؤهل ثانوي عام/ أزهري والحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر بنسبة بلغت 12.8% و13% على التوالي.
3. حوالي 74.7% من الشباب الذكور لم يسبق لهم الزواج وارتفعت النسبة بالحضر لتصل إلى 80.7% مقابل 70.1% بالريف، أما الشابات من الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج يمثلن أكثر من ثلث الإناث.
4. انخفض معدل الزواج للذكور من 55.3 في الألف عام 2017 إلى 51.8 في الألف عام 2018، ولكنه عاد للتزايد إلى 53.2% في الألف عام 2019، وبالمثل بالنسبة للإناث فقد تناقص المعدل من 79.7 في الألف إلى 75.8 في الألف بين عامي 2017 و2018، ثم ارتفع إلى 78.5 في الألف عام 2019.
5. بلغ معدل الطلاق للذكور 4.4 لكل ألف من السكان مقابل 8.9 للإناث عام 2017، انخفض بنسبة ضئيلة للذكور ليسجل 4.3 لكل ألف من السكان عامي 2018 و2019، أما بالنسبة للإناث فقد تزايد المعدل من 8.9 في الألف عام 2017 ليصل إلى 9.2 في الألف عام 2019.

[90] «الإحصاء» يعلن أهم 10 مؤشرات عن الشباب المصري (dostor.org)

6. أغلب الشباب غير مشتركين وغير مستفيدين من التأمينات الاجتماعية، وبلغت نسبتهم **86.9**% من إجمالي الشباب، بينما **13.1**% من الشباب مشتركين أو مستفيدين من التأمينات الاجتماعية.
7. بلغت نسبة الفقر للشباب **36.1**% على المستوى الإجمالي.

https://youtu.be/T1Hme1UKjuc

https://youtu.be/ZEsoiSxsL1M

4. عن مشاكل الشباب المصري.. وكيف نتعامل معها ؟[91]

صلاح الغزالي حرب

2023-01-03

مرحلة الشباب هي من أهم المراحل العمرية فى حياة الفرد، والتي تسهم فى تكوين شخصيته المستقبلية، وتجعله قادرًا على إثبات نفسه فى ميادين الحياة فى المستقبل، والتي من خلالها يشعر بالاستقلالية والاعتماد على النفس فى تأمين احتياجاته والسعي لحياة أفضل.. وحسب بيان الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فى أغسطس الماضي، فإن عدد الشباب فى مصر فى الفئة العمرية (18- 29 سنة) يبلغ 21.6 مليون نسمة بنسبة 21% من إجمالي السكان.. وطبقًا لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي[92]، فإن المصريين من أكبر الشعوب شبابًا فى العالم، فى حين أن 3% فقط من السكان فوق سن 65 عامًا.. وأستطيع القول إن الاهتمام الحقيقي والعملي بالشباب لم يبرز إلا عند إطلاق الرئيس السيسي عام 2016 عامًا للشباب أقل من 40 عامًا (حوالى 60% من السكان)، وتبنت الدولة سياسة التأهيل قبل التمكين بإطلاق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، والإعلان عن الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب، بالإضافة إلى دعم الشباب من خلال تقديم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وإطلاق مبادرات ريادة الأعمال ودعم الابتكار وغيرها. ورغم ذلك، فإننا نلاحظ جميعًا على أرض الواقع تدهورًا ملحوظًا فى السلوكيات الإنسانية والأخلاق والالتزام بالقيم المتعارف عليها وكذلك الانتماء إلى الوطن، وهو ما يثير القلق على مستقبل هذا الوطن.. وسوف أتحدث اليوم عن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك وكيفية إصلاحها.

---

[91] عن مشاكل الشباب المصري.. وكيف نتعامل معها ؟(almasryalyoum.com)

[92] Search | PIIE] دخلت على موقع المعهد فلم أجد الاحصائية التي ذكرها الكاتب في مقاله!

1) غياب القدوة:

القدوة هي شخصية معينة يتأثر بها الإنسان ويتابعها ويقلدها ويتأسَى بها، وقد تكون حسنة أو سيئة، والقدوة الحسنة هي الشخص أو المثل الأعلى والنموذج المثالي فى تصرفاته وأفعاله وسلوكه، بحيث يطابق قوله عمله، وفى تصوري أن غياب هذه القدوة من أهم أسباب الانفلات الأخلاقي والاستخفاف بالقيم والتقاليد، والأمثلة كثيرة، فهناك الممثل الذى ينادى فى أدوار الشر والبلطجة والتصرفات الخرقاء والمستفزة، وهناك مَن تحاول اختراق آذاننا بأنكر الأصوات وأسوأ الكلمات تحت ستار عميق من الضوضاء، التي وصفها موسيقار الأجيال الراحل محمد عبدالوهاب بأنها الفن الذى تخاطب القدمين وليس الوجدان، وهو ما نلاحظه جميعًا فى الكثير من الحفلات، وبأسماء تدل على أصحابها، (شاكوش وكزبرة وبيكا وحنجرة وموزة وطيخه!!)، والمؤسف والمحزن أن مصر غنية بأمثلة متميزة لا حصر لها فى كل المجالات، ولكن يطويها النسيان والإهمال.. ولقد سعدت مؤخرًا بإطلاق وزارة الشباب والرياضة مبادرة (القائد القدوة)، برئاسة الفنان القدير، الأستاذ محمد صبحي، الرئيس الشرفي للمبادرة، وقد حددت اللجنة عدة محاور لتنفيذ المبادرة للوصول إلى أعلى درجات الوعى المجتمعي بحلول 2030 من خلال تقديم نماذج متميزة كقدوة فى كافة المجالات لتخدم الفئات المستهدفة فى المرحلة الأولى، ممثلة فى النشء والشباب بكافة فئاتهم العمرية، وثقتي كبيرة فى الصديق العزيز، الفنان، القدوة، محمد صبحى.

2) دفء الأسرة:

أعلم أن المقارنة صعبة وغير عادلة، ولكنى أود عامدًا أن أوضحها لشبابنا، وهى التي بين الحياة الأسرية التي تربيت فيها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وبين مثيلتها فى هذه الأيام، ففي تلك الفترة كنا كغيرنا جميعًا نشعر بمعنى الدفء الأسرى من والد يشقى كي يوفر لنا ما يحتاجه بقدر

إمكاناته المحدودة، وتحاور أولاده ويشاركهم معه في كل رأي، وأم تصل الليل بالنهار في عمل دؤوب لتلبية طلبات ثمانية أطفال ووالدهم، وأطفال لم يشعروا يومًا بأي احتياج، مع الإصرار على التفوق والفلاح، وهو الشعار الذي رفعه الوالدان.. فما حقيقة الوضع الآن؟ انقطع الحوار الأسري أو كاد، والمعلوم أنه سبب نجاح كل أسرة لأنه يُشعر الجميع بالأمان والدفء والطمأنينة، وحل محله الحوار والتواصل عبر المحمول، الذي أصبح بكل أسف هو القائد المسلح بوسائل التواصل بكافة أنواعها، وغاب الأب للبحث عن الرزق الإضافي، وكذلك الأم في كثير من الأحيان، وتاه الأطفال بين الهاتف والتلفاز، وانفرط عقد الأسرة، وبالفعل وصلت معدلات الطلاق إلى مستويات عالية تنذر بالخطر. إن غياب الشعور بدفء الأسرة هو المسؤول عن تلك الكوارث والجرائم الغريبة عن مجتمعنا، حيث يقتل الابن أمه تحت تأثير المخدرات، ويقتل رب الأسرة زوجته وأولاده للتخلص من المتاعب، وغيرها من الإشارات الحمراء التي تنذر بالخطر.

3) التدين والإلحاد:

يقول د. محمد منسي، أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم، إن نزعة التدين هي أعلى النزعات الإنسانية تأثيرًا في حياة الفرد والمجتمع، ولها الدور الأكبر في صيانة أخلاقيات مهنته.. وعلى أرض الواقع، فإن الإنسان يُولد غالبًا بدين والديه، وأمامه عدة احتمالات، فإما أن يكون الأب من المتشددين المنغلقين، حيث يجاهد من أجل إغلاق عقل ولده، الذي منحه الله سبحانه له، وإما أنه لا يكترث بموضوع الدين وأهميته، ويترك ولده يتصرف كما تحلو له، وإما أن يشاركه الحديث عن معنى الدين وفلسفة الإيمان، ويتركه يوازن بعقله.. وللأسف الشديد، تزداد حالات الإلحاد أو اللا دينية بين شبابنا، الذين كثيرًا ما لا يعبرون عن إلحادهم علنًا خوفًا من ردود الأفعال الطائشة، في حين أن

دستور الإسلام واضح وضوح الشمس فى قوله تعالى: (فمَن شاء فليؤمن ومَن شاء فليكفر)، ولكن أين دور الوالدين؟

ويبقى السؤال المهم: كيف نحمي شبابنا من التخبط والإحباط والاضطراب؟

أولًا:

على وزارة الثقافة أن تقوم بتنشيط وتعزيز قصور الثقافة فى كل محافظات مصر، وإشراك أكبر عدد ممكن من الشباب، واكتشاف الموهوبين، مع ضرورة، وجود السينما ،والمسرح، والمكتبة.

ثانيًا:

على وزارة التعليم أن تتذكر أنها وزارة للتربية قبل التعليم، وتحتم عليها الاستعانة بكل خريجي كليات التربية، بعد تأهيلهم جيدًا، مع ضرورة الاهتمام بممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والأدبية، مع الرحلات المدرسية، التي افتقدناها لكي يتعرف التلميذ على كنوز بلده.

ثالثًا:

على وزارة التعليم العالى أن تفتح باب المناقشات الحرة، وتشجع على ممارسة السياسة بكل حرية، بعد استبعاد أي عناصر كارهة للبلد، فالجامعات دائمًا هي الكاشفة عن المفكرين وأصحاب الرأي.

رابعًا:

على وزارة الرياضة أن تخصص فى كل محافظة قطع أرض مسفلتة لممارسة أنواع من الرياضة للجميع لكشف الموهوبين والتقاطهم فى السن الصغيرة.

خامسًا:

على الإعلام أن يتوقف عن الكثير من البرامج التافهة التي انتشرت فى الفترة الأخيرة، فهناك الكثير فى جعبة أرشيف التليفزيون المصري، بالإضافة إلى احتياجنا الشديد لبرامج أطفال متطورة وبرامج ثقافية

وحوارات دسمة، وكذا تجب على الدولة أن تشارك كما حدث مؤخرًا فى إنتاج قومي على مستوى رفيع، مع ضرورة التركيز على المواهب الكثيرة التي طواها النسيان.

سادسًا:

على مجلس النواب ووزارة العدل أن يسرعا فى إلغاء مشكلة قانون الأحوال الشخصية، بحيث يقضى تمامًا على مشكلات الأسرة، وأطالب بعودة حتمية الفحص الدقيق والنفسي والعضوي لراغبي الزواج.

سابعًا:

على أجهزة الدولة والمؤسسة الدينية أن تضع حداً للغلو والتشدد، الذي ينشره التيار السلفي فى كل أرجاء المعمورة، فالدين يسر وليس عسرًا.

https://youtu.be/KzljUYXiueE

قليل من الموسيقى.....

https://youtu.be/0S7F-TNlyn4

13. الاستراتيجية الثالثة عشر

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

مع الاعتذار لقارئ هذا الكتاب، لم أجد سوى هذه الصورة التي لا تعبر عن أي معنى واضح لكي اعبر عن "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل" غير الموجودة على موقع الوزارة أو على أي موقع رسمي آخر سوي خبر موجود على موقع الهيئة العامة للاستعلامات الذي نبدأ به. . . .

1. اجتماع بـ " القوى العاملة" لسرعة إنجاز المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للتشغيل[93]

05 مايو 2023

قال بيان لوزارة القوى العاملة أن ديوان عام "الوزارة" شهد اجتماعاً للجنة التوجيهية المُكلفة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ،التي وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بسرعة إطلاقها . . وأكد وزير القوى العاملة حسن شحاتة في تصريحات حرصه على سرعة إنجاز "الإستراتيجية"- تنفيذاً لتوجيهات الرئيس السيسي- وذلك في أسرع وقت ممكن، من أجل توثيق سياسات سوق العمل، وتقديم خدمات ومحفزات التشغيل، وتوفير المعلومات الحقيقية ،والمشاركة بشكل أوسع في القضاء على البطالة، موضحاً أن كافة إمكانيات "الوزارة" مع "الشركاء الاجتماعيين" لإنجاز "الإستراتيجية" ،للخروج بوثيقة وطنية معلوماتية وخدمية تتماشي مع متطلبات سوق العمل في الجمهورية الجديدة .

ويشار هنا إلى أن الوزير شحاتة عقد خلال الفترة الماضية، مجموعة من اللقاءات مع "شركاء الإستراتيجية" من الوزارات والمؤسسات المختصة ،وكذلك مع مدير مكتب منظمة العمل الدولية إيريك اوشلان لبحث سرعة إطلاق "الإستراتيجية."

وبحسب بيان صحفي ، فإن الاجتماع الذي انعقد بحضور د. أحمد درويش استشاري الإستراتيجية، وزير التنمية الإدارية الأسبق، ناقش طرق سرعة الانتهاء من المرحلة الثالثة والأخيرة من الإستراتيجية، والتي تتمثل في "الصياغة" و"المراجعة" تمهيداً لإطلاقها . ويؤكد د. أحمد درويش على أن خطة الاستراتيجية ترتكز على عدد من المحاور أهمها :

---

[93] اجتماع بـ«القوى العاملة» لسرعة إنجاز المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للتشغيل-الهيئة العامة للاستعلامات (sis.gov.eg)

1. مواجهة تحديات الهيكل الديموجرافي لمصر بشكل علمي إحصائي مدروس، وما قد يستتبعه من دراسات مجتمعية عن كيفية تغيير بعض الثقافات السائدة،
2. فضلًا عن التأكد من توفر المهارات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل المستقبلية، وذلك انطلاقاً من الهدف الثالث لرؤية مصر 2030 والخاص بخلق اقتصاد قوي وتنافسي ومتنوع من خلال زيادة معدلات التشغيل، وفرص العمل اللائق، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والاقتصاد الأخضر، والتحول الرقمي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي،
3. موضحاً أن خطة عمل الإستراتيجية تضمنت عدداً من الخطوات منها :توثيق الوضع الحالي ،ودراسة مُقارنة مع دول مُقارِبة من حيث الحجم والوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ودراسة أخرى لجاذبية سوق العمل المصري وتأثير الاتجاهات العالمية عليه ثم مرحلة الصياغة والمراجعة والإطلاق

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية قد وجه منذ فترة بصياغة إستراتيجية وطنية للتشغيل لفهم وضبط سوق العمل . .كما وجه وزارة القوى العاملة في كلمته في عيد العمال يوم الإثنين الماضي بسرعة إطلاق المنصة الوطنية لمعلومات سوق العمل وهي منصة تسير في اتجاه ومنظومة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل . .كما جاء في مُقدمة أوراق الإستراتيجية المُقرر إطلاقها قريباً :" أنه ونظراً لأن معالجة مشكلات سوق العمل لن تتحقق عبر جهود مفردة ،وتحقيقا للتكامل فقد تم تشكيل لجنة توجيهية بمشاركة كافة الأطراف المعنية والجهات المعنية وعضوية ممثلي الجهات والوزارات المختصة ومن بينها وزارات: التجارة والصناعة ،والتضامن الاجتماعي والتربية والتعليم والتخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وجهاز تنمية المشروعات، وممثلي منظمات وأصحاب الأعمال ،والتنظيمات النقابية العمالية ،فضلا عن منظمة العمل الدولية.

وفي هذا الخصوص يعن لي سؤالان:

1. طالما الحديث الآن عن وجوب سرعة إطلاق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، فأين المرحلتين الأولى والثانية وماذا تم فيهما ؟
2. إذا كان الرئيس السيسي قد وجه بسرعة الانتهاء منذ فترة بصياغة إستراتيجية وطنية للتشغيل لفهم وضبط سوق العمل ولم تتم تلك الصياغة إلى الآن، فماذا تحدث للأمور التي لا يوجه الرئيس فيها بسرعة الانتهاء؟؟؟؟؟؟؟

https://youtu.be/kSpPzNLWB4M

كان هذا في عيد العمال2023

https://youtu.be/ok3AUa032B8

كان هذا في عيد العمال 2023

3. "القوى العاملة" تعلن تفاصيل آخر مراحل إطلاق الخطة الاستراتيجية للتشغيل[94]

أعلنت وزارة القوى العاملة، تفاصيل الخطة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، موضحة أنها تتمثل في مواجهة تحديات الهيكل الديموجرافي لمصر بشكل علمي إحصائي مدروس، وتوفر المهارات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل المستقبلية، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والاقتصاد الأخضر، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي.

خطوات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

وأضافت في بيان لها، أن الاستراتيجية تضمنت عدداً من الخطوات منها توثيق الوضع الحالي ودراسة أخرى لجاذبية سوق العمل المصرية، وتأثير الاتجاهات العالمية عليها، ودراسة مُقارنة مع دول مُقارِبة من حيث الحجم والوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ثم مرحلة الصياغة والمراجعة والإطلاق.

وعقد منذ قليل، وزير القوى العاملة حسن شحاتة، اجتماعاً لمناقشة تفاصيل المرحلة الثالثة من الاستراتيجية تنفيذاً لتوجيهات الرئيس السيسي، من أجل توثيق سياسات سوق العمل، وتقديم خدمات ومحفزات التشغيل، وتوفير المعلومات الحقيقية والمشاركة بشكل أوسع في القضاء على البطالة.

متطلبات سوق العمل

وأوضح أن كل إمكانات وزارة القوى العاملة مع الشركاء الاجتماعيين لإنجاز الاستراتيجية للخروج بوثيقة وطنية معلوماتية وخدمية تتماشى مع متطلبات سوق العمل في الجمهورية الجديدة .

وبحسب البيان، فإن الاجتماع ناقش طرق سرعة الانتهاء من المرحلة الثالثة والأخيرة من الاستراتيجية، التي تتمثل في الصياغة والمراجعة تمهيداً لإطلاقها.

---

[94]» القوى العاملة» تعلن تفاصيل آخر مراحل إطلاق الخطة الاستراتيجية للتشغيل - أخبار مصر - الوطن (elwatannews.com)

4. لخفض البطالة.. كل ما تريد معرفته عن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل[95]

الجمعة، 24 يونيو 2022

تُعد اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتشغيل بمثابة أعلى سلطة استراتيجية ورقابية بالمبادرة القومية للتوظيف حيث تقوم اللجنة بتحديد السياسات العامة واستراتيجيات المبادرة القومية للتوظيف، كما تتولى متابعة تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات.

ويأتي إعداد الاستراتيجية تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، وانطلاقًا من الهدف الثالث لرؤية مصر 2030 والخاص بخلق اقتصاد قوي، تنافسي، ومتنوع من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية المفاجئة والتحولات التكنولوجية الحديثة ومواكبة المتغيرات المتوالية في سوق العمل الراهن من خلال وظائف المستقبل، فضلا عن خفض معدلات البطالة ودعم التدريب والتشغيل وتعزيز ثقافة العمل الحر والاستثمار في التشغيل ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة معدلات تشغيل النساء، مع الأخذ فى الاعتبار ما فرضته جائحة كورونا من تغييرات على سوق العمل.

وكانت المبادرة القومية للتوظيف قد تأسست كاستجابة لاحتياجات الشباب المصري للحصول على فرص توظيف عادلة وذلك بعد ثورة 2011 أطلق مجتمع الأعمال المصري الألماني والغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة، المبادرة القومية للتوظيف وذلك بدعم من وكالة التعاون الدولي الألماني بالنيابة عن الوزارة الألمانية الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية وبرعاية السفارة الألمانية بالقاهرة.

---

[95] لخفض البطالة.. كل ما تريد معرفته عن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل | بوابة أخبار اليوم الإلكترونية (akhbarelyom.com)

وتهدف المبادرة القومية للتوظيف إلى تقليص الفجوة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة في قطاع الوظائف الفنية والمهنية. وتستهدف المبادرة الفئة العمرية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 – 35 عاما، ولا يشترط حصولهم على تدريبات فنية ومهنية، لا يشترط أيضاً مستوى تعليمي محدد.

كما تقيم المبادرة القومية للتوظيف ملتقيات توظيف مختلفة لتوفير العمالة المناسبة لشركات المبادرة، حيث يتم انتقاء الباحثين عن العمل المناسبين لمتطلبات الشركات ثم تتيح الفرصة لممثلي الموارد البشرية لإجراء مقابلات فورية مع الباحثين عن العمل المرشحين. كما توفر المبادرة فعاليات وأنشطة توظيفية مختلفة بما يتناسب مع احتياجات الشركات.

https://youtu.be/V4lvYsFOwG8

أخيراً وجدت مصدر شبه رسمي

يعطي معلومة عن "الاستراتيجية (الحقيقة آسف) الوطنية للتشغيل"

5. العمل الدولية: إطلاق إستراتيجية وطنية للتشغيل في مصر . . ديسمبر القادم[96]

نشر بتاريخ: الاثنين ٢٩ أب ٢٠٢٢ - ١٦:٥٩ | Aug 29, 2022 16:59:12 - اخبار مصر

العمل الدولية: إطلاق إستراتيجية وطنية للتشغيل في مصر . . ديسمبر القادم

أكد إريك اوشلان مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة أنه يجري حاليا بالتنسيق مع وزارة القوي العاملة والجهات المعنية صياغة لمسودة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. جاء ذلك خلال لقائه بوزير القوى العاملة، اليوم الإثنين بديوان عام الوزارة ، لعرض أهم الملفات والمشروعات المشتركة بين الوزارة والمنظمة. وأعرب الوزير عن شكره للمنظمة على حرصها على التواجد اليوم واستعراض أوجه التعاون بين الجانبين وأهم مشروعات التعاون الفني طبقا لإستراتيجية الوزارة وأولويات الحكومة المصرية .وأشار إريك إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل تعد من أهم الملفات المطروحة في الوقت الحالي والمنتظر إطلاقها ديسمبر المقبل. ولفت اوشلان إلى أن وزارة القوى العاملة هي شريك أساسي للمنظمة، باعتبارها المسئولة عن ملف العمل والتشغيل. يذكر أن منظمة العمل الدولية هي إحدى منظمات الأمم المتحدة التي تهتم بإتاحة فرص العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية دون تمييز بين عرق أو معتقد أو جنس، ولتعمل على ترسيخ الحوار الديمقراطي بشأن كافة الحقوق والقضايا المُتصلة بالعمل.

هذا الحديث مضى عليه الآن ما يقرب من عام

وما تزال "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل" مخفية!!!!!

---

[96] العمل الدولية: إطلاق إستراتيجية وطنية للتشغيل في مصر . . ديسمبر القادم | اخبار مصر - موقع كل يوم (klyoum.com)

14.الاستراتيجية الرابعة عشر

استراتيجية تطوير قطاع النقل[97]

[97] استراتيجية تطوير قطاع النقل في مصر–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

1. استراتيجية لتطوير قطاع النقل

https://youtu.be/vufm-El7Bhs

تتخطى رؤية وزارة النقل فكرة مجرد نقل الركاب والبضائع، إلى المشاركة الفاعلة في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للدولة لتحقيق التوازن المطلوب بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولتنفيذ هذه الرؤية تم اتباع سياسة مرنة ومتطورة شاملة تشمل التوسع في وسائل النقل لربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال تطوير الموانئ البحرية وطرق الربط البرى والسككي والنهري مع الدول العربية والأفريقية المجاورة، ولعل لغة الأرقام هي خير دليل على حجم الإنجازات التي تحققت في قطاع النقل.

أولا: تطوير السكك الحديدية

وصف التطوير بـ " الخطة النارية " لتطوير مرفق السكك الحديدية، والذي يعد ثاني أقدم سكة حديد على مستوى العالم.

يعد التطوير لهذا المرفق الهام ضرورة مُلحة لمواكبة الزيادة السكانية ودعم جهود التنمية، وقد وضعت الدولة خطة للتطوير على مدار 10 سنوات بدءاً من 2014 حتى 30 يونيو 2024 . .

ميزانية التطوير والتجديد:

رصدت الحكومة ما يقارب 224 مليار جنيه لخطة تطوير شبكة السكك الحديدية، من بين 1.5 تريليون جنيه رصدتها الحكومة لكافة قطاعات النقل في مصر .

تم توجيه هذه الميزانية إلى إنشاء خطوط جديدة، وازدواج للخطوط القديمة بنحو 73 مليار جنيه، بجانب استيراد جرارات وعربات جديدة بـ 48 مليار جنيه، مع تطوير محطات القطارات والمزلقانات على كافة الخطوط بـ 23 مليار جنيه، وتحديث نظم الإشارات الكهربائية بـ 46 مليار جنيه.

محاور التطوير:

تقوم خطة التطوير على مسارين: أولهما إنشاء خطوط واستحداث وسائل مواصلات جديدة، والثاني: تطوير السكك الحديدية القائمة المقدرة بـ 10 آلاف كيلومتر، وتطوير العنصر البشري.

1. جرارات وعربات جديدة

- تدعيم قوة الجر بالسكة الحديد بعدد 260 جرارا جديداً وتحديث واعادة تأهيل واصلاح 172 جرارا من الاسطول الحالي.
- قيام شركة وابنك الأمريكية (جنرال إلكتريك سابقاً) بتصنيع وتوريد 100 جرار جديد لصالح هيئة السكك الحديدية بتكلفة إجالية قدرها 247.3 مليون يورو شاملة الضمان والصيانة وقطع الغيار للجرارات لمدة 11 سنة وبدعم وتمويل من بنك الإعمار الأوروبي.
- تدعيم قوة الجر بالسكة الحديد بقطارات "تالجو" الإسبانية الفاخرة والتي تشكل نقلة نوعية هائلة في تاريخ قطارات سكك حديد مصر، حيث تماثل قطارات تالجو الفاخرة القطارات العاملة

بالدول الأوروبية وتقدم أعلى مستويات الخدمة لجمهور الركاب حيث تتميز بتقنيات حديثة متطورة وبالسرعة التشغيلية العالية التي تصل إلى 160 كم/ ساعة، بالإضافة إلى جود أنظمة هوائية لامتصاص الاهتزازات مما تحقق الراحة التامة للركاب في السرعات العالية وكراس مخصصة لذوي الهمم، وكذلك شاشات عرض لكل كرسي بعربات الدرجة الأولى ومركزية بعربات الدرجة الثانية، وكذلك نظام WIFI ونظام إنذار حريق للحفاظ على سلامة الركاب ودورات مياه بأحدث تصميم وأخرى مخصصة لذوي الهمم وكاميرات مراقبة وغرفة مراقبة لتأمين الركاب وبوفيه متميز يقدم أعلى المستويات لجمهور الركاب .

2. تطوير نظم الإشارات والسيمافورات وكهربة المزلقانات.

1. تم تطوير نظام الإشارات على 3 خطوط رئيسية (القاهرة – الإسكندرية، القاهرة – أسوان، بنها – بورسعيد) بإجمالي 2000 كم، عبر مشاركة 3 شركات عالمية جنباً إلى جنب مع الشركات المصرية.
2. نفذت الوزارة 660 كوبري فوق تقاطعات السكة الحديد، وأغلقت قرابة 1100 مزلقان عشوائي على مستوى الجمهورية.
3. تطوير العنصر البشري

تم إنشاء المعهد العالي لتكنولوجيا النقل التابع لهيئة السكك الحديدية لتخريج كوادر جديدة قادرة على مواكبة التطور في قطاع السكك الحديدية.

4. إنشاء خطوط سكة حديد جديدة

وهي (خط المناشى / 6 أكتوبر بطول 70 كم – خط الروبيكى / العاشر / بلبيس بطول 50 كم) وتطوير ورش السكك الحديدية بالشراكة مع الشركات العالمية المتخصصة (GE - PRL - TMH - TALGO) وإنشاء محطة قطارات سكك حديد مصر بمنطقة بشتيل بالجيزة وازدواج وتطوير خطوط

سكة حديد هي "خط طنطا / المنصورة / دمياط – خط قليوب / منوف / طنطا – خط قليوب / شبين القناطر / الزقازيق – خط طنطا / زفتى / ميت غمر / الزقازيق – خط شربين / كفر الشيخ / قلين / دسوق / دمنهور".

ثانيا: مشروعات الجر الكهربائي

حققت مصر في مجال مشروعات الجر الكهربائي نقلة نوعية في مشروعات النقل الأخضر والطاقة النظيفة، وذلك لمواجهة التغيرات المناخية بمزيج من تدابير التخفيف والتكيف بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف لتقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية، حيث وضعت استراتيجية للتحول إلى تشغيل نظم النقل الجماعي الأخضر صديق البيئة من خلال التوسع في تنفيذ مشروعات وسائل النقل الجماعي ذات الجر الكهربي المتطورة والحضرية وصديقة البيئة، بدلًا من وسائل النقل الجماعي التي تعتمد على استخدام الديزل وتتمثل هذه المشروعات في (مشروع القطار الكهربائي الخفيف "LRT" والذي يخدم مناطق (السلام – العاشر من رمضان – العاصمة الإدارية) بطول نحو 103 كيلومترات.

1 – المونوريل:

اتجهت مصر إلى مشروع ينفذ لأول مرة وهو مشروع المونوريل، وينقسم إلى خطين رئيسيين مونوريل شرق النيل (محطة الاستاد بمدينة نصر – العاصمة الإدارية) ومونوريل غرب النيل (محطة وادي النيل بالمهندسين – 6 أكتوبر) بإجمالي طول نحو 100 كيلومتر، ومشروع استكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (عدلي منصور – إمبابة – جامعة القاهرة) بطول 41,2 كيلومتر.

2 – مترو الأنفاق:

3. تم التخطيط لرفع كفاءة الخط الأول للمترو (حلوان – المرج الجديدة) بطول 44 كم من خلال:

1. تطوير البنية الأساسية والأنظمة للخط وتم الطرح على الشركات العالمية وتم تلقي العروض من عدد 3 شركات وجارٍ الدراسة.
2. تطوير الوحدات المتحركة (تم التعاقد على شراء عدد 55 قطارا جديدا / تم التعاقد على إعادة تأهيل عدد 23 قطارا تم توريدها منذ أكثر من 30 سنة) .

4. تم التخطيط لرفع كفاءة الخط الثاني (شبرا - المنيب) بطول 22 كيلو مترا من خلال :

1. تطوير البنية الأساسية والأنظمة للخط وجارٍ التعاقد مع مكتب استشاري لإعداد الدراسة.
2. تطوير الوحدات المتحركة (تم توريد عدد 6 قطارات جديدة وجاري الاتفاق على إعادة تأهيل 39 قطارا) .
3. استكمال تنفيذ الخط الثالث للمترو بطول 41.7 كم، وسبق الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى والثانية والرابعة والجزء الأول من المرحلة الثالثة (عدلي منصور- الكيت كات بطول 28 كيلو مترا) وجاري العمل في المسافة من الكيت كات إلى محور روض الفرج شمالا وجامعة القاهرة جنوبا بطول 13.7 كم مع استكمال توريد الوحدات المتحركة (وصل 25 قطارا من إجمالي 32 قطارا بالإضافة إلى 15 قطارا موجودة بالخدمة) .
4. إنشاء الخط الرابع لمترو الأنفاق (6 أكتوبر – القاهرة الجديدة) بطول 42 كيلومترا، وإنشاء الخط السادس لمترو الأنفاق (الخصوص- المعادي الجديدة) بطول 35 كم.

3 – مشروع الأتوبيس الترددي BRT:

يتم تنفيذه على الطريق الدائري بطول 110 كيلومترات لمنع توقف الميكروباص أعلى الطريق الدائري وتشجيع المواطنين على تقليل استخدام السيارات الخاصة من خلال استخدام وسيلة نقل راكب متميزة وصديقة للبيئة.

4 – مشروع تطوير مترو الإسكندرية (أبو قير – محطة مصر)، ومشروع تطوير وإعادة تأهيل ترام الرمل بطول 14 كيلومترا .

ثالثا : إحلال وتجديد أسطول النقل العام :

بالتعاون مع الشركات المتخصصة في إنتاج أتوبيسات نقل جماعي صديقة للبيئة تعمل بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي، حيث قدرت الدراسات المبدئية إجمالي خفض الانبعاثات الكربونية نتيجة تنفيذ هذه المشروعات بنحو 4 مليون طن سنويًا .

رابعا : النقل البحري والموانئ

ميزانية التطوير والتجديد:

يتم التطوير وفقاً لأحدث النظم العالمية لتصبح مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات، واستغلال موقع مصر الاستراتيجي على البحرين المتوسط والأحمر عالمياً للتجارة واللوجستيات، يتم تنفيذ مشروعات تطوير الموانئ المصرية بواسطة شركات مصرية وطنية واستشاريين مصريين وعالميين، يبلغ إجمالي تكلفة تطوير الموانئ البحرية المصرية خلال الفترة من (2014– 2024) 129 مليار جنيه.

أهداف ومحاور التطوير :

تسعي وزارة النقل الي تحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات تخلق محاور نقل ولوجستيات تربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمراكز اللوجستية.

تعتمد خطة التطوير على تحقيق التكامل بين الموانئ المصرية من خلال وضع مخطط متكامل يتضمن خارطة استثمارية للموانئ المصرية، واستكمال التغطية الجغرافية لمصر بخدمات النقل البحري وذلك لدعم التنمية الشاملة، وإنشاء وتطوير البنية التحتية والفوقية للموانئ البحرية وفقاً لاقتصاديات السوق والمعايير الدولية.

إضافة إلى ربط الموانئ المصرية بمناطق الاستثمار باستغلال الشبكة القومية للطرق ووسائل النقل في رؤية متكاملة، وتحويل مصر إلى مركز عالمي للطاقة والتجارة واللوجستيات على المستوى الإقليمي والأفريقي والعالمي، وتأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية، وتطوير البنية التشريعية بما يتماشى مع التطورات المحلية والعالمية ومواكبة المعاهدات والالتزامات الدولية، وأيضاً، تأمين الموانئ البحرية، والعمل على رفع التصنيف البيئي الدولي للموانئ البحرية المصرية إلى موانئ خضراء لتحقيق الاستدامة البيئية، وتنمية ودعم الأسطول التجاري البحري المصري بما يُمكنه من نقل نسبة 25% من حجم تجارة مصر الخارجية، وأخيراً، دعم تنمية السياحة البحرية.

خطة التطوير

تمتلك مصر (18) ميناءً تجارياً، ولديها (3) آلاف كيلو شواطئ، وتعمل على استغلال إمكانياتها، حيث تنفذ خطة تطوير للموانئ بشكل كامل لجذب الاستثمار، بحسب البيانات المنشورة في الصحف المحلية حول مشروع التطوير.

اعتمدت الحكومة المصرية خطة متكاملة لتطوير الموانئ المصرية تتكون من (80) مشروعاً بإجمالي تكلفة (129) مليار جنيه، تم تنفيذ بعضها ويجري تنفيذ البعض الآخر، والبعض مخطط لتنفيذه.

يجري التنفيذ بأيدٍ عاملة مصرية، حوالي (50) ألف عامل، بمشاركة حوالي (100) شركة من شركات القطاع الخاص، بعضها أقام تحالفات مع شركات عالمية في هذا المجال لتنفيذ خطة التطوير والتشغيل.

تم التعاقد مع شركة (CMA – CGM)الفرنسية بالشراكة مع الشركة المصرية للمحطات متعددة الأغراض لإدارة وتشغيل مشروع المحطة المتعددة الأغراض لحيا مصر 55 /62 بميناء الإسكندرية.

تم التعاقد مع تحالف شركات (يورروجيت ألمانيا)، و(كونتشيب إيطاليا)، و(هاباج لويد) للخطوط الملاحية العالمية ومجموعة الشرق الأوسط للوجستيات والشركة الهندسية للحاويات لإدارة وتشغيل محطة تحيا مصر 1 بميناء دمياط.

تم التعاقد مع تحالف HPH لإدارة وتشغيل رصيف (100) بميناء الدخيلة، والتعاقد مع تحالف (HPH - "CMA CGM- COSCO) لإدارة وتشغيل محطة الحاويات بميناء السخنة بطول (2.6) كم.

يشمل تطوير الموانئ المصرية أيضاً إنشاء أرصفة جديدة بإجمالي أطوال (35) كم، وبأعماق تتراوح من (15) إلى (18) متراً، ويستهدف وصول إجمالي أطوال الأرصفة في الموانئ البحرية المصرية إلى (73) كم، وإنشاء حواجز أمواج بإجمالي أطوال (15) كم، كما يستهدف تعميق الممرات الملاحية لتستوعب الموانئ (370) مليون طن بدلاً من (185) مليون طن سنوياً، وأن تستوعب الموانئ (22) مليون حاوية مكافئة بدلاً من (12) مليون حاوية مكافئة سنوياً.

تستهدف استراتيجية النقل البحري المصري 2030 رفع التصنيف الدولي للموانئ البحرية المصرية، وتحويلها إلى موانئ خضراء تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، وتها تحكم كامل بالغازات الصادرة منها

ومن أهم المشروعات التي يتم تنفيذها مشروع استكمال وتطوير ميناء السخنة بإنشاء أرصفة بطول (18) كم، وإنشاء محطة تحيا مصر (الأرصفة 55 . 62) بطول (2.5) كم بميناء الإسكندرية، وإنشاء محطة متعددة الأغراض رصيف (100) بميناء الدخيلة بإنشاء أرصفة بطول 1.8 كم، وإنشاء محطة الحاويات الثانية (تحيا مصر 1 و2) بميناء دمياط بإنشاء أرصفة بطول (2) كم و(3,4) كم.

فضلاً عن تطوير ورفع كفاءة حاجز الأمواج الشرقي، وإنشاء حاجز أمواج غربي مستجد بميناء دمياط بإجمالي أطوال (5.4) كم، وإنشاء محطة متعددة الأغراض (سفاجا 2) بميناء سفاجا البحري بإنشاء رصيف

بطول (1.1) كم، وإنشاء محطات متعددة الأغراض في ميناء برنيس بأطوال أرصفة (1.2) كم، وإنشاء محطات متعددة الأغراض في ميناء جرجوب بأطوال أرصفة (2.2) كم.

موانئ خضراء

تستهدف مصر في ضوء خطة تطوير الموانئ تحويلها إلى ما يُسمّى بـ "الموانئ الخضراء"، التي تراعي البُعد البيئي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيق تكنولوجيا تقلل من نسب التلوث؛ لتحسين الأداء البيئي وإلغاء أيّ آثار بيئية خطيرة. تم إنشاء أول ميناء أخضر في القارة "ميناء شرق بورسعيد"، مما يضع مصر على خارطة العالم في مجال الموانئ الخضراء الصديقة للبيئة. ويتميز هذا الميناء (الميناء الأخضر) عن غيره بتطبيق تكنولوجيا تقلل نسب التلوث وفق طبيعتها، ومساحات معزولة للصب غير النظيف للحدّ من آثاره البيئية الخطرة.

https://youtu.be/toGdb8Bwkic

https://youtu.be/Ok-sNCkNkcs

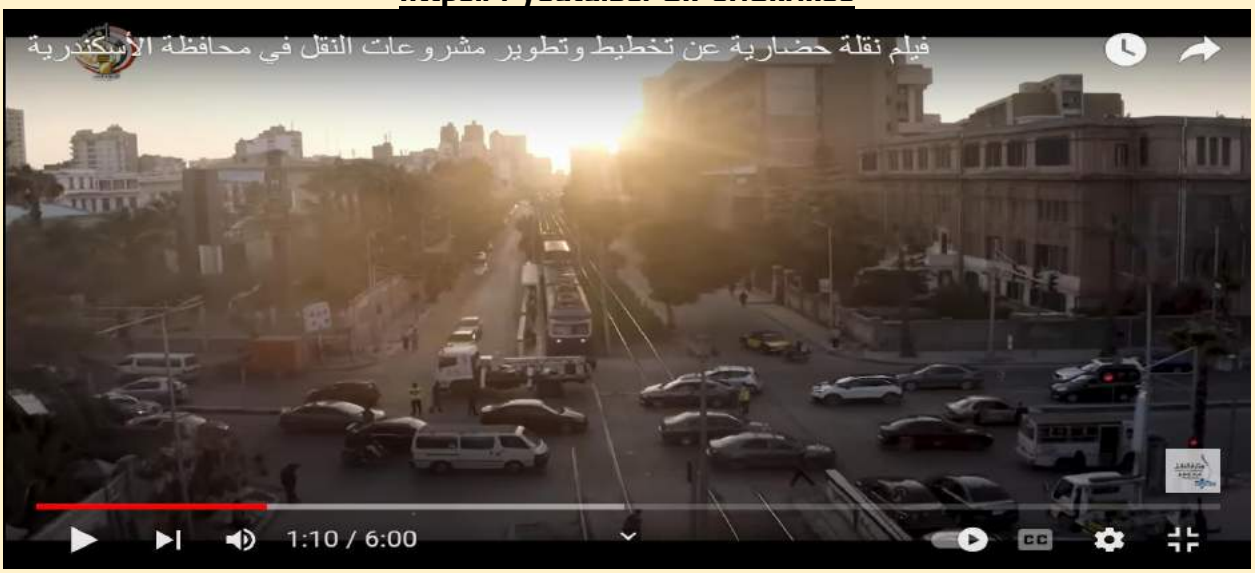

https://youtu.be/U14MaLugjNo

https://youtu.be/ydX3s2YsmpQ

https://youtu.be/_GiqR_man2M

https://youtu.be/CSkw8UeEHNM

15.الاستراتيجية الخامسة عشر

الاستراتيجية الشاملة لتطوير صناعة الغزل والنسيج[98]

الجمعة، 27 يناير 2023

تعد صناعة الغزل والنسيج هي الصناعة الأشهر في مصر منذ قديم الزمان . .كما تعد ثاني أكبر القطاعات الصناعية في مصر بعد الصناعات الغذائية، وتلعب أيضاً دوراً رئيسياً في تشكيل الاقتصاد المصري. تواجه هذه الصناعة عدد من التحديات دفعت الدولة إلى بذل الجهود ضمن استراتيجيتها الهادفة إلى تطوير القطاع، واتخاذ خطوات جادة في تطوير هذه الصناعة.

[98] الاستراتيجية الشاملة لتطوير صناعة الغزل والنسيج–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

أولا: خطوات التوسع في زراعة القطن وتحسين جودته

1. بدأت الدولة الاهتمام بزراعة القطن بعد أن بدأت تتدثر خلال السنوات الماضية، فكان إنتاج القطن في الفترة ما بين 2014-2015، 160 ألف طن، ثم انخفض في 2015-2014، ليصل إلى 95 ألف طن، ثم صعد مرة أخرى مع بدء اهتمام الدولة بزراعة القطن المصري، كي تستعيد دورها الرائد في هذه الزراعة مرة أخرى، ليصل إلى 258 ألف طن في 2016-2017، ويستمر في الارتفاع ليصل إلى 426 ألف طن، في 2017-2018 .
2. بدأ التعاون بين وزارتي قطاع الأعمال العام والزراعة، للسماح بزراعة 10 آلاف فدان من الأقطان قصيرة التيلة بالتعاون مع القوات المسلحة والقطاع الخاص لتناسب الآلات الحديثة، وتم بالفعل تجربة زراعة القطن قصير التيلة بمنطقة شرق العوينات على مساحة نحو 219 فدانًا، وكذلك الجني لإحلال الواردات من القطن قصير التيلة، وبلغ متوسط إنتاجية الفدان الواحد 9.85 قناطير في عام 2021، وبلغت المساحة المزروعة في 2022 نحو 250 فدانا، حيث إن الطلب المحلي والعالمي على الملابس المصنعة من الأقطان قصيرة التيلة يمثل (97:98%) من إجمالي الأقطان المزروعة مقارنة بـ(2:3%) للأقطان طويلة التيلة، وتقوم مصر باستيراد الملابس الجاهزة والغزول السميكة والأقطان قصيرة التيلة للوفاء باحتياجات السوق المحلي، لذا فإن التوسع في زراعة الأقطان قصير التيلة في الصحراء يوفر واردات مصر منها البالغ قيمتها 2 مليار دولار سنويا) .
3. شملت أيضا خطوات "زراعة القطن" دعم سُبل العيش للمزارعين، وزيادة القيمة المضافة للقطن المصري خاصة أن مصر تمتلك ميزة تنافسية في إنتاج القطن على مستوى العالم، وهو ما انعكس بشكل مباشر في إنشاء كيانات متكاملة لهذه الصناعة الاستراتيجية، وتحديث البنية التحتية

للمصانع ومضاعفة الطاقة الإنتاجية من خلال إعادة هيكلة الشركات وتطوير المحالج، إلى جانب تدريب وتأهيل العاملين في هذا المجال.

ثانيا: تطوير أداء محالج القطن

1. المشروع يشمل 6 محالج مطورة لمواكبة المتطلبات العالمية في نظافة وتنمع الأقطان، تم إنشاء 4 محالج مطورة في الفيوم والزقازيق وكفر الدوار وكفر الزيات، وسيتم إنشاء اثنين آخرين 2023 .
2. تعمل المحالج الجديدة وفق أحدث تكنولوجيا في عملية حليج الأقطان التي تتم آليا دون تدخل يدوي لإنتاج بالات قطن خاليا تماما من الشوائب، مع تحسين طريقة التعبئة والتغليف مع وضع ملصق (باركود) على كل بالة يتضمن بيانات القطن (منطقة الزراعة، اسم حائز القطن، اسم المحلج، تاريخ الحليج، المواصفات الفنية للقطن الشعر)، كما تم إدخال جهاز إلكتروني حديث في المحالج المطورة (HVI)لقياس خواص شعيرات القطن، وإجراء اختبارات الرطوبة داخل المحلج .
3. تم تأسيس شركة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروع لإنتاج زيت بذرة القطن بطاقة سنوية 20 ألف طن، وجاري الانتهاء من الأعمال الإنشائية للمعاصر في المحالج الجديدة وتركيب الآلات.

افتتاح محلج الفيوم المطور

في ديسمبر 2021 تم افتتاح محلج الفيوم ، المحلج مُقام على مساحة 10 أفدنة ، بتكلفة 300 مليون جنيه، وتبلغ طاقته الإنتاجية 5 طن قطن شعر / ساعة أي 120 طن قطن شعر / اليوم ويعادل 2400 قنطار شعر / اليوم.

قام بتنفيذ الإنشاءات شركة الإنتاج الحربي للمشروعات والاستشارات الهندسية والتوريدات العامة.

المحلج يعمل 24 ساعة تكفي لحليج إنتاج الوجه القبلي من الأقطان.

ثالثا: تجارة الأقطان

1. تم استحداث منظومة جديدة لتداول الأقطان بالتعاون مع وزراتي الزراعة والتجارة والصناعة، تم تطبيقها تجريبيا في عدد من المحافظات على مدار عامي 2019 و2020 حتى صدر قرار تعميمها على مستوى الجمهورية في موسم 2021 .
2. حققت المنظومة نتائج إيجابية في تحسين وتنظيم عملية تداول الأقطان من خلال بيعها في مزادات علنية، وساهمت في تحقيق الشفافية الكاملة في تحديد أسعار الأقطان المعروضة للبيع والحد بشكل كبير من ظاهرة الجلابين والوسطاء بين المنتجين والشركات مما يؤثر سلبا على توازن السوق وإيرادات المزارعين، وتحسين جودة ونقاوة الأقطان في ضوء تحديد سعر القنطار طبقاً للرتبة ومعدلات التصافي مما دفع المزارعين لمزيد من الاهتمام بنظافة أقطانهم، فضلا عن تمكين المزارعين من الحصول على سعر مناسب لأقطانهم من خلال بيعها في مزادات علنية وسرعة تحصيل مستحقاتهم.
3. نجحت المنظومة الجديدة لتداول القطن، التي تشرف على تنفيذها شركة مصر لتجارة وحليج الأقطان التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، في تنظيم وتحسين عمليات بيع وتسويق الأقطان على مستوى الجمهورية، وكذلك تحقيق التوازن بين مصالح المزارعين والتجار، حيث أكد أحدث تقرير لمنظومة تداول الأقطان الزهر للموسم الحالي 2022 /2023، أن كميات الأقطان المباعة حتى الآن بلغت نحو 890 ألف قنطار منذ بداية الموسم في سبتمبر 2022، وذلك من خلال مزادات علنية بين شركات التجارة في 15 محافظة.

4. تحصل المزارع على 70% من قيمة المحصول من الشركة الراسي عليها المزاد في اليوم التالي للمزاد، وباقي المبلغ 30% خلال أسبوع بعد تحديد فروق الرتب ومعدل النصافي، ويتم السداد للمزارعين من خلال الجهاز المصرفي"

رابعا: تطوير شركات الغزل والنسيج

مشروع تطوير شركات القطن والغزل والنسيج يعد أضخم مشروع استثماري بشركات وزارة قطاع الأعمال العام إذ تتجاوز تكلفته 23 مليار جنيه.

1. تتضمن الخطة تطوير ماكينات صناعة الغزل والنسيج، وإعادة استغلال الأصول غير المستغلة لتحقيق قيمة مضافة بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة للحصول على تمويلات من البنوك والمؤسسات المالية ليتم تدبير 1.5 مليار جنيه من بنك الاستثمار القومي و540 مليون يورو من المؤسسات الأجنبية لعقود توريد الماكينات، حيث تم دمج 22 شركة غزل ونسيج في 8 شركات.
2. كما تم دمج 9 شركات تجارة وحليج أقطان في شركة واحدة، فضلًا عن تخصيص 4 مراكز للتصدير في كل من المحلة الكبرى وكفر الدوار والدلتا ودمياط، بالإضافة الى تحديد ثلاثة مراكز رئيسية متكاملة تضم كافة مراحل الصناعة، وثلاثة مراكز للتصدير، وتختص الشركات الست الباقية في مرحلة تصنيع معينة (غزل، نسيج، صباغة وتجهيز) أو منتجات تستهدف فئة معينة مثل الجينز والمنسوجات الشعبية، علاوة على ذلك تحديث البنية التحتية للمصانع والتي تشمل 65 مبنى ما بين إنشاءات جديدة وترميم، بتكلفة تقديرية حوالي 7 مليارات جنيه.

أكبر مصنع غزل ونسيج بالعالم

فيما يتعلق بمجموعة شركات "غزل"، وقعت الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس في يوليو 2021 عقد إنشاء مصنع غزل (1) الجديد بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والذي يعد أكبر

مصنع غزل على مستوى العالم، ويقام المصنع على مساحة حوالي 62500 متر مربع، ويستوعب أكثر من 182 ألف مردن غزل، بمتوسط طاقة إنتاجية 30 طنا/ يوميا ،وتنفذه شركة جاما للإنشاءات.

مصنعا غزل (4) و (6) بالمحلة الكبرى

في أغسطس 2022 تسلم مصنع "غزل 4" بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، أول شحنة من آلات ومعدات الغزل الحديثة الواردة للمصنع مؤخرًا بعدد 60 حاوية، ضمت الشحنة ماكينات غزل واردة من شركة ريتر السويسرية، الرائدة عالميا في صناعة آلات الغزل ، حيث تتخصص هذه الماكينات في غزل الكومباكت بمصنع "غزل 4 " ، وكانت الشركة القابضة قد تعاقدت على توريد أحدث الآلات والماكينات من كبرى الشركات العالمية في مجال الغزل والنسيج، بقيمة نحو 540 مليون يورو من المقرر أن يضم مصنع غزل (4) عدد 71808 مردن غزل كومباكت بمتوسط نمرة NE 70 بإجمالي طاقة إنتاجية 5 آلاف طن سنويا .

بالنسبة لتطوير مصنع غزل (6)، تبلغ مساحته 17.7 ألف متر ، وتتولى التنفيذ شركة المقاولون العرب بقيمة تعاقدية 216 مليون جنيه، وتتولى شركة أوراسكوم للإنشاءات الأعمال الإنشائية للمصانع الجديدة للنسيج والتحضيرات والصباغة بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بمساحة إجمالية 101.9 ألف متر ، بقيمة تعاقدية 1.1 مليار جنيه .

مصانع كفر الدوار

وقعت الشركة الوطنية للمقاولات و الشركة القابضة للغزل والنسيج عقود الأعمال الإنشائية لتطوير مجمع مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بموقع صباغي البيضا بكفر الدوار و التي تضم 5 شركات جاري دمجها ، وسيقام المشروع على مساحة حوالى 175 الف متر مربع، ويهدف إلى إقامة (6) مصانع متكاملة لتصنيع الغزل والنسيج وهي: مصنع الصباغة والتجهيز ، مصنع الغزل، مصنع النسيج، مصنع تحضيرات النسيج،

مصنع التفصيل، مصنع البرم، تبلغ التكلفة الإنشاءات هذا المشروع 2.4 مليار جنيه، خلاف قيمة الماكينات والآلات، ومن المستهدف في مجمع كفر الدوار إحلال 170 ألف مردن منهالك بعدد 88 ألف مردن جديد بتكنولوجيا متطورة، بطاقة إنتاجية 9027 طن سنوي من الغزول بدلا من 366 طن يتم إنتاجها حاليا، وإنتاج 50.7 مليون متر سنويا من النسيج بدلا من 13 مليون متر يتم إنتاجها حاليا، مع إضافة طاقة إنتاجية 50.7مليون متر من الصباغة والتجهيز بتكنولوجيا متطورة.

إنتاج الجينز

تستهدف المجموعة الصناعية بشركة دمياط للغزل والنسيج، إنشاء 4 مصانع جديدة للغزل والنسيج والتحضيرات والصباغة بمساحة إجمالية نحو 103 ألف متر، ويتمثل منتجها النهائي في أقمشة الجينز، بقيمة 1.5 مليار جنيه تنفيذ شركة أوراسكوم للإنشاءات، وتم الانتهاء من الدراسات الخاصة بمشروع التطوير الشركات التالية حلوان للغزل والنسيج، الدقهلية للغزل والملابس، الدلتا الجديدة (شبين الكوم – طنطا)، وجه قبلي وجارى الآن الطرح والترسية على شركات المقاولات.

إنجيبشيان كوتون هب

1. تم تأسيس شركة متخصصة لتسويق وبيع منتجات قطاع الغزل والنسيج وإدارة سلاسل الإمداد باسم ECH (Egyptian Cotton Hub) ، وذلك من خلال منافذ بيع مختلفة (سلاسل تجزئة عالمية ، منافذ بيع مملوكة ومؤجرة، موالات تجارية، المطارات المصرية، سلاسل محلات شركات التجارة الداخلية التابعة للوزارة).
2. تم تدشين علامة تجارية جديدة باسم nit (مستوحاة من اسم آلهة النسيج في الحضارة المصرية القديمة) في الأسواق العالمية الكبرى، وتطوير أدوات التعبئة والتغليف لكافة المنتجات.

3. تم عمل Re-Brandingلشركة النص للتصدير والاستيراد، لتغيير الصورة الذهنية لها في الداخل والخارج وتغيير الاسم إلى "جسور" تحت شعار "نعبر العالم".
4. تم تغيير نموذج العمل القائم بالتركيز على تقديم خدمات الوساطة والترويج، وتوفير خدمات النقل والخدمات اللوجستية للمتعاملين في التجارة الخارجية من المصدرين والمستوردين، وذلك بالتعاون مع كبرى مقدمي تلك الخدمات من شركات عالمية ومحلية من القطاع الخاص، فضلا عن توفير خدمات مصرفية بالتعاون مع البنك الأهلي المصري، وتأمينية من خلال شركة مصر للتأمين التابعة للوزارة.
5. في يوليو 2020 تم افتتاح مصنع الغزل الرفيع بالمدينة الصناعية بالروبيكي، المصنع مقام على مساحة 16,500 م² ويعمل بطاقة إنتاجية 4.5 طن يوميًا والبنية التحتية تسع لطاقة تصل إلى 9 طن يوميًا من الغزل الرفيع، تم تصميم المصنع لإنتاج الخيوط القطنية الرفيعة من نمرة 60 حتى نمرة 200 والتي تستخدم في الاقمشة الفاخرة، المصنع مزود بكافة التكنولوجيا اللازمة لضبط ظروف التشغيل اللازمة لضمان الجودة خلال مراحل التشغيل لاسيما الجودة النهائية للمنتج، عدد العمالة بالمصنع 321 عامل يعملون على مدار الساعة.

https://youtu.be/doPpcksoV9o

16.الاستراتيجية السادسة عشر

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعـــــــــي[99]

Publications_672021000_ar_Egypt-National-

لقراءة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي

اضغط على علامة

[99] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(mcit.gov.eg)

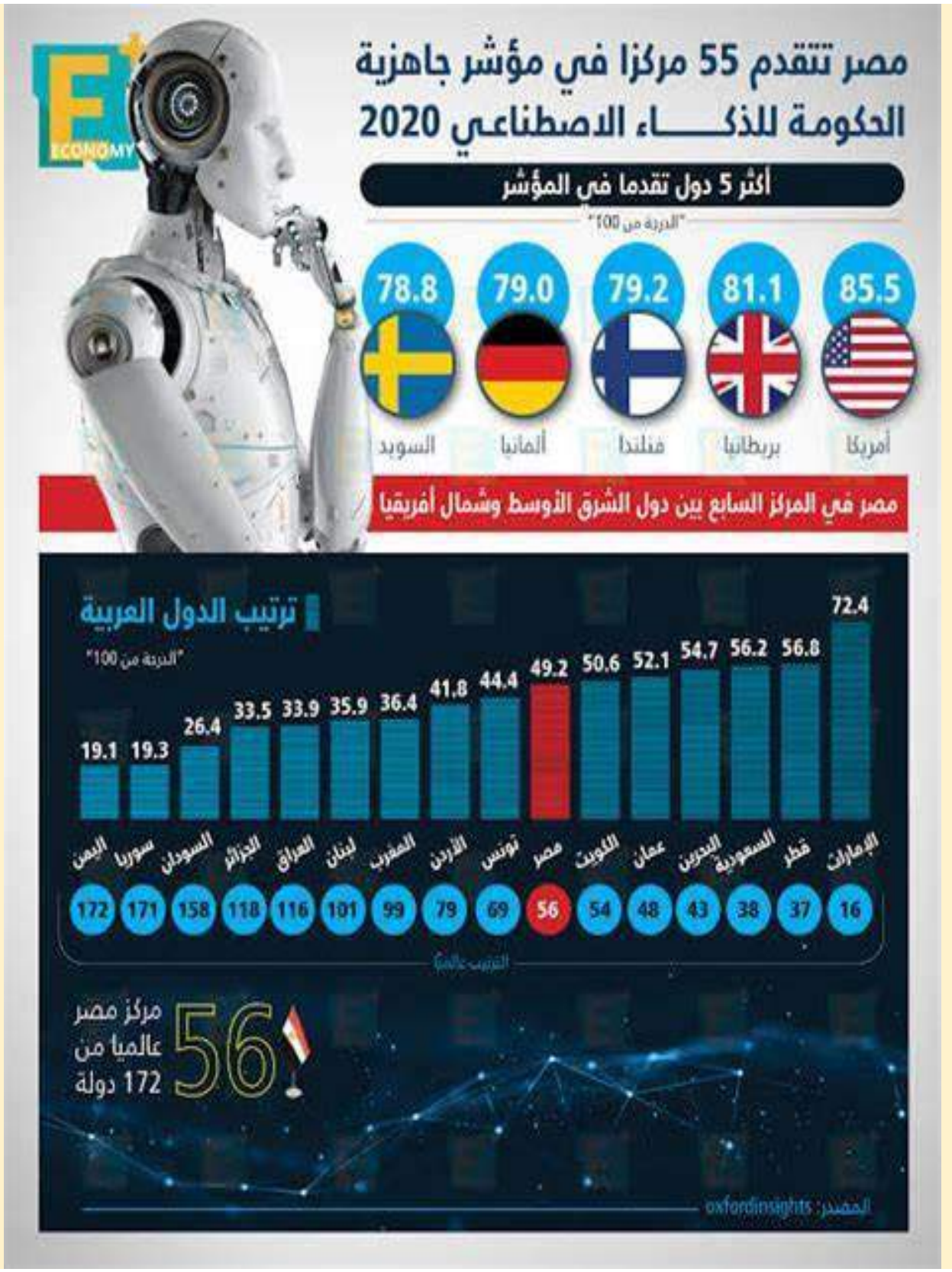
ECONOMY
مصر تتقدم 55 مركزا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكـــــاء الاصطناعي 2020
أكثر 5 دول تقدما في المؤشر
"الدرجة من 100"
85.5
81.1
79.2
79.0
78.8
أمريكا
بريطانيا
فنلندا
ألمانيا
السويد
مصر في المركز السابع بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ترتيب الدول العربية
"الدرجة من 100"
72.4
56.8
56.2
54.7
52.1
50.6
49.2
44.4
41.8
36.4
35.9
33.9
33.5
26.4
19.3
19.1
الإمارات
قطر
السعودية
البحرين
عمان
الكويت
مصر
تونس
الأردن
المغرب
لبنان
العراق
الجزائر
السودان
سوريا
اليمن
16
37
38
43
48
54
56
69
79
99
101
116
118
158
171
172
الترتيب عالميا
مركز مصر عالميا من 172 دولة
56
المصدر: oxfordinsights

17.الاستراتيجية السابعة عشر

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني

لقراءة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني اضغط الرابط التالي:

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني –الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

1. عن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني

تشهد مصر حراكاً قوياً في مجال أمن المعلومات والشبكات، وذلك تزامناً مع الاهتمام الدولي المتزايد بشأن أمن المعلومات، في ظل ما تشهده بعض دول المنطقة من اختراقات أمنية للبنية التحتية والشبكات والمعلومات نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة .

وإدراكاً منها لخطورة هذه التهديدات، فقد أولت الدولة المصرية اهتماماً بالغاً لهذا المجال وسارعت باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتنظيم الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات وذلك على كافة المستويات حتى تصبح قادرة على التصدي للتحديات والمخاطر العالمية الناجمة عن التهديدات السيبرانية، على النحو الذي يدعم جهود الدولة في بناء مصر الرقمية والتي يتم من خلالها رقمنة الخدمات الحكومية وتبني المعاملات الرقمية.

جهود الدولة لتأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات

تشكيل المجلس الأعلى للأمن السيبراني في مصر 2014 :

1. تم تشكيل المجلس الأعلى للأمن السيبراني في مصر، بقرار من رئيس الوزراء الأسبق المهندس إبراهيم محلب، في ديسمبر 2014، و يهدف إلى حماية المعلومات والبيانات لدى الجهات مع الاهتمام بإدارات المعلومات والاتصالات في الوزارات والجهات المختلفة، والتأكد من توافر التمويل اللازم لضمان تنفيذ منظومة الأمن السيبراني، مع ضرورة وضوح الإطار التشريعي الخاص به، ويضم تشكيله وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رئيسا للمجلس، وعضوية ممثلين عن وزارات: الدفاع، والخارجية، والداخلية، والبترول والثروة المعدنية، والكهرباء، والصحة، والموارد المائية والري، والتموين، والاتصالات، وجهاز المخابرات العامة، والبنك المركزي، و3 أعضاء من ذوي الخبرة .

2. في يناير 2015 أصدر المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء الأسبق، قرارًا بضم ممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، لعضوية المجلس ، كما أصدر المهندس شريف إسماعيل رئيس الوزراء السابق في 19 يناير 2016، قراراً بتعيين ممثل عن رئاسة الجمهورية عضواً بالمجلس يتولى وضع استراتيجية لمواجهة الأخطار السيبرانية والإشراف على تنفيذها .

3. ونشرت الجريدة الرسمية قراراً للمهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء السابق بشأن الأمن السيبراني، في عددها رقم 17 مكرر (ب) بتاريخ 2 مايو 2017، وتنص المادة الأولى للقرار على التزام كافة الجهات الحكومية بكافة مستوياتها وشركات قطاع الأعمال العام بتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى للأمن السيبراني، فيما يتعلق بتأمين البنية التحتية الحرجة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، واتخاذ كافة الإجراءات الفنية والإدارية لمواجهة الأخطار والهجمات السيبرانية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، وقد نصت المادة الثانية للقرار على أن يتولى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضع وتحديد قواعد وإجراءات تأمين البنية المعلوماتية الحرجة لقطاعات الدولة، ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى للأمن السيبراني وتطبيق أحكام هذا القرار .

2. المركز المصري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي "سيرت "

- قام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بتأسيس المركز المصري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي "سيرت" في أبريل 2009، حيث يعمل به فريق من ستة عشر متخصصاً ، ويقدم الفريق الدعم الفني على مدار 24 ساعة لحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات .
- يقدم المركز منذ عام 2012 الدعم لمختلف الجهات عبر قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المصرفية والحكومية من أجل مساعدتهم على مواجهة تهديدات الأمن السيبراني بما في ذلك هجمات الحرمان من الخدمة .
- يتكون المركز من أربع إدارات رئيسية، وهي مراقبة المخاطر والتعامل مع الحوادث السيبرانية، وتحليل الأدلة السيبرانية، وتحليل البرمجيات الخبيثة، وفحص الثغرات واختبارات الاختراق.
- تتمحور مهمة المركز المصري للاستجابة لطوارئ الإنترنت والحاسب حول توفير نظام للإنذار المبكر ضد البرمجيات الخبيثة والهجمات الإلكترونية التي تنتشر بنطاق واسع ضد البنية التحتية الحيوية للمعلومات المصرية، ويعمل المركز حالياً على التوسع في تطوير مختبراته في الإدارات التشغيلية الرئيسية الأربعة، وتجرى التخطيط لمختبرات إضافية للأمن السيبراني في مجال الهاتف المحمول والأمن السيبراني في أنظمة التحكم الصناعية .
- تتركز المهمة الرئيسية للمركز المصري للاستجابة للطوارئ المعلوماتية (سيرت) حول توفير نظام للإنذار المبكر ضد البرمجيات الخبيثة والهجمات الالكترونية التي تنتشر بنطاق واسع ضد البنية التحتية الحيوية للمعلومات المصرية، ومن أهداف المركز أيضاً: وضع إطار تشريعي ملائم للأمن السيبراني، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني واسترشادا بالخبرة الدولية والمبادرات ذات الصلة، ووضع إطار تنظيمي مناسب لإنشاء نظام وطني للأمن السيبراني ومراكز استجابة

للطوارئ، وتأسيس البنية التحتية اللازمة لضمان الثقة في المعاملات الالكترونية وحماية الهوية الرقمية، مثل البنية التحتية للمفاتيح العامة ومكاتب الائتمان بمشاركة القطاع الخاص، وجمع المعلومات حول الحوادث الأمنية وتحليلها، والتنسيق والوساطة بين كافة الأطراف لحل مثل تلك الحوادث، بالإضافة إلى التعاون الدولي مع مختلف الفرق الأخرى.

الواقع بالأرقام:

مؤشر "الأمن السيبراني" GCI الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات كشف عن احتلال مصر خلال 2020 المركز 23 عالميا بين 182 دولة بـ 95.45 درجة، بينما تصدرت أمريكا المؤشر بـ 100 درجة، تلتها بريطانيا في المركز الثاني بـ 99.54 درجة، ثم السعودية في المركز الثاني مكرر بـ 99.54 درجة، كاشفا عن أن مصر اتخذت خطوات هامة لدعم الأمن السيبراني من أهمها: تأسيس مجلس أعلى للأمن السيبراني في عام 2015 ووضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني 2017-2021، إلى جانب تأسيس المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشركات EG-CERT

18.الاستراتيجية الثامنة عشر

الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030

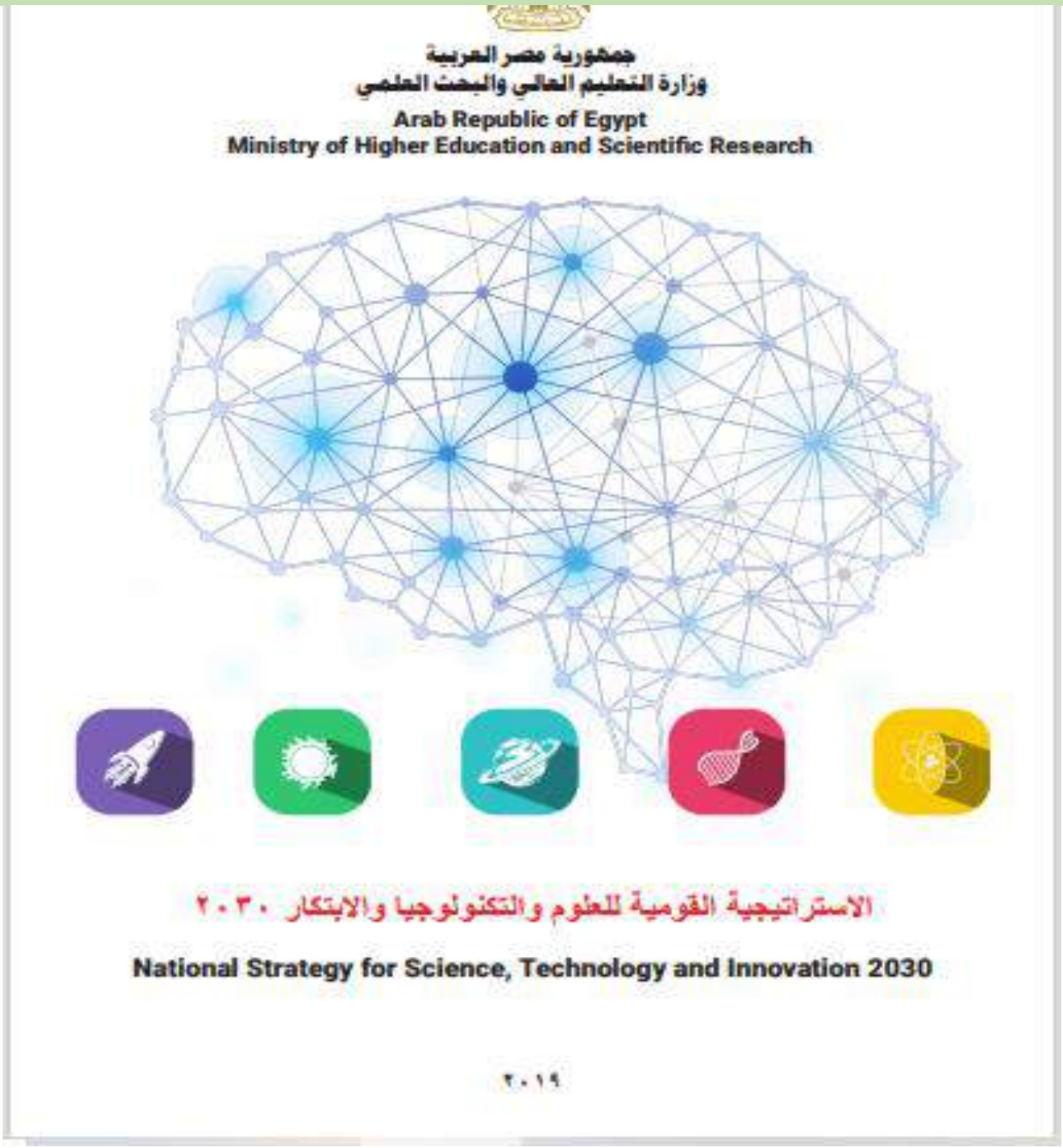

كلمة وزير التعليم العالى والبحث العلمى

في سبتمبر ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إدراج الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة (SDGS) ضمن خطة التنمية المستدامة للمنظمة الدولية حتى عام ٢٠٣٠ التي تتضافر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف مناطق العالم، من خلال تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة تتعامل مع عدد من القضايا والموضوعات الكبرى، مثل: الفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، ولغير التمايز، والمساواة بين الجنسين، والمياه... وغيرها.

ولقد تلقت دول العالم هذه الأهداف بالقبول، وسارع كثير منها ببناء خططها الوطنية للتنمية المستدامة وفقا لها، وبما يسهم في تحقيقها على أوسع نطاق حول العالم، ولم تكن مصر بعيدة عن ذلك كله، فتم وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، التي حددت عددًا من الأهداف لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وحددت فيما يخص قطاع البحث العلمي الأهداف الآتية:

- مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار.
- تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار.
- تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع.
- تطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار.
- تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار.

ومن تلك الأهداف انطلقت رؤية ورسالة الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، لتكون دليلاً وملهمًا للتحرك باتجاه المستقبل في هذا المجال، من خلال رصد المقومات المتاحة لمنظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية، وطرح خطط وبرامج تنفيذية بآليات محددة، بالتنسيق والتواصل مع كافة الجهات المعنية الوطنية والدولية، مع إيجاد صيغة للربط الكامل والمستمر بين قطاع البحوث والتكنولوجيا والابتكار، وبين قطاع الصناعة والخدمات، وبالاستفادة من المقومات البشرية والمادية التي تملكها المؤسسات الأكاديمية المنتشرة في مختلف أنحاء مصر، بما يدعم توجه الدولة إلى اقتصاد مبني على المعرفة يحقق للمجتمع المصري ما يصبو إليه من تقدم وازدهار ورخاء.

ومنذ البدء في تنفيذ الاستراتيجية عام ٢٠١٦ التزمت الوزارة عند تقييمها بالتواصل مع كافة الجهات المعنية بهدف تبادل الآراء والخبرات والتجارب بشأن تعديل الاستراتيجية وخططها التنفيذية في ضوء التغيرات المتسارعة في علوم الصدارة وترتيب أولويات الدولة من الحاجة لحلول تكنولوجية، فضلاً عن إعطاء الفرصة لتلك الجهات للتعرف على الاستراتيجية وللمشاركة بما يدعم تضافر الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وإنه ليسعدني أن أقدم هذا التحديث للاستراتيجية، الذي تم فيه إدراج عدد من الإضافات بناء على آراء وأفكار ومقترحات نجمت عن عدد من الفعاليات وجلسات العصف الذهني بين مختلف الجهات المعنية بالدولة وبحضور نخبة من الأساتذة والخبراء في شتى المجالات، كما تم فيه مراعاة حذف البرامج التي كان قد انتهى تنفيذها خلال الفترة السابقة، مع مراعاة عدم تكرار البرامج وإضافة البعض الآخر من البرامج الجديدة التي تتيح حلولاً غير تقليدية للعديد من التحديات التي تواجه المجتمع باستخدام التكنولوجيات البازغة.

وإذ أرجو أن يسهم هذا التحديث في تحقيق أهداف الاستراتيجية وتقديم إضافة حقيقية للجهود والخطوات والجهود الوطنية الحثيثة على طريق التنمية المستدامة، فإنني أوجه خالص الشكر والتقدير لفريق العمل الذي أشرف على إعداد التحديث، والشكر موصول لكافة المؤسسات والجهات المعنية المشاركة، ولكل من كان له دور أو إسهام في إعداده، مع أطيب التمنيات بأن يوفقنا الله عزوجل جميعًا إلى ما فيه خير وطننا العزيز.

والله من وراء القصد...

الاستراتيجية القومية للعلوم.pdf

لقراءة الاستراتيجية اضغط علامة

1. أكاديمية البحث العلمي: إستراتيجية مص للعلوم 2030 تولي أهمية قصوى لاقتصاد المعرفة[100]

13-10-2022

قال الدكتور محمود صقر رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، إن إستراتيجية مص للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030 تولي أهمية قصوى لاقتصاد المعرفة وتهيئة بيئة مشجعة ومحفزة للابتكار، من خلال الدعم الحكومي واستصدار تشريعات جديدة وزيادة مخصصات البحث العلمي.

جاء خلال مشاركته في حلقة نقاشية بعنوان "مستقبل التعاون العربي الصيني في مجال الابتكار وريادة الأعمال" داخل جناح الشركات الناشئة، على هامش فعاليات الدورة الـ 42 لمعرض "جيتكس جلوبال 2022" المقام حاليا بدبي.

وأوضح صقر – في بيان للأكاديمية اليوم – أن الخطة التنفيذية للأكاديمية (2014 – 2022) ضمن استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تدعم اقتصاد المعرفة وتعمل على خلق بيئة مهيئة ومشجعة على الابتكار، بدءا من تهيئة مناخ معزز للأنشطة البحثية والابتكارية وانتهاء بتسويق منتج يلبي احتياجات المجتمع، مرورا بخطوات البحث والتطوير وإنتاج النماذج الأولية وتحويلها إلى صورة جاهزة للإنتاج على مستوى صناعي والربط الفعال بين البحث العلمي والصناعة.

كما استعرض مبادرات وبرامج أكاديمية البحث العلمي المختلفة التي تدعم الدورة الكاملة للابتكار، وتعزز ربط البحث العلمي بالصناعة واحتياجات المجتمع، لافتا إلى برنامج الحاضنات التكنولوجية "انطلاق" التي بلغ عددها 43 حاضنة في جميع التخصصات في كافة ربوع الجمهورية، وتخرج منها 200

[100] أكاديمية البحث العلمي: إستراتيجية مص للعلوم 2030 تولي أهمية قصوى لاقتصاد المعرفة – بوابة الأهرام (ahram.org.eg)

شركة تكنولوجية ناشئة ووفرت أكثر من 1700 فرصة عمل تكنولوجية، ووصلت القيمة السوقية لبعض من هذه الشركات مجتمعة ما يقرب من 50 مليون دولار.

وألقى رئيس الأكاديمية الضوء على برنامج دعم التحالفات التكنولوجية لربط الجهات البحثية والجامعات بالمجتمع الصناعي ومؤسسات المجتمع المدني، ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا والتي بلغ عددها 60 مكتبا في معظم الجامعات والمراكز البحثية، وهي مبادرة ممولة من الأكاديمية تم إطلاقها على نطاق تجريبي في 2013، ثم تم التطوير والتوسع في التجربة وتعميمها على المستوى القومي.

وقال رئيس الأكاديمية إنه تم إنشاء 50 ناديًا لريادة الأعمال بالجامعات والمراكز البحثية على مستوى الجمهورية.. مضيفا أن تلك النوادي تستهدف إنشاء نظام مؤسسي للتعرف على الاحتياجات الصناعية ومحاولة إيجاد حلول علمية لها، بالإضافة إلى تزويد برنامج الحاضنات بالتكنولوجيات المتوفرة في الجامعات، ومراكز البحث العلمي الموجودة بها المكاتب من خلال الشبكة المتوافرة في معظم الجامعات والمراكز البحثية المصرية.

وأشار رئيس الأكاديمية إلى التعاون المصري. الصيني الذي أسفر عن إنشاء المعمل المصري. الصيني المشترك للطاقة المتجددة بجزيرة "قرامان" في محافظة سوهاج، وهو المعمل الأول من نوعه كمركز للبحوث والتطوير والابتكار، وبدأت فكرة تأسيس المعمل بعد توقيع مذكرة تفاهم للتعاون المصري – الصيني أثناء زيارة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي للصين في ديسمبر 2014.

وأوضح أن أكاديمية البحث العلمي – عقب ذلك – وقعت اتفاقا مع وزارة البحث العلمي الصينية في أغسطس 2015، لبدء تنفيذ إنشاء المعمل المشترك وذلك أثناء زيارة وفد مصري برئاسة رئيس الأكاديمية إلى الصين.

2. "عبد الغفار": إستراتيجية مص للعلوم والتكنولوجيا 2030 تهدف إلى مضاعفة إنتاج المعرفة |

23-10-2017

شهد المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء اليوم الإثنين، فعاليات الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا، التابعة للاتحاد الإفريقي، والمنعقد خلال الفترة من 21 –23 أكتوبر الجاري. حضر الاجتماع، الدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ورئيس اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا التابعة للاتحاد الإفريقي، والدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، والمهندس ياسر القاضي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويهدف الاجتماع إلى إقرار ما تم الوصول إليه باللجان الفنية للتعليم والبحث العلمي والابتكار على مدار اليومين الماضيين.

وفي كلمته، قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي، إنه بعد عامين من الذكرى الذهبية للوحدة الإفريقية التي تأسست في أديس أبابا في عام 1963، ندرك أكثر التحديات التي تواجهها إفريقيا التي تتدرج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والفقر وسوء استخدام الموارد البيئية وفي مجالات أخرى، مشيرًا إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار هما المصدر الرئيسي للعمل من أجل التنمية المستدامة للقارة، وإعادة توجيه قدرات إفريقيا ومواردها لخو بناء إفريقيا التي نريدها .

وأشار عبد الغفار إلى أن لإفريقيا إستراتيجيتين جديدتين هما: إستراتيجية التعليم لإفريقيا (2016–2025)، والإستراتيجية القارية الجديدة للتعليم والتدريب المهني والتكنولوجي لتعزيز قدرات الخريجين من الشباب في المجال التقني، مشيرًا إلى أن الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر القمة لرؤساء

الدول وحكومات في الاتحاد الإفريقي في يونيو 2014، اعتمدت على إستراتيجية مدتها 10 سنوات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار للقارة.

وأضاف الوزير، أن إستراتيجية مصر للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030 تتميز برؤية التنمية التي تعتمد على أجيال قادرة على إنتاج واستخدام المعرفة، وكذلك بيئة تمكينية لنظام العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين قدراته على إنتاج المعرفة بكفاءة وفعالية، وزيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ورفع مستوى حياة الإنسان، مؤكدًا أن هدفنا الإستراتيجي هو مضاعفة إنتاج المعرفة ومساعدة المؤسسات الأخرى على تحقيق 80% من المواد الغذائية الكافية، و50% على الأقل من المنتجات المصنعة المحلية.

وأشار عبدالغفار، إلى أن الدولة تشجع الابتكار والإبداع في العلوم والتكنولوجيا وتحسين رأس المال البشري وتعزيز الكفاءات التقنية وتمكين عقلية المبادرة من خلال تشجيع الطلاب والخريجين والعلماء.

وأوضح الوزير، أن رؤية مصر 2030 ترتبط ارتباطا وثيقًا بالرؤية الإفريقية لعام 2063، والتي تتضمن نقلة نوعية من خلال إستراتيجيات النمو الشامل وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج الزراعي والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم والمأوى والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى الاستثمارات في الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

19. الاستراتيجية التاسعة عشر

استراتيجية التجارة الإلكترونية[101]

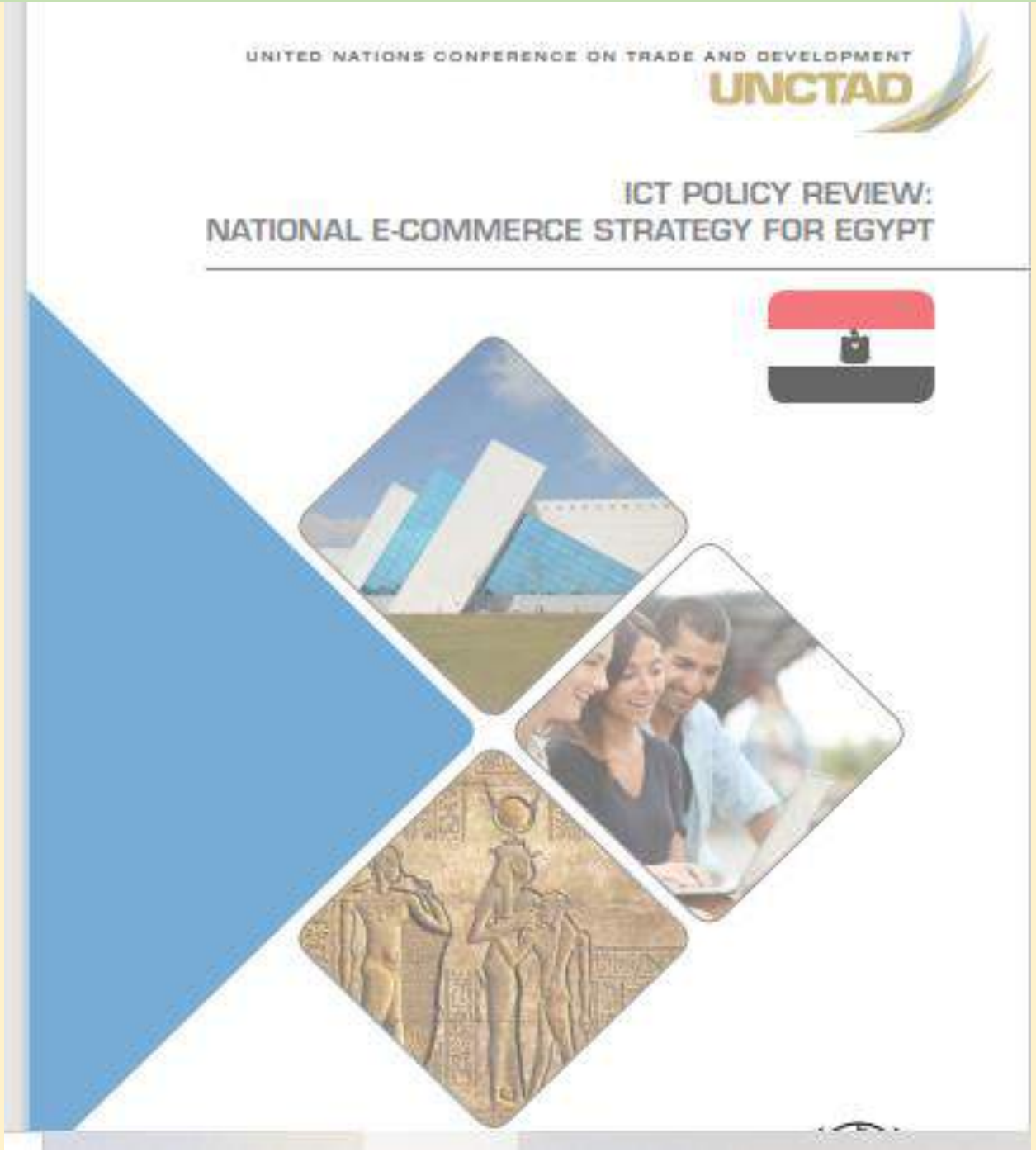

[101] https://www.mcit.gov.eg/ar/Publication/Publication_Summary/3098476

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في ديسمبر 2017، بالتعاون مع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الشريك الرئيسي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية لمصر. وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من التوصيات التي تدعم سياسات اتخاذ القرار في الجوانب الرئيسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية، وتسهم في مواجهة التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في مصر.

وتتخذ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع العديد من الوزارات والجهات الحكومية العديد من الخطوات الهامة فى سبيل تنفيذ استراتيجية التجارة الإليكترونية التي تم إطلاقها خلال فعاليات المؤتمر والمعرض الدولي للاتصالات فى ديسمبر الماضي حيث تتضمن الاستراتيجية 6 بنود رئيسية.

وتعد الإستراتيجية نتاج مشروع مشترك بين وزارة الاتصالات والأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أنكتاد"، وشركة ماستر كارد العالمية، وبالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة؛ وشارك فى إعدادها خبراء من البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للبريد، ومركز التجارة العالمي، ومنظمة اليونيسكو، واستشاريون من شركات عالمية، وتهدف الاستراتيجية إلى جعل مصر دولة رائدة فى هذا المجال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويقدم اليوم السابع تفاصيل الاستراتيجية وابرز البنود الخاصة بتنفيذها .

ومن أهم ملامح الاستراتيجية:

مصادر التمويل

تقوم الوزارة حالياً بالتنسيق مع وزارة الخارجية لبحث إمكانية تمويل الاستراتيجية من مؤسسات التمويل الدولية وإنشاء وحدة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

البنية التشريعية

تضم عددا من القوانين لحماية المستهلك، والتوقيع الإلكتروني، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات الذى صدق عليه رئيس الجمهورية خلال الشهر الجاري، بالإضافة إلى قانون حماية البيانات الشخصية الذى وافق عليه مجلس الوزراء خلال الأسابيع الماضية ومن المقرر مناقشته فى البرلمان خلال الفترة المقبلة إضافة الى أهمية البدء فى إعداد قانون للتجارة الإلكترونية.

دعم الإبداع وتنمية الصناعات الحرفية

وتتضمن الإستراتيجية دعم الابداع وشباب المبدعين فى مجال التجارة الالكترونية، ورعاية الأفكار الابداعية فى المراحل المختلفة لتحويل هذه الأفكار إلى مشروعات تجريبية ثم احتضانها حتى تنمو وتصبح شركات ناجحة فى هذا المجال، كما تقوم الوزارة بتهيئة بيئة تنظيمية وتشريعية مواتية تساعد هذه الشركات على الدخول فى أسواق إقليمية وعالمية وتؤهلهم للمنافسة على المستويات المختلفة.

كما تتضمن تنمية الصناعات الحرفية، والدخول إلى أسواق إقليمية وعالمية، وخلق فرص عمل للشباب، وتنمية التجارة الداخلية، وزيادة صادرات المنتجات المصرية، وتنمية الصناعات الحرفية، والدخول إلى أسواق إقليمية وعالمية بما يترتب عليه زيادة ونمو حجم التجارة الالكترونية فى الاقتصاد القومي.

تمكين الشباب والشركات الصغيرة . . . وتحقيق الشمول المالي

و تم التخطيط لعدد من المشروعات، لتنمية التجارة الإلكترونية فى مصر، تشمل إنشاء مركز لخدمات التجارة الإلكترونية، وسوق خدمات إلكترونية، وتدشين مبادرة لدفع استخدام التجارة الإلكترونية فى المناطق الريفية والمحرومة، وتمكين الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل فى مجال التجارة الإلكترونية، ومبادرة المدفوعات الإلكترونية، والمساهمة فى تحقيق الشمول المالي،

ومنصة لتسوية النزاعات عبر الإنترنت، ومشروع رائد لمركز الخدمات اللوجستية بالتعاون مع البريد المصري، وقياس التجارة الإلكترونية، والمؤشر السنوي للتجارة الإلكترونية.

تطوير منصة اليكترونية للمنتجات المصرية

تنفيذ المشروعات ذات الأولوية الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية مثل تطوير منصة إلكترونية للمنتجات المصرية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع كافة الشركاء من القطاعين الحكومي والخاص، وبالاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة.

تحفيز قطاع الأعمال غير الرسمي ودمجه فى المنظومة الرسمية

وتعود أهمية الاستراتيجية فى استخدام التجارة الإلكترونية كأداة لتحفيز قطاع الأعمال غير رسمي، ودمجه فى المنظومة الرسمية، ودعم الجدوى الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة فى مواجهة التحديات اليومية فى المجتمع المصري، مثل تكدس المرور والإضرار بالبيئة.

Publications_1532018000_ar_e-Commerce-ؤ

لقراءة استراتيجية التجارة الإلكترونية اضغط علامة

20. الاستراتيجية العشرون

استراتيجية مصر 2030 في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[102]

[102] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(mcit.gov.eg)

مصر الرقمية

يعيش العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولم يعد بإمكان أي دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطوير، بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، أن تحقق ذلك دون أن يكون هذا القطاع أحد ركائزها الأساسية.

وقد بدأت وزارة الاتصالات عملها منذ عام 1999، لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطني. وتسعى الوزارة جاهدة لتحقيق الاقتصاد الرقمي من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للجميع. وتتمثل مهمتها في تمكين تطوير مجتمع قائم على المعرفة، واقتصاد رقمي قوي يعتمد على النفاذ المنصف إلى المعرفة بأسعار معقولة، والتمتع بالحقوق الرقمية، إلى جانب تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية.

وتشمل استراتيجية التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد منها البعد الاقتصادي الذي يسلط الضوء على التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والطاقة والمعرفة. أما البعد الاجتماعي فيسلط الضوء على التعليم والتدريب والصحة والثقافة والعدالة الاجتماعية؛ بينما يركز البعد البيئي على مجال البيئة والتنمية الحضرية.

وتدعم استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2030 تحقيق أهداف رؤية مصر 2030 من خلال بناء مصر الرقمية. وتشمل هذه الأهداف تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وتعزيز الشمول الرقمي، وتحقيق الشمول المالي، وتعزيز بناء القدرات وتشجيع الابتكار، ومحاربة الفساد، وضمان الأمن المعلوماتي، وتعزيز مكانة مصر على المستويين الإقليمي والدولي.

وتمثل مصر الرقمية رؤية وخطة شاملة وتُعد بمثابة حجر الأساس لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي.

ويعتمد بناء مصر الرقمية على ثلاثة محاور أساسية، وهي التحول الرقمي، والمهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي وتعتمد هذه المحاور على أسس هامة، وهي تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير الإطار التشريعي التنظيمي.

https://youtu.be/NtsQoCBZPjg

https://youtu.be/BGWGFT36F8Y

لقراءة أي من خطط الوزارة اضغط على العنوان بجانب الصورة

خطط العمل الاستراتيجية

الحوسبة السحابية

استراتيجية الحوسبة السحابية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ٢٠١٧-٢٠٢١

المسؤولية المجتمعية

استراتيجية المسؤولية المجتمعية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المحتوى الرقمي العربي

الاستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي

البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر

استراتيجية البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

21. الاستراتيجية الحادية والعشرون

نحو "مصر المستقبل"

كتابي عن "مصر المستقبل"

c_مصر-المستقبل-جديد
ompressed (1).pdf

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

دكتور علي السلمي " -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ومما جاء في كتاب "مصر المستقبل"

جاء في ديباجة دستور 2014 ما يلي:

وثورة 25 يناير 30 يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية، بكثافة – المشاركة الشعبية التي قدرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والإيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهي أيضاً فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً. هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماض مازال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها.

واستطردت مقدمة الكتاب....

لقد تمكن المصريون من إسقاط مبارك في الحادي عشر من فبراير 2011 بعد ثمانية عشر يوما من انتفاضهم في الخامس والعشرين من يناير 2011، ولكنهم لم يتمكنوا من إسقاط نظامه، فقد اعتقدوا أن هدف ثورتهم قد تحقق بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل وتحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتَوقُّف مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتَعطُّل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية في أول انتخابات

رئاسية بعد الثورة، ثم كانت ثورة 30 يونيو 2013 التي رحب بها المصريون وساندتها القوات المسلحة تصحيحاً لمسار ثورة 25 يناير 2011 .

وبدأت مرحلة انتقالية [جديدة] تولى فيها رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب رئيس الجمهورية المؤقت وتم تشكيل حكومة جديدة ولجنة الخمسين لإعداد دستور جديد بدلاً من دستور 2012 الذي تم تعطيله بموجب خارطة المستقبل التي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة يوم الثالث من يوليو 2013، ثم جرت انتخابات رئاسية في 2014 انُتخب فيها المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية.

وخلال الفترة من 3 يوليو 2013 يوم عزل محمد مرسي بعد فترة ولاية المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية [يوليو 2013 – يونيو 2014] وخلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي وحتى الآن ومصر في الفترة الرئاسية الثانية له، جرت في 2019 تعديلات على دستور 2014، وإن كانت بعض المواد التي تم تعديلها لم تنفذ بعد [103].

كما تعرضت مصر. وما تزال. لمشكلات وتحديات عصفت بأمن المواطنين واستقرار الوطن، من حرب إرهابية بشعة تشنها جماعة الإخوان الإرهابية وحلفائها من جماعات التكفير والمزودين بأموال وأسلحة وتقنيات للتدمير وإحداث الخراب في سيناء ومحافظات مصر كلها .

وكانت السنوات منذ 2011 في مجملها سنوات عجاف عانى الوطن خلالها من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية غير مستقرة، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

---

[1] ونرفق في نهاية هذا التمهيد نصوص التعديلات التي تمت الموافقة عليها في استفتاء شعبي في إبريل 2019 .

واستمرت مصر طوال تلك السنوات العجاف التي لخصها الرئيس السيسي في أحد المؤتمرات بأن مصر تعاني "العوز" وأنها "فقيرة جداً"،

ومع ذلك فقد تحسن مركز مصر في كثير من المؤشرات العالمية

مصر المستقبل . . .تستمد قوتها الناعمة

صناعة السينما المصرية

معرض القاهرة الدولي للكتاب

1. القوة الناعمة لمصر.. أين كنا وكيف أصبحنا[104]

عززت الدولة المصرية من قوتها الناعمة بالتزامن مع جهودها الإصلاحية المتواصلة في شتى المجالات على مدار ثماني سنوات، من أجل استدامة التنمية وترسيخ قوة عناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تعد القوة الناعمة بمثابة القاطرة لتعزيز دور مصر ومكانتها على الساحة العربية والإقليمية والدولية ومواجهة التحديات، بما يمكنها من طرح ورعاية المبادرات الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، فضلًا عن العمل على تحقيق التقارب مع الشعوب من مختلف الثقافات، بجانب الاستثمار في رأس المال البشري، واستغلال الإرث الثقافي والتاريخي والتقل الإنساني والحضاري للترويج للثقافة والحضارة المصرية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تدعيم مكانة مصر على خريطة الاستثمار والسياحة ويضعها في موقعها الصحيح كقوة مؤثرة في محيطها

[104] القوة الناعمة لمصر.. أين كنا وكيف أصبحنا-الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

الإقليمي بل والعالمي، وهو ما دفع إلى احتلال مصر مواقع متقدمة في مؤشرات التصنيف الدولية، باعتبارها نموذجاً متميزاً في القوة الناعمة.

مؤشر "براند فاينانس"

صنفت مؤسسة "براند فاينانس" مصر كواحدة من أفضل دول العالم أداءً في مؤشر القوة الناعمة، حيث نجحت مصر في الحصول على مكانة متميزة بمؤشرات القوة الناعمة حيث تعني القوة الناعمة قدرة الدولة على التأثير في مختلف الفاعلين الدوليين (الدول – الشركات – المجتمعات – الأشخاص) من خلال الجذب والإقناع بدلاً من اللجوء للإكراه وأدوات القوة التقليدية.

يقيس مؤشر براند فاينانس للقوة الناعمة كلاً من مدى إدراك وتقييم المواطنين والمتخصصين المشاركين بالمؤشر للقوة الناعمة للدولة، ومدى تأثيرها على الساحة العالمية، إلى جانب تقييم تعامل الدولة مع جائحة كورونا، وكذلك تقييم أداء الدولة في 7 ركائز أساسية خاصة بالقوة الناعمة وهي التعليم

والعلوم، والعلاقات الدولية، والتجارة والأعمال، والتراث والثقافة، والترويج الإعلامي والتواصل مع الخارج، والحوكمة، والقيم، علماً بأن مؤسسة "براند فاينانس" هي مؤسسة تعمل في مجال تقديم الاستشارات وتقييم العلامات التجارية لمختلف دول العالم، ومقرها في لندن وتتواجد بأكثر من 20 دولة.

جاءت مصر في طليعة دول العالم التي حققت تقدماً في المؤشر العالمي للقوة الناعمة لعام 2022 بزيادة قدرها 3.3 نقطة مقارنة بعام 2021، حيث احتلت المركز الـ 31 عام 2022 ليصل عدد النقاط إلى 41.6 نقطة، مقابل احتلالها المركز الـ 34 بـ 38.3 نقطة عام 2021، والمركز الـ 38 عام 2020بـ 34.8 نقطة، علماً بأن المؤشر يعتمد على استطلاع رأي أكثر من 100 ألف مشارك من أكثر من 100 دولة لقياس التصورات الخاصة بالقوة الناعمة في 120 دولة بالإضافة لآراء المتخصصين المشاركين بالمؤشر.

تحسن ترتيب مصر في مختلف المؤشرات الفرعية للقوة للناعمة

بالنسبة لمدى إدراك وتقييم المواطنين والمتخصصين المشاركين بمؤشر القوة الناعمة في الدولة، جاء التقييم في مؤشر المعرفة الذي يقيس مدى معرفة المشاركين في المؤشر بالدولة وإمكانية تعظيم قدرات القوة الناعمة بها، حيث سجلت 7.1 نقطة عام 2022، مقابل 6.5 نقطة خلال عامي 2021 و2020 .

فيما يتعلق بالتأثير الذي يقيس مدى تأثير الدولة على الساحة الدولية، سجل 4 نقاط عام 2022، مقارنة بـ 3.8 نقطة عام 2021، و3.6 نقطة عام 2020، فيما يقيس مؤشر السمعة مدى تمتع الدولة بسمعة قوية وإيجابية على مستوى العالم حيث سجل 5.8 نقطة خلال عامي 2021، و2022، مقابل 5.7 نقطة عام 2020 .

بالنسبة لمؤشر مواجهة جائحة كورونا فإنه يقيس معالجة الدولة آثار جائحة كورونا من خلال عدة مقاييس أهمها التعافي الاقتصادي، والرعاية الصحية، وتوفير اللقاحات، وتقديم المساعدات الدولية خلال الجائحة، حيث سجل 3.9 نقطة عام 2022، مقابل 3 نقاط عام 2021 .

على صعيد تقييم أداء الدولة في السبع ركائز الأساسية للقوة الناعمة :

في مؤشر التعليم والعلوم سجلت 3 نقاط في 2022، و2.4 نقطة عام 2021، ونقطتين عام 2020 .

في مؤشر العلاقات الدولية سجلت مصر 3.3 نقطة عام 2022، و2.8 نقطة عام 2021، و2.3 نقطة عام 2020، فضلًا عن تسجيلها بمؤشر التجارة والأعمال 3.5 نقطة عام 2022، و3 نقاط عام 2021، و2.2 نقطة عام 2020، علاوة على تسجيلها بمؤشر الترويج الإعلامي والتواصل مع الخارج 3.2 نقطة عام 2022، و2.5 نقطة عام 2021، و1.8 نقطة عام 2020 .

في مؤشر الحوكمة سجلت مصر 2.2 نقطة عام 2022، مقابل 2.1 نقطة عام 2021، و1.6 نقطة عام 2020، في حين سجلت بمؤشر القيم 3.1 نقطة عام 2022، مقارنةً بـ 2.9 نقطة عام 2021، و2.6 نقطة عام 2020 .

في مؤشر التراث والثقافة سجلت مصر ، 3.9 نقطة عام 2022، و4.4 نقطة عام 2021، و4.5 نقطة عام 2020، كما حصلت مصر للعام الثالث على التوالي على جائزة الدولة ذات التراث الأكثر ثراء في العالم، حسب تقييم المؤشر خلال أعوام 2020 و2021و 2022 .

الجهود الحكومية والنظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر التعليم والعلوم

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها الريادة في مجال التعليم والعلوم، وقوة النظام التعليمي والابتكار والتكنولوجيا وتحققت الانجازات علي النحو التالي :

احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً وأفريقياً من حيث عدد الجامعات المدرجة بتصنيف تايمز البريطاني، بإدراجها 23 جامعة إضافية خلال الـ 8 سنوات الأخيرة، حيث تم إدراج 26 جامعة بالتصنيف عام 2023، مقابل 3 جامعات عام 2016 .

تم تنظيم 30 مؤتمراً علمياً في التخصصات المختلفة واستضافة العديد من الدول الأفريقية والعلماء والباحثين في عام 2022، كما جاءت مصر ضمن أكبر 10 دول في العالم تجري دراسات إكلينيكية خاصة بفيروس كورونا وفقاً لـ Finbold عام 2020، فضلاً عن إدراج 397 من علماء مصر في قائمة جامعة ستانفورد الأمريكية لأفضل 2% من العلماء في العالم.

احتلت مصر المرتبة الأولى على مستوى أفريقيا، في مجال نشر البحوث العلمية في المجلات المفهرسة عالمياً في منصة Scival العالمية عام 2020، فضلاً عن عودة فرع جامعة القاهرة بالخرطوم للعمل، وتجهيز فرع جامعة الإسكندرية بالعاصمة النشادية إنجامينا، ونجوبا في جنوب السودان للعودة وبدء الدراسة.

تم إدراج 78 مؤسسة تعليمية وبحثية مصرية ضمن تصنيف ويبومتريكس الأسباني عام 2023، فضلاً عن تصدر المركز القومي للبحوث قائمة المراكز البحثية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لمؤشر سكيماجو الأسباني، حيث جاءت 3 مراكز بحثية مصرية أخرى ضمن الـ 10 مراكز الأولى عام 2022 .

زاد عدد الطلاب الوافدين بالجامعات والمعاهد المصرية، بنسبة 295.5%، مسجلاً 87 ألف طالب عام 2022، مقابل 22 ألف طالب عام 2014 .

تقدمت مصر وفقاً للتقرير، 14 مركزاً في مؤشر جودة التعليم الصادر عن US News ، واحتلت المركز 37 عام 2022، مقابل المركز 51 عام 2019، فضلاً عن زيادة الكليات والبرامج الحاصلة على الاعتماد والجودة بنسبة 565.2%، وبلغت 306 برامج وكلية عام 2022، مقابل 46 برنامجاً وكلية عام 2014 .

تم إنشاء مؤسسات تعليم أكاديمي دولية على أرض مصر ومنها، الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا المرحلة الثانية، والجامعة الأهلية الفرنسية، وفرع جامعة إسلسكا، والجامعة الألمانية الدولية، وعودة فرع جامعة بيروت العربية للعمل.

تقدمت مصر 10 مراكز في مؤشر الابتكار العالمي واحتلت المركز 89 عام 2022، مقابل المركز 99 عام 2014، كما جاء مركزها 26 في مؤشر سكيماجو للنشر العلمي عام 2021 بعد 37 عام 2014 .

تم إطلاق 7 دورات لمعرض القاهرة الدولي للابتكار منذ 2014 وحتى 2023، فيما زاد عدد الأبحاث العلمية المنشورة دولياً بنسبة 158.7%، حيث بلغ 38.8 ألف بحث عام 2022، مقابل 15 ألف عام 2014 .

بعد ثمانى سنوات من جهود الارتقاء بمجالات قوة مصر الناعمة..
5 من 13
القوة الناعمة لمصر .. أين كنا وكيف أصبحنا
براند فاينانس: مصر من أفضل دول العالم أداءً فى مؤشر القوة الناعمة
الجهود الحكومية والنظرة الدولية فى إطار الارتقاء بمؤشر (التعليم والعلوم)*
تحقيق الريادة فى مجالى التعليم والعلوم
30 مؤتمراً علمياً
تم تنظيمها فى التخصصات المختلفة واستضافة العديد من الدول الأفريقية والعلماء والباحثين فى عام 2022
397
من علماء مصر تم إدراجهم فى قائمة جامعة ستانفورد الأمريكية (لأفضل 2٪ من العلماء فى العالم)
مصر ضمن أكبر 10 دول
فى العالم تجرى دراسات إكلينيكية خاصة بفيروس كورونا وفقاً ل Finbold عام 2020
احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً وأفريقياً من حيث عدد الجامعات المدرجة بتصنيف تايمز البريطانى، حيث استطاعت إدراج 23 جامعة إضافية خلال الـ 8 سنوات الأخيرة
26
3
إدراج 78 مؤسسة تعليمية وبحثية مصرية ضمن تصنيف ويبومتريكس الإسبانى عام 2023
احتلت مصر المرتبة الأولى أفريقيا
فى مجال نشر البحوث العلمية فى المجلات المفهرسة عالمياً فى منصة Scival العالمية عام 2020
تصدر المركز القومى للبحوث قائمة المراكز البحثية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لمؤشر سكيماجو الإسبانى، وجاءت 3 مراكز بحثية مصرية أخرى ضمن الـ10 مراكز الأولى عام 2022
عودة فرع جامعة القاهرة بالخرطوم
للعمل، وتجهيز فرع جامعة الإسكندرية بالعاصمة التشادية انجامينا، وجوبا فى جنوب السودان للعودة وبدء الدراسة
*يعتمد التقييم على بعض المراكز الفرعية منها (الريادة فى مجال التعليم والعلوم - قوة النظام التعليمى - الابتكار والتكنولوجيا)
المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى - Scimago - Times Higher Education - Webometrics -Finbold

بعد ثمانى سنوات من جهود الارتقاء بمجالات قوة مصر الناعمة..
6 من 13
القوة الناعمة لمصر .. أين كنا وكيف أصبحنا
براند فاينانس: مصر من أفضل دول العالم أداءً فى مؤشر القوة الناعمة
الجهود الحكومية والنظرة الدولية فى إطار الارتقاء بمؤشر (التعليم والعلوم)- تابع
نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار
26 ترتيب مصر فى مؤشر سكيماجو للنشر العلمى عام 2021 مقارنة بـ37 عام 2014
تقدمتها مصر 10 مراكز فى مؤشر الابتكار العالمى
2014 المركز 99
2022 المركز 89
إنشاء مؤسسات تعليم أكاديمى دولية على أرض مصر
ومنها (الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا المرحلة الثانية - الجامعة الأهلية الفرنسية - فرع جامعة إيلمينكا - الجامعة الألمانية الدولية - عودة فرع جامعة بيروت العربية للعمل)
قوة النظام التعليمى
295.5% نسبة زيادة عدد الطلاب الوافدين بالجامعات والمعاهد المصرية
2014 ألف طالب 22
2022 87 ألف طالب
إطلاق 7 دورات لمعرض القاهرة الدولى للابتكار
منذ 2014 وحتى 2023
158.7% نسبة زيادة عدد الأبحاث العلمية المنشورة دولياً
2014 ألف بحث 15
2022 38.8 ألف بحث
565.2% نسبة زيادة الكليات والبرامج الحاصلة على الاعتماد والجودة
2014 برنامج وكلية 46
2022 306 برنامج وكلية
US News
14 مركزاً تقدمتها فى مؤشر جودة التعليم الصادر عن US NEWS
2019 المركز 51
2022 المركز 37
المصدر: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى - US News - المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO - scimago

الجهود الحكومية والنظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر العلاقات الدولية

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها التأثير الدبلوماسي للدولة، والعلاقات الطيبة مع دول العالم، والتضامن الدولي من حيث تقديم المساعدات الدولية أثناء الأزمات وجهود الحفاظ على البيئة، جاءت الإنجازات والمساهمات الدولية في هذا الصدد على النحو التالي :

رئاسة مصر لمجموعة الـ77 والصين عام 2018، وتولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي لعام 2019 .

استضافت مصر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ.

تم تقديم المساعدات الطبية والمستلزمات الوقائية لأكثر من 30 دولة إفريقية لمساعدتهم في مجابهة انتشار فيروس كورونا .

تم تقديم الخدمات الطبية لأكثر من 16000 حالة متضررة من السيول بدولة السودان عام 2020 .

تم اختيار القاهرة مقراً لمنظمة منتدى غاز شرق المتوسط بعد توقيع مصر على اتفاقية تأسيس المنتدى عام 2019، علاوة .

تم إعادة انتخاب مصر لعضوية لجنة بناء السلام بالأمم المتحدة لمدة عامين عن الفترة 2023 – 2024 .

تعد مصر هي سابع أكبر مساهم بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

تم اطلاق المبادرة المصرية لإعادة إعمار غزة وتقديم مساعدات بقيمة 500 مليون دولار للقطاع.

بدأت أعمال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عام 2014 لتعزيز جهود مصر بمجال التعاون الدولي، حيث تم بالفعل من خلالها إيفاد العديد من القوافل للدول الصديقة، وتقديم العديد من المعونات المتنوعة. ذكرت UNHCR أن مصر أول فريق دولي يصل إلى سوريا لتقديم الدعم والإغاثة للمتضررين من الزلزال.

الجهود الحكومية والنظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر التجارة والأعمال

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها حجم التبادل التجاري مع دول العالم، وسهولة بدء الأعمال، وامتلاك اقتصاد قوى لديه إمكانات النمو المستقبلية، وبالنسبة لسهولة بدء الأعمال:

زادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي بـ 5.5 نقطة مئوية، حيث بلغت 70.9% عام 2022/2021، مقابل 65.4% عام 2014/2013 .

تقدمت مصر 57 مركزاً في مؤشر بيئة الأعمال، حيث شغلت المركز 38 عام 2021، مقابل المركز 95 عام 2015 .

زاد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 111.9%، حيث بلغت 8.9 مليار دولار عام 2022/2021، مقابل 4.2 مليار دولار عام 2014/2013 .

تحسنت قيمة الصادرات المصرية بزيادة نسبتها 78%، حيث بلغت 50.9 مليار دولار عام 2022/2021، مقابل 28.6 مليار دولار عام 2014/2013 .

زادت أعداد العلامات التجارية الوطنية المقدمة دولياً بنسبة 131.8%، حيث بلغت 51 علامة تجارية عام 2021، مقابل 22 علامة تجارية عام 2014 .

يعد الاقتصاد المصري هو الاقتصاد رقم 33 على مستوى أكبر اقتصادات العالم لعام 2022 بناتج محلى يبلغ 469.1 مليار دولار وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي .

نجحت مصر في تحقيق نمو ايجابي مستوى العالم خلال أزمة كورونا .

توقع البنك الدولي أن تحقق مصر أعلى معدل نمو بين أهم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنهاية 2023 .

الجهود الحكومية والنظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر الترويج الإعلامي والتواصل مع الخارج

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها الترويج الإعلامي والتواصل مع الخارج من خلال وسائل مؤثرة وجديرة بالثقة، وشملت الجهود في هذا الصدد:

تغطية أكثر من 400 قناة تليفزيونية دولية وكبريات الصحف ووسائل الإعلام حدث نقل المومياوات الملكية من المتحف المصري بالتحرير إلى المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط.

ان هناك 63.5 مليون زائر من 28 دولة حول العالم لقناة وزارة الثقافة على اليوتيوب ومتابعة فعاليات مبادرة (خليك في البيت الثقافة بين ايديك).

أن هناك 133 ألف زائر للجولات الافتراضية لمتاحف الفنون التشكيلية على موقع وزارة الثقافة.

إقامة 68 منتدى حوارياً ومنصة تفاعل اجتماعي تهدف التواصل مع المصريين بالخارج بمشاركة 29 مليون متابع ومشارك على صفحات التواصل الاجتماعي للوزارة.

تنفيذ 15 معسكرًا لتعميق الهوية المصرية لأبناء المصريين بالخارج وتعليمهم اللغة العربية ضمن المبادرة الرئاسية (اتكلم عربي).

تم إيفاد وإعارة 1670 إمامًا وقارئًا لدول العالم في مجال الدعوة ونشر الفكر الوسطي المستنير.

اصدار أكثر من 14.5 ألف كتاب من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية تم إهداؤها لمختلف دول العالم.

النظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر الحوكمة

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها الاستقرار السياسي والأمان، احترام القانون وقد جاءت الانجازات علي النحو التالي:

تقدمت مصر 81 مركزاً في مؤشر الأمن والسلامة، الذي يقيس مدى تعرض الدولة وقطاع السياحة وبيئة الأعمال للمخاطر الأمنية، محتلة المركز 55 عام 2021، مقابل المركز 136 عام 2015 .

تقدمت مصر 38 مركزاً في مؤشر الدول الأكثر أماناً، حيث احتلت المركز 65 عام 2021، مقابل المركز 103 عام 2019، علماً بأن المؤشر أضاف في نسخته الحديثة تأثيرات جائحة كورونا، بالإضافة إلى تقدمها 20 مركزاً في مؤشر الأمن والأمان للوافدين، والذي يقيس السلامة الشخصية والأمان كجزء من جودة الحياة، حيث احتلت المركز 42 عام 2022، مقابل المركز 62 عام 2016 .

تحسنت نقاط مصر بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، حيث سجلت 14.6 نقطة عام 2021، مقابل 7.6 نقطة عام 2014، علماً بأن المؤشر يقيس درجة الاستقرار الكافية وغياب مؤشرات العنف والإرهاب.

تصدرت مصر المرتبة الأولى عربياً والسادسة عالمياً في مؤشر القانون والنظام الصادر عن استطلاع رأى تابع لمؤسسة جالوب بعام 2021، والذي يعتمد على استطلاع رأى المواطنين من أكثر من 122 دولة حول العالم على مدار عام 2021.

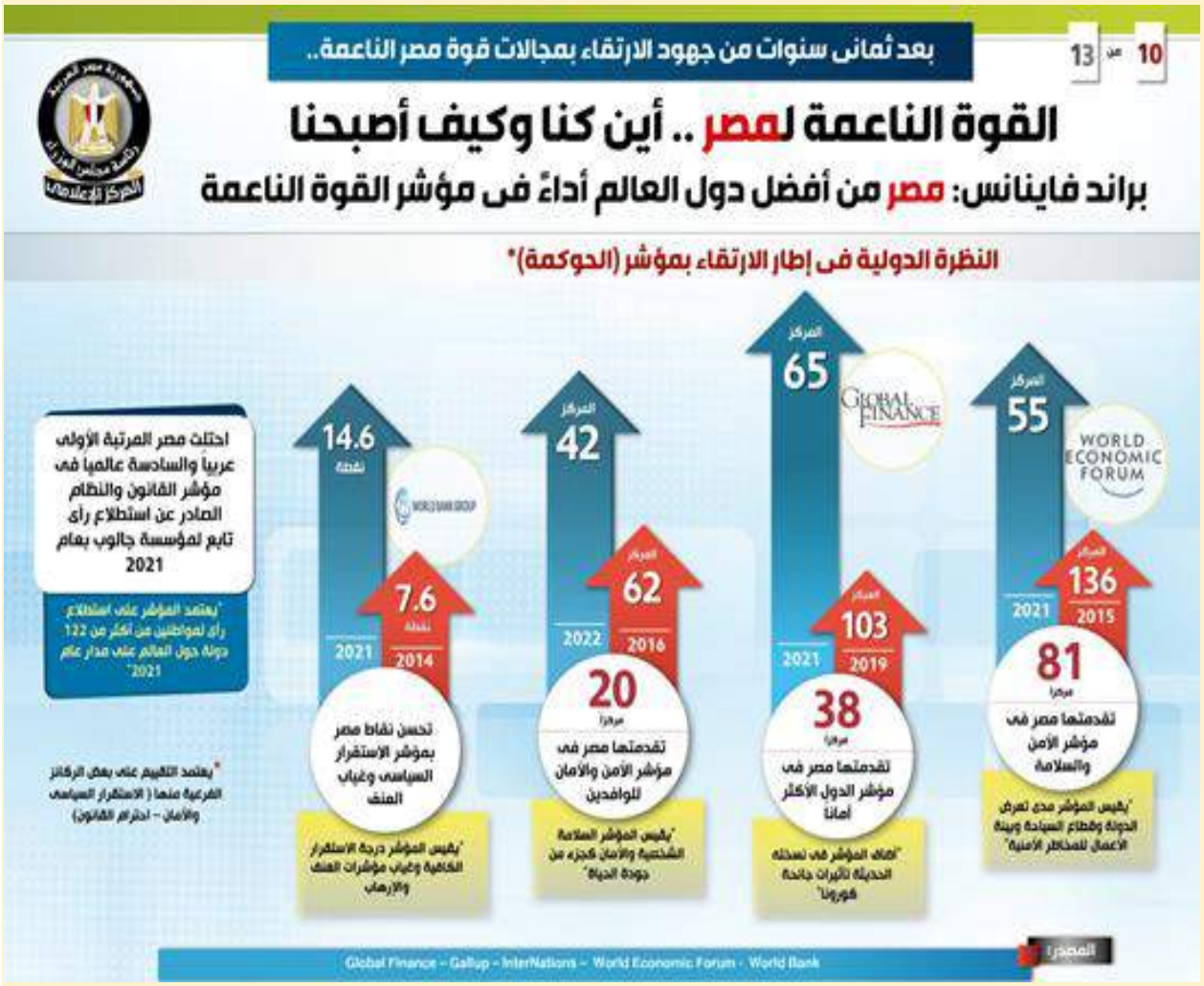

الجهود الحكومية والنظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر القيم

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها مدى توافر القيم الإيجابية لدى أفراد المجتمع وتكللت الجهود بما يلي :

تم تنفيذ 145 ألف نشاط ثقافي في إطار جهود تعزيز القيم الإيجابية، فضلًا عن تنفيذ 3493 نشاطًا متنوعًا لنبذ التطرف الفكري والعنف استفاد منها 4 ملايين مواطن.

تم تنفيذ مشروع أهل مصر الذي يهدف إلى نشر الوعي الثقافي ومجابهة التطرف الفكري ومكافحة ونبذ التطرف والعنف، فضلًا عن افتتاح 35 مركزًا للثقافة الإسلامية. تم إصدار وإتاحة 13 ترجمة لمعاني القرآن الكريم عبر الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف.

تم إقامة 11 مؤتمرًا دوليًا لتعزيز دور مصر الريادي في نشر الفكر الوسطي المستنير. خرجت مصر للعام السادس على التوالي من قائمة الدول المثيرة للقلق وفقًا لتقرير الحريات الدينية الدولية.

احتلت مصر المركز 17 على مستوى العالم في مؤشر الترحيب بالثقافات الأخرى عام 2022، وفقًا لـ Expat Inside .

احتلت مصر المركز 15 على مستوى دول العالم في مؤشر سهولة الإقامة للوافدين عام 2022 وفقًا لذات المؤشر، والذي يعتمد على استطلاع للرأي حول مدى ترحيب أفراد المجتمع بالزائرين ومدى توافر ثقافة الود والاحترام تجاههم.

الجهود الحكومية والنظرة الدولية في إطار الارتقاء بمؤشر التراث والثقافة

يعتمد التقييم على بعض الركائز الفرعية منها تحقيق الريادة في المجالات الثقافية والسياحية والرياضية والتراث الغني، ومدى توافر المعالم السياحية والأثرية التي يمكن زيارتها وجاءت الانجازات علي النحو التالي :

بالنسبة لتحقيق الريادة الثقافية:

تم اختيار القاهرة عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي من قبل منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيكو)، فضلاً عن تسجيل الاحتفالات المرتبطة برحلة العائلة المقدسة على قوائم اليونسكو.

نظمت مص العام الثقافي المصري الصيني عام 2016 .

تم إطلاق العام الثقافي المصري الفرنسي 2019 .

تم إطلاق فعاليات عام التعاون الإنساني المصري الروسي 2021 .

تم تنظيم فعاليات الدورة 21 لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 2018 .

افتتح السيد الرئيس دورة اليوبيل الذهبي لمعرض القاهرة الدولي للكتاب بمشاركة 35 دولة عربية وأجنبية.

انطلقت فعاليات الدورة 54 للمعرض مطلع هذا العام وشارك بها 1074 ناشراً من 53 دولة.

تم إقامة النشاط الثقافي للأكاديمية المصرية للفنون بروما موسم 2021/2020 .

تم تسجيل (السيرة الهلالية – التحطيب – الأراجوز – الممارسات المرتبطة بالنخلة والنسيج اليدوي بالصعيد) على قوائم الصون العاجل للتراث الثقافي غير المادي بمنظمة اليونسكو.

نجحت مصر بالتنسيق مع عدد من الدول العربية في تسجيل الخط العربي.

بالنسبة للتراث الغني والمعالم السياحية الجذابة:

تقدمت مصر 32 مركزاً بمؤشر تنمية السياحة والسفر، حيث احتلت المركز 51 عام 2021، مقابل المركز 83 عام 2015 .

تقدمت مصر 7 مراكز في مؤشر الإرث والذي يقيم عوامل الجذب التاريخية والجغرافية والثقافية، حيث احتلت المركز 6 عام 2022، مقابل المركز 13 عام 2016 .

تم تصنيف مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للسفر إليها في عام 2023 وفقاً لـ CNN Travel .

تم تطوير مواقع مسار العائلة المقدسة والذي يعتبر مصدراً للسياحة الدينية على مستوى العالم.

تم ادراج إدراج المتحف المصري بالتحرير على القائمة التمهيدية لمواقع التراث العالمي، وكذلك استرداد 29150 قطعة أثرية منذ عام 2014 وحتى عام 2022 .

أكتمل تشييد مبنى المتحف المصري الكبير، والذي تبلغ مساحته أكثر من 300 ألف متر مربع، وما حظي به من إشادة المؤسسات الدولية ومن بينها، توقع ستاندرد آند بورز تعافياً كبيراً لقطاع السياحة خلال عام 2023، خاصةً بعد استضافة مصر مؤتمر COP27 ، إلى جانب المتحف الكبير المقرر افتتاحه خلال 2023، بينما أشارت فوربس إلى أنه بمجرد افتتاح المتحف المصري الكبير، سيكون أكبر متحف أثري في العالم، مع أكثر من 100 ألف قطعة أثرية معروضة بما في ذلك كنوز توت عنخ آمون،

تم إقامة فعالية "الأقصر.... طريق الكباش" في نوفمبر 2021 والتي وصفتها أغلب الصحف العالمية بالاحتفالية المبهرة وبأنها أعادت رونق وسحر الأقصر المدينة الجميلة، كما ألقت الضوء على المظاهر الجمالية والحضارية لها بالإضافة إلى إبراز ما بها من مقومات سياحية وأثرية متميزة والترويج لها كأكبر متحف مفتوح في العالم.

بعد ثمانى سنوات من جهود الارتقاء بمجالات قوة مصر الناعمة..
13 من 13
القوة الناعمة لمصر .. أين كنا وكيف أصبحنا
براند فاينانس: مصر من أفضل دول العالم أداءً فى مؤشر القوة الناعمة
الجهود الحكومية والنظرة الدولية فى إطار الارتقاء بمؤشر (التراث والثقافة).. تابع
التراث الفنى والمعالم السياحية الجذابة
29150 قطعة أثرية
تم استردادها منذ عام 2014 وحتى عام 2022
مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للسفر إليها فى عام 2023 وفقاً لـ CNN Travel
WORLD ECONOMIC FORUM
المركز 51
2021
المركز 83
2015
32 مركزاً
تقدمتها مصر بمؤشر تنمية السياحة والسفر
اكتمال تشييد مبنى المتحف المصرى الكبير، والذى تبلغ مساحته أكثر من 300 ألف متر مربع، وقد حظى بإشادة المؤسسات الدولية ومنها:
ستاندرد آند بورز: تتوقع تعافياً كبيراً لقطاع السياحة خلال عام 2023، خاصة بعد استضافة مصر مؤتمر COP27، إلى جانب المتحف الكبير المقرر افتتاحه خلال العام الجارى.
فوربس: بمجرد افتتاح المتحف المصرى الكبير، سيكون أكبر متحف أثرى فى العالم، مع أكثر من 100 ألف قطعة أثرية معروضة بما فى ذلك كنوز توت عنخ آمون
إدراج المتحف المصرى بالتحرير على القائمة التمهيدية لمواقع التراث العالمى
US News
المركز 6
2022
المركز 13
2016
7 مراكز
تقدمتها مصر فى مؤشر الإرث "والذى يقيم عوامل الجذب التاريخية والجغرافية والثقافية"
تطوير مواقع مسار العائلة المقدسة والذى يعتبر مصدراً للسياحة الدينية على مستوى العالم
إقامة فعالية «الأقصر.... طريق الكباش»
فى نوفمبر 2021 والتى وصفتها أغلب الصحف العالمية بالاحتفالية المبهرة وبأنها أعادت رونق وسحر الأقصر المدينة الجميلة، كما أثنت الكثير على المظاهر الجمالية والحضارية لها بالإضافة إلى إبراز ما بها من مقومات سياحية وأثرية متميزة والترويج لها كأكبر متحف مفتوح فى العالم
المصدر: وزارة السياحة والآثار – Forbes – Standard & Poor's – World Economic Forum – US News – CNN Travel – UNESCO

مصر جميلة

2. مصر . . . . مقومات "القوة الناعمة" وسبل الاستفادة منها

https://youtu.be/somCqfW09UU

https://youtu.be/TOWfAvqaQUk

3. مصر على طريق المستقبل

أهم شروط الانتقال الناجح إلى مصر المستقبل

الالتزام بالدستور . .موادة ومقاصده

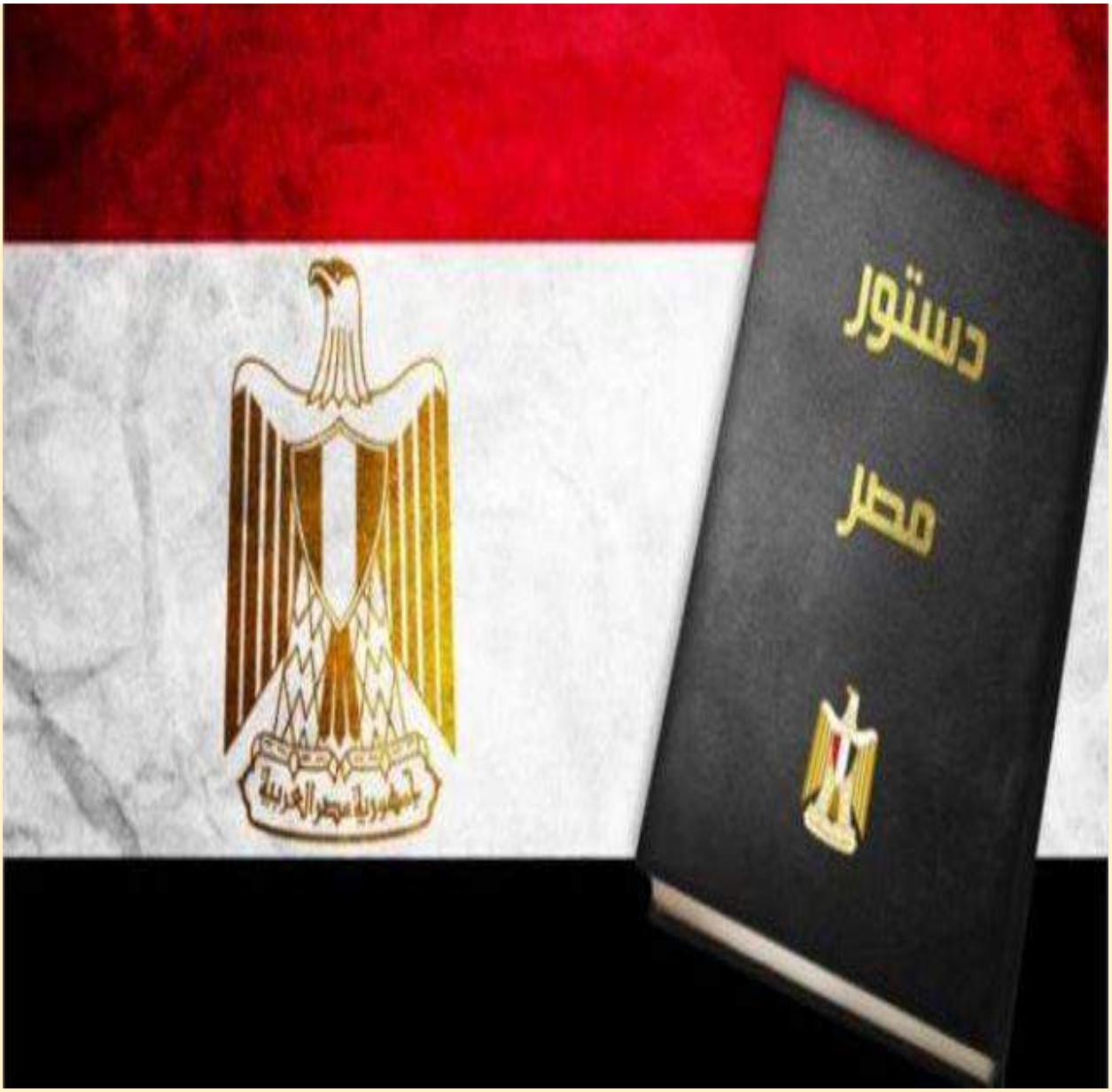

لقراءة الدستور وتحميله اضغط الرابط التالي:

الدستور المصري 2014 وتعديلاته في 2019 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

خلاصة الدستور

10 حقائق عن مصر في مشروع الدستور

1. مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية.

2. مصر عربيـــة.

3. مصر إفريقيـــة.

4. مصر أرض اللـــه.

5. مصر بلد الأبطال مصطفى كامل، أحمد عرابي، سعد زغلول، عبد الناصر.

6. مصر بلد الثورات من اجل الاستقلال الوطني والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. 1952، 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013.

7. مصر دولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد.

8. مصر دولة ديمقراطية حديثـــــة.

9. مصر تؤمن بالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة.

10. مصر تؤكد حق الشعب فى صنع مستقبله، هو وحده مصدر السلطات.

7 مزايا للدستور الجديد

1. يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة، حكومتها مدنية.

2. يغلق الباب أمام أي فساد وأي استبداد، ويعالج ضحايا الإهمال وشهداء الثورة فى زماننا.

3. يرفع الظلم عن شعبنا الذي عانى طويلا.

4. يؤكد أن مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وأن المرجع في ذلك كلمة الدستورية العليا.

5. يتسق مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي شاركنا فى صياغته ووافقنا عليه.

6. يصون حرياتنا، ويحمى الوطن من كل ما يهدد وحدتنا الوطنية.

7. تحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أي تمييز

7 مواد تؤكد سيادة القانون

1. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة. وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات.
2. العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.
3. المتهم بريئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة فى الجنايات. وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء، وفقاً للقانون.
4. التقاضي حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، وتحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا تحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة.
5. حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمان لكفالة حق الدفاع. ويضمن القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم.
6. كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله

أن يتدخل في الدعوي المدنية منضماً إلى المضرور بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون.

7. تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، وتكفل الدولة وسائل تنفيذها على النحو الذي ينظمه القانون. ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين، جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة. وعلى النيابة العامة بناء علي طلب المحكوم له، تحريك الدعوي الجنائية ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم أو المنسب في تعطيله.

71 التزاماً على الدولة في الدستور الجديد

1. تلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه [الأزهر الشريف].
2. تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي.
3. تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.
4. تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.
5. تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.
6. تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الانتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعي.

7. تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابي الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، وأسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم.
8. تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
9. تلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم.
10. تلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي.
11. تلتزم الدولة بمراعاة أهداف التعليم في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.
12. تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
13. تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
14. تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
15. تلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية.
16. تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار.

17. تلتزم بوضع آليات تنفيذ الخطة الشاملة للقضاء على الأمية بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

18. تلتزم الدولة بحماية الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد.

19. تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها.

20. تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية.

21. تلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية.

22. تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال.

23. تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية.

24. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على أمن الفضاء المعلوماتي باعتباره جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي.

25. تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية.

26. تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأي العام.

27. تلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية.

28. تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.

29. تلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة.

30. تلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.

31. تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود.

32. تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا.

33. تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصاديا، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة.

34. تلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، متى توافرت فيه شروط الناخب.

35. تلتزم الدولة بتنقية قاعدة بيانات الناخبين بصورة دورية وفقا للقانون.

36. تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.

37. تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيري لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية.

38. تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

39. تلتزم الدولة بالحفاظ على موارد الدولة الطبيعية وحُسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها.

40. تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي.

41. تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة.

42. تلتزم الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها، والحفاظ عليها بصفتها ممراً مائياً دولياً مملوكاً لها.

43. تلتزم الدولة بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزاً اقتصادياً متميزاً.

44. تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها.

45. تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي فى هذا المجال.

46. تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. وتحظر التعدي عليها، أو تلويثها.

47. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على بيئة صحية سليمة، وحمايتها، وعدم الإضرار بها.

48. تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة.

49. تلتزم الدولة بدعم حق كل مواطن في الثقافة وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز.

50. تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، ورعاية مناطقها، وصيانتها، وترميمها، واسترداد ما استولى عليه منها، وتنظيم التنقيب عنها والإشراف عليه.

51. تلتزم الدولة بالحفاظ على تراث مصر الحضاري والثقافي، المادي والمعنوي، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى، المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية.

52. تلتزم الدولة باحترام حق كل إنسان في الكرامة وحمايتها، وعدم جواز المساس بها.

53. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

54. تلتزم الدولة بأداء التعويض عن الحبس الاحتياطي، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه.

55. تلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

56. تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي.

57. تلتزم الدولة بحماية حق كل إنسان في الحياة الآمنة وتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها.

58. وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقا للقانون.

59. حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها.

60. حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك.

61. تلتزم الدولة بتوفير المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية وإتاحتها للمواطنين بشفافية المعلومات، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة.

62. تلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة.

63. تلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، حيث أن التقاضي حق مصون ومكفول للكافة.

64. تلتزم الشرطة بما يفرضه عليها الدستور والقانون من واجبات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،

65. تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، وتحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك.

66. تلتزم الدولة بإصدار القوانين المنفذة لأحكام هذا الدستور بما يلزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام.

67. تلتزم الدولة بمواجهة الارهاب، بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله باعتباره تهديداً للوطن والمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، وفق برنامج زمني محدد.

68. تلتزم الدولة بضمان تخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به.

69. تلتزم الدولة بتنفيذ النسب المخصصة في الدستور لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي كاملة في موازنة الدولة للسنة المالية 2117/2116.

70. تلتزم الدولة بمد التعليم الالزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2116/ 2117 .

71. وتلتزم الدولة بإصدار القوانين المنفذة لأحكام هذا الدستور.

35 مسئولية تكفلها الدولة بنص الدستور

1. تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا فى المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون.
2. كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها .
3. تكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.
4. العمل حق، وواجب، وشرف تكفله الدولة.
5. تكفل الدولة سبل التقاضى الجماعي.
6. تكفل الدولة حقوق شاغلي الوظائف العامة وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب.
7. تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي.
8. تكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل.
9. تكفل الدولة مجانية التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية.

10. تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي.
11. تكفل الدولة مجانية التعليم الجامعي فى جامعات الدولة ومعاهدها .
12. تكفل الدولة تنمية كفاءات المعلمين العلمية ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية المعلمين، وكذا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
13. تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته.
14. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمي.
15. تكفل الدولة إزالة ما يقع على نهر النيل من تعديات.
16. تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان.
17. تكفل الدولة حق كل مواطن في الثقافة.
18. تكفل الدولة حق كل مواطن في الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية.
19. تكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات.
20. تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والأمن والصحي، بما تحفظ الكرامة الإنسانية وتحقق العدالة الاجتماعية.
21. تكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذ خطة الإسكان، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان.

22. تكفل الدولة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات خلال مدة زمنية محددة.

23. تكفل الدولة السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.

24. تكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

25. تكفل الدولة رعاية الشباب والنشئ، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

26. تكفل نزاهة عملية الانتخاب أو الاستفتاء وحيادها.

27. تكفل الدولة للمتهم محاكمة قانونية عادلة، له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه.

28. تكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه اعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوي المدنية منضماً.

29. تكفل الدولة وسائل تنفيذ الأحكام التي تصدر وتنفذ باسم الشعب.

30. تكفل الدولة دعم اللامركزية الادارية والمالية والاقتصادية.

31. تكفل الدولة توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معاونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية.

32. تكفل الشرطة للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام العام، والآداب العامة.

33. تكفل الدولة أداء أعضاء هيئة الشرطة لواجباتهم.

34. تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى.

35. تكفل الدولة توفير الامكانيات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الاحكام الصادرة في الجنايات، وذلك خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور.

47 حق وحرية وواجب نص عليهم الدستور

1. الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها.
2. حظر التعذيب بجميع صوره وأشكاله باعتباره جريمة لا تسقط بالتقادم.
3. المساواة بين المواطنون لدى القانون، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة،
4. لا تمييز بين المواطنين بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر.
5. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز،
6. الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس،
7. فيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يُبلغ فوراً كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، وتحاط بحقوقه كتابة، ويُمكَّن من الاتصال بذويه ومحاميه فورا، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته. ولا يبدأ التحقيق معه إلا فى حضور محاميه، فإن لم يكن له محام، نُدب له محام، مع توفير المساعدة اللازمة لذوى الإعاقة، وفقاً للإجراءات المقررة فى

القانون.ولكل من تقيد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء، والفصل فيه خلال أسبوع من ذلك الإجراء، وإلا وجب الإفراج عنه فوراً.وينظم القانون أحكام الحبس الاحتياطي، ومدته، وأسبابه، وحالات استحقاق التعويض الذى تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطي، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه.وفى جميع الأحوال لا تجوز محاكمة المتهم فى الجرائم التي تجوز الحبس فيها إلا بحضور محام موكل أو مُنتدب.

8. كل من يقبض عليه، أو تحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته بما تحفظ عليه كرامته، ولا تجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا فى أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقا للقانون. وللمتهم حق الصمت. وكل قول يثبت أنه صدر من مُحتجز تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه.

10. السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، وتحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر.

11. للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا تجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك.

12. للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة لا تجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب، تحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله فى

الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية التي ينص عليها ، وتجب تنبيه من فى المنازل عند دخولها أو تفتيشها ، واطلاعهم على الأمر الصادر فى هذا الشأن.

13. الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها ، ولكل مقيم على أراضيها.

14. لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. وتحظر الاتجار بأعضائه، ولا تجوز إجراء أية تجربة طبية، أو علمية عليه بغير رضاه الحر الموثق، ووفقا للأسس المستقرة فى مجال العلوم الطبية، على النحو الذي ينظمه القانون.

15. التبرع بالأنسجة والأعضاء هبة للحياة، ولكل إنسان الحق فى التبرع بأعضاء جسده أثناء حياته أو بعد مماته بموجب موافقة أو وصية موثقة، وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقا للقانون.

16. حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة. ولا تجوز إبعاد أي مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه. ولا يكون منعه من مغادرة إقليم الدولة، أو فرض الإقامة الجبرية عليه، أو حظر الإقامة فى جهة معينة عليه، إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة، وفى الأحوال المبينة فى القانون.

17. تحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.

18. حرية الاعتقاد مطلقة. وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون .

19. حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر.

20. حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها.

21. حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا تجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن فى أعراض الأفراد، فيحدد القانون عقوباتها. وللمحكمة فى هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائي للمضرور من الجريمة، إضافة إلى التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار منها، وذلك كله وفقاً للقانون.

22. المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما تحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون.

23. تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك.

24. حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية.

25. تحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون. وللمحكمة في هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائي للمضرور من الجريمة، إضافة إلى التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار منها، وذلك كله وفقاً للقانون.

26. تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام.

27. للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحًا من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وحق الاجتماع الخاص سلمياً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه.

28. للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري ،أو شبه عسكري. ولا تجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي.

29. للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا تجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها، أو حلها، أو حل مجالس إداراتها ،أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي .وتحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها، أو نشاطها سرياً ،أو ذا طابع عسكري ،أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون .

30. إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم في رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم، وحماية مصالحهم .وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا تجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا تجوز إنشاء أي منها بالهيئات النظامية.

31. ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي، ويكفل استقلالها وتحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقاً لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنية .ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. ولا تجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شئونها، كما لا تجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها.

32. تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والآمن والصحي، بما تحفظ الكرامة الإنسانية وتحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما تحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين وتحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.

33. لكل مواطن الحق فى غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال .

34. يعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق فى اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية، وجدانية، ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم فى المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة، وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري. لكل طفل الحق فى التعليم المبكر فى مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، وتحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما تحظر تشغيله فى الأعمال التي تعرضه للخطر. كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود . ولا تجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له

المساعدة القانونية، ويكون احتجازه فى أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل فى كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

35. تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

36. تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعيةً، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة.

37. تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصاديا، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة. وتراعى الدولة فى تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة فى رعاية المسنين.

38. ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة. وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقا للمعايير الدولية، وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية.

39. لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبتها باسم الجماعات إلا للأشخاص الاعتبارية.

40. الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون. والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقًا للقانون .

41. مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي فى الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، وتجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب فى حالات محددة يبينها القانون. وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، متى توافرت فيه شروط الناخب، كما تلتزم بتنقية هذه القاعدة بصورة دورية وفقا للقانون. وتضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، وتحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية فى الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية.

42. تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم فى تنمية الوطن. وينظم القانون مشاركتهم فى الانتخابات والاستفتاءات، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم، دون التقيد فى ذلك بأحكام الاقتراع والفرز وإعلان النتائج المقررة بهذا الدستور، وذلك كله مع توفير الضمانات التي تكفل نزاهة عملية الانتخاب أو الاستفتاء وحيادها.

43. تُحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الاتجار فى البشر، وتجرم القانون كل ذلك.

44. تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيري لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية وغيرها ، وتضمن استقلاله، وتدار شئونه وفقا لشروط الواقف، وينظم القانون ذلك.

45. للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقًا للقانون.

46. الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا. ولا تجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها.

47. تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

9 موضوعات تعمل الدولة على تنفيذها بنص الدستور

1. تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبا فى المجالس النيابية.
2. تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة.
3. تعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح.
4. تعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية، وزيادة قيمتها المضافة وفقاً للجدوى الاقتصادية.
5. تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.
6. تعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل فى كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.
7. تعمل الدولة علي وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات.
8. تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلًا ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور.

9. تعمل الدولة علي تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور.

3 موضوعات تضمنها الدولة بنص الدستور

1. تضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشـات.
2. تضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات، والانتخابات، وحيدتها ونزاهتها .
3. تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به.

3 أمور تكفلها الدولة للشباب

1. تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.
2. تعمل الدولة علي تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي تحدده القانون.
3. على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة.

5 أمور تكفلها الدولة للمرأة

1. تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.
2. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبا فى المجالس النيابية، على النحو الذي تحدده القانون.
3. كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.
4. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.
5. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.

8 أمور تكفلها الدولة للعمال

1. تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلًا ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور.
2. تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الانتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعي، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، وتحفظ فصلهم تعسفيا .
3. تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة
4. يكفل النظام الضريبي تشجيع الانشطة الاقتصادية كثيفة العمالة،

5. يكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين فى المائة من عدد الأعضاء المنتخبين،
6. يكون تمثيل العمال فى مجالس إدارات شركات قطاع الاعمال العام وفقا للقانون.
7. ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد .
8. تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون.

6 أمور تلتزم بها للفلاحين

1. تعمل الدولة علي تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور.
2. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة.
3. تلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية.
4. تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين.
5. ينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين فى المائة فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية.
6. على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الاعاقة.

3 أمور تكفلها الدولة للمسيحيين

1. تعمل الدولة علي تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلًا ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون.
2. مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية.
3. يصدر مجلس النواب فى اول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية.

3 نصوص تتعلق بذوي الإعاقة

1. تعمل الدولة علي تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوي الاعاقة تمثيلًا ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون.
2. على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوي الاعاقة.
3. كل من يقبض عليه، أو تحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا فى أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقا للقانون.

17 محظور نص عليها مشروع الدستور

1. تحظر التعدي على حرمة أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات.
2. تحظر التعدي على نهار مصر وشواطئها وخيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها.
3. تحظر إهداء أو مبادلة الآثار.
4. تحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته في السجون وأماكن الاحتجاز.
5. تحظر الإتجار بأعضاء الإنسان.
6. تحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.
7. تحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية، أو مصادرتها، أو وقفها، أو إغلاقها.
8. تحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها، أو نشاطها سرياً، أو ذا طابع عسكري، أو شبه عسكري.
9. تحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي.
10. تحظر تشغيل الطفل في الأعمال التي تعرضه للخطر.
11. تحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية.
12. تحظر المحاكم الاستثنائية.

13. تحظر على أي فرد، أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية.

14. تحظر على رؤساء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية والأجهزة ما يُحظر على الوزراء.

15. تحظر فصل العمال تعسفياً.

16. تحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا تحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة.

17. تحظر في غير حالات التلبس القبض علي المحامي أو احتجازه اثناء مباشرته حق الدفاع.

وجود دستور للوطن مهم . . والأهم احترامه وتفعيله !!!!!

خاتمـــة

https://youtu.be/a5WK3SDmsJI

https://youtu.be/k_73M5pnVXQ

عرضنا في هذا الكتاب لمجموعة من "الاستراتيجيات الوطنية"

أُطلقت في أوقات مختلفة بدأت كلها منذ الولاية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو 2014 .

والاستراتيجيات التي تم عرضها هي:

1. رؤية التنمية المستدامة 2020-30
2. المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية 2052
3. وثيقة سياسات الملكية
4. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
5. الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
6. استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن المائي المصري
7. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي
8. الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030
9. الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050
10. الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة
11. الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني
12. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
13. الاستراتيجية الوطنية للشباب
14. الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع النقل
15. الاستراتيجية الشاملة لتطوير صناعة الغزل والنسيج
16. الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي
17. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني
18. الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030
19. استراتيجية التجارة الإلكترونية
20. استراتيجية مصر 2030 في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ولنا على تلك "الاستراتيجيات الوطنية" الملاحظات الأساسية التالية:

1. بقدر المعلومات المتاحة، لا أعتقد أن تلك المجموعة من "الاستراتيجيات الوطنية" قد تمت مناقشتها في اللجان المختصة بمجلس النواب.
2. أعتقد كذلك أن "الاستراتيجيات الوطنية" لم تجر بشأنها حوار مجتمعي سوى في حالة "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، ولا أعتقد كذلك أن تلك "الاستراتيجيات الوطنية" مدرجة في أجندة "الحوار الوطني" الذي بدأ في يوليو 2022 [والمستمر حتى الآن يونيو 2023] وغير المعروف تاريخ انتهائه!
3. تؤكد جميع تلك "الاستراتيجيات الوطنية" أنها نبعت من "رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030" التي أطلقت في فبراير 2016، رغم أن هناك "استراتيجيات وطنية" صدرت قبلها مثل "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" التي أطلقت النسخة الأولى منها في 2014 لتمتد إلى 2018 !في حين صدرت الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مايو 2022 لتمتد حتى 2050، كذلك أطلقت "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" في سبتمبر 2021 لتمتد حتى 2026 !وبالنسبة " للاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني" فقد صدرت في 2021 لتمتد إلى 2030 . وصدرت "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة" في أكتوبر 2019 لتمتد حتى 2030 !
4. أن أغلب تلك "الاستراتيجيات الوطنية" غير موجودة على مواقع الوزارات المصدرة لها، ولا يوجد سبيل رسمي موثق للتعرف عليها سوى أحاديث الوزراء الذين أصدروها

وأخبار الصحف ووسائل الإعلام التي تحررها إعلاميين في الغالب غير مختصين في موضوع الاستراتيجية التي يكتبون عنها !

5. تتفاوت مدد تلك "الاستراتيجيات الوطنية" فمنها تصدر لمدة أربع سنوات، ويصدر غيرها لمدة خمس سنوات أو أكثر.
6. يندر وجود تقارير دورية منظمة لمتابعة تنفيذ تلك "الاستراتيجيات الوطنية" ولا يصدر عن الوزارات المصدرة لها تقارير منظمة لتقييم مدى تحقق الأهداف التي كانت تلك الاستراتيجيات تروج لها .
7. نقترح لتأكيد فاعلية تلك "الاستراتيجيات الوطنية" أن يعهد إلى وزارة "التخطيط والتنمية الاقتصادية والإصلاح الإداري" المهام التالية:

- إصدار " دليل بمنهجية وشروط إصدار استراتيجية وطنية" في أي مجال، مع مراعاة خصوصية كل وزارة أو هيئة بإفراد جزء خاص بكل منها في الدليل.
- مراجعة جميع "الاستراتيجيات الوطنية" القائمة وإعداد تقرير خاص بكل منها يبين مدى اتفاقها مع "دليل الاستراتيجيات الوطنية" ومواطن عدم الالتزام به، وإبلاغ الجهات المصدرة للاستراتيجيات بتلك التقارير وطلب مراجعة وتحديث الاستراتيجيات بما يتفق والدليل، وتحديد الموعد الواجب تسليم الاستراتيجيات المطورة والمحدثة إلى وزارة التخطيط.

- يراعى أن يشمل الدليل المقترح علاج الملاحظات التي أوردناها بشأن الاستراتيجيات الوطنية التي تم إصدارها .
- إبلاغ رئاسة مجلس الوزراء بهذه الخطوة ومدى استجابة الوزارات والهيئات العامة والتزامها بعملية التطوير والتحديث في الموعد المقرر.
- دعوة جميع الوزارات والهيئات الحكومية التي تعتزم إصدار استراتيجيات الوطنية في مجال اختصاصها إلى الالتزام بالدليل المقترح.

وفي هذا المجال نحن نثمن الخطوة التي قامت بها وزارة التخطيط والتي تم الإشارة إليها في المقال التالي:

التخطيط تعقد ورشة عمل بعنوان نهج حكومي شامل نحو تنفيذ رؤية مصر 2030[105]

الجمعة 9 يونيو 2023

عقدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورشة تدريبية على مدار 4 أيام، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن مشروع دعم الحوكمة العامة والاقتصادية في مصر، بعنوان "نهج حكومي شامل نحو تنفيذ رؤية مصر 2030."

حضر اليوم الأول ممثلي القطاعات والوحدات داخل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وكان اليوم الثاني مخصص لممثلي عدد من الوزارات والجهات بحضور أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

[105] التخطيط تعقد ورشة عمل بعنوان نهج حكومي شامل نحو تنفيذ رؤية مصر 2030 – بوابة الشروق (shorouknews.com)

وافتتح الورشة منى عصام، مساعد وزيرة التخطيط لشئون التنمية المستدامة، بحضور ممثلي القطاعات والوحدات بالوزارة ، وأشارت منى عصام إلى أن تلك الورشة تأتي في إطار مشروع دعم الحوكمة العامة والاقتصادية في مصر، الذي تنفذه منظمة الـ OECD بتمويل من الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تقديم الدعم لمصر فيما يخص تنفيذ ومتابعة تنفيذ رؤية مصر 2030، بما يعني أهمية تحقيق الاتساق الفعلي بين رؤية مصر 2030، وجميع الاستراتيجيات والخطط المحلية والقطاعية الأخرى على كل المستويات وعلى المدى الطويل والمتوسط والقصير.

أضافت أن الهدف الأساسي من الورشة هو استكمال المناقشات الفنية حول مستويات التخطيط المختلفة في ضوء قانون التخطيط الجديد، إلى جانب أطر تنفيذ ومتابعة وتقييم رؤية مصر 2030، والعمل على تشبيك وتكامل ردود مختلف القطاعات والوحدات المعنية على الاستبيان الذي أعدته منظمة OECD لهدف رسم صورة واضحة حول حوكمة رؤية مصر 2030 وعملية التخطيط السنوي التي تقودها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يُعد هذا الاستبيان أداة لجمع البيانات لدعم مراجعة الحوكمة العامة في مصر.

كما أكدت أن جلسات العمل داخل الورشة تعد فرصة لتبادل وطرح الأفكار والمناقشات حول الآليات والإجراءات القائمة للتخطيط الاستراتيجي وكذلك المتابعة والتقييم في إطار رؤية مصر 2030 حتى نتمكن من تنسيق الجهود والموارد الحالية والمستقبلية والاستفادة منها لضمان تكامل عملية التخطيط والمتابعة، بالإضافة إلى إمكانية تبادل الأفكار والخبرات ودراسات الحالة والنماذج والأدوات والمنهجيات الحالية في المجالات الرئيسية الخاصة بعملية التخطيط الاستراتيجي في دول منظمة الـOECD، مع التركيز على الترتيبات والعمليات والأدوات المؤسسية لضمان التنسيق الاستراتيجي.

وخلال فعاليات اليوم الثاني من ورشة العمل التي حضرها ممثلي وزارات المالية، والبيئة، والتنمية المحلية، والصحة والسكان، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، تم التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الوطنية من أجل تبني منظومة متكاملة للتخطيط التنموي وللمتابعة والتقييم، بالإضافة إلى حوكمة تلك المنظومة بشكل فعال؛ بما يتطلب من الجهات الوطنية العمل معاً على إنشاء إطار مؤسسي قوي يضمن التنسيق والتواصل المستمر والفعال بين جميع الأطراف على كافة المستويات بشكل مؤسسي ودوري.

حيث مثل اليوم الثاني من ورشة العمل فرصة لتبادل الأفكار والخبرات حول كيفية الوصول إلى المعلومات والبيانات الدقيقة المفصلة وتحليلها بما يمكن صانع القرار الاستفادة منها في اتخاذ القرارات وترسيخ التخطيط المبني على الأدلة والمستجيب للنوع، بالإضافة إلى، رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات المستجيبة لاحتياجات المواطن وتقديم خدمات جيدة له.

وخلال الجلسة الختامية لليوم الثاني، أكد احمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أهمية الوصول إلى العديد من التوصيات المحددة والواضحة والتي يمكن تطبيقها في السياق المصري والتي تعمل على تسهيل تنفيذ ومتابعة تنفيذ رؤية مصر 2030، ودعم عملية الحوكمة العامة والاقتصادية، مشيرا إلى إمكانية الاستفادة من أفضل الممارسات لدى الدول الأخرى.

كما أكد كمالي، أهمية تحديد نوع البيانات المطلوبة والمؤشرات ذات الصلة وإمكانية مواءمة تلك البيانات مع بعضها البعض.

وشملت فعاليات اليوم الثالث والرابع من ورشة العمل تدريب لتعزيز التخطيط الاستراتيجي الحكومي الشامل لرؤية مصر 2030 وعملية صنع القرارات ذات الصلة بهدف تعزيز قدرات القطاعات والوحدات

المعنية داخل وزارة التخطيط فيما تخص تمكينها من التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ ومتابعة رؤية مصر 2030 والوقوف على أهمية التنسيق والتواصل الفعال بين مختلف القطاعات والوحدات داخل الوزارة ومع مختلف الوزارات والجهات والهيئات الحكومية لتحقيق الهدف المرجو.

كما تناول التدريب العديد من الأدوات والمنهجيات والنماذج الحالية ذات الصلة بالمجالات الرئيسية لعملية التخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى عرض أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال لهدف المضي قدماً في تحقيق رؤية مصر 2030 والنهوض بمستوى معيشة المواطن المصري.

https://youtu.be/SOIOBNY5iiY

ملاحـــــــــق

1. بالإنفوجراف .. الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز[106]

الخميس، 05 يناير 2023

[106] بالإنفوجراف .. الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز –الهيئة العامة للاستعلامات (sis.gov.eg)

صفحة 3 من 10
المركز الإعلامى
المواطنة: حجر الزاوية فى بناء دولة العدالة.. أين كنا وكيف أصبحنا
الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز
التغير الإيجابى فى الرؤية الدولية لملف المواطنة فى مصر.. تابع
الخارجية الأمريكية
كنا (قبل 2014)
من أهم مشكلات حقوق الإنسان الحالية فى مصر هى التهديدات ضد المرأة المصرية، وزيادة حالات التحرش الجنسى والاعتداءات دون مقاضاة لمرتكبيها أو فرض حماية للنساء
أصبحنا
القائم بأعمال السفير الأمريكى بالقاهرة "نيكول شامبين"
نتعاون مع مصر لبناء مستقبل يتسم بالاستقرار المستدام، وقد ساهم برنامج "مدن آمنة" فى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً ووضع أطر لإصلاح السياسات وتقديم الخدمات وتجريم التحرش الجنسى
اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية
كنا (قبل 2014)
تحد الممارسات الحكومية من الحريات الدينية، وظل احترام السلطات لتلك المسألة ضعيفاً على مدار العام
أصبحنا
مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية "جوني مور"
يستحق السيد الرئيس بالغ التقدير لاهتمامه بمسألة الحريات الدينية، كما أنه يأخذ مسألة التعايش السلمى بين مختلف الطوائف على محمل الجد ويعمل عليها بنفسه
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى
كنا (قبل 2014)
يتعين تعديل دور الفتيات والشابات الحالى خاصة فى المجال العام، حيث إن غيابهن عن هذه الساحة ملحوظ بصورة خطيرة
أصبحنا
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى "رنده أبو الحسن"
جددت مصر التزامها القوى منذ سنوات بترسيخ دور المرأة كشريك فعال ومتساو، لا غنى عنه فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة
كنا (قبل 2014)
أثرت حالة عدم الاستقرار فى مصر سلباً على عناصر المجتمع المصرى خاصة الحقوق والحريات الخاصة بالنساء والأقليات
أصبحنا
وزير الخارجية الأمريكى "أنتونى بلينكن"
نرحب ترحيباً حاراً بإطلاق مصر لاستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، ونعمل سوياً لتحقيق تقدم فى العديد من الأهداف الأخرى مثل حرية الصحافة والتعبير

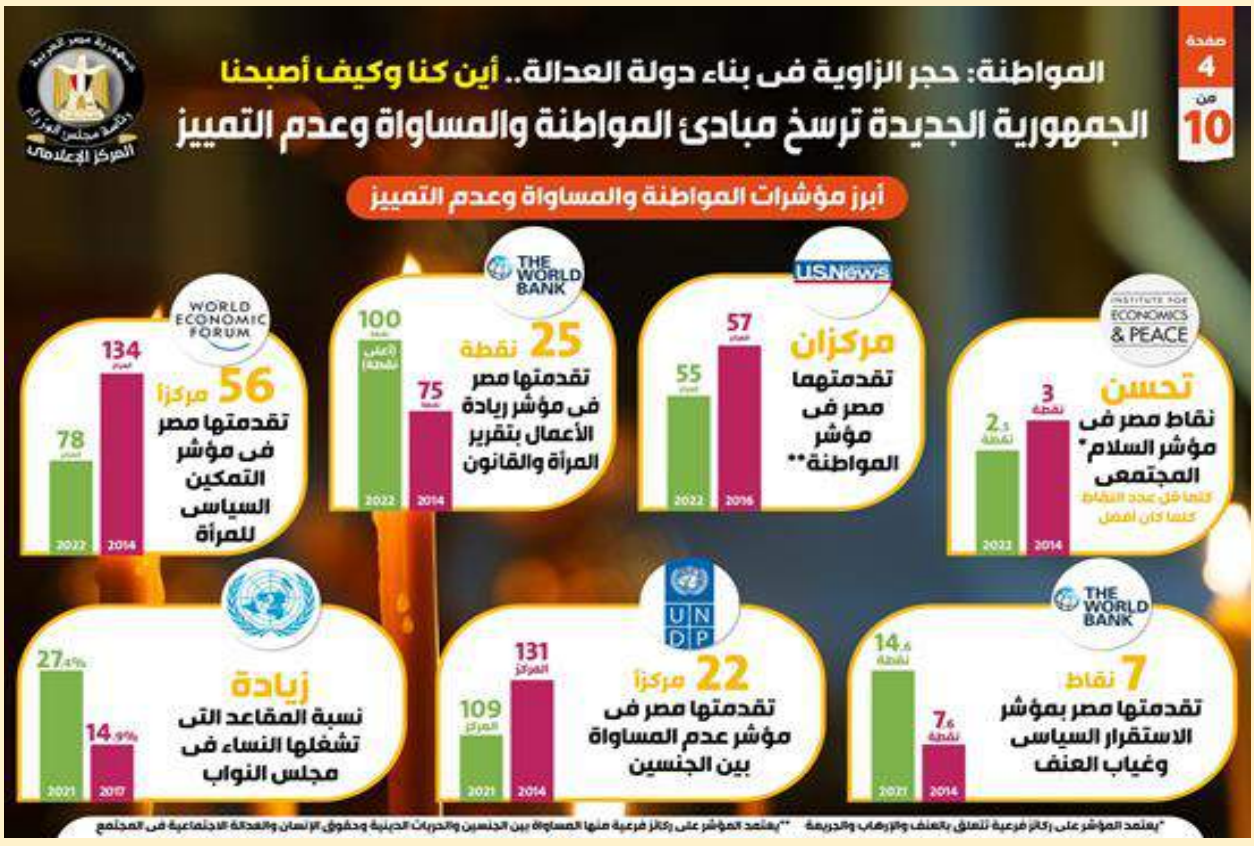
صفحة 4 من 10
المركز الإعلامى
المواطنة: حجر الزاوية فى بناء دولة العدالة.. أين كنا وكيف أصبحنا
الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز
أبرز مؤشرات المواطنة والمساواة وعدم التمييز
INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE
تحسن
نقاط مصر فى مؤشر السلام* المجتمعى
2.5 نقطة
3 نقطة
2022
2014
U.S.News
مركزان
تقدمتهما مصر فى مؤشر المواطنة**
55
57
2022
2016
THE WORLD BANK
25 نقطة
تقدمتها مصر فى مؤشر ريادة الأعمال بتقرير المرأة والقانون
100
75
2022
2014
WORLD ECONOMIC FORUM
56 مركزا
تقدمتها مصر فى مؤشر التمكين السياسى للمرأة
78
134
2022
2014
THE WORLD BANK
7 نقاط
تقدمتها مصر بمؤشر الاستقرار السياسى وغياب العنف
14.6 نقطة
7.6 نقطة
2021
2014
UNDP
22 مركزا
تقدمتها مصر فى مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
109
131
2021
2014
زيادة
نسبة المقاعد التى تشغلها النساء فى مجلس النواب
27.4%
14.9%
2021
2017
*يعتمد المؤشر على ركائز فرعية تتعلق بالعنف والإرهاب والجريمة
**يعتمد المؤشر على ركائز فرعية منها المساواة بين الجنسين والحريات الدينية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية فى المجتمع

صفحة 5 من 10
المواطنة: حجر الزاوية فى بناء دولة العدالة.. أين كنا وكيف أصبحنا
الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز
الدستور المصرى... وثيقة لحفاظ حقوق المواطنين دون تمييز
دستور 2012
تناول دستور 2012 بشكل عام أسس ومبادئ المواطنة من حيث تنظيم الأحوال الشخصية والمساواة فى الحقوق والواجبات العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة وأغفل ذكر حق المرأة فى مساواتها بالرجل فى الحقوق كافة
دستور 2014
3 ممثلين لكنائس المصرية
الثلاث بلجنة الخمسين، بجانب 3 ممثلين للأزهر وممثلة من جانب المجلس القومى للمرأة وممثلة من مجلس الأمومة والطفولة لإعداد الصيغة النهائية للدستور، وقد نص دستور 2014 على المساواة بين المواطنين بشى من التفصيل وتمثل ذلك فى:
المساواة فى الحقوق العامة والواجبات
المادة 3:
مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى لتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية
المادة 4:
السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين
المادة 6:
الجنسية حق لمن يولد لأب مصرى أو لأم مصرية، والاعتراف القانونى به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه
المادة 9:
تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز
المادة 11:
تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور
المادة 53:
المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل ... أو لأى سبب آخر
المادة 64:
حرية الاعتقاد مطلقة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون
المصدر: الدستور المصرى 2014 - 2012

صفحة 6 من 10
المواطنة: حجر الزاوية فى بناء دولة العدالة.. أين كنا وكيف أصبحنا
الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز
الدستور المصرى... وثيقة لحفاظ حقوق المواطنين دون تمييز - تابع
المساواة فى الحقوق السياسية والاقتصادية
المادة 11:
تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً فى المجالس النيابية... كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها
تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً
المادة 74:
للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية بإخطار ينظمه القانون، ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل
المادة 180:
تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات... على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن 35 سنة، وربع العدد للمرأة..... وأن تتضمن تمثيلاً مناسباً للمسيحيين
المادة 102:
المعدلة عام 2019 يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن 450 عضواً، يُنتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع من إجمالى عدد المقاعد
المادة 244:
تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين تمثيلاً ملائماً فى مجلس النواب
المادة 235:
يصدر مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية
المصدر: الدستور المصرى 2014 - التعديلات الدستورية لعام 2019

صفحة 7 من 10
المواطنة: حجر الزاوية فى بناء دولة العدالة.. أين كنا وكيف أصبحنا
الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز
الجمهورية مصر العربية رئاسة مجلس الوزراء المركز الإعلامى
تطبيقا للقانون رقم 80 لسنة 2016 بشأن تنظيم بناء وترميم الكنائس فى إطار تفعيل المادة 235 من الدستور
التوزيع الجغرافى للكنائس والمبانى التى تم تقنين أوضاعها على مستوى الجمهورية منذ مايو 2018 وحتى الآن
45
144
8
150
12
153
15
6
2
41
43
224
17
208
24
122
17
95
38
36
54
29
481
202
358
2
تقنين وتوفيق أوضاع الكنائس
24 قراراً
تم إصدارها من قبل اللجنة المعنية، وذلك منذ مايو 2018 وحتى الآن
2526 كنيسة ومبنى تابعاً تم تقنين أوضاعها
- 1364 كنيسة
- 1162 مبنى
إنشاء الكنائس الجديدة
47 كنيسة
تم إنشاؤها بالمدن الجديدة
38 كنيسة
جار إنشاؤها بالمدن الجديدة
75 كنيسة
تم إحلالها وتجديدها بعد تدميرها فى أحداث العنف الإرهابية عام 2013
المصدر: اللجنة الرئيسية لتقنين أوضاع الكنائس - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

صفحة 8 من 10
المواطنة: حجر الزاوية فى بناء دولة العدالة.. أين كنا وكيف أصبحنا
الجمهورية الجديدة ترسخ مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز
الجمهورية مصر العربية رئاسة مجلس الوزراء المركز الإعلامى
حصاد ثمار الحقوق السياسية والمدنية
إنشاء هيئتى أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية
لأول مرة يجرى إعداد قانون الأحوال الشخصية الموحد للمسيحيين (الأرثوذكس، الإنجيليين، الكاثوليك) مقترح من الثلاث كنائس، وجار إعداده فى وزارة العدل
زيادة تمثيل المسيحيين بمجلس النواب
زيادة تمثيل المسيحيين بمجلس الشيوخ
24 نائبا مسيحيا
مجلس 2022
15 نائبا مسيحيا
مجلس 2012
37 نائبا مسيحيا
مجلس 2022
5 نواب مسيحيين
مجلس 2012
سبتمبر 2020
تم إصدار القانون رقم 190 لسنة 2020 الخاص بإنشائهما بهدف إدارة الأصول والأموال الموقوفة لصالح كل من الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية، فى ضوء وجود تنظيم تشريعى يحكم أمر إدارة الأوقاف واستثمارها بالنسبة لطائفة الأقباط الأرثوذكس
فيبى جرجس
أول سيدة مسيحية تتولى منصب وكيل ثانى للمجلس عام 2020
أمانى عزيز
أول نائبة مسيحية تحصل على منصب وكيل اللجنة الدينية فى تاريخ البرلمان المصرى عام 2015
منال عوض ميخائيل
أول سيدة مسيحية تتولى منصب المحافظ بمحافظة دمياط
فبراير 2022
المستشار بولس فهمى إسكندر يؤدى اليمين الدستورية أمام السيد رئيس الجمهورية لتولى منصبه رئيساً للمحكمة الدستورية العليا فى مصر
2018
لأول مرة شهدت حركة المحافظين تعيين 2 مسيحيين فى منصب المحافظ
المصدر: وزارة العدل - وزارة الدولة لشؤون المجالس النيابية - وزارة التنمية المحلية

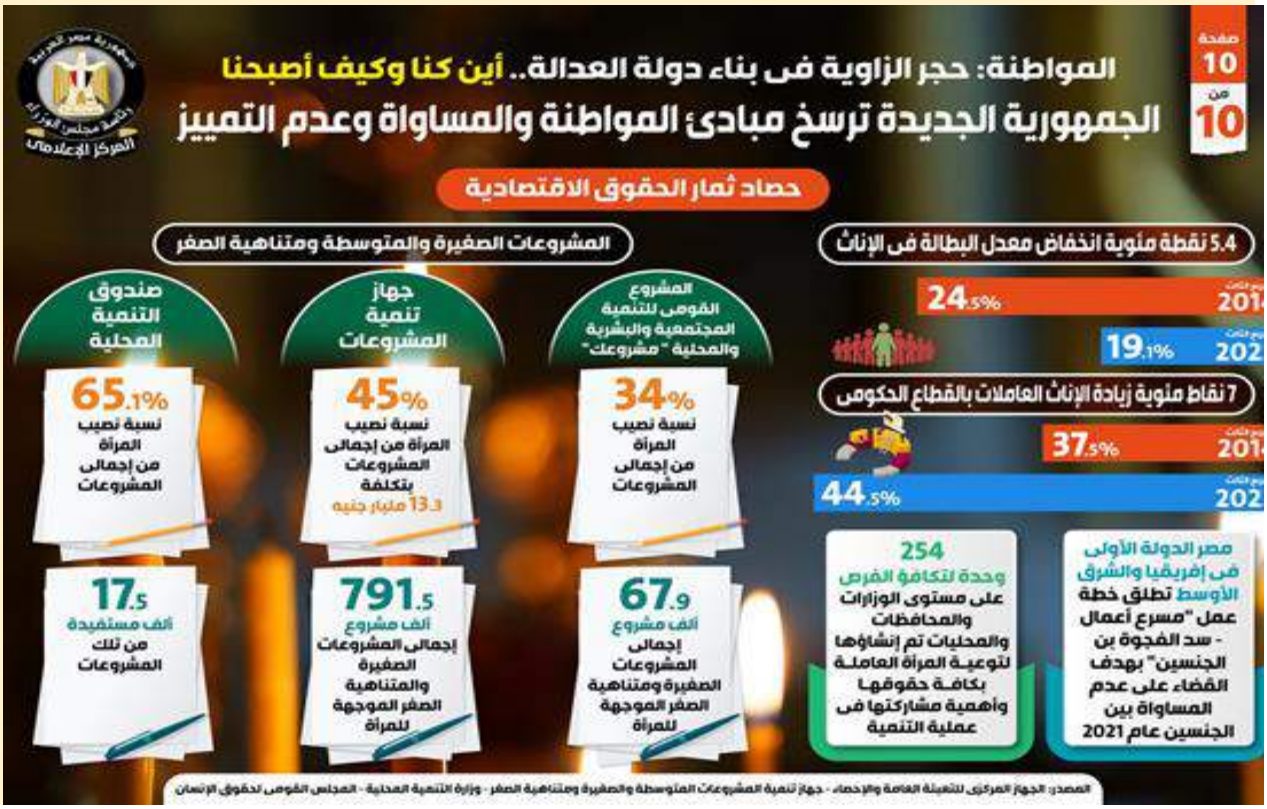

جميع الحقوق محفوظة الهيئة العامة للاستعلامات

2. بالإنفوجراف.. مصر تعزز من جهود التصدي للتغير المناخي وتحقيق استدامة الطاقة[107]

الأحد، 06 نوفمبر 2022

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ، السبت 5-11-2022، تقريرا تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على خطط مصر لتعزيز جهود التصدي للتغير المناخي وتحقيق استدامة الطاقة، في ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27.

[107] بالإنفوجراف.. مصر تعزز من جهود التصدي للتغير المناخي وتحقيق استدامة الطاقة-الهيئة العامة للاستعلامات (sis.gov.eg)

3 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر بيئة جاذبة للاستثمار فى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة
أبرز الاتفاقيات ومذكرات التفاهم فى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة
شركة أكوا باور السعودية "مستهدف"
إجراء القياسات الخاصة بمشروع طاقة الرياح الذى ترغب شركة أكوا باور تنفيذه فى مصر، بقدرة 10 جيجاوات
مجموعة النويس الإماراتية
شراء الطاقة من مشروع محطة طاقة شمسية بمنطقة كوم أمبو بأسوان بقدرة 500 م.وات
مجموعة النويس الإماراتية
شراء الطاقة من محطة طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس بقدرة 500 م.وات
شركة ليكيلا الإنجليزية
شراء الطاقة من مزرعة الرياح بمنطقة خليج السويس بقدرة 250 م.وات
البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية
نحو 1.3 مليار دولار لتعزيز عمليات التحول الأخضر والتخلص من محطات الطاقة القديمة والمساهمة فى مشروع جديد لطاقة الرياح والطاقة الشمسية
شركة أكوا باور السعودية والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية بالمشاركة مع جهات التمويل الدولية
114 مليون دولار لتطوير محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية، والتى ستضيف طاقة توليد 200 ميجاوات
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة- البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية

4 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مشروعات إنتاج الوقود الأخضر
الهدف
إقامة منشآت ومجمعات صناعية لإنتاج الوقود الأخضر واستخدامه فى أغراض تموين السفن أو التصدير للأسواق الخارجية
16 مذكرة تفاهم جديدة
لمشروعات تم توقيعها داخل المنطقة الصناعية فى العين السخنة ومنطقة شرق بورسعيد
استثمارات متوقعة
أكثر من 20 مليار دولار
أبرز مذكرات التفاهم
شركة سكاتك النرويجية
من مليون إلى 3 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء مستهدف إنتاجها
مجموعة ACME الهندية
2.2 مليون طن سنوياً وقود أخضر مستهدف إنتاجه
شركة "FFI Fortescue Future Industries" الأسترالية
أكثر من 2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء مستهدف إنتاجها
شركة "جلوبال إك" البريطانية
نحو 2 مليون طن سنوياً الهيدروجين الأخضر مستهدف إنتاجه
شركة الفنار السعودية
500 ألف طن سنوياً من الوقود الخضراء مستهدف إنتاجه
شركة H2 Industries الألمانية
مستهدف إنشاء أول محطة تحويل المخلفات إلى هيدروجين أخضر بطاقة إنتاجية 300 ألف طن سنوياً
المصدر: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

5 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر تعلن عن الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر فى فعاليات مؤتمر COP27
جارى إعداد الاستراتيجية، والتى تستهدف استفادة مصر من القدرات التنافسية لها للوصول إلى 8% من السوق العالمية للهيدروجين
العوائد المستهدفة من الاستراتيجية
تقليل انبعاثات الكربون
المساهمة فى تخفيض واردات مصر من المواد البترولية
أكثر من 100 ألف وظيفة سيتم إتاحتها
من 10-18 مليار دولار زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام 2025
أبرز شركاء التعاون فى الاستراتيجية
الاتحاد العربى للتنمية المستدامة والبيئة
البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية EBRD
2.7
1.7
2025
2050
مصر لديها القدرة على إنتاج الهيدروجين الأخضر بأقل تكلفة فى العالم
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

6 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مشروعات الربط الكهربائى مع دول الجوار تساهم فى سد احتياجاتها من الطاقة
أفريقيا 4.4%
أخرى 21.9%
آسيا والمحيط الهادى 10.9%
أوروبا 62.8%
قارة أوربا هى الأكثر استيراداً للكهرباء عام 2019 (*)
نسب واردات الكهرباء من إجمالى واردات العالم
أفريقيا 3.2%
أخرى 33.4%
أوروبا 14.2%
آسيا والمحيط الهادى 49.2%
القارتان الأفريقية والأوروبية ضمن أقل القارات ومناطق العالم إنتاجاً للكهرباء حول العالم لعام 2021
نسب الطاقة الكهربائية المولدة من إجمالى إنتاج العالم
الربط الكهربائى مع دول أفريقيا
الربط الكهربائى بين مصر والسودان، 300 ميجاوات، قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى بين مصر وليبيا، 2000 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى مع دول آسيا
الربط الكهربائى بين مصر والسعودية 3000 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى بين مصر والأردن 2000 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى مع دول أوروبا
الربط الكهربائى بين مصر وقبرص واليونان 3000 ميجاوات، قدرة خط الربط المستهدفة
* وفقاً لأحدث بيانات متاحة
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة - بريتش بتروليوم - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (eia)

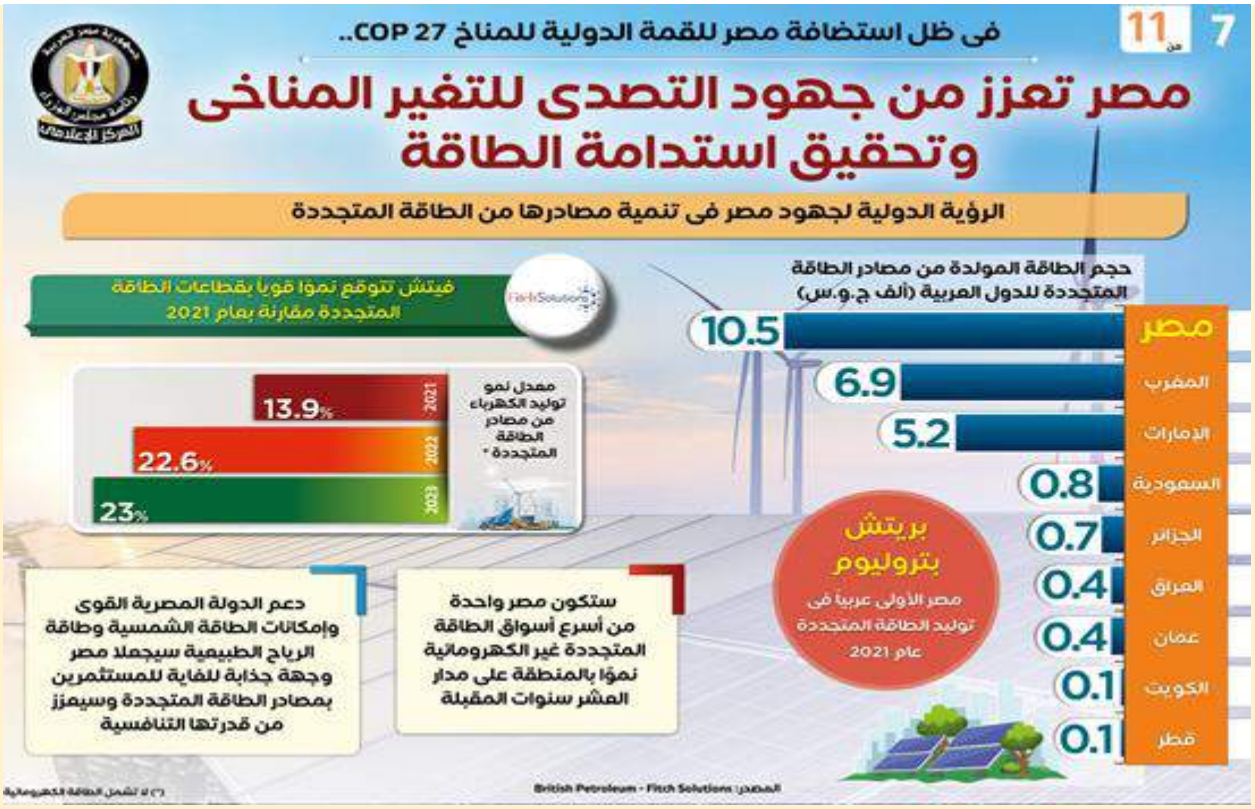
7 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
الرؤية الدولية لجهود مصر فى تنمية مصادرها من الطاقة المتجددة
حجم الطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة للدول العربية (ألف ج.و.س)
مصر 10.5
المغرب 6.9
الإمارات 5.2
السعودية 0.8
الجزائر 0.7
العراق 0.4
عمان 0.4
الكويت 0.1
قطر 0.1
فيتش تتوقع نموا قويا بقطاعات الطاقة المتجددة مقارنة بعام 2021
معدل نمو توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة *
2021 13.9%
2022 22.6%
2023 23%
بريتش بتروليوم
مصر الأولى عربياً فى توليد الطاقة المتجددة عام 2021
ستكون مصر واحدة من أسرع أسواق الطاقة المتجددة غير الكهرومائية نموًا بالمنطقة على مدار العشر سنوات المقبلة
دعم الدولة المصرية القوى وإمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الطبيعية سيجعلا مصر وجهة جذابة للغاية للمستثمرين بمصادر الطاقة المتجددة وسيعزز من قدرتها التنافسية
المصدر: British Petroleum - Fitch Solutions
(*) لا تشمل الطاقة الكهرومائية

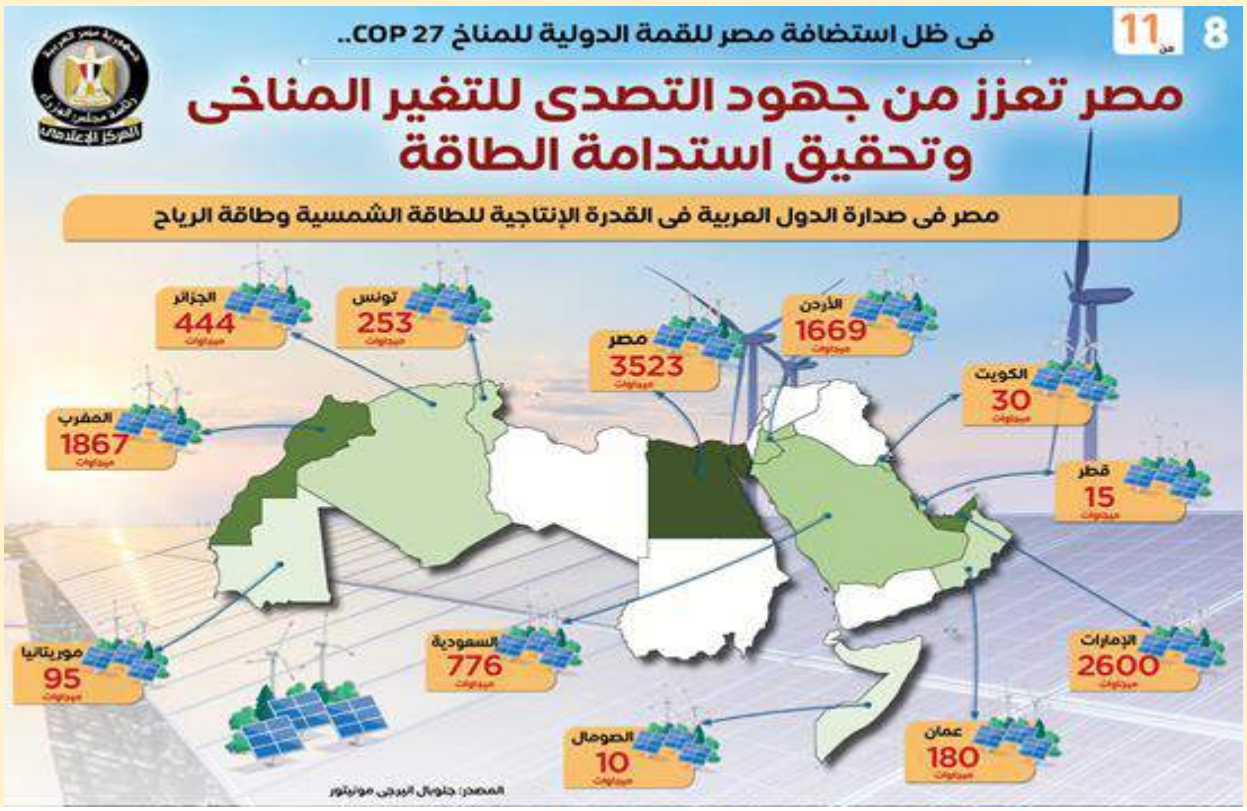
8 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر فى صدارة الدول العربية فى القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح
الجزائر 444 ميجاوات
تونس 253 ميجاوات
مصر 3523 ميجاوات
الأردن 1669 ميجاوات
الكويت 30 ميجاوات
المغرب 1867 ميجاوات
قطر 15 ميجاوات
موريتانيا 95 ميجاوات
السعودية 776 ميجاوات
الإمارات 2600 ميجاوات
الصومال 10 ميجاوات
عمان 180 ميجاوات
المصدر: جلوبال البرجى مونيتور

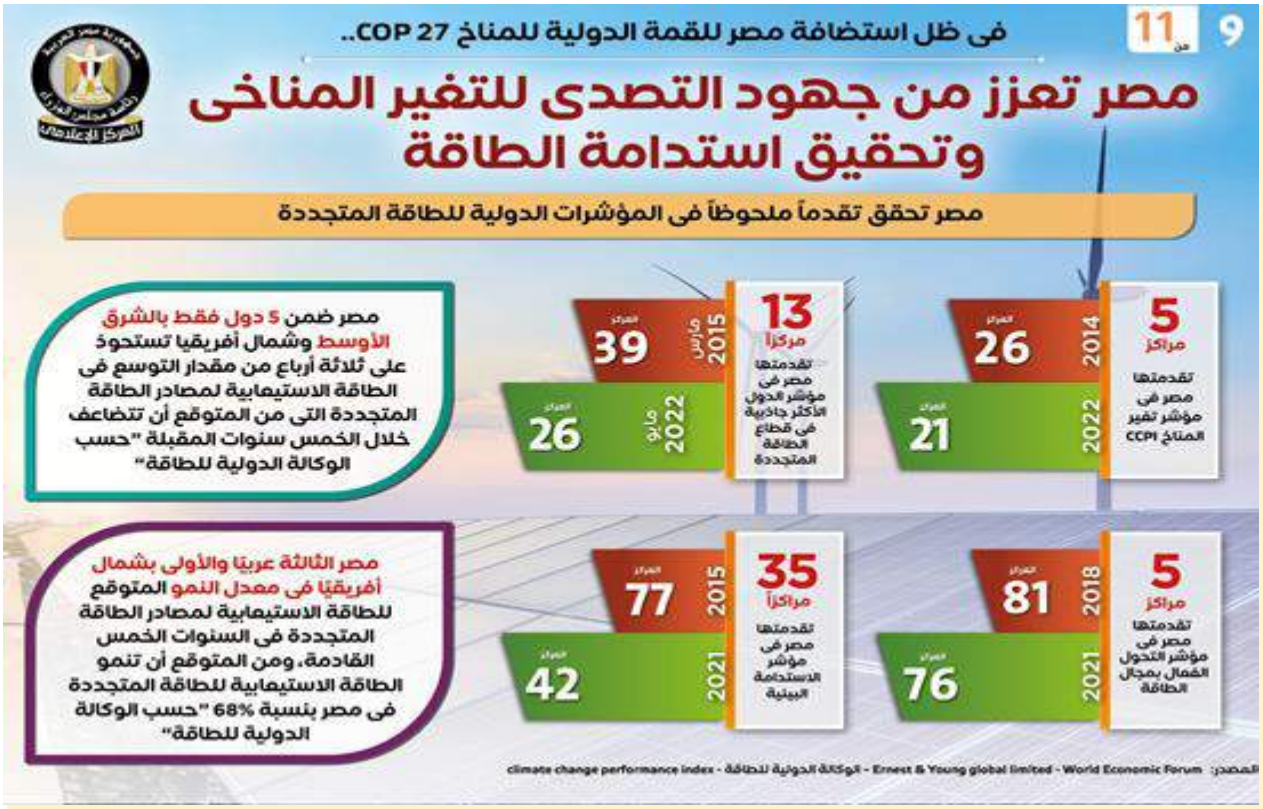
9 من 11
في ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر تحقق تقدماً ملحوظاً فى المؤشرات الدولية للطاقة المتجددة
5 مراكز
تقدمتها مصر فى مؤشر تغير المناخ CCPI
2014 المركز 26
2022 المركز 21
13 مركزاً
تقدمتها مصر فى مؤشر الدول الأكثر جاذبية فى قطاع الطاقة المتجددة
مارس 2015 المركز 39
مايو 2022 المركز 26
مصر ضمن 5 دول فقط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على ثلاثة أرباع من مقدار التوسع فى الطاقة الاستيعابية لمصادر الطاقة المتجددة التى من المتوقع أن تتضاعف خلال الخمس سنوات المقبلة "حسب الوكالة الدولية للطاقة"
5 مراكز
تقدمتها مصر فى مؤشر التحول العمال بمجال الطاقة
2018 المركز 81
2021 المركز 76
35 مراكزاً
تقدمتها مصر فى مؤشر الاستدامة البيئية
2015 المركز 77
2021 المركز 42
مصر الثالثة عربيًا والأولى بشمال أفريقيًا فى معدل النمو المتوقع للطاقة الاستيعابية لمصادر الطاقة المتجددة فى السنوات الخمس القادمة، ومن المتوقع أن تنمو الطاقة الاستيعابية للطاقة المتجددة فى مصر بنسبة 68% "حسب الوكالة الدولية للطاقة"
المصدر: climate change performance index - الوكالة الدولية للطاقة - Ernest & Young global limited - World Economic Forum

10 من 11
في ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
الرؤية الدولية لجهود مصر فى تنمية مصادرها من الطاقة المتجددة
الوكالة الدولية للطاقة
أدركت مصر الفرص التى يوفرها الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة باستراتيجيتها المتكاملة للطاقة المستدامة 2035، والتى تسعى من خلالها لضمان أمن الطاقة واستقرارها واستدامتها، كما تعكس مشروعاتها للطاقة المتجددة عزمها على تحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعة
حققت مصر تقدمًا ملحوظًا فى تطوير سياسات وأطر تنظيمية فعالة لتمكين وتوظيف مصادر الطاقة المتجددة، فضلاً عن اكتساب الخبرة فى تنفيذ مجموعة كبيرة من المشروعات خاصة المتعلقة بتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح
البنك الدولى
تتخذ مصر خطوات لتسريع الانتقال إلى نموذج تنموى شامل ومراع للبيئة وأكثر استدامة وقدرة على الصمود، وهذه عملية مشتركة لتحسين نوعية الحياة للمصريين، بما فى ذلك الفئات الأكثر احتياجا بالمجتمع، بما يمكنها من الاستفادة من مشروعات التنمية، وفى الوقت نفسه التمتع بحياة صحية منتجة
معهد التمويل الدولى
تحدد مصر مجموعة من أهداف التخفيف من غازات الاحتباس الحرارى، ورغم كونها أكبر منتج من خارج أوبك وأكبر مستهلك للنفط والغاز بالقارة الأفريقية، إلا أنها تهتم اهتماما كبيرا بالطاقة النظيفة كوسيلة لتأمين وتنويع قاعدة طاقتها مع استخدام مواردها الطبيعية الضخمة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
تعتبر مصر دولة رائدة فى الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فهى من البلدان التى تهدف للمشاركة بشكل استباقى وبناء فى المضى قدمًا فى ذلك المجال

11 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
المؤسسات الدولية تبرز نمو صادرات الكهرباء ومشروعات الربط الكهربائى
فيتش
صادرات الكهرباء ومشروعات الهيدروجين الأخضر ستدعم النمو طويل المدى لقطاع الطاقة المصرى
سيظل فائض إمدادات الطاقة فى مصر مرتفعاً خلال السنوات العشر المقبلة، وتعطى الدولة المصرية الأولوية للاستثمار فى مشروعات الربط الكهربائى الجديدة بهدف أن تصبح مركزاً إقليمياً لإمدادات الكهرباء
تعزز خطط الربط الكهربائى الحالية نظرتنا لنمو صادرات الكهرباء المصرية وعلى رأسها مشروع الربط بين مصر واليونان وقبرص والذى سيوفر مصدراً موثوقاً للكهرباء من مصر سيغذى الشبكة الأوروبية المترابطة عبر اليونان
الوكالة الدولية للطاقة
مشروع الربط الكهربائى بين مصر والسعودية سيسمح بتبادل ما يصل إلى 3 آلاف ميجاواط من الطاقة، ويعد المشروع هو الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بلومبرج
تمتلك مصر مزايا كمنتج للطاقة المتجددة، تحاول استغلال تلك المزايا بجانب ما لديها من فائض بالكهرباء لتصبح مركزاً إقليمياً لصادرات الكهرباء، ويعتبر توقيع اليونان ومصر اتفاقاً للربط الكهربائى هو أول اتفاق من نوعه يتم بين أوروبا وأفريقيا بجنوب شرق المتوسط
مجموعة أكسفورد للأعمال
تخطط مصر للحفاظ على فائض بقدرات توليد الطاقة مما يمكنها من زيادة صادراتها للبلدان المجاورة، وقد تم بالفعل إبرام عدة اتفاقات للربط مع السعودية والسودان وقبرص واليونان

3. الإنفوجراف . . مصر تبني قدراتها الرقمية وتضع أسس مجتمع المعرفة[108]

السبت، 20 نوفمبر 2021

[108] بالإنفوجراف . . مصر تبني قدراتها الرقمية وتضع أسس مجتمع المعرفة–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
2
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
تطوير البنية التحتية للتحول الرقمى
2563
مدرسة ثانوية
تم الانتهاء من ربطها عن طريق تحديث شبكات الاتصال وربطها بكابلات بطول 4500 كم من السنترالات إلى المدارس بتكلفة مليار جنيه
مشروع ربط كافة المبانى الحكومية على مستوى الجمهورية بشبكة كابلات الألياف الضوئية
6 مليار جنيه
إجمالى التكلفة التقديرية لتنفيذ المشروع
18 ألف مبنى حكومى
تم الانتهاء من ربطها بالشبكة من إجمالى 33 ألف مبنى حكومى مستهدف
أكثر من 7 أضعاف
نسبة زيادة سرعة الإنترنت الأرضى
12.7 مليار جنيه
7.8 مليار جنيه
2020 2021
2019 2020
62.8٪
نسبة زيادة المبالغ المخصصة لمشروعات التحول الرقمى
60 مليار جنيه
استثمارات تم ضخها لتنفيذ مشروع رفع كفاءة الإنترنت منذ يناير 2019
45.9 ميجابت/ثانية
6.5 ميجابت/ثانية
المشروع القومى للبنية المعلوماتية للدولة المصرية
أكثر من 75 قاعدة بيانات حكومية تم الانتهاء من ربطها ببعضها بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية
المشروع يهدف إلى تعزيز الرؤية الشاملة لتخطيط ومعالجة الازدواجية فى قواعد البيانات، حيث يعد الركيزة الأساسية التى قامت عليها تطبيقات مصر الرقمية
المصدر
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - Ookla Speed Test

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
3
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
تحسن البنية التحتية التكنولوجية تدفع لحدوث طفرة فى مؤشرات التحول الرقمى والشمول المالى
62.7 مليون مستخدم
21.8 مليون مستخدم
187.6٪
نسبة زيادة عدد مستخدمى الإنترنت عن طريق المحمول
9.7 مليون مشترك
3 مليون مشترك
223.3٪
نسبة زيادة عدد مشتركى الإنترنت فائق السرعة
71.4٪
22٪
49.4
نقطة مئوية
مقدار زيادة نسبة مستخدمى الإنترنت من السكان
173.4 ألف نقطة
51.4 ألف نقطة
237.4٪
نسبة زيادة عدد نقاط البيع *
17 ألف ماكينة
6.9 ألف ماكينة
146.4٪
نسبة زيادة عدد ماكينات الصراف الآلى
4000 مكتب
1586 مكتب
152.2٪
نسبة زيادة عدد مكاتب البريد العميلة
2021
2014
المصدر
البنك المركزى المصرى - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
4
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
نماذج لأبرز المنصات والتطبيقات الذكية التى تقدم خدمات للمواطنين
المنظومة الإلكترونية الموحدة للتراخيص بالمدن الجديدة
21 مدينة جديدة
تم إطلاق موقع إلكترونى لها بهدف النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بها
40 خدمة
يتم تقديمها من خلال الموقع كمرحلة أولى، تشمل خدمات عقارية وتراخيص مبانى وخدمات ترخيص تشغيل ومرافق وغيرها
منصة مصر الرقمية
مصر الرقمية
المنصة تقدم خدمات خاصة بقطاعات
(التموين - المرور -المحاكم - الصحة -التوثيق - الإسكان الاجتماعى - خدمات عامة أخرى)
94 خدمة حكومية رقمية
تم إطلاقها فى إطار خطة تستهدف الوصول إلى أكثر من 300 خدمة بنهاية 2022
3.8 مليون مواطن
سجلوا على المنصة، وقاموا بإجراء 11.6 مليون معاملة عليها حتى أكتوبر 2021
أبرز التطبيقات الذكية
التطبيق الرسمى لوزارة الداخلية
يتيح للمواطنين إمكانية الاستفادة من مختلف الخدمات إلكترونياً، وذلك للتسهيل والتيسير عليهم. أبرزها: الخدمات المرورية، والأحوال المدنية، والأدلة الجنائية والجوازات، وتصاريح العمل، والمفقودين
تطبيق "MOP STATIONS"
للتعريف بأماكن ومواقع محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعى ومراكز التحويل والتعريف بالخدمات التى تقدمها
تطبيق «أرغب فى عمل توكيل»
للتعرف على نسب التكدس داخل المكاتب المقدمة لخدمات التوثيق
المصدر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة الداخلية - وزارة العدل - وزارة البترول والثروة المعدنية - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
5
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
أبرز مشروعات التحول الرقمى
مشروع حصر وإدارة الثروة العقارية
يوليو 2021 - يونيو 2022
إطلاق المشروع فى بورسعيد والإسكندرية والعاشر من رمضان والشيخ زايد من خلال إطلاق متتابع يبدأ بمحافظة بورسعيد
المشروع قائم على بناء قاعدة بيانات موحدة بالرقم القومى للعقارات تمكن من حصر وإدارة الثروة العقارية
منظومة كارت الفلاح الذكى
يوليو 2021
تم الانتهاء من تطبيق المنظومة بجميع محافظات الجمهورية
المنظومة تهدف إلى الحفاظ على حقوق الفلاح وتوجيه مستلزمات الإنتاج إلى من يستحق فعلياً، وتمكين المزارعين من تيسير صرف أو سداد أى مستحقات مالية لهم
منظومة الفاتورة الإلكترونية
مصر من أوائل الدول الرائدة فى الشرق الأوسط وأفريقيا التى نجحت فى تطبيق المنظومة، حيث انضمت لها أكثر من 5000 شركة رفعت أكثر من 70 مليون وثيقة إلكترونية حتى الآن
تحقق المنظومة العديد من المزايا للممولين، منها تسهيل إجراءات الفحص الضريبى للشركات فى أقل زمن ممكن، وتبسيط إجراءات التسوية بين الشركات
مشروع تطوير المراكز التكنولوجية
272 مركز تكنولوجى
تم تطويرها من إجمالى 307 مركزاً بعدد 148 خدمة
21 مركز تكنولوجى
بالمدن الجديدة تم تطويرها من إجمالى 43 مركزاً بعدد 144 خدمة
82 مركز تكنولوجى متنقل
تم تجهيزها وتوفيرها تعمل لخدمات المحليات والعدل والأحوال المدنية
المصدر وزارة المالية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
6
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
أبرز مشروعات التحول الرقمى - تابع
4.6 مليون بطاقة
مستهدف إصدارها حتى تاريخ انتهاء إصدار كافة البطاقات فى يناير 2022
إصدار بطاقات ميزة
نحو 2 مليون بطاقة
تم إصدارها حتى نهاية يوليو 2021
كروت ميزة تتيح للمواطنين خدمات السحب النقدى من ماكينات الـ "ATM" والشراء الإلكترونى عبر الإنترنت، وسداد المستحقات الحكومية إلكترونياً
ميكنة منظومة التأمين الصحى الشامل
يهدف المشروع
إلى الربط بين جميع المنشآت الحكومية التابعة للمنظومة بشبكة الألياف الضوئية فائقة السرعة مع مراكز البيانات
106 مواقع
تم نشر المنظومة بها
(41 موقعاً فى بورسعيد - 42 موقعاً فى الأقصر - 23 موقعاً فى الإسماعيلية)
ديسمبر 2021
سيتم الانتهاء من الاختبارات وتدقيق الجودة لجميع التطبيقات الإلكترونية للمنظومة بمحافظات المرحلة الأولى، والتى تشمل
(تسجيل المتعلمين - تحقيقات سلامة فى الخدمة الطبية - التسويات المالية - بوابة التسجيل والاعتماد)
5 دقائق فقط
تستغرقها المعاملات داخل 245 فرعاً لتوثيق الشهر العقارى تعمل بنظام الشباك الواحد
317 فرع توثيق
تم ميكنتها من إجمالى 556 فرعاً حتى أكتوبر 2021
عام 2017
بدء تنفيذ خطة تطوير وميكنة مكاتب توثيق الشهر العقارى للقضاء على ظاهرة تكدس المواطنين أمامها
ميكنة منظومة الشهر العقارى والتوثيق
المصدر
وزارة المالية - وزارة العدل - الهيئة العامة للرعاية الصحية

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
7
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات: العاصمة الإدارية عاصمة العالم العربى الرقمية لعام 2021 بفضل بنيتها الرقمية فائقة التقدم
أكبر وأحدث مجمع صناعى تكنولوجى متكامل للإصدارات المؤمنة والذكية فى الشرق الأوسط وأفريقيا
المجمع يصمم ويصنع ويصدر كافة الوثائق والمحررات المؤمنة والذكية والأنظمة التكنولوجية الخاصة بها وقواعد البيانات البيومترية، طبقاً للمقاييس العالمية وباستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى
مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية
مبنى الاتصال الحكومى
المبنى يساهم فى تدريب الموظفين العاملين بالعاصمة الإدارية للتعامل مع التكنولوجيا
أكثر من 100 قاعدة بيانات يشتمل عليها المبنى مرتبطة ببعضها، ومزود بالتكنولوجيا الحديثة، ويدار بمنظومة ذكية للتحول الرقمى
مدينة المعرفة بالعاصمة الجديدة
أكثر من 2 مليار جنيه
إجمالى التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى من المدينة
4 مبانى
تضمنها المرحلة الأولى تمثل أعلى مكتبة تدعم أسرع شبكة حكومة فى بناء الشركات الرقمية
101 مليون ورقة حكومية
تم رقمنتها ضمن مشروع الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، لتصبح حكومة ذكية تشاركية لا ورقية يتم خلالها التراسل وتبادل المعلومات من خلال آليات رقمية
جامعة مصر للمعلوماتية
تم إفتتاحها وبدء الدراسة بها فى العام الدراسى الجارى 2021/2022
185 طالباً
عدد الدفعة المقبلة بالجامعة نهاية العام
المصدر
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
8
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
تقدم مصر فى المؤشرات الدولية يعكس جهود الدولة فى التوسع فى تبنى التكنولوجيات الحديثة لتقديم خدمات مصر الرقمية
المركز الأول
أفريقياً وإقليمياً والخامس عشر عالمياً احتلته مصر فى مؤشر كيرنى لمواقع الخدمات العالمية عام 2021
55 مركزاً
تقدمها مصر فى مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعى
المؤشر يقيس مدى استعداد الحكومة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى تقديم الخدمات العامة لمواطنيها
2019 المركز 111
2020 المركز 56
8 مراكز
تقدمها مصر فى مؤشر جاهزية الشبكة الخاص
المؤشر يقيس مدى قدرة الدول على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى الاستعداد للمستقبل
2019 المركز 92
2020 المركز 84
3 مراكز
تقدمها مصر فى مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية
المؤشر يقيس مدى استعداد وقدرة المؤسسات الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة
2018 المركز 114
2020 المركز 111
2 مراكز
تقدمها مصر فى تحسن الأداء فى الشمول الرقمى
المؤشر يقيس مدى تحقيق الشمول الرقمى من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز قدراتهم على المساهمة فى المجتمعات والاقتصادات الرقمية
2017 المركز 52
2020 المركز 50
مصر ضمن أفضل 10 دول تواصل تحسين أدائها الرقمى خلال 2020
44 مركزاً
تقدمها مصر بمؤشر القواعد التنظيمية لمحافظ الإلكترونية لتطبيقات المحمول
المؤشر يقيس مدى فاعلية الضوابط والقواعد المطبقة على المحافظ الإلكترونية التى يتم فتحها على الهاتف المحمول
2019 المركز 79
2020 المركز 35
54 مركزاً
تقدمها مصر فى مؤشر أداء منظمى الاتصالات
المؤشر يقيس التغيرات فى البنية التنظيمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2019 المركز 95
2020 المركز 41
المصدر
(GSMA) الجمعية الدولية لمشغلى الهاتف المحمول - Portulans Institute - Oxford Insights - The United Nations - International Telecommunication Union - Roland Berger - A. T. Kearney Inc.

إيماناً منها باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادى..
9
9
الجمهورية الجديدة تنطلق نحو عالم التحول الرقمى
مصر تبنى قدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال وتضع أسس مجتمع المعرفة
أبرز الإشادات الدولية بعملية التحول الرقمى فى مصر
معهد التمويل الدولى
"حققت مصر تقدماً كبيراً فى مجالات التحول الرقمى والتكنولوجيا المالية، مما يساهم فى التخفيف من التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا"
مجموعة أكسفورد للأعمال
"ساهم الاستثمار فى تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال فترة ما قبل الجائحة فى تسهيل استمرارية الأعمال عبر مختلف القطاعات، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص وخلق فرص عمل"
البنك الدولى
"تعمل وزارة التعليم على توسيع نطاق التعلم القائم على التكنولوجيا، وتعزيز الوصول إلى الموارد الرقمية بشكل متزايد. ذلك التحول الرقمى ساعد على دعم التعلم عن بعد أثناء جائحة كورونا"
صندوق النقد الدولى
"تبذل مصر جهوداً لتعزيز الشمول المالى، مما أسفر عن إحراز تقدم فى إجراءات الرقمنة والحد من التهرب الضريبى"
فيتش
"تعطى الدولة المصرية الأولوية لرقمنة الخدمات العامة وبناء البنية التحتية الرقمية للحصول على الخدمات العامة عبر الإنترنت، والتى كانت مصدراً للعديد من الفرص بصناعة تكنولوجيا المعلومات المحلية"
بلومبرج
"بدأت الدولة المصرية فى تقديم الدعم لضمان قدر أكبر من الشمول المالى بالخدمات المصرفية، وهى خطوة تتماشى مع اتجاه زيادة رقمنة الاقتصاد"

4. بالإنفوجراف.. المرأة المصرية تعيش عصرها الذهبي في الجمهورية الجديدة[109]

الأربعاء، 23 مارس 2022

[109] بالإنفوجراف.. المرأة المصرية تعيش عصرها الذهبي في الجمهورية الجديدة-الهيئة العامة للاستعلامات (sis.gov.eg)

المرأة المصرية تعيش عصرها الذهبي
في الجمهورية الجديدة
استكمالاً لجهود الدولة في تعزيز المساواة وحقوق المواطنة
صفحة 3 من 10
الحقوق الاقتصادية للمرأة
انخفاض معدل البطالة في الإناث
24% 2014
16% *2021
زيادة نسبة الإناث العاملات في القطاع الحكومي والعام
38.6% الربع الرابع 2014
44.2% الربع الرابع 2021
برامج الادخار والإقراض الرقمي
161.4 ألف مستفيدة
من برنامج الادخار والإقراض الرقمي في 13 محافظة ضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة عام 2021
المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
698.4 ألف مشروع إجمالي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الموجهة للمرأة من جهاز تنمية المشروعات
45% نسبة نصيب المرأة من إجمالي المشروعات بتكلفة إجمالية 11.1 مليار جنيه، ووفرت 837.9 ألف فرصة عمل خلال 7 سنوات
62.7 ألف سيدة مستفيدة من المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك"
33.1% نسبة نصيب المرأة من إجمالي تلك المشروعات منذ 2014 حتى الآن
16.1 ألف سيدة مستفيدة من مشروعات صندوق التنمية المحلية
64.8% نسبة نصيب المرأة من إجمالي تلك المشروعات منذ يوليو 2014 حتى نهاية يناير 2022
أكثر من 291 ألف قرض بقيمة 14 مليار جنيه للمرأة لتمكينها اقتصادياً من بنك ناصر الاجتماعي منذ 2014 حتى الآن
أكثر من 20 ألف قرض تم تمويله بقيمة تخطت 355 مليون جنيه منذ بدء برنامج مبادرة مستورة حتى الآن
*بيانات أولية
المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المجلس القومي للمرأة - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - وزارة التنمية المحلية

المرأة المصرية تعيش عصرها الذهبي
في الجمهورية الجديدة
استكمالاً لجهود الدولة في تعزيز المساواة وحقوق المواطنة
صفحة 4 من 10
الحقوق الاجتماعية للمرأة
التعليم
ارتفاع نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي
2014/2015: 47%
2020/2021: 48.6%
انخفاض نسبة التسرب من التعليم بين الإناث (المرحلة الإعدادية)
2014/2015: 4%
2020/2021: 1.1%
انخفاض نسبة التسرب من التعليم بين الإناث (المرحلة الابتدائية)
2014/2015: 0.4%
2020/2021: 0.2%
انخفاض نسبة الأمية بين الإناث
2014: 33.1%
2020: 22.6%
الصحة
المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية
23.2 مليون سيدة تم فحصهن حتى 8 مارس 2022 من خلال 3510 وحدة طبية و134 مستشفى على مستوى محافظات الجمهورية
برامج تنظيم الأسرة و2 كفاية
8 مليون زيارة طرق أبواب من خلال 1234 منشأة مجتمعية للتوعية الأسرية بأهمية تنظيم الأسرة منذ 2014 حتى الآن
1.5 مليون سيدة تم تحويلهن إلى عيادات 2 كفاية منذ 2014 حتى الآن
برنامج الألف يوم الأولى في حياة الأطفال
41 ألف أسرة شهرياً استهدفها البرنامج من خلال تقديم دعم نقدي للسيدات الحوامل واللاتي لديها أطفال أيضاً أقل من سنتين لأمر تكافل وكرامة
التأمين الصحي الشامل
1.1 مليون سيدة مستفيدة بمظلومة التأمين الصحي الشامل منذ إطلاقها بنسبة 49% من إجمالي المستفيدين
المبادرة الرئاسية للعناية بصحة الأم والجنين
1.36 مليون سيدة تم فحصهن منذ انطلاق المبادرة في مارس 2020 وحتى الآن
المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني - وزارة الصحة والسكان - وزارة التضامن الاجتماعي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - هيئة التأمين الصحي الشامل

5. بالإنفوجراف.. تعرف على الخطوات التي تتخذها مصر للتحول إلى المجتمع الرقمي[110]

[110] بالإنفوجراف.. تعرف على الخطوات التي تتخذها مصر للتحول إلى المجتمع الرقمي (elbalad.news)

مصر فى طريق التحول إلى مجتمع رقمى
صفحة 2 من 2
المركز الإعلامى
30.4 مليون
بطاقة إلكترونية
بنهاية سبتمبر 2018
11.9 ألف
ماكينة صراف آلى (ATM) فى مصر
عام 2018
32 بنكا
يقدمون خدمة الإنترنت البنكى
عام 2018
2.1 مليون
حساب مقترن بالإنترنت البنكى
عام 2018
مارس 2019
وقعت وزارة التخطيط مذكرة تفاهم مع شركة فيزا لنشر ثقافة المدفوعات الرقمية
مارس 2019
موافقة مجلس النواب على قانون الدفع غير النقدى يلزم كافة الجهات بإتاحة قبول وسيلة الدفع الإلكترونى
مايو 2019
بدء تطبيق قرار وزارة المالية بعدم قبول أى مدفوعات أعلى من 500 جنيه بنظام الدفع النقدى
سبتمبر 2019
البنك المركزى المصرى يتسلم رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولى للشمول المالى *
3,911 مدينا جديدا
تم ربطها بالشبكة لتأدية الخدمات المالية الميكنة للجمهور فى إطار دعم جهود الشمول المالى
حتى الآن
6.5 مليون
مستفيد من ميكنة صرف المعاشات من خلال بطاقات الصرف الآلى
حتى الآن
74.2 ألف
نقطة بيع إلكترونى فى مصر، والمستهدف الوصول إلى مليون نقطة خلال 3سنوات
8 خدمات الكترونية
تم إتاحتها. أبرزها: سداد مخالفات المرور - استخراج شهادات براءة الذمة
مجارف اتاحة 20 خدمة أخرى
تحسن تصنيف مصر من
بين 55 دولة
فى مؤشر الشمول المالى فى تقرير جلوبال ميكروسكوب الصادر عن الإيكونوميست
المركز 36 2018
المركز 51 2016
إطلاقة المنظومة الوطنية للدفع "ميزة"
ديسمبر 2018
12 بنكاً
لديهم رخصة إصدار "ميزة"
5.5 مليون
بطاقة ميزة جاهزة مجاناً للمواطنين
تهدف إلى
التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد
تهدف إلى
تشجيع المواطنين للإقبال على المعاملات الإلكترونية
"اتخذت مصر العديد من التدابير وحققت دفعة قوية لتحسين الشمول المالى منذ عام 2016"
مجلة إيكونوميست
المصادر:
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى - وزارة المالية - البنك المركزى - التحالف الدولى للشمول المالى - الإيكونوميست

وكما بدأنا الكتاب نختمه ، بآيات من الذكر الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

1. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ[الممتحنة 1]
2. إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ[الممتحنة 9]
3. سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ. [الصف 1،2،3،4]
4. وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ البقرة
5. سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين [الصافات 180-182]
6. رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الوهاب . [آل عمران 8،9].
7. 110

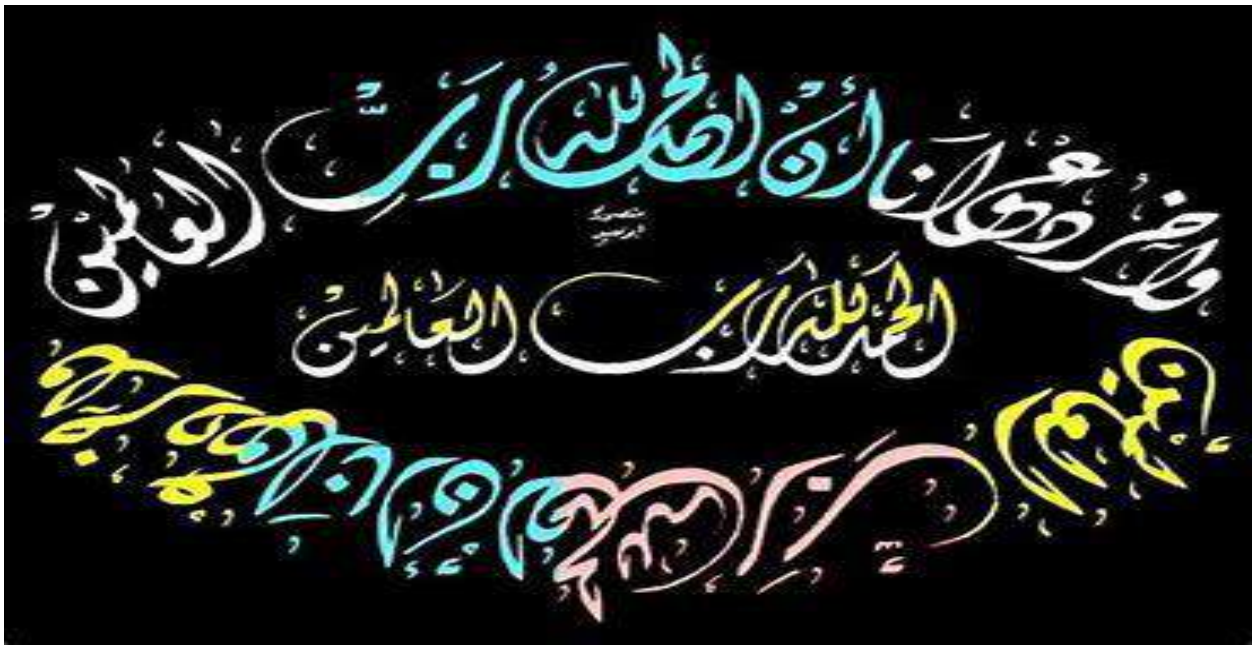

تم بحمد الله

وإلى لقاء يتجدد بإذن الله

مع كتابي القادم إذا شاء الله

" مقالات في الهواء" ! !